المستقبل العربي

١٨١

٣ / ١٩٩٤

● النفط والنظام الإقليمي الخليجي / عبدالخالق عبدالله

● التكوينات التاريخية لجمهوريات آسيا الوسطى
سيّار الجميل

● العرب والتحدي التقاني : البعد الدولي
انطوان زحلان

● الفكر الاجتماعي والسياسي للجامعيين الفلسطينيين في اسرائيل
عزيز حيدر

● المغرب والتحدي الديمقراطي (حلقة نقاشية) :
سالم حميش - عبد الصمد بلكبير - عبد الكريم غلاّب
محمد العربي المساري - محمد نور الدين أفاية - محمد اليازغي
مودن عبد الحي - عبدالإله بلقزيز

● تقرير بعثة الأمم المتحدة حول الأوضاع الغذائية في العراق

● تقرير عن «المؤتمر الدولي للبحث العلمي ودوره في حماية البيئة من التلوث»
عدنان مصطفى

● كتب

● يوميات

● ببليوغرافيا

يصدرها "مركز دراسات الوحدة العربية"

المستقبل العربي

مجلة فكرية شهرية تعنى بقضايا الوحدة العربية ومشكلات المجتمع العربي

يصدرها

مركز دراسات الوحدة العربية

(تاسس بموجب علم وخبر رقم ١/٨٧ د لعام ١٩٧٥)

- مركز متخصص في العمل الفكري المتجه رئيسياً نحو مسائل الوحدة العربية.
- يهدف إلى ايصال نداء الوحدة للجماهير العربية والأوساط الفكرية على تعدد اتجاهاتها.
- يعنى بدراسة الواقع العربي كخلفية للحالة الوحدوية المنشودة.
- لا يفرض شروطاً مسبقة على مساهمة المثقفين في نشاطاته سوى قناعتهم بالوحدة العربية.
- لا يتخذ أي مواقف سياسية مباشرة ولا يساهم في النشاط السياسي.
- لا يرتبط بأي حكومة ولا يتبنى أي نظام ولا يدخل في محاور أو تحالفات.

المراسلات:

باسم المستقبل العربي

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص. ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ بيروت ـ لبنان

تلفون: ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٦٩١٦٤ برقياً: «مرعربي»

تلكس: ٢٣١١٤ مارابي. فاكسيميلي: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)

الاشتراك السنوي:

ـ **المؤسسات**: في أقطار الوطن العربي (١٠٠ دولار أمريكي)، وخارج الوطن العربي (١٢٠ دولاراً أمريكياً).

ـ **الأفراد**: في أقطار الوطن العربي (٦٠ دولاراً أمريكياً)، وفي البلدان الأوروبية (٨٠ دولاراً أمريكياً)، وفي أمريكا وجميع البلدان العالمية الأخرى (٩٠ دولاراً أمريكياً).

تدفع اشتراكات الأفراد مقدماً:

(١) إمّا بشيك لأمر المركز مباشرة مسحوب على أحد المصارف الأجنبية.

(٢) أو بتحويل إلى العنوان التالي: حساب مركز دراسات الوحدة العربية رقم (٠٨٠١٣٥١٣) بالدولار، بنك بيروت للتجارة (Banque Beyrouth pour le Commerce) ـ فرع الحمرا ـ ص ب ١١٠٢١٦ بيروت ـ لبنان ـ تلكس Becoba 21457 LE .

وعي الوحدة العربية
وحدة الوعي العربي

السنة السادسة عشرة | العدد مئة وواحد وثمانون | آذار (مارس) ١٩٩٤

المحتويات

□ النفط والنظام الاقليمي الخليجي ..... عبد الخالق عبد الله ٤
□ التكوينات التاريخية لجمهوريات آسيا الوسطى ..... سيّار الجميل ٣٩
□ الفكر الاجتماعي والسياسي للجامعيين الفلسطينيين في اسرائيل ..... عزيز حيدر ٥٩

العرب والتحدي التقاني

□ البعد الدولي ..... انطوان زحلان ٨٦

المغرب والتحدي الديمقراطي (حلقة نقاشية) ١٠١

سالم حميش — محمد العربي المساري
عبد الصمد بلكبير — محمد اليازغي
عبد الكريم غلاّب — مودن عبد الحي

أدار حلقة النقاش
محمد نور الدين أفاية
أعدّ تقرير الحلقة النقاشية
عبد الإله بلقزيز

□ تقرير بعثة الأمم المتحدة حول الأوضاع الغذائية في العراق، ١٩٩٣ ..... ١١٩

رئيس التحرير: خير الدين حسيب

آراء ومناقشات

□ المشروع القومي العربي: الحاضر والمستقبل
دعوة للحوار ..... منير درويش ١٣١

كتب

□ عن نوعية الحياة في الوطن العربي
(نادر فرجاني) ..... ابراهيم العيسوي ١٤٠
□ المعرفة والسلطة في المجتمع العربي: الأكاديميون
العرب والسلطة (امحمد صبور) ..... رسول محمد رسول ١٤٨

مؤتمرات

□ تقرير حول أعمال: «المؤتمر الدولي للبحث العلمي ودوره
في حماية البيئة من التلوث» ..... عدنان مصطفى ١٥٤
* موجز يوميات الوحدة العربية ١٦٣
* ببليوغرافيا الوحدة العربية ١٧٥

آراء الكتّاب لا تعبّر بالضرورة عن اتجاهات يتبنّاها
«مركز دراسات الوحدة العربية» أو «المستقبل العربي»

المدير المسؤول: وديع عون

النفط والنظام الإقليمي الخليجي

عبد الخالق عبد الله

قسم العلوم السياسية ـ جامعة الامارات العربية المتحدة.

مقدمة

إذا جاز لنا استخدام مصطلح النظام الإقليمي الخليجي[1] للتعبير عن جملة التفاعلات والارتباطات السكانية والجغرافية والسياسية والاقتصادية التي تطورت عبر التاريخ الحديث والمعاصر بين الدول الثماني (الإمارات العربية المتحدة، قطر، البحرين، عُمان، العراق، الكويت، العربية السعودية وإيران) المتقاربة جغرافياً والمطلة على الخليج العربي، فإن أكثر ما يميز هذا النظام عن غيره من الأنظمة الإقليمية هو أنه نظام مليء بالنفط ودوله هي من أغنى دول العالم بالنفط على الإطلاق. دول النظام الإقليمي الخليجي هي قبل وبعد كل شيء دول نفطية. هذه الدول تملك أكبر الاحتياطيات النفطية التي تم اكتشافها حتى الآن، وتنتج أكبر كمية من النفط الخام المتداول تجارياً، وتصدّر أكبر قدر من النفط في العالم، وهي قادرة في ما بينها أن تنتج أكثر مما تنتجه كل الدول النفطية الأخرى في العالم. علاوة على ذلك، فإن هذه الدول هي أيضاً أكثر دول العالم اعتماداً وتأثراً بالنفط إلى درجة أصبح أمر بقاء وفناء العديد منها كوحدات سياسية متماسكة ومهمة، مرتبطاً إلى درجات كبيرة ببقاء وفناء النفط.

إن النفط موجود في العديد من الدول، بيد أنه موجود بغزارة وبكميات غير محدودة في دول النظام الإقليمي الخليجي. هذه الدول دون غيرها من الدول الأخرى في العالم مليئة بالنفط، بل تبدو هذه الدول وكأنها تفيض بالنفط، كما يبدو النظام الإقليمي الخليجي ككل (من الداخل والخارج) وكأنه محيط نفطي شاسع ويزداد اتساعاً وضخامة يوماً بعد يوم. لذلك، وكما يقول مايكل كاننغهام، فإنه لا يوجد نظام إقليمي آخر يضاهي النظام الإقليمي الخليجي من حيث الأهمية السياسية والاستراتيجية بالنسبة إلى العالم المعاصر. كل المناطق الجغرافية الأساسية في

(١) عبد الخالق عبد الله، «النظام الإقليمي الخليجي،» **السياسة الدولية**، السنة ٢٩، العدد ١١٤ (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٣).

العالم أخذت في الانحسار والانكماش ولم تعد تستقطب الاهتمام الدولي المباشر في ما عدا النظام الإقليمي الخليجي الذي يملك النفط، وهو سلعة تهم كل دول العالم الغنية والفقيرة في الشمال والجنوب. إن النفط هو الذي يضفي الحيوية والقوة على النظام الإقليمي الخليجي، خاصة وأن كل المناطق الجغرافية، وفي مقدمتها الدول الصناعية، تزداد الآن ارتباطاً بنفط الخليج[٢]. دول النظام الإقليمي الخليجي ستكون، وبعد وقت قريب، المصدر الوحيد للنفط، وستتحول إلى مركز الثقل النفطي العالمي، ولم يحدث في التاريخ أن احتلت منطقة أخرى مثل هذا التركيز الذي ربما لن يتكرر مع سلعة أخرى غير النفط.

إن دول النظام الإقليمي الخليجي التي لا تزيد مساحتها الإجمالية على ٤,٥ مليون كيلومتر مربع، أي حوالي أقل من ٤ بالمئة من مساحة العالم، تضم في أراضيها ما يقارب من ٧٠ بالمئة من كل النفط الذي تم اكتشافه حتى الآن على الكرة الأرضية. هذه الدول تملك في ما بينها احتياطياً نفطياً مؤكداً يصل إلى أكثر من ٧٠٠ مليار برميل[٣]. ولا توجد مجموعة أخرى من الدول المتقاربة أو المتباعدة جغرافياً تنافس دول النظام الإقليمي الخليجي من حيث الاحتياطي النفطي. كما لا توجد أية بقعة أخرى على الكرة الأرضية تحتوي على العدد نفسه من الحقول النفطية العملاقة التي، كما تؤكد الموسوعة النفطية الدولية، لا يتوقع أن يتكرر اكتشافها في أي مكان آخر في المستقبل[٤]. إن خمس دول من دول النظام الإقليمي الخليجي (العربية السعودية)، إيران، العراق، الكويت والإمارات العربية المتحدة) هي الدول الخمس الأولى في العالم من حيث الاحتياطي النفطي، وهي الدول الخمس الوحيدة في العالم التي تملك كل منها احتياطياً نفطياً يصل إلى أو يتجاوز الـ ١٠٠ مليار برميل. بالإضافة إلى كل ذلك، فإن الاحتياطي النفطي العالمي آخذ في الانخفاض والانكماش في ما عدا الاحتياطي النفطي لهذه الدول الذي يزداد يوماً بعد يوم. إن النفط في دول النظام الإقليمي الخليجي لا يقل، بل هو على العكس من ذلك، يزداد بمعدل ٢٠ مليار برميل في كل سنة رغم كل الإنتاج والتصدير النفطي اليومي. صحيح أن إنتاج دول النظام الإقليمي الخليجي قد ازداد خلال العشرين سنة الأخيرة، وصحيح أن هذه الدول تزيد من حجم صادراتها النفطية، بيد أن الأصح من كل ذلك، انه رغم كل هذا التصدير والإنتاج، فإن الاحتياطي هو الآخر يزداد يوماً بعد يوم وبشكل متواصل ومستمر. لقد ارتفع الاحتياطي النفطي لدول النظام الإقليمي الخليجي من ٥٠ مليار برميل عام ١٩٥٠ إلى ١٢٠ مليار برميل عام ١٩٦٠، وإلى ٢٥٠ مليار عام ١٩٧٠، ثم إلى ٣٧٠ مليار برميل عام ١٩٨٠، وتضاعف إلى ٦٥٠ مليار برميل عام ١٩٩٠، وبلغ حوالي ٧٠٠ مليار برميل عام ١٩٩٣، ويتوقع أن يصل إلى أكثر من ٨٠٠ مليار برميل بحلول عام ٢٠٠٠. هذا الارتفاع المستمر في حجم الاحتياطي النفطي يؤكد مجدداً تحوّل النظام الإقليمي الخليجي إلى مركز الثقل النفطي العالمي ويجعل نفط دوله، كما يقول عبد العزيز الصويغ «فريداً ومتميزاً ومهماً اكثر من أي وقت آخر»[٥]. إن نفط النظام الإقليمي الخليجي، وخاصة نفط دوله الصغيرة والقليلة السكان، هو من ناحية قوة سياسية متعاظمة وجارفة عالمياً، وهو، في الوقت نفسه، كنز مالي شديد الإغراء لأصحابه ولغير أصحابه، ويجلب انتباه الأصدقاء والأعداء. يقول محمد حسنين هيكل في كتابه **حرب الخليج: أوهام القوة والنصر** «إن كل كنز في الدنيا يغري

---

(٢) Michael Cunningham, *Hostage to Fortune: The Future of Western Interest in the Arabian Gulf* (London: Brassey, 1988).

(٣) *BP Statistical Review of World Energy 1993* (London) (June 1993).

(٤) *The International Petroleum Encyclopedia* (Oklahoma: Pannwell Publishing, 1991), vol. 24.

(٥) Abdulaziz Al - Sowyegh, *Arab Petropolitics* (New York: St. Martin's Press, 1984).

أطرافاً غير اصحابه، وبمقدار ما تزيد قيمة الكنز بمقدار ما يشتد الإغراء ويتحول إلى مطامع، والمطامع خطوة واحدة ويظهر التهديد. والتهديد يستدعي قوة ترده. وبما أن القوة (وبالنسبة للدولة نادرة التعداد والمتخمة بالموارد) من الخارج وليست من الداخل، مستعارة أو مستأجرة، فإن موقفها من الكنز يصبح واحداً من احتمالين: إما أن تأخذه بالكامل لنفسها وإما أن تأخذ نصيباً منه مقابل حمايته. إن كنز الشرق الأوسط والمتمثل أساساً في البترول أصبح مجالاً مفتوحاً لسياسات التهديد والحماية. فهذا الكنز لفت انتباه ومطامع امبراطورية متعددة حصلت عليه بالكامل مباشرة. ثم تنازلت درجة فأعطت جزءاً منه لأصحابه، ثم تنازلت درجة أخرى منه لأطراف غيرها تنازعها القوة، ثم وجدت نفسها أمام مطالب من أطراف محليين تصوّر بعضهم أنه أولى، أو أنه أقرب أو أنه أقوى لأنه جاهز على الساحة، ولأن الآخرين حتى وإن كانوا الأقوى في المطلق، إلا أنهم بأحكام المسافات على بعد شاسع، وبالتالي فإن قدرتهم على الحماية محدودة إزاء التهديد الماثل فعلاً والواقع على الأرض ذاتها»[٦].

كنز النفط يزداد إغراءً وأهمية يوماً بعد يوم. كما أن هذا الكنز يتحول إلى قوة مادية ومعنوية بارزة على الساحة الدولية. إن نفط دول النظام الإقليمي الخليجي ونتيجة تركيزه الجغرافي الشديد هو أكثر من مجرد مورد من الموارد الطبيعية وأكثر من مجرد مصدر من مصادر الطاقة. هو كل ذلك، بالإضافة إلى أنه قوة حية وفاعلة محلياً وإقليمياً وعالمياً. إن النفط عموماً يحتوي على سمات خاصة تجعله مختلفاً عن السلع الأخرى المتداولة تجارياً. فهو محور كل الإنتاج الصناعي والزراعي العالمي، وهو عنصر من عناصر الحياة المعاصرة. لذلك يستحوذ النفط على اهتمام اقتصادي وسياسي عالمي غير معهود. لم تستحوذ مادة أخرى على القدر نفسه من المحورية والأهمية كالتي استحوذ عليها النفط. لقد تحوّل النفط وبفضل عمق تغلغله في اقتصادات الدول الصناعية في الشمال واقتصادات الدول النامية في الجنوب إلى سلعة سياسية واستراتيجية أكثر مما هو سلعة تجارية واقتصادية تقليدية. إن الاعتبارات السياسية هي اليوم أكثر تحكماً في النفط، سعراً وإنتاجاً، من الاعتبارات الاقتصادية البحت. يقول محمد الرميحي في كتابه **النفط والعلاقات الدولية** «ما زال النفط كمادة خام حيوية للبشرية يثير من النقاش في ميدان السياسة أكثر مما يثير في ميدان الاقتصاد، وتؤثر فيه العوامل السياسية بشكل أكبر وأوسع من العوامل الاقتصادية. فكمية الإنتاج النفطي وكذلك أسعاره هي قرارات سياسية في الدرجة الأولى وليس لها علاقة بميكانيكية قوانين السوق الكلاسيكية»[٧].

نفط دول النظام الإقليمي الخليجي يرتبط بالسياسة ويخضع للاعتبارات الاستراتيجية ربما أكثر من النفط في أي موقع آخر. هذا النفط نتيجة غزارة احتياطياته واتساع استخداماته وظروفه الأمنية الاستثنائية وتزايد الاعتماد العالمي عليه، يجسّد كل دلالات ومعاني القوة بما في ذلك دلالات النفوذ والسلطة والتأثير والقدرة على إحداث التحولات والتغيرات في سلوك الأفراد والجماعات والدول[٨]. فإذا كانت القوة، كما يقول تلكوت بارسون، تعني النفوذ والتأثير، فالنفط أكد في أكثر من مناسبة أنه يجسد أكبر قدر ممكن من النفوذ الذي يمكن تخيّله على قرارات وسياسات ومواقف الدول المنتجة والمستهلكة[٩]. إن للنفط حضوره وتأثيره على كل مجال من مجالات الحياة المعاصرة، بل إن دانييل يورغن، أحد أبرز من كتب حول تاريخ ودور واستخدامات النفط في الحياة

---

(٦) محمد حسنين هيكل، **حرب الخليج: أوهام القوة والنصر** (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٢)، ص ١٤٩ ـ ١٥٠.

(٧) محمد غانم الرميحي، **النفط والعلاقات الدولية: وجهة نظر عربية**، سلسلة عالم المعرفة: ٥٢ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٢)، ص ٢٣٦.

(٨) لا زال مفهوم القوة من أكثر المفاهيم غموضاً بالنسبة إلى علم السياسة والعلوم الاجتماعية عموماً. فرغم انتشار المفهوم وسعة استخداماته في الحياة العامة إلا أنه لا يوجد اتفاق حول معنى القوة كما لا يوجد تعريف واحد محدد لهذا المصطلح.

(٩) Talcott Parsons, *Power and the Social System: Proceedings of the American Philosophical Society* ([n.p.: n.pb.], 1963), pp. 232 - 262.

اليومية، يعتقد أن مجال نفوذ وتأثير النفط لا ينحصر في النظام الاقتصادي العالمي وفي مجالات التجارة الدولية، وإنما هو واسع باتساع الحضارة المعاصرة التي لا يمكن تخيّلها من دون النفط. يقول يورغن إن عصرنا هو عصر النفط، والمجتمعات الحديثة هي مجتمعات نفطية، والإنسان المعاصر هو أساساً «إنسان هيدروكربوني» وذلك نسبة إلى المكونات الهيدروكربونية الأولية للنفط(١٠). أما أدرين هاملتون، مؤلف كتاب **قوة النفط**، فيزعم أن كل النجاحات التي تحققت خلال القرن العشرين لم يكن لها أن تتحقق لولا النفط الذي مكّن الإنسان أن يحقق ما عجز عن تحقيقه خلال كل القرون السابقة. من ناحية أخرى، إذا كانت القوة تتضمن القدرة على إحداث التحولات، المرغوبة وغير المرغوبة، المقصودة منها وغير المقصودة، في العلاقات بين الجماعات والطبقات، فالنفط أثبت أنه قادر على إحداث تحولات وتغيرات بنيوية وعميقة في سلوكيات وقناعات وتطلعات قطاعات واسعة من الأفراد والجماعات. لقد وقعت مجتمعات وثقافات بأكملها تحت نفوذ النفط، وتحول بعضها إلى مجرد مجتمعات وثقافات نفطية، وأصبحت من شدة تأثرها بالنفط مجرد «ظاهرة نفطية». يقول أحمد الربعي، في سياق الحديث عن الثقافة النفطية «إن مشكلة الثقافة النفطية ترتبط أساساً بظاهرة المجتمعات النفطية، وهي مجتمعات كما تبدو تتميز بمواصفات خاصة. قد يكون من المغامرة استخدام الوسائل المعرفية التقليدية في العلم السياسي. فالمجتمعات النفطية وما أنتجته من ثقافة نفطية هي مسألة تستحق إعمال العقل ومحاولة لاستخدام أدوات معرفية ومنهجية جديدة، لأن الظاهرة النفطية وثقافتها المكونة لها هي بحد ذاتها ظاهرة جديدة على المجتمع الإنساني»(١١).

إن القوة النفطية(١٢)، وكما هو الحال بالنسبة إلى الظاهرة النفطية، هي قوة جديدة نسبياً في تفاعلها مع المعطيات الحياتية المعاصرة وفي تأثيرها في الأفراد والمجتمعات. فهي أكبر من الشركات التي كانت تدير النفط والتي لا زالت من أكبر الشركات الاحتكارية العالمية، وهي أهم من الدول التي تنتجه والتي يقل عددها يوماً بعد يوم، وهي أيضاً أكثر قوة من الدول المستهلكة بما في ذلك الدول الصناعية التي أخذت تدرك الآن عمق اعتمادها وتبعيتها للنفط دون أن تملك بدائل مقبولة ومعقولة للنفط(١٣). إن النفط، وبكل المعايير المادية والمعنوية، قوة عالمية كاسحة لا يمكن تبسيطها في المجالات التقليدية للقوة كالنفوذ والتأثير والسلطة التي يتم احتكارها من قبل المؤسسات والطبقات لخدمة مصالحها أو زيادة امتيازاتها. النفط هو الآن أقرب إلى مفهوم ميشيل فوكو للقوة(١٤). يقول فوكو إن القوة قائمة في كل مكان ولا يمكن احتكارها أو مصادرتها. إنها منتشرة ومبعثرة لدى الأفراد كما لدى المؤسسات الرسمية، كما لدى أكثر الجماعات هامشية وعزلة، بل إن فوكو يؤكد على أن القوة ربما كانت وتحت ظروف عديدة أكثر حضوراً لدى الأطراف منه لدى المراكز. إن النفط هو كالقوة لدى فوكو، ظاهرة عالمية في استخداماته وتجلياته وصيغه. فهو تارة قوة سياسية ومؤسساتية، وتارة قوة اقتصادية ومالية، وتارة أخرى اجتماعية وثقافية. ثم هو أحياناً قوة محلية،

---

(١٠) Daniel Yergin, *The Prize: The Epic Quest for Oil, Money and Power* (New York: Touchstone, 1992), pp. 14 - 15.

(١١) أحمد الربعي، «مشكلات حول «الثقافة النفطية»،» **المستقبل العربي**، السنة ١٣، العدد ١٤٤ (شباط/فبراير ١٩٩١)، ص ١٣٨.

(١٢) لمزيد من التفاصيل حول النفط كقوة اساسية مركبة وليس كمجرد سلعة أو مورد أو مصدر من مصادر الطاقة، انظر كلاً من: Ray Lickrider, *Political Power and the Arab Oil Weapon* (Berkely, Calif.: University of California Press, 1988); Sheikh R. Ali, *Oil and Power* (New York: St. Martin's Press, 1987), and Charles F. Dorman, *Myth, Oil and Politics: Introduction to the Political Economy of Petroleum* (New York: Free Press, 1977).

(١٣) Cunningham, *Hostage to Fortune: The Future of Western Interest in the Arabian Gulf.*

(١٤) Michael Foucault, *Power and Knowledge* (New York: Random House, 1976).

وأحياناً قوة إقليمية، وأحياناً أخيرة قوة تتخطى كل اعتبارات الزمان والمكان. لكن مهما كانت صيغه وأشكاله وتجلياتها، فإن علاقة الأفراد والمؤسسات والدول بالنفط هي دائماً علاقة مقيّدة. النفط هو دائماً عامل مستقل بذاته وعلاقته بكل ما يحيط به علاقة بنيوية إجبارية ومقيدة، وهيمنته هيمنة كلية، وتأثيره قطعي في النشاطات والفعاليات، وخياراته محددة لكل من يقع تحت تأثيره ونفوذه. لقد اتضح الآن أن للنفط منطقه الخاص وله اعتباراته ومساراته الخاصة، وأصبح خارج نطاق سيطرة دوله المنتجة في الوقت الذي تزداد فيه تبعية الدول المستهلكة التي تظهر كل عوارض «الإدمان النفطي». لقد أظهرت أزمة الخليج الأخيرة أن الدول المستهلكة الصناعية تتعامل مع النفط بحساسية مفرطة وتعطيه أولوية تفوق كل ما كان يتصور. بل أكدت تلك الأزمة أن هذه الدول على استعداد لخوض حروب عالمية من أجل النفط وخاصة نفط دول النظام الإقليمي الخليجي. لقد تجاوزت دول العالم في الشرق والغرب خلافاتها الإيديولوجية والسياسية، كما وضعت دول العالم في الشمال والجنوب صراعاتها الاقتصادية والتاريخية جانباً من أجل النفط الذي تمكن في لحظة تاريخية نادرة واستثنائية من أن يوحّد العالم كما لم يتوحد من قبل.

أولاً: مركز الثقل النفطي العالمي

إذا كان للنفط كل هذا القدر من التأثير والنفوذ، فإن مركز ثقل هذا التأثير أخذ يتحول تدريجياً إلى النظام الإقليمي الخليجي، حيث تبدو قوة النفط أكثر وضوحاً وحضوراً من أي مكان آخر في العالم. إن النظام الإقليمي الخليجي هو كله نفط بنفط، وليس هناك من تسمية أكثر واقعية ودقة وأكثر تجسيداً للحقائق والوقائع المعاصرة من تسمية هذا النظام بالنظام النفطي[١٥]. لقد أصبحت الحقيقة النفطية أهم وأكبر حقيقة حياتية بالنسبة إلى دول النظام الإقليمي الخليجي. إن النفط والنظام الإقليمي الخليجي هما الآن وجهان لحقيقة واحدة، وأصبح أحدهما شرط الآخر، كما تحوّل الارتباط بينهما إلى ارتباط لفظي وعضوي بحيث لا يمكن الحديث عن النفط دون أن يستدعي ذلك الحديث عن النظام الإقليمي الخليجي أو العكس. إن دول النظام الإقليمي الخليجي هي كما يقول خلدون النقيب «دول نفطية ريعية»[١٦]. ومجتمعاته هي مجتمعات نفطية استهلاكية، واقتصاداته هي اقتصادات نفطية معتمدة على «المورد الواحد»[١٧]. والإنسان في الخليج هو أساساً إنسان نفطي يزداد تهميشه وعزله سياسياً واجتماعياً كلما ازداد حضور ونفوذ النفط. يقول أسامة عبد الرحمن في سياق وصفه تأثير النفط في الدول العربية في النظام الإقليمي الخليجي «لقد داهم النفط ببريقه وزخرفه الأقطار العربية الخليجية وازداد البريق والزخرف مع انحسار المد القومي على الساحة العربية، فأوقع هذه الأقطار في

---

(١٥) يصف أحمد يوسف الخليج العربي «بالخليج العربي النفطي» وذلك في: أحمد يوسف، **تأثير الثروة النفطية على العلاقات السياسية العربية** (القاهرة: دار المستقبل، ١٩٨٥)، ص ٤٥.

(١٦) يقول خلدون النقيب «لقد بدأ عصر النفط في الخليج والجزيرة العربية في الثلاثينيات من هذا القرن، ولكن عصر الدولة الريعية لم يحن إلا بعد الحرب العالمية الثانية وبعد عام ١٩٥٠ على وجه التحديد» ويضيف إن الدولة الريعية هي الدولة «التي تنظر إلى النفط بوصفه ريعاً خارجياً، أي إيجاراً تتقاضاه هذه البلدان من تأجير أراضيها إلى الشركات النفطية، وهو ريع خارجي غير مكتسب، ولم يتولد من العمليات الإنتاجية للاقتصاد الوطني. ويتبع ذلك أن الدولة الريعية التي تعيش أو تعتمد في معاشها على الريع الخارجي هي دولة ريعية». انظر: خلدون حسن النقيب، **المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية (من منظور مختلف)**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور «المجتمع والدولة» (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص ١٢٢.

(١٧) أسامة عبد الرحمن، **المورد الواحد والتوجه الإنفاقي السائد: مدخل لدراسة الميزانية العامة في أقطار الخليج العربية ضمن المنظور الشامل للتنمية المنشودة على صعيد هذه الأقطار وعلى صعيد الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨).

وهم تصورت فيه انها من ناحية قاب قوسين من التنمية أو ادنى وانها سرعان ما تقف في مصاف الدول المتقدمة، وهو من ناحية أعطى لهذه الأقطار وزناً متضخماً في صنع القرار على الساحة الدولية والعربية. ووقع في هذا الوهم مجتمع هذه الأقطار بصفة عامة وألهاه بريق الترف النفطي أو اللهث وراء هذا البريق من تبين المسار الصحيح الذي كان ينبغي أن تسيره فيه. وكان الوعي السياسي من الضآلة بمكان وتبعه ضآلة الوعي الاقتصادي والثقافي والأدبي. ولهذا انغمست هذه الأقطار في نمط استهلاكي فريد على جميع الصعد وليس على الصعيد الاقتصادي وحده. وفي خضم هذا النمط الاستهلاكي لم يكن هناك أي توجه مرشد لبناء القدرة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإدارية. وازداد دور الفرد تهميشاً، إن ظل له دور. حتى الشريحة المتعلمة انغمست إلى حد كبير في هذا الخضم الاستهلاكي ولعله كان من المفروض أن تكون أحد العوامل الإيجابية أو العامل الإيجابي الرئيسي في ضرب المثل على الممارسة المعطاءة المنتجة وفي توعية المجتمع والتأثير عليه لتعديل ممارساته الاستهلاكية المدمرة وتوجيه فكره وجهده للعطاء والإنتاج. ولكن يبدو أن الترف النفطي أغرى أكثر الشريحة المتعلمة فانساقت وراء زخرفه والبحث حتى عن الفتات، وربما السراب، من وراء هذا الزخرف»[١٨].

لقد أثر النفط في النظام الإقليمي الخليجي كما لم يؤثر فيه أي عامل مادي ومعنوي، داخلي أو خارجي، آخر. النفط هو الذي يقرر الآن طبيعة وماهية هذا النظام، وهو الذي يتحكم في إمكاناته وقدراته ويصنع فرصه ويخلق كل صراعاته وأزماته ويحدد مساراته واتجاهاتها المستقبلية. كل العوامل التاريخية والمعاصرة، الموضوعية والذاتية، المهمة وغير المهمة، تأتي الآن وخلال المرحلة التاريخية الراهنة في مرتبة لاحقة من حيث الحضور والحسم بعد النفط الذي يشكل العمود الفقري للنظام الإقليمي الخليجي الذي من دونه سينكمش هذا النظام ويفقد حيويته المعاصرة، كما سيفقد خصوصيته وشخصيته المتميزة[١٩]. إن النظام الإقليمي الخليجي هو في جوهره ظاهرة نفطية. صحيح كما يقول محمد الرميحي إن «الخليج ليس نفطاً» وإن هناك إنساناً وحضارة وثقافة، بل صحيح أن الخليج والنظام الإقليمي الخليجي كان قائماً قبل النفط وسيظل قائماً بعد النفط وان «النفط في تاريخ الخليج العربي ما هو إلا مرحلة من المراحل التاريخية التي مر بها هذا الجزء من الوطن العربي ـ ويبدو أنه من أقصر المراحل التاريخية»[٢٠]. كل ذلك صحيح جزئياً، ذلك أن ما هو أكثر صحة الآن وخلال المرحلة المعاصرة، أي منذ اكتشاف النفط وخاصة خلال العشرين سنة الماضية، هو أن تأثير النفط، كعامل مستقل في دول وشعوب ومجتمعات واقتصادات هذا النظام يفوق تأثير أي عامل آخر. النفط كما تؤكد جيل كريستال في كتابها **النفط والسياسة في الخليج**، هو المسؤول عن كل ما هو ثابت وكل ما هو متحول في هذه المنطقة من العالم[٢١].

كان النفط باستمرار ومنذ الأزل جزءاً لا يتجزأ من التكوينات الجيولوجية لدول النظام

---

(١٨) أسامة عبد الرحمن، **المثقفون والبحث عن مسار: دور المثقفين في أقطار الخليج العربية في التنمية**، سلسلة الثقافة القومية؛ ٩ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص ٤٠.

(١٩) يقول تركي الحمد «ان هناك شخصية خليجية متميزة ومستقلة استقلالاً نسبياً عما عداها من شخصيات الجماعات الأخرى. ونحن نقول إن هذه الشخصية مستقلة استقلالاً نسبياً بمعنى انها جزء من شخصية أشمل هي الشخصية العربية التي هي بدورها جزء من الشخصية الإنسانية الشاملة، كما انها، أي الشخصية الخليجية، إطار لشخصيات اصغر هي شخصيات مجتمعات الخليج العربي الداخلة في تكوين هذه الشخصية... إن الشخصية الخليجية هي نتاج عوامل ومتغيرات الزمان والمكان في بقعة جغرافية محددة في منطقة الخليج العربي وبالتالي فإنها حيلة تاريخية في المقام الأول». انظر: تركي الحمد، «هل هناك شخصية خليجية؟،» **شؤون اجتماعية**، السنة ٩، العدد ٣٥ (خريف ١٩٩٢)، ص ١٧٧. (للمزيد من التفاصيل حول مفهوم الشخصية الخليجية انظر الملف الخاص بالشخصية الخليجية في العدد عينه من مجلة **شؤون اجتماعية**).

(٢٠) محمد غانم الرميحي، **الخليج ليس نفطاً: دراسة في إشكالية التنمية والوحدة** (الكويت: شركة كاظمة للترجمة والنشر والتوزيع، ١٩٨٧)، ص ٧.

(٢١) Jill Crystal, *Oil and Politics in the Gulf* (Cambridge: Cambridge University Press, 1991).

الإقليمي الخليجي حيث كان مدفوناً تحت أعماق الأرض. كان هذا النفط حتى بدايات هذا القرن من دون قيمة تذكر. لكن عندما أخذ يتدفق تدريجياً، ثم بغزارة، وبشكل يومي ومتواصل ودون توقف، أخذ النفط يستحوذ على الاهتمام ويتحول إلى قوة وثروة. وعندما بدأ النفط يتدفق عبر الأنابيب وأخذ يصدّر بكميات كبيرة إلى الخارج عبر مضيق هرمز الذي هو اليوم أهم معبر مائي في العالم[٢٢]، بدأ تأثيره يتصاعد تصاعداً بيانياً ملحوظاً وأصبح النظام الإقليمي الخليجي فجأة مهماً وثرياً ومتخماً بالقوة وبالموارد المغرية. إن النظام الإقليمي الخليجي وبسبب النفط يعيش حالياً أهم لحظاته في كل تاريخه الحديث والمعاصر. هذا النظام هو اليوم أكثر ثراء من أي وقت آخر ولم يكن في أي وقت من الأوقات بهذا القدر من الثراء ويملك هذا القدر من الموارد المالية والسيولة النقدية. والنظام الإقليمي الخليجي هو اليوم أيضاً أكثر أهمية من أي وقت آخر. لم يكن هذا النظام في أي وقت من الأوقات بهذا القدر من الأهمية وبهذا القدر من الحضور والقوة والتأثير الذي هو عليه اليوم. كذلك لم يكن النظام الإقليمي الخليجي محط أنظار العالم القريب منه والبعيد، ولم يكن مسرحاً للتدويل، ولم يكن أكثر استقطاباً للتدخل الخارجي والأجنبي بقدر ما هو عليه في المرحلة التاريخية الراهنة. لكن، وفي الوقت نفسه، لم يكن هذا النظام يعاني هذا القدر من التوتر وعدم الاستقرار، ولم تكن صراعاته، في أي وقت من الأوقات، بهذا القدر من الحدة والعنف الذي تجسد خلال الحربين الأخيرتين اللتين اندلعتا خلال العشر سنوات الأخيرة. النفط هو وحده المسؤول عن كل هذه الثروات والتوترات وعن كل هذا الاهتمام والأهمية، وهو وحده المسؤول عن ما تحقق وما لم يتحقق، وهو المصدر الأول لكل الإنجازات والإخفاقات المعاصرة في النظام الإقليمي الخليجي.

لذلك، فإنه لا يمكن فهم النظام الإقليمي الخليجي من دون النفط وخارج نطاق تأثيره ونفوذه. دون الرجوع إلى النفط يستعصي فهم ما يجري في هذا النظام من ارتباطات وعلاقات كما يستعصي فهم ما يجري من حوله من تحديات ومخاطر، ومن دون النفط لا توجد أهمية أو حيوية تذكر للنظام الإقليمي الخليجي. وعندما يفقد النفط حضوره ومحوريته، وهو أمر مستبعد على الأقل خلال المستقبل المنظور، سينحسر النظام الإقليمي الخليجي وستتحول دوله إلى مجموعة من الدول العادية وغير المهمة بالنسبة إلى النظام السياسي والاقتصادي العالمي. من دون النفط لا تعدو هذه الدول من أن تكون ضمن عداد الدول النامية التي تطفو أحياناً وتزول أحياناً من الساحة الدولية، بل إنه من دون النفط ستصبح دول النظام الإقليمي الخليجي في عداد أكثر دول العالم الثالث فقراً، خاصة وأنها تنتمي إلى المنطقة الجغرافية لمجموعة دول «حزام البؤس» نفسها التي تعيش حالة فقر مطلق، وحيث الحياة بمثابة كابوس يومي، وحيث يعيش الفرد لأنه غير قادر على الموت[٢٣]. لقد كانت معظم دول النظام الإقليمي الخليجي، وحتى منتصف هذا القرن، تعيش حالة الكفاف الاقتصادي وتعاني الفقر المطلق وتمتاز بشحة الموارد. كما كان الجهل سائداً والأمية شائعة والمجاعة والأمراض والأوبئة مستوطنة ومزمنة. كذلك كانت وسائل الإنتاج بدائية ومحدودة بحدود الزراعة البسيطة والرعي واليسير من النشاطات البحرية والتجارية الموسمية والمتقطعة. إن الحالة الاقتصادية والاجتماعية التي كانت سائدة في بدايات القرن وحتى في منتصفه لا تمت بصلة لما هو قائم الآن في نهايات القرن[٢٤]. وكان من المحتمل أن تستمر هذه الظروف الحياتية الصعبة والقاهرة لولا اكتشاف النفط

---

(٢٢) روح الله رمضاني، **مضيق هرمز** (بيروت: الحقيقة برس، ١٩٨٨)، ص ١٠.

(٢٣) انظر في هذا الخصوص: لجنة الجنوب، **التحدي أمام الجنوب: تقرير لجنة الجنوب**، ترجمة عطا عبد الوهاب (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠).

(٢٤) عبد الله عبد الرحمن، **الإمارات في ذاكرة أبنائها: الحالة الاقتصادية** (الشارقة: اتحاد كتاب وأدباء الإمارات، ١٩٨٧).

ولولا تدفق الثروة النفطية منذ عام ١٩٧٣ الذي غيّر كل ذلك بشكل أقرب إلى المعجزات منها إلى الإنجازات الطبيعية المخططة والمدروسة.

لقد تمكّن النفط من فك عقال التخلف والسكون والانغلاق الذي كان مسيطراً على دول النظام الإقليمي الخليجي. النفط هو الذي حرّك السكون الاجتماعي وجلب الرفاهية والحياة الحديثة وحقق لهذه الدول الانفتاح الحضاري على الثقافات المعاصرة. وأحدث النفط طفرة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التقليدية. جاءت الطفرة النفطية من دون مقدمات، وكانت عميقة وعاصفة وأحياناً كثيرة عشوائية، خاصة وأنه لم يكن بإمكان الأفراد والمؤسسات صد هذه الطفرة أو التحكم في مساراتها أو الاستعداد لصدماتها. يقول عمر ابراهيم الخطيب إن المجتمعات النفطية «تعرضت إلى عملية تغير عنيفة وسريعة في آن واحد.... ومرد ذلك الطفرة النفطية وتراكم فوائض كبيرة من عائدات النفط.... وكان من نتيجة التسارع المستمر في تكديس الثروات وما رافق ذلك من تغييرات جوهرية في البنى التحتية أن عجزت الحكومات ومؤسساتها عن ضبط عملية التحولات والتحكم في مساراتها واتجاهاتها. ومما زاد من صعوبة المسألة حداثة تجربة تلك المؤسسات ومحدودية وعي القائمين على إدارتها لطبيعة المهام الصعبة والكثيرة الملقاة على عاتقها أمام عجلة التغيير السريعة، إضافة إلى انعدام التشريعات الاجتماعية المتطورة وعدم توافر الكوادر والعناصر البشرية المدربة والمؤهلة لتتولى عملية التغيير وفق خطط مدروسة تحول دون تفشي بعض الأوضاع والممارسات الاجتماعية المستجدة والتي اطلقت من عقالها فجأة»[٢٥]. لقد أخذت التحولات تتدفق عفوياً وبشكل سريع ومتلاحق وتتم أحياناً برغبة الأفراد والدول وأحياناً أخرى كانت تتم من دون رغبتهم وإرادتهم الحرة. لم تكن تجدي المقاومة، ذلك أن طوفان الطفرة النفطية لم يكن قوياً فحسب، وإنما كان ايضاً مغرياً بل وشديد الإغراء في معظم الأحيان للأفراد الذين أصبحوا من أغنى الشعوب وأصبح الفرد الواحد يتمتع بأعلى معدل للدخل في العالم. لقد أصبح الإنسان النفطي، على الأقل في الدول النفطية الصغيرة في النظام الإقليمي الخليجي، وكما صوره خلدون النقيب: «يأكل بشكل افضل ويسكن بشكل أفضل ويتعلم بشكل افضل ويستهلك احدث السلع وأغلاها، وهو علاوة على ذلك منفتح على العالم الخارجي بشكل اكثر حرية من بقية العرب»[٢٦].

لكن مهما كان شكل ملبسه ومأكله ومسكنه، ومهما كان عمق انفتاحه على الحضارات والثقافات، فإن كل ذلك قد تم بفضل النفط وبأقل قدر من الجهد الجماعي والتدخل الواعي والرشيد من قبل الأفراد والمؤسسات. إن التحولات التي طرأت على المجتمعات النفطية خلال العشرين سنة الماضية، هي في مجملها تحولات لاإرادية وتمت من دون أو ربما ضد إرادة الأفراد. كل التغييرات والتحولات التي تمت على أرض الواقع كانت نتاج قوة مكتسبة. إنها نتاج قوة جيولوجية غير خاضعة للقوانين الاجتماعية العامة. لقد غيّرت هذه القوة بيئة الإنسان، وغيّرت سلوكه ومحيطه، وغيّرت الإنسان نفسه الذي أصبح يحمل في داخله كل تناقضات وتوترات الحداثة والبداوة، الأصالة والمعاصرة والذاتية والعالمية. لذلك فإن الطفرة النفطية، وكما تؤكد كل البحوث والدراسات، لم تحقق التنمية المستقلة والذاتية بمعنى «تلك العملية المجتمعية الواعية والموجّهة والتي تكون قادرة على تنمية طاقة إنتاجية مدعمة ذاتياً»[٢٧]. يقول علي خليفة الكواري في كتابه **هموم النفط وقضايا التنمية في الخليج العربي** «إن التغييرات الاقتصادية والاجتماعية في اقطار المنطقة لم تؤد بعد إلى إيجاد بناء إنتاجي قادر على دعم عملية التنمية واستمرارها». فهذه التغييرات لم تؤد إلى بناء الهيكل الإنتاجي والمادي والبشري القادر على توليد طاقة إنتاجية مدعمة ذاتياً وقادرة على تحقيق زيادة منتظمة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد في

---

(٢٥) عمر ابراهيم الخطيب، «التنمية والمشاركة في اقطار الخليج العربية،» **المستقبل العربي**، السنة ٥، العدد ٤٠ (حزيران/ يونيو ١٩٨٢)، ص ١٢.

(٢٦) النقيب، **المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية (من منظور مختلف)**، ص ١٩٥.

(٢٧) علي خليفة الكواري، **هموم النفط وقضايا التنمية في الخليج العربي: مجموعة بحوث ومحاضرات ودراسات** (الكويت: شركة كاظمة للترجمة والنشر والتوزيع، ١٩٨٥)، ص ٥٧.

المدى المنظور. كما أن هذه التغييرات أخلت بنظام الحوافز في المجتمع، وأثرت سلباً في التوجهات الاقتصادية ـ الاجتماعية وفي البيئة الملائمة لعملية التنمية وما تتطلبه من ضرورة توجيه جهود أفراد المجتمع ومؤسساته وموارده الوجهة التي يتم بموجبها ترشيد السلوك وتركيز الجهود. لذلك فإن سجل إنجاز هذه التغييرات كان ضعيفاً نسبياً في مجال تحسين نوعية الحياة المادية وتلبية الاحتياجات الأساسية وإتاحة سبل المشاركة وتوفير متطلبات الاستقرار في المدى البعيد[٢٨]. ربما كان سجل الإنجازات النفطية لدول النظام الإقليمي الخليجي في مجال التنمية ضعيفاً نسبياً، لكن المؤكد أن ما تحقق من تنمية أو نمو، قد تحقق بواسطة أكبر قدر ممكن من الهدر والتبديد للثروة النفطية التي كان بالإمكان استغلالها استغلالاً رشيداً وتوظيفها توظيفاً تنموياً ووطنياً وبما يتناسب مع أهميتها التاريخية والسياسية[٢٩].

إن ما تحقق وما لم يتحقق يجسد التأثير غير الطبيعي للنفط ويؤكد حضوره المطلق والواسع في النظام الإقليمي الخليجي. لقد أثر النفط بكل قوته المركبة على دول هذا النظام وزجّ بها في متاهات معقدة ووضعها أمام فرص وتحديات وخيارات صعبة. كل ذلك يتم دون التدخل المباشر لشعوب هذه الدول الذين لا يرون من النفط سوى الجزء اليسير من عائداته، والذين لا يدركون سوى القليل عن الأسباب الحقيقية لوجود هذه الكميات الضخمة من النفط في أراضيهم، والذين لم يعد يعنيهم كيف استطاع هذا النفط أن يحقق مثل هذا التحكم الكلي في حاضرهم ومستقبلهم وكيف وضعهم في قلب العالم المعاصر وفي مركز النظام العالمي الجديد الذي يعتقد البعض أنه برز إلى الوجود على أثر حرب الخليج الثانية[٣٠]. لقد عمّقت حرب الخليج الثانية، التي كانت أساساً حرباً نفطية، من ارتباط النظام الإقليمي الخليجي بالسياسة والتجارة الدولية، وأكدت أن الحضارة الصناعية معتمدة اعتماداً مفرطاً على هذا النفط. لا أحد يعرف الآن متى ستظل هذه الحضارة مرتبطة هذا الارتباط العضوي بالنفط، ولا أحد يعرف من المستفيد من إدمان الدول الصناعية على النفط. كما لا يعرف أحد كيف ستتمكن هذه الدول من التحرر من تبعيتها للنفط. لكن، وإلى أن يتم اكتشاف بدائل معقولة ومقبولة للنفط، فإن على النظام الإقليمي الخليجي مواجهة جملة من التساؤلات النفطية القلقة حول كيفية التعامل مع الأهمية والمحورية المتزايدة لهذا النظام بالنسبة إلى مجمل النظام الاقتصادي والسياسي العالمي. إن على هذه الدول أن تتعايش مع حقيقة أنها هي الدول الوحيدة التي تملك أكبر الاحتياطيات النفطية في العالم وأن معظم هذا النفط مطلوب للاستعمال من قبل الدول الرأسمالية الصناعية[٣١]. وعليها أن تتعامل مع حقيقة أن الأهمية الاقتصادية والسياسية للنظام الإقليمي الخليجي ستزداد كلما ازداد عدد الدول التي تستهلك النفط، وكلما ازداد ارتباط تلك الدول بالنفط الكامن في أراضيها. بالإضافة إلى ذلك، فإن على هذه الدول أن تتعاطى مع حقيقة أن الاحتياطي النفطي في كل مكان في العالم هو في حالة تراجع وانحسار في ما عدا الاحتياطيات النفطية لدول النظام الإقليمي الخليجي التي تزداد

---

(٢٨) المصدر نفسه، ص ٧٠.

(٢٩) إضافة للهدر والتبديد الذي حدث ولا زال يحدث للثروة النفطية فإن من المهم الإشارة إلى أن جزءاً من هذه الثروة قد استخدم استخداماً شنيعاً لشراء الأسلحة وعقد صفقات أسلحة جبارة. لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر: عبد الرزاق فارس الفارس، «السلاح والخبز: الإنفاق العسكري والتنمية في الوطن العربي، ١٩٧٠ ـ ١٩٩٠»، **المستقبل العربي**، السنة ١٦، العدد ١٧١ (أيار/ مايو ١٩٩٣).

(٣٠) عبد المنعم سعيد، «حرب الخليج والنظام العالمي الجديد»، **مجلة العلوم الاجتماعية**، السنة ١٩، العدد ١ (صيف ١٩٩١).

(٣١) Ken Mathews, *The Gulf Conflict and International Relations* (New York: Routledge, 1993).

مع بداية كل يوم جديد من أيام السنة. إن هذه المعطيات النفطية، بقدر ما تثير تساؤلات مشروعة وبقدر ما تضفي في مجملها قوة وحيوية دولية مضاعفة على النظام الإقليمي الخليجي، فإنها أيضاً تضع دوله وشعوبه أمام تحديات ومسؤوليات وواجبات دولية جديدة وضخمة أتت بحكم التاريخ والجغرافيا وبمحض الصدفة الجيولوجية. إن السؤال المحوري الآن، هو كيف ستواجه دول النظام الإقليمي الخليجي هذه المسؤوليات والواجبات، وكيف ستتعامل شعوبها مع المعطيات والحقائق النفطية التي تؤكد، وبما لا يدع مجالاً للشك، أن النظام الإقليمي الخليجي هو اليوم وإلى المدى القريب والمتوسط قد أصبح مركز الثقل النفطي العالمي؟

ثانياً: الحقائق والأوهام النفطية

القوة هي دائماً وفي كل أشكالها السياسية والاقتصادية والاجتماعية المختلفة، مثيرة وغامضة. القوة مثيرة في أهدافها وغاياتها وفي استخداماتها ووسائلها المشروعة وغير المشروعة، وهي مثيرة في حقائقها وأكثر إثارة في أوهامها التي عادة ما تكون واسعة الانتشار. أوهام القوة وليست حقائقها هي التي تزيد الإثارة والغموض والتعقيد وتخلق حالة الاستسلام والخضوع الطوعي. أما الحقائق التي تكون مستترة ومغلقة، فهي عادة ما تدعو، عندما تتكشف، إلى التمرد والعصيان والانفلات من سيطرة وتحكم القوة. إن النفط هو أيضاً كالقوة غامض ومثير في حقائقه وأوهامه العديدة والواسعة التداول. عالم النفط مليء بالأسرار والألغاز والمؤامرات[٣٢]. والنفط كالقوة أوهامه أكثر بكثير من حقائقه، وما لا يُعرف عنه أكثر بكثير مما يُعرف، وما لا يُقال أهم بكثير مما يقال، وما يطرحه من التساؤلات أكثر مما يعطي من إجابات. ورغم سعة انتشاره وتغلغله الواسع في الحياة، بل ورغم كل حضوره الدولي، فإن النفط يبدو من أكثر الظواهر الاقتصادية والسياسية غموضاً. إن أقرب الناس إليه وأكثرهم تعاملاً معه وتأثراً بتقلباته، لا يعرفون سوى القليل عن آليات صعوده وهبوطه وعن أسباب وجوده في عمق الأعماق تحت الأرض. لا أحد يعرف حتى الآن أين تكمن قوة النفط. هل تكمن قوته في كونه مصدراً للطاقة والحركة، أم في كونه مصدراً للثروة والوجاهة؟ هل تكمن قوته في إنتاجه أم في استهلاكه؟ هل تكمن قوته في ما يجلبه من عائدات أم في ما يجلبه من أزمات؟ هل تكمن قوته في من يملكه أم لدى من يسيطر على تجارته وصناعته؟ هل تكمن قوته في ما يُعرف عنه أم في ما لا يعرف عنه؟ هل تكمن قوته في إيجابياته أم في سلبياته؟ كل هذا الغموض يجعل النفط، كالقوة، موضع إثارة دائمة. إنه موضع تقديس من قبل البعض وموضع رفض ونفور شديد من البعض الآخر. البعض يرى النفط كنعمة تجلب كل

---

(٣٢) يقول عبد الرزاق فارس الفارس «يمكن المرء إذا ما أراد التعبير بإيجاز عن جوهر أزمة الطاقة، وعن حقيقة الأزمة النفطية بشكل خاص، القول إنه يوجد هناك مجموعة قليلة من الدول الصناعية، لا تمثل شعوبها سوى ١٥ بالمئة من إجمالي سكان العالم، بينما تستهلك ٧٥ بالمئة من إجمالي استهلاك الطاقة في العالم الحر... وفي الوقت نفسه فإن هذه الدول لا تنتج سوى أقل من نصف احتياجاتها من النفط. وتبدو الصورة أكثر وضوحاً إذا ما أخذنا الولايات المتحدة على حدة. فسكان الولايات المتحدة لا يتجاوزون ٥ بالمئة من إجمالي سكان العالم، ولكنهم يستهلكون ما يقارب من ثلث الاستهلاك العالمي من النفط. ويتمثل الوجه الآخر للأزمة في الاحتياطات الثابتة والمؤكدة من النفط وتوزيعها في العالم. فالدول الأكثر استهلاكاً للنفط، الدول الصناعية، لا تمتلك سوى ٥ بالمئة من إجمالي الاحتياطات العالمية. أما دول الأوبك، التي يبلغ إنتاجها الحالي من النفط حوالى ٣٤ بالمئة من الإنتاج العالمي فتمتلك احتياطات تزيد على ثلاثة أرباع الاحتياطات المؤكدة في العالم. وهذا يعني ببساطة أن ٦٦ بالمئة من إنتاج النفط العالمي الحالي يأتي من دول لا تملك سوى ٢٢ بالمئة من إجمالي الاحتياطي». انظر: عبد الرزاق فارس الفارس، «أزمة الخليج وأزمة الطاقة وسلاح النفط العربي،» **المستقبل العربي**، السنة ١٣، العدد ١٤٥ (آذار/ مارس ١٩٩١)، ص ١٨.

الحسنات والخيرات والتحولات المرغوبة، والبعض يعتقد أنه نقمة ولا يرى فيه سوى مصدر لكل الانتكاسات والإخفاقات والصراعات والأزمات والسلوكات الشاذة[٣٣]. لكن مهما كانت حقيقة النفط، نعمة أم نقمة، حسنة أم لعنة، ومهما تباينت الأحاسيس تجاه إيجابياته وسلبياته، فإن الكل يعترف بقوته وحضوره وتأثيره العميق في الحياة الاقتصادية والسياسية المعاصرة[٣٤].

النفط قوة مركّبة، وكل ما يرتبط به يتحول إلى قوة ويكتسب هالة وضخامة غير عاديتين. فالعائدات النفطية هي أضخم العائدات، وتشكّل القسط الأكبر من العملات والأوراق المالية والسيولة النقدية اليومية، وتؤثر في مجمل ميزان المدفوعات في الشمال والجنوب. إن العائدات النفطية هي من الضخامة بحيث إنها كانت، وإلى وقت قريب، واحدة من أهم المشكلات التي تواجه النظام النقدي العالمي الذي ظل لسنوات طويلة عاجزاً عن إدارتها أو تدويرها[٣٥]، وتسبب نتيجة ذلك في خلق ما أخذ يُعرف بأزمة الديون العالمية. من ناحية أخرى، فإن الصناعات النفطية هي أيضاً من أضخم الصناعات حيث تنتج أكثر من ١٢ ألف سلعة مختلفة وتوظّف ما لا يقل عن ١٢ مليون فرد في قطاعاتها الاستكشافية والإنتاجية والتكريرية والتسويقية والتوزيعية الواسعة. بل إن الصناعات النفطية هي من الضخامة والاتساع بحيث إنها هي الصناعة الوحيدة التي تعمل بحرية تحت كل الظروف السياسية والأنظمة الاجتماعية كافة، وتتعامل بكل اللغات الحية وتتعاطى مع كل العملات الأجنبية. ولا توجد صناعة أخرى، كما يقول بيتر أوويل، في كتابه **النفط والقوة العالمية**، بهذا القدر من الاختراق للنظم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية في العالم[٣٦]. أما الشركات النفطية فهي شركات عملاقة ولا زالت «محافظة على نفوذها وقوتها»[٣٧]، بل إن هذه الشركات، وعلى كل ما يعتقد، تزداد ضخامة يوماً بعد يوم وتأتي على رأس قائمة الشركات المتعددة الجنسيات التي تحولت إلى قوة رئيسية وفاعلة على الساحة الدولية. هذه الشركات تمتلك قدرات تنظيمية ومادية وفنية تفوق قدرات وإمكانات معظم الدول القومية وتؤهلها لإدارة العالم

---

(٣٣) جاك دولونيه وجان ميشيل شارلييه، **التاريخ السري للنفط** (باريس: الصحافة العربية الأوروبية، ١٩٨٨).

(٣٤) البعض يفضل استخدام لعنة وليس نقمة وذلك من أجل تأكيد أن النفط مسؤول عن كل الأزمات والانتكاسات على الأقل بالنسبة إلى الوطن العربي. فالنفط بالنسبة إلى البعض مصدر كل الوهن والاستسلام والفشل العربي خلال عقد السبعينيات، وهو بالنسبة إلى البعض الآخر عامل من عوامل تكريس التبعية وتعميق التجزئة، بل هو بالنسبة إلى البعض الأخير سبب تدهور الديمقراطية في الوطن العربي (وكأن الديمقراطية كانت محققة أصلاً) وتردي التعاون بين الأقطار العربية. كل ذلك من مظاهر لعنة النفط. للمزيد حول هذا الموضوع انظر: نادر فرجاني، **هدر الإمكانية: بحث في مدى تقدم الشعب العربي نحو غاياته** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠).

(٣٥) لا شك أن البعض قد أضفى مبالغات وأوهام على العائدات النفطية حيث يذكر حسين عبد الله «لقد بالغت أجهزة الإعلام الغربية في تصوير الآثار الضارة التي قيل إنها ستلحق بالاقتصاديات الغربية نتيجة لتراكم هذه الفوائض المالية. فأخذ بعضها يروج القصص حول قدرة الأوبك على شراء جميع أسهم الشركات المتداولة في بورصات العالم خلال ١٥ عاماً، وأخذ يحذر ضد صفقات مريبة تتم في الظلام للاستيلاء على الاقتصاد الغربي». انظر: حسين عبد الله، «الأبعاد المالية لأسعار النفط العربي،» **المستقبل العربي**، السنة ٢، العدد ١٤ (نيسان/أبريل ١٩٨٠)، ص ٥٥. وللمزيد حول العائدات النفطية ودورها في الاقتصاد العربي وكيفية استثمارها في الخارج، انظر: رضا هلال، **لعبة البترودولار: الاقتصاد السياسي للأموال العربية في الخارج** (القاهرة: سينا للنشر، ١٩٩٢).

(٣٦) Peter Odell, *Oil and World Power* (New York: Viking Penguin, 1986).

(٣٧) محمد غانم الرميحي، **النفط والعلاقات الدولية: وجهة نظر عربية**، سلسلة عالم المعرفة؛ ٥٢ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٦)، ص ٢٧.

اقتصادياً إدارة مركزية واحتكارية[٣٨]. لقد سبقت الشركات النفطية العملاقة الشركات الاحتكارية الأخرى إلى عصر الشركات المتعددة الجنسيات التي أصبحت أهم رمز من رموز الاستعمار الجديد الذي يقوم أساساً على نهب واستغلال اقتصادات دول الجنوب الغنية بالثروات والموارد الطبيعية وخاصة الخامات المولّدة للطاقة. أما الأزمات والصراعات النفطية التي ترتبط أساساً بالصراع التاريخي المستمر بين الشمال والجنوب على من له السيطرة في النظام السياسي والاقتصادي العالمي، فقد اتضح أنها ليست ضخمة فحسب بل هي من أكثر الأزمات والصراعات حدة وتعقيداً وأكثرها تدويلاً. إن النفط هو الذي يحوّل الخلافات المحلية والإقليمية المحدودة والعابرة إلى توترات مستعصية سرعان ما تصبح أزمات حادة وربما حروب مدمرة ومكلفة تهدر الطاقات والثروات، وذلك على غرار حرب الخليج الأخيرة. لقد شارك في هذه الحرب ٣٥ دولة قريبة وبعيدة، معنية وغير معنية بتحرير الكويت، كما شارك فيها كل الدول العظمى التي استعرضت آخر تقنياتها العسكرية استعراضاً إعلامياً ودعائياً لم يسبق له مثيل في تاريخ النزاعات[٣٩]. طبعاً، لم تكن المشاركة الدولية ضخمة وغير اعتيادية بل كانت هذه الحرب ضخمة في حد ذاتها بدءاً بالمقدمات ومروراً بالعمليات وانتهاءاً بالمترتبات[٤٠].

لم يكسب النفط ضخامة لعائداته وصناعاته وشركاته وأزماته وإنما أضفى القوة والهالة لكل المنظمات المرتبطة به وخاصة منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك) التي تحوّلت خلال فترة وجيزة، وخاصة بعد عام ١٩٧٣، إلى قوة كاسحة ومنافسة للشركات النفطية العملاقة[٤١]. لقد فرضت الأوبك التي تضم ١٣ دولة أهمها الدول النفطية في النظام الإقليمي الخليجي، واقعاً نفطياً جديداً وأحدثت تحولات بنيوية ملموسة في مجمل العلاقات الاقتصادية بين الشمال والجنوب. وأخذ العالم يعترف فجأة بدور الأوبك ويهتم بشكل خاص بالقرارات النفطية الصادرة عن دول النظام الإقليمي الخليجي التي أصبحت قرارات حيوية بالنسبة إلى اقتصادات الدول الصناعية. لقد جعل النفط من الأوبك منظمة مهيبة خلال عقد السبعينيات الذي كان بحق عصر الأوبك حيث تجاوزت نجاحاتها الدولية كل التوقعات[٤٢]. لقد تحوّلت الأوبك، ونتيجة ما تحقق لها من نجاحات، إلى رمز في العالم المعاصر وأصبحت مصدر قوة لكل دول الجنوب التي كانت تتعاطف مع دول النظام

---

(٣٨) محمد السيد السعيد، **الشركات متعددة الجنسية و آثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية**، سلسلة عالم المعرفة؛ ١٠٧ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٦).

(٣٩) من أجل المزيد حول كيف تمّ توظيف واستغلال الإعلام في حرب الخليج وتأثير ذلك في الرأي العام انظر كتاب فيليب تايلر الذي يقول إن حرب الخليج كانت عبارة عن حربين: حرب تمت على أرض الواقع وأخرى عرضت من خلال الإعلام والتي ليست لها علاقة بالأولى. انظر: Philip Taylor, *War and the Media: Propaganda and Persuasion in the Gulf War* (Manchester: Manchester University Press, 1993).

(٤٠) هيكل، **حرب الخليج: أوهام القوة والنصر**.

(٤١) هناك أيضاً وكالة الطاقة الدولية التي أنشئت أساساً لمواجهة نجاحات الأوبك ومن أجل إعادة السيطرة على الأسواق النفطية وتحويلها إلى سوق المستهلكين. لمزيد من التفاصيل حول هذه الوكالة انظر: علي خليفة الكواري، «استراتيجية وكالة الطاقة الدولية: قراءة أولية في أسباب الأوضاع النفطية الراهنة وعوامل استمرارها،» **المستقبل العربي**، السنة ١٢، العدد ١٢٧ (أيلول/ سبتمبر ١٩٨٩).

(٤٢) يقول محمود عبد الفضيل في كتابه، **النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية**: «لقد جاء قرار رفع أسعار النفط الخام أربعة أضعاف ليضرب مثالاً هاماً لما يمكن إحداثه من تغير ملموس في ميزان القوى بين الدول الصناعية الغنية والدول المصدرة للسلع الأولية، إذ أتاح هذا القرار آفاقاً جديدة لإعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية.... واتضح ضخامة ما يمكن أن تحصل عليه مجموعة من البلدان المصدرة لسلعة استراتيجية إذا ما تمكنت من الإمساك بزمام السوق العالمية». انظر: محمود عبد الفضيل، **النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية**، سلسلة عالم المعرفة؛ ١٦ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٧٩)، ص ١٥.

الإقليمي الخليجي في تصديها لهيمنة الشركات النفطية ورفع الأسعار وتحديد الإنتاج وإعلان المقاطعة النفطية عام ١٩٧٣، وهي جميعاً قرارات جسّدت قوة النفط وضخامة كل ما يرتبط به من مؤسسات وسياسات.

لا شك أن قوة النفط وخاصة نفط النظام الإقليمي الخليجي قد برزت بكل وضوح وصفاء عام ١٩٧٣ عندما اتخذت دول هذا النظام قرارها التاريخي بفرض المقاطعة النفطية على الولايات المتحدة والذي أدى بدوره إلى اتخاذ الأوبك قرار رفع أسعار النفط بنسبة ٥٠٠ بالمئة. كانت هذه القرارات وبحكم ارتباطها بالنفط قرارات ثورية وضخمة وأحدثت ارتجاجات واسعة شملت كل أرجاء المعمورة. واستيقظ العالم فجأة ليواجه معطيات ووقائع حياتية جديدة مرتبطة بنفوذ النفط وبتأثير قراراته في مجمل البناء الاقتصادي العالمي. لقد أكد النفط أن بإمكان مجموعة صغيرة من الدول التي تحتل مساحة صغيرة من الكرة الأرضية أن تتحكم في لحظة من اللحظات التاريخية النادرة في القرار الاقتصادي العالمي بأسره وتؤثر تأثيراً مباشراً في اقتصادات أكثر دول العالم قوة وهيمنة. لقد جعل النفط من الدول المتقدمة والغنية التي تملك أكبر قدر من الإمكانات المعرفية والتقنية والقدرات النووية والعسكرية، تبدو وكأنها دول ضعيفة وفقيرة وتابعة ولا حول لها ولا قوة. فجأة تأكدت مقولة «عزيز قوم ذل» حيث أفقد النفط هذه الدول التحكم في مصيرها وأفقدها السيطرة على مجريات الأمور وكشف عن ضعفها البنيوي. في المقابل، فإن النفط هو الذي حوّل دول النظام الإقليمي الخليجي وبقية دول الأوبك التي هي من أكثر دول العالم ضعفاً وعدم استقرار إلى دول قوية وعظيمة الشأن وربما تضاهي في قوتها المعنوية الدول العظمى. لم تعد هذه الدول دولاً ضعيفة وفقيرة وإنما تحوّلت وبفضل النفط إلى أهم الدول وأغناها وأكثرها محورية بالنسبة إلى اقتصادات الدول الصناعية في الشمال.

كانت هذه هي لحظة النفط، واللحظة لا تدوم طويلاً. لقد اتضحت في هذه اللحظة الاستثنائية قدرات النفط بحيث لم يعد أحد يشك أو يشكك في قوة النفط وفي ما يمكن أن يحدثه من صدمات ومفاجآت وتحوّلات في النظام الاقتصادي والسياسي العالمي وخاصة في اقتصادات الدول الصناعية التي ظلت منذ تلك اللحظة تعيش هاجس النفط وهاجس انقطاعه. لقد أخذ الخوف من النفط يسيطر على هذه الدول الصناعية التي حاولت بكل الوسائل المتاحة لديها والمسنودة بكل قدراتها البشرية والمادية تدارك حدوث مقاطعة نفطية جديدة. إن أبلغ دليل على قوة النفط هو هذا الخوف الدائم الذي تعيشه المجتمعات الصناعية من المفاجآت النفطية وما يمكن أن تجلبه من متاعب ومضاعفات حياتية صعبة. لا زالت هذه الدول وبعد مرور ٢٠ سنة تبدي القلق من احتمال انقطاع النفط. هذا الاحتمال يظل يطارد الدول الصناعية بشكل متواصل ومستمر وذلك باستمرار حاجتها لنفط دول النظام الإقليمي الخليجي. ولا شك أن الولايات المتحدة هي اليوم أكثر الدول الصناعية حاجة لهذا النفط وذلك بحكم استهلاكها غير الاعتيادي للنفط الذي يصل حد الإسراف والهدر. كل المعطيات تؤكد على استمرار حاجة الولايات المتحدة والدول الصناعية الأخرى لنفط دول النظام الإقليمي الخليجي، ولا يمكن، كما يقول إدوارد كرابلز «فعل أي شيء لوقف هذه الحاجة المتزايدة»[٤٣]. لكن الحاجة هي التي تخلق القوة، وتزايد الحاجة للنفط يعني تزايد قوة النفط. كما أن ارتباط النفط بالحاجة الأمريكية المستمرة يضاعف من قوته. لقد كانت الولايات المتحدة منذ بروزها الاقتصادي مرتبطة بالنفط. يقول كارل سولبرغ، في كتابه **قوة النفط**،

---

(٤٣) Edward N. Krapels, «The Commanding Heights: International Oil in a Changed World,» *International Affairs*, no. 69 (1993), p. 86.

ان الولايات المتحدة هي أساساً قوة نفطية، والنفط هو الذي يغذي هذه القوة كما يغذي الدم جسم الإنسان[٤٤]. من دون النفط، الولايات المتحدة بالشكل الذي تبدو عليه الآن لم تكن ممكنة أصلاً. إن النفط هو المحرك الجبار للقوة الأمريكية وهو ضرورة من ضرورات نفوذها العالمي. يقول محمد حسنين هيكل في كتابه **حرب الخليج** «إن النفط هو المحرك الجبار للقوة الأمريكية التي برزت في نهاية القرن التاسع عشر، وتقدمت إلى قيادة العالم حتى بلغت أوج صعودها عند منتصف القرن العشرين. وكان النفط الذي اكتشف أول ما اكتشف وتم تطويعه للاستغلال الصناعي والتجاري منتجاً أمريكياً. وأصبح هو صانع الرخاء وقت السلام وضامن النصر وقت الحرب. وهذه الحقيقة لم تعد موضوعاً للمناقشة ولا داعية لطول الجدل»[٤٥]. لا أحد يجادل هذه المقولة، ولا أحد يجادل أن النفط قد مكّن الولايات المتحدة من أن تصل إلى ذروة القوة في العالم وهو الذي جعل من القرن العشرين بأكمله قرناً أمريكياً. كما أن لا أحد يجادل أن الولايات المتحدة تسعى الآن لجعل القرن القادم قرناً أمريكياً. ولكي يتم لها ذلك، فإنه لا بد من السيطرة على النفط وخاصة نفط دول النظام الإقليمي الخليجي وهو النفط الذي تزداد حاجة العالم وحاجة الولايات المتحدة إليه. لقد شكّل غزو العراق للكويت مناسبة تاريخية مهمة بالنسبة إلى الولايات المتحدة لتعزز سيطرتها على الاحتياطيات النفطية الضخمة وتؤكد على أن هذه الاحتياطيات هي شأن أمريكي خاص ومرتبط بالأمن القومي الأمريكي. إن الولايات المتحدة هي الآن القوة التي تتحكم سياسياً واستراتيجياً في ٧٠ بالمئة من كل الاحتياطي النفطي العالمي وهي في موضع تستطيع أن تؤثر مباشرة في إنتاج النفط وأسعاره وبما يتناسب مع مصالحها واعتباراتها الاقتصادية. ولا شك أن هذا التحكم في الحقول والآبار النفطية العملاقة لدول النظام الإقليمي الخليجي سيخدم أهدافها الاستراتيجية ويحسّن من موقعها التفاوضي مع القوى الاقتصادية العالمية الجديدة وبالتالي ترتيب أوضاعها من أجل مواجهة تحديات القرن القادم.

لقد اكتشفت الولايات المتحدة، قبل غيرها من القوى العظمى، أن النفط حيوي في الحرب وضروري في السلم وشرط أساسي من شروط النفوذ العالمي وهو مصدر كل حركة في الحياة. النفط هو وقود كل حركة. كل ما يتحرك على الأرض، في ما عدا الكائنات الحية، يتحرك بالنفط. كل وسائل النقل المعاصرة تعتمد اعتماداً كلياً على النفط. جميع السيارات والطائرات والسفن والمكائن والآلات والمحركات، وحتى الصناعات تستخدم المشتقات النفطية المختلفة. لا يمكن سيارة واحدة أن تتقدم أو تتأخر خطوة واحدة من دون النفط. إن عدد السيارات في العالم بلغ حوالى ٥٠٠ مليون سيارة تستهلك ما مجموعه ٧ مليارات برميل من النفط سنوياً[٤٦]. لقد ارتفع عدد السيارات في العالم من نصف مليون سيارة في بداية القرن إلى ١٠٠ مليون سيارة في أواسط القرن، ويتوقع أن يصل إلى ٧٠٠ مليون سيارة مع نهاية القرن. إن الجزء الأكبر من النفط يستهلك اليوم كوقود لهذا العدد المتزايد من السيارات، وكوقود للطائرات المدنية والحربية والسفن والبواخر المختلفة الأحجام والأغراض والجرافات الزراعية التي أدخلت المكننة إلى الإنتاج الزراعي بحيث أصبح أكثر من ٥٠ بالمئة من كل الإنتاج الزراعي العالمي مرتبطاً مباشرة بالنفط. لقد أصبح الإنتاج الزراعي والصناعي العالمي معتمداً على النفط، وسيزداد هذا الاعتماد في ظل كل الحقائق التي تؤكد على أن كل البدائل للنفط هي بدائل ضعيفة. إن الذي يزيد من قوة النفط باستمرار هو أن البدائل الأخرى إما أنها غير اقتصادية وغير فعالة أو أنها غير آمنة وغير ملائمة. فالفحم الذي يستهلك

(٤٤) Carl Solberg, *Oil Power* (New York: Mason - Charter, 1976).

(٤٥) هيكل، **حرب الخليج: أوهام القوة والنصر**، ص ١٩٨.

(٤٦) Reading from Scientific America, *Energy for Planet Earth* (New York: W.H. Freeman, 1991).

العالم منه يومياً ما يوازي ٤٤ مليون برميل غير فعّال وضار بالبيئة، والطاقة النووية التي يستهلك العالم منها يومياً ما يوازي ٧ ملايين برميل نفط غير آمنة، أما البدائل الأخرى للطاقة المتجددة (الشمسية والهوائية والمائية) التي يستهلك العالم منها يومياً ما يوازي ١٣ مليون برميل نفط فإنها غير اقتصادية ولن يتم تطويرها بشكل مقبول إلا بعد سنين طويلة من البحوث والتجارب[٤٧]. كل ذلك يزيد من قوة النفط ويرسخه سيداً وحاكماً. كل ذلك أيضاً يزيد من قوة نفط دول النظام الإقليمي الخليجي الذي، وخلافاً للمنطق السليم، يزداد حجمه واحتياطياته كلما ازداد إنتاجه واستهلاكه، وهو الأمر الذي تؤكده حقائق الاحتياط والاستهلاك النفطي العالمي.

ثالثاً: حقائق الاستهلاك النفطي العالمي

حقائق القوة نادراً ما تكون مدركة إدراكاً كاملاً. إن الحقائق وخلافاً للأوهام تظل مبعثرة ومستترة وعادة ما تكون أقل انتشاراً ووضوحاً. لكن عندما ينتهي التضليل الذي هو شرط مهم من شروط الهيمنة وتتكشف حقائق القوة وتتجلى ضخامتها أو هشاشتها، فإنها تبدو كالأوهام غير قابلة للتصديق. الحقائق النفطية هي أيضاً كحقائق القوة لا زالت في الغالب غير مدركة إدراكاً كاملاً. بل إن الحقائق النفطية خضعت ولا زالت خاضعة للتضليل «لكي تخدم في النهاية غرضاً ما»[٤٨]. لكن عندما تبرز حقيقة من الحقائق النفطية فإنها تكون عادة ضخمة، بل هي من الضخامة بحيث تبدو أقرب للأوهام غير القابلة للتصديق. فمثلاً صحيح أن العالم يقوم بمحاولات حثيثة ومخلصة لترشيد الاستهلاك وتخفيف الاعتماد على النفط، إلا أن الأكثر صحة أن الاستهلاك العالمي لا يتوقف، بل إنه يزداد بشكل يومي ومستمر، وهو الآن في أعلى معدلاته منذ اكتشاف النفط. الحقيقة هي أن العالم لن يتمكن من فك ارتباطه ولن يتمكن من وقف استهلاكه للنفط لفترة طويلة قادمة. وصحيح أيضاً أن هذا الاستهلاك العالمي المتصاعد على مدى المئة سنة الماضية سيؤدي إلى استنزاف النفط، بيد أن الأكثر صحة أنه رغم كل الاستهلاك فإن النفط الفعلي والقابل للإنتاج يزداد بشكل مستمر ومتواصل. الحقيقة هي أن النفط لا يقل في العالم، بل هو موجود وبكميات كبيرة وربما سيكفي العالم لأكثر من ١٠٠ سنة قادمة. كذلك صحيح أن النفط، وكأي مادة أخرى في الطبيعة موجود بكميات محدودة، إلا أن الأكثر صحة أن ما هو موجود من النفط على الكرة الأرضية لن ينتهي لا عاجلاً ولا آجلاً. الحقيقة هي أن ما تم اكتشافه من نفط وما تم تطويره للإنتاج خلال السنوات الأخيرة فقط جعل العالم يطمئن كما لم يطمئن في أي وقت آخر من أن النفط لن ينتهي كما كان يتوقع في السابق. من ناحية أخرى، صحيح أن الاحتياطي النفطي العالمي ينكمش في كل أنحاء العالم كما أخذت المنابع النفطية تجفّ في كل مكان، لكن الأكثر صحة أنه في الوقت الذي يتناقص فيه النفط في كل البقاع فإن نفط دول النظام الإقليمي الخليجي يزداد ويتضاعف مع مطلع كل يوم جديد من أيام السنة. الحقيقة هي أنه ليس هناك نهاية لهذا النفط. والحقيقة هي أن حقلاً نفطياً واحداً من الحقول النفطية العملاقة في دولة واحدة من دول النظام الإقليمي الخليجي فيه من النفط ما يوازي كل النفط الموجود في كل أنحاء الولايات المتحدة الأمريكية. والحقيقة هي

---

(٤٧) المصدر نفسه، ص ٤.

(٤٨) يقول محمد الرميحي إن هناك الكثير من الحُقائق النفطية «لكن في ثنايا هذه الحقائق قدراً من لَيّ ذراع الحقيقة... كي تخدم في النهاية غرضاً ما... وهذا الغرض يهدف إلى طمس حقوق الشعوب التي تواجدت هذه المادة تحت اراضيها». انظر: الرميحي، **النفط والعلاقات الدولية: وجهة نظر عربية**، ص ٥.

أن حقلاً نفطياً آخر من هذه الحقول النفطية العملاقة فيه من النفط ما يوازي كل النفط الموجود في كل أنحاء روسيا وأمريكا معاً، وهما ثاني وثالث أكبر الدول المنتجة للنفط في العالم بعد العربية السعودية. إن هذا النفط الموجود في دول النظام الإقليمي الخليجي سيكون قريباً النفط الوحيد الذي سيستهلكه العالم خلال سنوات القرن القادم وهو الأمر الذي جعل البعض يتحدث منذ الآن عن «الصدمات النفطية القادمة»[٤٩].

لقد استهلك العالم أكثر من ٦٥٠ مليار برميل من النفط الخام حتى الآن. وارتفع الاستهلاك العالمي اليومي من النفط إلى ٦٥ مليون برميل عام ١٩٩٢ وهو أعلى معدل يصل إليه الاستهلاك اليومي العالمي منذ اكتشاف النفط في آب/ أغسطس عام ١٨٥٩[٥٠]. لقد اتضح الآن أنه ومع مطلع كل يوم جديد يزداد عدد الأفراد الذين يستهلكون النفط في العالم. إن كل يوم جديد يجلب معه أيضاً مستهلك جديد، بحيث إن عدد الذين يستهلكون النفط الآن هو أكثر من أي وقت آخر في التاريخ. رغم ذلك لم يصل العالم بعد إلى الحد الأقصى لاستهلاك النفط. إن عدد الأفراد الذين يستهلكون النفط سيزداد كلما ازداد عدد سكان الأرض، وكلما ارتفع النمو الاقتصادي العالمي، وكلما تحسّن مستوى معيشة الأفراد، وكلما ازداد استخدام السيارات والطائرات ووسائل المواصلات الأخرى. ولا شك أن نمو الاستهلاك النفطي العالمي الذي يتوقع أن يكون بمعدل ٢ بالمئة سنوياً تقريباً، سيؤدي بدوره إلى نمو كل ما يرتبط بالنفط من عائدات وصناعات وشركات، وسيؤثر بالتالي في قرارات وسياسات الدول المنتجة والمستهلكة. كل ذلك سيجعل من النفط الذي يبدو قوياً ومهماً اليوم أكثر قوة وأهمية خلال السنوات القادمة.

إن تزايد الاستهلاك العالمي من النفط لم يتوقف في أية لحظة خلال المئة سنة الأخيرة[٥١]. لقد أخذ الاستهلاك النفطي العالمي يتصاعد بشكل تدريجي وبطيء من مجرد مليوني برميل يومياً في بدايات القرن حيث كانت الاستخدامات النفطية الأولى محدودة، إلى ٨ ملايين برميل يومياً بحلول منتصف هذا القرن. ثم أخذ الاستهلاك العالمي بعد ذلك يتضاعف كل عشر سنوات، وشهد زيادة انفجارية خلال عقدي الخمسينيات والستينيات حيث كان النفط بسعره الرخيص وإنتاجه الوفير السبب المهم لانتعاش اقتصادات الدول الصناعية خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. لقد ارتفع الاستهلاك اليومي العالمي من ٨ ملايين برميل عام ١٩٥٠ إلى ٣٦ مليون برميل بحلول عام ١٩٧٠، أي بزيادة قدرها ٤٥٠ بالمئة خلال ٢٠ سنة. ثم واصل الاستهلاك العالمي ارتفاعه السريع خلال عقد السبعينيات ليصل إلى ٦٢ مليون برميل عام ١٩٨٠. بعد ذلك شهد الاستهلاك العالمي انخفاضاً استثنائياً خلال السنوات ١٩٨١ و١٩٨٢ و١٩٨٣ حيث هبط إلى ٦٠ و٥٨ و٥٧ مليون برميل على التوالي وذلك قبل أن يعود إلى الارتفاع من جديد إلى ٥٨ مليون برميل عام ١٩٨٤ و٦٠ مليون برميل عام ١٩٨٥ و٦٣ مليون برميل عام ١٩٨٨ و٦٤ مليون برميل عام ١٩٨٩ وإلى أكثر من ٦٥ مليون برميل عام ١٩٩٢[٥٢]. ويتوقع أن يصل إلى ٦٦ مليون برميل في نهاية ١٩٩٣.

---

(٤٩) Joseph Stanislaw and Daniel Yergin, «The Oil Shocks to Come,» *Foreign Affairs*, vol. 72, no. 4 (October 1993).

(٥٠) *BP Statistical Review of World Energy 1993.*

(٥١) في ما عدا الهبوط المفاجيء خلال الأعوام ١٩٨٩ ـ ١٩٨٣.

(٥٢) المصدر نفسه.

جدول رقم (١)
وضع الاستهلاك النفطي العالمي (ألف برميل يومياً)

الدولة/ المنطقة	١٩٨٢	١٩٨٤	١٩٨٦	١٩٨٨	١٩٩٠	١٩٩٢	النسبة لعام ١٩٩٢ (بالمئة)
الولايات المتحدة الأمريكية	١٤٧٦٥	١٥١٧٠	١٥٦٦٥	١٦٦٣٠	١٦٣٠٥	١٦٢٤٠	٢٥
كندا	١٥٦٥	١٤٢٥	١٥٤٠	١٦٦٥	١٦٩٠	١٦٦٢	٢,٤
مجموع أمريكا الشمالية	١٦٣٣٠	١٦٥٩٥	١٧٦٠٥	١٨٢٩٥	١٧٩٩٥	١٧٩٠٥	٢٧,٤
الارجنتين	٤٤٠	٤٤٠	٤٣٠	٤٥٥	٣٩٠	٤٢٠	٠,٦
البرازيل	١١٣٠	١٠٩٥	١٢١٠	١٢٧٠	١٢٧٥	١٣٠٥	١,٩
المكسيك	١٣٠٠	١٢٥٥	١٢٩٥	١٣٣٥	١٥١٠	١٦٠٥	٢,٣
فنزويلا	٤١٠	٣٧٠	٣٨٥	٤٠٥	٣٩٥	٤٣٠	٠,٦
الدول الأخرى في أمريكا اللاتينية	١٢٣٥	١٢١٥	١٢٨٠	١٣٧٥	١٤٢٠	١٤٥٥	٢,٢
مجموع أمريكا اللاتينية	٤٥١٥	٤٣٧٥	٤٦٠٠	٤٨٤٠	٤٩٩٠	٥٢١٥	٧,٦
النمسا	٢١٠	٢٠٠	٢١٥	٢١٥	٢٢٥	٢٣٥	٠,٤
بلجيكا ولوكسمبورغ	٤٧٥	٤٢٠	٤٨٥	٥٠٠	٥١٠	٥٥٥	٠,٩
الدانمارك	٢٢٥	٢١٠	٢١٥	١٩٥	١٨٥	٢١٥	٠,٣
فنلندا	٢٣٠	٢١٥	٢٣٠	٢٣٠	٢٣٠	٢١٥	٠,٣
فرنسا	١٩١٥	١٨١٥	١٨٣٠	١٨٣٠	١٩١٠	٢٠١٠	٣
المانيا	٢٦٤٠	٢٥٨٠	٢٨١٠	٢٧٤٥	٢٧٠٥	٢٨٥٠	٤,٣
اليونان	٢٤٠	٢٣٥	٢٥٠	٢٨٠	٣٢٠	٣٣٠	٠,٥
ايطاليا	١٨٤٥	١٧٣٥	١٧٧٠	١٨٨٠	١٩٣٠	١٩٤٥	٣
هولندا	٦٥٥	٦٢٥	٧٠٠	٧٤٠	٧٦٥	٧٨٥	١,٢
النرويج	١٨٠	١٩٠	٢٠٠	٢٠٥	٢٠٥	١٩٠	٠,٣
البرتغال	١٩٥	١٩٥	١٩٥	١٩٥	٢٣٠	٢٦٥	٠,٤
اسبانيا	٩٩٠	٩٥٥	٩٢٥	٩٩٠	١٠٤٠	١٠٦٥	١,٦
السويد	٤٢٠	٣٦٠	٣٨٥	٣٤٠	٣٤٠	٣٤٥	٠,٥
سويسرا	٢٣٥	٢٥٠	٢٨٠	٢٦٥	٢٧٥	٢٨٠	٠,٤
تركيا	٣٣٥	٣٧٠	٣٧٥	٤٦٥	٤٧٠	٥٠٠	٠,٨
المملكة المتحدة	١٥٨٠	١٨٥٠	١٦٤٥	١٦٩٠	١٧٥٠	١٧٤٥	٢,٦
مجموع أوروبا الغربية	١٢٤٧٥	١٢٣٠٠	١٢٦٢٠	١٢٤٨٥	١٣١٩٥	١٣٦٤٠	٢٠,٧
روسيا وجمهوريات الاتحاد السوفياتي سابقاً	٨٥٤٥	٨٤٣٥	٨٣٦٥	٨٢٧٥	٨١٦٠	٦٦٧٥	١٠,٧
تشيكوسلوفاكيا	٣٢٥	٣٣٥	٣٣٠	٣٢٠	٣٠٠	٢٢٥	٠,٤
المجر	٢١٠	٢٠٥	٢٠٠	١٩٠	١٨٠	١٧٠	٠,٣
بولندا	٢٨٠	٢٨٥	٢٩٥	٣١٠	٢٩٥	٣٠٠	٠,٥
الدول الأخرى في اوروبا الشرقية	١٠٢٥	٩٧٥	١١٠٠	١٠٩٥	١٠١٥	٤٩٠	٠,٨

(يتبع)

تابع جدول رقم (١)

الدولة/ المنطقة	١٩٨٢	١٩٨٤	١٩٨٦	١٩٨٨	١٩٩٠	١٩٩٢	النسبة لعام ١٩٩٢ (بالمئة)
مجموع أوروبا الشرقية	١٠٣٨٥	١٠٢٣٥	١٠٢٨٥	١٠١٩٠	٩٩٥٠	٧٨٦٠	١٢,٦
مجموع الشرق الأوسط	٢٥٥٠	٢٩٠٥	٢٩٧٠	٣٠٦٠	٣٤٠٠	٣٥٢٥	٥,٤
مجموع افريقيا	١٦١٠	١٦٣٠	١٧٠٥	١٨٢٥	١٩٩٠	٢٠٢٥	٣,١
استراليا	٦١٠	٦١٠	٦١٠	٦٥٠	٧٠٠	٦٨٥	١
الصين	١٦٦٠	١٧٣٥	٢٠١٠	٢٢١٠	٢٢٥٥	٢٦١٥	٤,١
الهند	٧٢٠	٨١٥	٩٣٥	١٠٦٠	١٢٠٠	١٢٨٥	٢
اندونيسيا	٤٦٥	٤٧٥	٤٦٥	٥٢٥	٦٤٥	٧٣٠	١,١
اليابان	٤٣٦٥	٤٦٢٠	٤٤٩٥	٤٨٠٥	٥٣٠٥	٥٥٤٥	٨,٣
ماليزيا	١٨٥	١٩٠	١٩٥	٢١٠	٢٧٠	٢٩٥	٠,٤
الفيليبين	١٩٥	١٧٠	١٦٠	١٩٥	٢٣٥	٢٨٠	٠,٤
سنغافوره	٢٠٥	٢٢٥	٢٦٥	٣١٥	٣٧٠	٤٠٠	٠,٧
كوريا الجنوبية	٤٨٠	٥١٠	٥٧٠	٧٢٠	١٠٢٥	١٥٠٠	٢,٣
تايوان	٢٧٠	٣١٥	٣٧٥	٤٧٥	٥٤٠	٥٩٠	٠,٩
تايلند	٢٠٥	٢٤٥	٢٤٠	٣٠٥	٤٠٥	٤٩٥	٠,٨
الدول الأخرى في آسيا	٤٩٠	٤٧٠	٥٤٠	٥٨٠	٦٤٥	٦٨٠	١,١
مجموع آسيا واستراليا	٩٩٦٥	١٠٤٦٥	١٠٩٤٥	١٢١٤٥	١٣٧٠٠	١٥٢١٥	٢٣,٣
المجموع العالمي الكلي	٥٧٨٣٠	٥٨٥٠٥	٦٠٣٣٠	٦٣٢٠٠	٦٥٢٢٠	٦٥٣٨٥	١٠٠
مجموع الدول الصناعية	٣٣٨٩٥	٣٤٢١٠	٣٥٠١٥	٣٦٦٩٠	٣٧٣٠٠	٣٧٨٩٠	٥٧,٦
مجموع الدول النامية	١٣٥٥٠	١٤٠٦٠	١٥٠٣٠	١٦٣٢٠	١٧٩٧٠	١٩٦٣٥	٢٩,٩

المصدر: *BP Statistical Review of World Energy 1993* (London)(June 1993).

يوجد النفط أساساً في الجنوب وخاصة في دول النظام الإقليمي الخليجي، بيد انه يستهلك أكثر ما يستهلك في الشمال. تملك دول النظام الإقليمي الخليجي النفط بغزارة بينما الشمال الصناعي يستهلكه بشراسة. خمس دول من دول هذا النظام تملك حوالى ٧٠ بالمئة من كل الاحتياطي النفطي العالمي، لكن ١٥ دولة من الدول الصناعية تستهلك في ما بينها حوالى ٤٥ مليون برميل من النفط يومياً، أي بمعدل ٧٠ بالمئة من كل الاستهلاك النفطي العالمي. مجموعة صغيرة من الدول تحتكر الانتاج ومجموعة صغيرة أخرى تحتكر الاستهلاك النفطي العالمي. عدد صغير من الدول يملك الجزء الأكبر من الاحتياطي النفطي العالمي وعدد صغير آخر من الدول يستخدم الجزء الأكبر من النفط الخام في العالم. صحيح أن كل الدول تستهلك النفط وتستخدمه في اغراض مدنية وعسكرية متنوعة، لكن دول العالم تتفاوت في استهلاكها للنفط وتتوزع أساساً

إلى ثلاث مجموعات. تضم المجموعة الأولى دولة واحدة هي الولايات المتحدة الأمريكية التي يبلغ استهلاكها أكثر من ١٦ مليون برميل يومياً[٥٢]. المجموعة الثانية تضم ١٢ دولة تستهلك كل منها من مليون إلى ٥ ملايين برميل يومياً، وتتصدر اليابان التي هي ثاني أكبر دولة مستهلكة للنفط هذه المجموعة من الدول حيث يبلغ استهلاكها ٥,٥ مليون برميل يومياً. ثم تأتي روسيا التي تستهلك ٤,٤ مليون برميل يومياً. أما بقية الدول في هذه المجموعة فهي: ألمانيا ٢,٨، الصين ٢,٦، فرنسا ٢، إيطاليا ١,٩، بريطانيا ١,٧، كندا ١,٧، المكسيك ١,٧، كوريا الجنوبية ١,٥، البرازيل ١,٣، الهند ١,٢، إسبانيا ١، مليون برميل يومياً [٥٣]. أما المجموعة الثالثة فتضم بقية دول العالم التي تستهلك أقل من مليون برميل يومياً بما في ذلك دول لا تستهلك سوى ألف برميل من النفط يومياً فقط.

لذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية كانت منذ اكتشاف النفط وحتى الآن أكثر دول العالم استهلاكاً للنفط، بل إن استهلاكها يبدو استهلاكاً غير رشيد ويصل إلى حد الإسراف والهدر الذي لا يحده حدود. لقد ارتفع الاستهلاك الأمريكي النفطي اليومي من مليوني برميل في بدايات القرن إلى ٥ ملايين برميل في أواسط القرن وتضاعف بنسبة ٣٠٠ بالمئة خلال الفترة من ١٩٥٠ ـ ١٩٧٠، ويتوقع أن يبلغ ١٧ مليون برميل بحلول نهايات القرن. إن الولايات المتحدة تستهلك حالياً ٢٥ بالمئة من كل النفط في العالم رغم ان عدد سكانها لا يزيد على ٥ بالمئة من عدد سكان العالم. ولو قامت كل دول العالم باستهلاك النفط بالمعدلات القياسية نفسها للولايات المتحدة فإن كل النفط الموجود على الكرة الأرضية سينتهي في أقل من عام واحد. إن معدل الاستهلاك الأمريكي يبدو عالياً وغير معقول حتى بمقاييس الدول الصناعية. فالفرد الأمريكي يستهلك ما معدله ٢,٥ ضعف ما يستهلكه الفرد في الدول الصناعية الأخرى، كما أن الصناعات الأمريكية تستهلك ما معدله ٣ اضعاف استهلاك الصناعات اليابانية من النفط. ولو كانت الولايات المتحدة تستهلك النفط بكفاءة اليابان نفسها لما احتاجت سوى ٩ ملايين وليس ١٦ مليون برميل يومياً. إن اليابان هي أكثر الدول الصناعية اعتدالاً في استهلاك النفط والطاقة عموماً رغم أن الاستهلاك الياباني قد ارتفع بشكل ملحوظ ونتيجة النمو الصناعي الياباني المذهل من ٣٢ ألف برميل عام ١٩٥٠ إلى ٥ ملايين برميل عام ١٩٩٠، أي ١٣٧ ضعف ما كان عليه قبل ٤٠ سنة. كذلك ارتفع الاستهلاك النفطي الأوروبي من مليون برميل عام ١٩٥٠ إلى ١٣ مليون برميل يومياً في الوقت الراهن.

ولا شك ان ارتفاع استهلاك العالم من النفط الخام يعكس الارتفاع الملحوظ في استهلاك الطاقة عموماً. إن إجمالي ما استهلكه العالم من الطاقة ارتفع من ما يوازي ٨ ملايين برميل يومياً عام ١٩٦٠ إلى ما يوازي ١٢٠ مليون برميل يومياً عام ١٩٨٠، ثم إلى حوالى ١٥٠ مليون برميل يومياً عام ١٩٩٠[٥٥]، وربما بلغ ١٩٠ مليون برميل يومياً عام ٢٠٠٠. هذا مع العلم أن الجزء الأكبر من البشرية وخاصة سكان الدول النامية، لا زال يستخدم المصادر التقليدية (كحرق الاخشاب) للحصول على الطاقة. لكن استهلاك الدول النامية الذي لا يزيد على ٢٠ بالمئة فقط من الاستهلاك العالمي الراهن، يتوقع له أن يزيد ٤ اضعاف معدله الحالي حيث يعتقد أن ٧٠ بالمئة من الطلب المتزايد على النفط سيأتي من هذه الدول. بل إنه إذا استمرت الاتجاهات الاقتصادية الراهنة فإن استهلاك الدول النامية ربما سيصل إلى معدلات الدول الصناعية نفسها خلال

---

(٥٣) المصدر نفسه.

(٥٤) المصدر نفسه.

(٥٥) Reading from Scientific America, *Energy for Planet Earth*, p. 4.

العشرين سنة القادمة. وتأتي دول قارة آسيا وخاصة كوريا الجنوبية التي تستهلك حالياً ١,٥ مليون برميل يومياً، في مقدمة الدول النامية التي ستستهلك المزيد من النفط خلال عقد التسعينيات. ويلاحظ جوزف ستانسلو ودانييل يورغن ان استهلاك دول قارة آسيا سيزيد على استهلاك الولايات المتحدة مع نهاية القرن وسيشكل ذلك أحد أهم التحولات البنيوية في السوق النفطية منذ اكتشاف النفط[٥٦].

والسؤال هو كيف يمكن الاحتياطي النفطي العالمي مواكبة الاستهلاك النفطي المتزايد؟ ربما كانت الاحتياطيات النفطية الروسية قادرة على تلبية جزء من هذا الاستهلاك، بيد أن النفط الروسي لا زال يعاني عدم الاستقرار وبحاجة إلى استثمارات ضخمة، وهو في أحسن الأحوال غير مؤكد. أما الاحتياطيات النفطية في كل من افريقيا وأمريكا اللاتينية فإنها محدودة وغير قادرة على تلبية الاستهلاك العالمي وكذلك هو الحال بالنسبة إلى الاحتياطيات الأمريكية التي لم تعد تلبي حتى الاستهلاك الأمريكي ذاته. ليس هناك من نفط قادر على مواكبة الارتفاع في الاستهلاك العالمي سوى نفط دول النظام الإقليمي الخليجي. وتتجه انظار العالم منذ الآن إلى هذا النفط وإلى الاحتياطيات النفطية الضخمة لهذه الدول حيث أسعار الإنتاج زهيدة وكميات الإنتاج غير محدودة. إن إجمالي ما تنتج هذه الدول حالياً يصل إلى ١٨ مليون برميل يومياً، أي ٣٢ بالمئة من إجمالي الإنتاج العالمي. لكن إنتاج هذه الدول سيزيد خلال العشر سنوات القادمة ليصل إلى ٣٠ مليون برميل يومياً، أي ٤٥ بالمئة من الإنتاج العالمي وذلك من أجل مواكبة الارتفاع المستمر في الاستهلاك النفطي العالمي. إن زيادة الاستهلاك عادة ما يؤدي إلى زيادة الأسعار التي بدورها تؤدي إلى زيادة السعي لاكتشاف نفط جديد وتطوير تقنيات جديدة والتي تؤدي بدورها إلى زيادة حجم الاحتياطي النفطي العالمي. إن التاريخ المدوّن للنفط يؤكد هذه الدورة من الاستهلاك إلى الاحتياط. إن الاستهلاك النفطي يؤدي إلى زيادة الاحتياطي النفطي وليس العكس، رغم أن النفط، وكأي مادة أخرى في الطبيعة، قابل للنضوب والزوال في يوم من الأيام. ولكن، كما يقول جون كينز، المفكر الاقتصادي المعروف، إن الحياة نفسها ستزول في يوم من الأيام.

رابعاً: حقائق الاحتياطي النفطي العالمي

ربما لا توجد حقيقة نفطية أكثر غرابة من أنه كلما ازداد إنتاج النفط ازداد أيضاً مخزون النفط، وأنه كلما ازداد الاستهلاك النفطي العالمي أدى ذلك بدوره إلى زيادة الاحتياطي النفطي العالمي. طبعاً العلاقة بين الاستهلاك والاحتياطي النفطي ليست بالضرورة علاقة سببية، لكن المؤكد أن الاحتياطي النفطي لا يواكب الاستهلاك فحسب وإنما أيضاً يتجاوزه. إن ما يكتشف من النفط يوماً بعد يوم وعاماً بعد عام أكثر مما يستهلك، والعمر الافتراضي للنفط يزداد وكل الأرقام والبيانات حول الاحتياطي العالمي تبعث على الأمل. لقد تجاوز حجم الاحتياطي النفطي العالمي حاجز الألف مليار برميل عام ١٩٩٠[٥٧] وهو ما يشكل أكثر من ٥٠٠ ضعف ما كان عليه الاحتياطي في بداية القرن، بل إنه رغم ١٠٠ سنة من الاستهلاك العالمي المستمر فإن العالم لم يستهلك سوى ٤٠ بالمئة فقط من إجمالي المخزون النفطي العالمي الذي تم اكتشافه حتى الآن، أي أن ما هو موجود من نفط مؤكد في العالم يزيد على كل ما تم استهلاكه وإنتاجه خلال قرن كامل. لقد اتضح الآن انه بقدر ما يجلب كل يوم جديد معه مستهلكاً جديداً للنفط، فإن كل يوم جديد

(٥٦) Stanislaw and Yergin, «The Oil Shocks to Come,» p. 90.

(٥٧) *BP Statistical Review of World Energy 1993.*

يجلب معه أيضاً نفطاً جديداً. لذلك، وبدلاً من أن ينضب النفط، كما كان يتوقع الجميع، فإنه، كما لم يتوقع أحد من قبل، يزداد. إن الاحتياطي النفطي المؤكد لم يبلغ حده الأقصى بعد. هذا الاحتياطي هو بكل تأكيد قابل للزيادة، وذلك نتيجة الارتفاع الكبير في معدل الانفاق الرأسمالي على عمليات الاستكشاف التي لم تتوقف حتى الآن ولا يتوقع لها أن تتوقف قريباً[٥٨]، ونتيجة تطوير التقنيات النفطية الجديدة بما في ذلك تقنيات «الحفر الجانبي» التي اخذت تنتشر والتي ستساهم في استغلال أفضل لكل الطاقات الانتاجية للحقول النفطية[٥٩]. لقد ساهمت هذه التقنيات النفطية الجديدة في إضافة أكثر من ١٠٠ مليار برميل للاحتياطي النفطي العالمي خلال الآونة الأخيرة.

لم يكن الاحتياطي النفطي العالمي الفعلي أو المؤكد الذي يعرف «بكمية النفط الخام التي تثبت المعلومات الجيولوجية والهندسية بقدر معقول من اليقين بأنه يمكن استخراجها في المستقبل من حقل معين ضمن الظروف الاقتصادية والفنية السائدة في الوقت نفسه»[٦٠] يتراجع في اية لحظة من اللحظات، وظلت اكتشافات الحقول الجديدة وتوسيع مكامن الحقول القديمة وعمليات التطوير مستمرة وخاصة خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات. لقد شهد هذان العقدان أكبر زيادة في الاحتياطي النفطي المؤكد الذي بلغ ١٠٠٠,٨ مليار في نهاية عام ١٩٩٢[٦١]. وقفز الاحتياطي النفطي العالمي قفزة كمية غير متوقعة عندما أضاف العالم أكثر من ١٠٠ مليار برميل خلال السنوات الثلاث الأخيرة فقط، أي بمعدل ٣٣,٣ مليار برميل لكل سنة أو حوالى ١٠٠ مليون برميل في كل يوم من أيام السنة الواحدة. لذلك فإنه إذا كان العالم يستهلك النفط بمعدل ٢٤ مليار برميل سنوياً فإنه في المقابل يضيف ٣٣ مليون برميل، وذلك بزيادة صافية قدرها ٩ مليارات برميل. كما أنه يتوقع أن يتم إضافة ٥٠٠ مليار برميل آخر للاحتياطي النفطي الفعلي خلال العشرين سنة القادمة، أي بمعدل ٢٥ مليار برميل في كل سنة.

إذاً ليس هناك من صحة للادعاء الواسع الانتشار حول انتهاء النفط. لقد كان الخوف من انتهاء النفط قائماً باستمرار منذ اكتشاف النفط. وربما كان هذا الخوف مشروعاً في السابق عندما كانت الشركات النفطية الاحتكارية هي المهيمنة على الصناعات النفطية حيث كانت تستنزف النفط أشد الاستنزاف وتستخرجه بأكبر كمية ممكنة وفي أقرب وقت ممكن ومن أجل الحصول على أكبر قدر من العوائد والأرباح. لكن الآن وبعد أن تمّ تقليص الدور الاستغلالي المباشر لهذه الشركات واستطاعت الدول المنتجة للنفط بسط سيادتها على هذه الثروة الوطنية، لم يعد النفط معرضاً للاستنزاف الشديد نفسه الذي كان يتعرض له في السابق. لذلك بدلاً مما يقال إن النفط «قد برز فجأة وانه سينتهي فجأة»[٦٢]، فإنه يمكن الآن الادعاء أن النفط كان ولا يزال، وربما سيبقى حتى نهاية العالم. لقد تغير واقع الاحتياطي النفطي بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة وخاصة بعد إضافة الاحتياطيات الجديدة لدول النظام الإقليمي الخليجي التي جعلت العالم أكثر اطمئناناً من ناحية وأكثر قلقاً من ناحية أخرى.

لكن إذا كان الاحتياطي النفطي العالمي يزداد كماً باستمرار فإنه أيضاً يزداد تركيزاً. إن النفط الذي أخذ ينتشر ويزداد اتساعاً جغرافياً من حيث الاستهلاك والاستخدام، أخذ أيضاً

(٥٨) لمزيد من التفاصيل حول عمليات الاستكشاف والتطوير، انظر: الفارس، «أزمة الخليج وأزمة الطاقة وسلاح النفط العربي،» ص ٢٨.

(٥٩) *International Petroleum Encyclopedia.*

(٦٠) الفارس، المصدر نفسه، ص ٣٤.

(٦١) *BP Statistical Review of World Energy 1993.*

(٦٢) هارفي أوكونر، **امبراطورية البترول**، كتاب الملايين (بيروت: [د.ن.]، ١٩٥٩).

يزداد انكماشاً وتقوقعاً جغرافياً من حيث الاحتياط والانتاج والتصدير، وهذا يعني ان الاحتياطي النفطي على الرغم من غزارته إلّا أنه يبدو موزعاً توزيعاً غير متساوياً بين دول العالم. إن دول العالم التي يبلغ عددها ١٧٠ دولة تنقسم نفطياً إلى مجموعتين أساسيتين من الدول: تضم المجموعة الأولى ١٣٧ دولة هي الدول الفقيرة بالنفط أو انها، وفي أحسن الأحوال، تملك قدراً يسيراً من النفط الذي لا يعطيها أي وزن مهم بين الدول المنتجة ولا يضيف قيمة للاحتياطي النفطي العالمي[٦٣]. أما المجموعة الثانية فتضم ٣٣ دولة هي الدول الغنية بالنفط وتملك في ما بينها ١٠٠٠ مليار برميل هو الاحتياطي النفطي الفعلي والقابل للزيادة. إن كل دولة من هذه الدول تملك ما لا يقل عن مليار برميل من النفط. لكن فيما عدا هذا الحد الأدنى من الاحتياطي الفعلي، فإن هذه الدول تتفاوت أشد التفاوت وتتوزع من حيث كمية الاحتياطي إلى أربع مجموعات فرعية. تضم المجموعة الفرعية الأولى ٢٢ دولة يتراوح الاحتياطي النفطي لكل منها بين ١ ـ ٢٠ مليار برميل. وتأتي نيجيريا في مقدمة هذه الدول باحتياطي قدره ١٨ مليار برميل، ثم كندا ٧ مليارات برميل، الهند واندونيسيا ومصر ٦ مليارات لكل منها، ثم ٤ مليارات برميل لكل من بريطانيا والبرازيل وعُمان واليمن. أما المجموعة الفرعية الثانية فهي تلك التي يتراوح الاحتياطي لديها بين ٢٠ ـ ٩٠ مليار برميل وتضم ٦ دول هي فنزويلا ٦٣ مليار، المكسيك ٥١ مليار، روسيا ٤٨ مليار، الولايات المتحدة ٣٢ مليار، الصين ٢٤ مليار وليبيا ٢٣ مليار برميل. أما المجموعة الفرعية الثالثة، فإن لدى دولها احتياطياً نفطياً يقارب المئة مليار برميل وتضم ٤ دول فقط هي العراق ١٠٠ مليار، الإمارات العربية المتحدة ٩٨ مليار، الكويت ٩٥ مليار وإيران ٩٢ مليار برميل. أما المجموعة الفرعية الرابعة فإنها لا تضم سوى دولة واحدة فقط هي العربية السعودية التي بلغ احتياطيها النفطي حوالى ٢٦٠ مليار برميل وذلك في نهاية ١٩٩٢[٦٤] (جدول رقم ٢).

إن دول المجموعتين الثالثة والرابعة التي تضم خمس دول من دول النظام الإقليمي الخليجي هي الأكثر أهمية، ليس لكونها تملك أكبر الاحتياطي الفعلي الراهن فحسب بل لأنها أيضاً ستضيف أكبر كمية من الاحتياطيات النفطية الجديدة والمستقبلية. لقد شهد الاحتياطي النفطي لهذه الدول ارتفاعاً مستمراً منذ اواسط هذا القرن. ففي عام ١٩٤٠ لم يكن إجمالي الاحتياطي المؤكد لهذه الدول يتجاوز ٢٠ مليار برميل. لكن هذا الاحتياطي قفز إلى ٢٢٠ ملياراً بحلول ١٩٧٠ ثم ارتفع إلى ٣٥٠ ملياراً عام ١٩٨٠ وتضاعف إلى ٦٥٠ ملياراً عام ١٩٩٠ ويتوقع أن يصل إلى أكثر من ٨٠٠ مليار بحلول عام ٢٠٠٠. إن الاحتياطيات النفطية لهذه الدول هي من الغزارة بحيث إنها ستستمر في الإنتاج بالمعدلات الإنتاجية الراهنة لمدة ٩٩ سنة قادمة[٦٥]. كذلك فإن هذه الاحتياطيات هي من الغزارة بحيث إن حقلاً نفطياً واحداً كحقل زاكم في الإمارات العربية المتحدة، وهو حتماً ليس بأكبر الحقول النفطية في دول النظام الإقليمي الخليجي، يضم حوالى ٣٥ مليار برميل، أي أكثر من كل النفط الموجود في كل انحاء الولايات المتحدة الأمريكية. أما أكبر الحقول النفطية، كحقل غوار في العربية السعودية فهو من الضخامة بحيث إنه يضم أكثر من ٩٠ مليار برميل من النفط وهو ما يوازي كل الاحتياطي النفطي لأمريكا وروسيا وكندا وبريطانيا معاً. ولا شك أن هذا الحقل وحده يجعل من العربية السعودية دولة متميّزة نفطياً. إن

---

(٦٣) إن مجموع ما تملكه هذه الـ ١٤٠ دولة لا يزيد على ١٠ مليارات برميل والذي لا يشكل سوى واحد وصفر بالمئة من الاحتياطي النفطي العالمي.

(٦٤) *BP Statistical Review of World Energy 1993.*

(٦٥) المصدر نفسه.

جدول رقم (٢)
وضع الاحتياطي النفطي العالمي ١٩٩٢

الدولة/ المنطقة	طن (مليار)	برميل (مليار)	النسبة المئوية	عمر الاحتياطي (سنوات)
الولايات المتحدة الأمريكية	٤,١	٣٢,١	٣,٢	٩,٨
كندا	٠,٩	٧,٦	٠,٨	٩,٦
مجموع أمريكا الشمالية	٥	٣٩,٧	٤	٩,٨
الارجنتين	٠,٢	١,٦	٠,٢	٨
البرازيل	٠,٤	٣	٠,٣	١٢,٢
الاكوادور	٠,٢	١,٦	٠,٢	١٢,٨
المكسيك	٧,٢	٥١,٣	٥,١	٤٦,٢
فنزويلا	٩,	٦٢,٦	٦,٢	٦٩,٧
الدول الأخرى في أمريكا اللاتينية	٠,٥	٣,٧	٠,٤	١٣,١
مجموع أمريكا اللاتينية	١٧,٥	١٢٣,٨	١٢,٤	٤٣,٧
النرويج	١,٢	٨,٨	٠,٩	١٠,٨
المملكة المتحدة	٠,٦	٤,١	٠,٤	٥,٩
الدول الأخرى في غرب أوروبا	٠,٤	٢,٩	٠,٣	١٣,٧
مجموع أوروبا الغربية	٢,٢	١٥,٨	١,٦	٩,٢
الاتحاد السوفياتي (سابقاً):	٧,٨	٥٧	٥,٧	١٧,٣
روسيا	٦,٦	٤٨,٤	٤,٨	١٦,٧
كازاخستان	٠,٧	٥,٢	٠,٥	٢٦,٥
اذربيجان	٠,٢	١,٣	٠,١	١٤,٤
الجمهوريات الأخرى	٠,٣	٢,١	٠,٢	١٨,٨
الدول الأخرى في شرق أوروبا	٠,٣	٢,٢	٠,٢	٢٤,٥
مجموع أوروبا الشرقية	٨,١	٥٩,٢	٥,٩	١٧,٥
الامارات العربية المتحدة	١٢,٩	٩٨,١	٩,٨	١٠٠
ايران	١٢,٧	٩٢,٩	٩,٢	٧٣,٦
العراق	١٣,٤	١٠٠	٩,٩	١٠٠
الكويت	١٢,٩	٩٤	٩,٣	١٠٠
المنطقة المحايدة	٠,٧	٥	٠,٥	٤٢
عُمان	٠,٦	٤,٥	٠,٤	١٧,١
قطر	٠,٥	٣,٧	٠,٤	٢١,٦
المملكة العربية السعودية	٣٥,١	٢٥٧,٨	٢٥,٦	٨٢,

(يتبع)

تابع جدول رقم (٢)

الدولة/ المنطقة	طن (مليار)	برميل (مليار)	النسبة المئوية	عمر الاحتياطي (سنوات)
سوريا	٠,٢	١,٧	٠,٢	٩,٧
اليمن	٠,٥	٤,	٠,٤	٦٠,٩
الدول الأخرى في الشرق الأوسط	-	٠,١	-	٤,٣
مجموع الشرق الأوسط	٨٩,٥	٦٦١,٨	٦٥,٧	٩٩,٦
الجزائر	١,٢	٩,٢	٠,٩	٢١
انغولا	٠,٢	١,٥	٠,١	٧,٩
جمهورية مصر العربية	٠,٩	٦,٢	٠,٦	١٨,٦
الغابون	٠,١	٠,٧	٠,١	٦,٨
ليبيا	٣	٢٢,٨	٢,٣	٤١,٢
نيجيريا	٢,٤	١٧,٩	١,٨	٢٦,٦
تونس	٠,٢	١,٧	٠,٢	٤٢,٧
الدول الأخرى في افريقيا	٠,٣	١,٩	٠,٢	١٤,١
مجموع افريقيا	٨,٣	٦١,٩	٦,٢	٢٤,٩
بروناي	٠,٢	١,٣	٠,١	٢٠,٣
الصين	٣,٢	٢٤	٢,٤	٢٢,٢
الهند	٠,٨	٦	٠,٦	٢٨,١
اندونيسيا	٠,٨	٥,٨	٠,٦	١٠,٥
ماليزيا	٠,٥	٣,٧	٠,٤	١٤,٩
الدول الأخرى في آسيا	٠,٢	١,٧	٠,٢	١٤
استراليا	٠,٢	١,٨	٠,٢	٩,٤
مجموع آسيا واستراليا	٥,٩	٤٤,٦	٤,٥	١٧,٩
المجموع العالمي الكلي	١٣٦,٥	١٠٠٦,٨	١٠٠	٤٣,١
مجموع الدول الصناعية	٧,٤	٥٧,٦	٥,٧	٩,٦
مجموع دول الأوبك	١٠٤,٩	٧٧٢,١	٧٦,٦	٨١,٨

المصدر: المصدر نفسه.

السعودية هي الآن الدولة الأهم نفطياً ليس من حيث الاحتياط فحسب بل من حيث الإنتاج والتصدير أيضاً. لقد ارتفع الاحتياطي النفطي المؤكد للعربية السعودية من مليارين عام ١٩٤٠ إلى ٣٥ ملياراً عام ١٩٧٠ وقفز إلى ١٦٠ ملياراً عام ١٩٨٠ ويبلغ حالياً ٢٦٠ ملياراً، والأهم من

كل ذلك ان ليس هناك من سقف للحجم الحقيقي والنهائي لهذا النفط. إن نفط العربية السعودية بالإضافة إلى نفط بقية دول النظام الإقليمي الخليجي هو كما يقول حسن فخرو، يضع هذه الدول في مكان «القيادة العالمية، وهو الذي سيلعب الدور الأهم في الايفاء بحاجات العالم من الطاقة لمدة قرن كامل من الزمان ستكون خلاله هذه الدول هي الممولة الرئيسية للزيادة على الطلب العالمي لأنها المتمكنة الأعظم من هذا الايفاء حاضراً ومستقبلاً»[٦٦]. لقد وضع النفط الغزير دول النظام الإقليمي الخليجي في قلب الخارطة الدولية وأصبحت تمثل مركز الثقل النفطي العالمي بكل قوته وضخامته وأهميته، وبكل تحدياته ومسؤولياته. أما كيف تحوّل مركز الثقل النفطي العالمي إلى النظام الإقليمي الخليجي فإن ذلك يتطلب استرجاع تلك اللحظات المفصلية في تاريخ النفط العالمي.

خامساً: الولادات النفطية

القوة قديمة قدم الإنسان. منذ أن وجد الإنسان على الأرض وهو يمارس القوة عبر علاقته الاجتماعية والإنسانية الخاصة والعامة. كانت القوة ملازمة للإنسان في كل مراحل صعوده وهبوطه وكانت تتطور مع تطور الحضارات حتى اصبحت، ومع بروز الحضارة المعاصرة، واسعة باتساع الكون ومتداخلة اشد التداخل مع كل العلاقات الإنسانية بما في ذلك أكثر تلك العلاقات خصوصية وحميمية. النفط هو أيضاً كالقوة قديم، بل هو سابق في قدمه للإنسان. ان النفط قديم قدم الحياة التي تقول أخر النظريات إنها ربما برزت قبل حوالي ٣ مليارات سنة في الوقت الذي لا يتجاوز فيه عمر الإنسان على الكرة الأرضية أكثر من ٣ ملايين سنة[٦٧]. لقد كان النفط وخلال الجزء الأكبر من تاريخه، مدفوناً في الصخور الرسوبية وبعيداً عن المتناول المباشر للإنسان. وكانت الاستخدامات الأولى للنفط محدودة وعابرة. فالحضارات القديمة، كالحضارة الفرعونية وحضارة ما بين النهرين والهنود الحمر، كانت تستخدم هذه المادة السوداء واللزجة وذات الرائحة اللاذعة التي كانت تتدفق أحياناً وبفعل عوامل الطبيعة إلى سطح الأرض، في علاج بعض الأمراض وتضميد الجروح وطلاء السفن، حيث يعتقد البعض ان النبي نوح عليه السلام كان أول من اهتدى إلى النفط واستخدمه لطلاء سفينته التي نقلت الكائنات وانقذت الحياة من الطوفان العظيم[٦٨]. كذلك حوّلت بعض الجماعات الإنسانية النار التي كانت تشتعل في بعض الحقول النفطية القريبة من الأرض إلى آلهة للعبادة وهي الممارسة التي تحوّلت إلى ديانة عرفت بالزرداشتية وهي ديانة رسمية في إيران.

لم تدرك الحضارات السابقة قيمة النفط ولم تجهد للبحث عنه ولم تستخدمه كمصدر للطاقة والقوة. ولم يتحول النفط إلى سمة من سمات الحضارة الإنسانية سوى خلال القرن العشرين الذي يقول عنه علي عتيقة بأنه «قرن النفط وقرن الصناعة النفطية نظراً للتأثير الذي خلفته هذه المادة الثمينة، استكشافاً وإنتاجاً وتصنيعاً واستعمالاً، على المعالم الأساسية التي أحاطت بعالم اليوم والتطورات التكنولوجية المذهلة التي ميزته عن كل ما سبقه من الأزمنة»[٦٩]. الحضارة الراهنة هي التي قدرت النفط حق قدره وتعرفت على أسراره وقدراته وإمكاناته واستخداماته الواسعة والمتنوعة. لقد اكتشفت هذه الحضارة قيمة النفط التجارية وحوّلته إلى قوة سياسية وأدخلته إلى قلب الحياة وقدسته كما لم تقدّس أية سلعة

---

(٦٦) حسن فخرو، «النفط يعيد الخليج إلى مكانة القيادة ومتطلبات المسؤولية»، **الخليج**، ٣/٣/١٩٩٠، ص ٦.

(٦٧) Madeleine Nash, «How Did Life Begin?» *Time* (11 October 1993), p. 74.

(٦٨) Yergin, *The Prize: The Epic Quest for Oil, Money and Power*, p. 23.

(٦٩) انظر: اليساندرو رونكاليا، **سوق النفط الدولية** (الكويت: مطابع الوطن، ١٩٨٧)، المقدمة، ص ٧.

أخرى وارتبطت به اشد الارتباط. لذلك ورغم كل قدم وجوده ورغم تنوّع استخداماته القديمة، فإن النفط لم يوظّف توظيفاً وجودياً ولم يتم الاقتراب منه اقترابـاً تجاريـاً وسياسيـاً سوى خـلال هذا القرن من التاريـخ. إن للنفط الذي لم يحسم بعـد الجدل حـول نشأتـه الأولى وطريقـة تجمعه في التكوينات الجيولوجيـة، ولادتين أسـاسيتين، الـولادة **الأولى** هي الولادة التجـارية التي تعـود إلى حوالي ١٣٠ سنة وهـو عمر النفط الحـديث كمصدر من مصـادر الطاقـة والحركـة في العالم. أمـا الولادة **الثانية** فهي الولادة السياسية، التي لا تتجاوز أكثر من ٢٠ عاماً حيث بـرز النفط خلالهـا ليس كسلعة تجارية حيوية بالنسبة إلى مجمل الحضارة المعاصرة وإنمـا كظاهـرة سياسيـة وكقوة فاعلة ومؤثرة في الساحة الدولية.

جاءت الولادة النفطية **الأولى** على يـد الكولـونيل ادوين دريـك في ٢٧ آب/أغسطس ١٨٥٩. وكان الكولونيل دريك، الذي لم يكن في الأصل كولـونيلاً، يعمـل لصالـح مجموعـة من المستثمرين المغامرين الذين كانوا على الطريقة الأمـريكية التقليـدية، يبحثـون عن الثروة أكثـر من بحثهم عن النفط. كان هدف هذه المجموعة الاستثمارية الصغيرة تسويق زيت جديد يعتقد انه أقل كلفة وأكثر سلامة من زيت الفحم وزيت الحيتان الذي كان يستخدم للإنارة خـلال النصف الأخير من القـرن التاسع عشر. وتمكّن الكولونيل دريك الذي زوّد برأسمال لا يزيـد على ألف دولار من حفـر أول بئر بالقرب من مدينة تينسفل في ولاية بنسلفانيا الأمريكية[٧٠]. من هـذا البئر تـدفق النفط لأول مرة في التاريخ عبر الأنابيب بعد أن تمكن الإنسان المسلح بالآلات والتقنيـات من أن يقتحم مكامن النفط ويصل إليه في مكامنه الرسوبية في باطن الأرض. كان النفط الذي اكتشف على عمق ٦٩ قدماً فقط يتدفق بتردد وببطء، وذلك على عـادة كل الـولادات الأولى، وبما لا يـزيد عـلى ٢٠ برميـلاً في اليوم الواحد. بيد أن هذه الولادة الأولى والمتواضعة كانت كـافية لـلإعلان عن دخـول العالم بـأسره إلى عصر النفط التجـاري. لقد كـانت هـذه الكميـة الصغـيرة الأولى من النفط وقـوداً لكـل التحـولات الضخمة اللاحقة خلال القرن العشرين، بل إنها كانت كافية، وكما يقول دانييل يورغن «لتمكن النـور من الانتصار نهائياً على الظلام»[٧١]. بدأ الظلام بالفعل في التراجع سريعاً على أثر استخدام النفط كزيت لـلإنارة. ثم أخـذت الحركـة تدب في الحيـاة على الأرض نتيجـة تطويـع النفط كوقـود للسيـارات والطائرات والسفن وفي التدفئة، وكزيت رخيص في المشاريع الكهربائية والصنـاعية، وكمـادة أولية في كل الصناعات البتروكيماوية التي اصبحت عنصراً أساسياً لكل التحولات اللاحقة. لقد اخـذت التحولات تتسارع بأسرع من قدرة الإنسان على التكيّف والتأقلم، وسمّي هذا العصر من بعـد ذلك بعصر السرعة. كما أخذ الانتعاش طريقه إلى الاقتصاد الأمريكي الذي سرعان مـا أصبح، وبسبب النفط، الاقتصاد المهيمن في العالم بحيث سمّي العصر من بعد ذلك أيضـاً بالعصر الأمـريكي. لقد تطبع النفط منذ تلك الولادة الأولى بالطابـع الأمريكي التجـاري الذي شكّـل التاريـخ النفطي على مدى قرن بأكمله. كان النفط خلال كـل تلك الفتـرة شأنـاً امريكيـاً خالصـاً إلى أن جاءت الـولادة الثانية التي خففت قليلاً من الاحتكار الأمريكي المطلق للنفط والصناعات النفطية.

تمّت الولادة النفطية **الثانية** على أرض الكويت في ١٧ تشرين الأول/اكتـوبر ١٩٧٣ حينمـا أعلنت الدول العربيـة المصدرة للنفط قـرارها التـاريخي بتخفيض إنتاج النفط وفـرض حظر عـلى تصدير النفط العربي إلى الولايات المتحدة الأمريكية والـدول الغربيـة الأخرى التي انحـازت دون وجـه حق سياسيـاً وعسكريـاً إلى جانب العـدو الصهيوني خـلال الأيام الأخـيرة من حرب تشرين

---

(٧٠) Yergin, Ibid.

(٧١) المصدر نفسه، ص ٢٩.

الأول/اكتوبر. لقد استمر الحظر لخمسة أشهر وبدأ تخفيض التصدير بنسبة ١٠ بالمئة ثم ارتفع تدريجياً إلى ٢٥ بالمئة خلال شهر شهر كانون الثاني/يناير ١٩٧٤ وانتهى عملياً في آذار/مارس ١٩٧٤ حينما رفع الحظر بعدما اعتقد انه قد حقق غاياته السياسية[٧٢]. لقد ادخل هذا القرار النفط إلى عالم السياسة من أوسع أبوابه وتم تسييسه كما لو لم يسيس منذ ولادته الأولى. كانت الاعتبارات السياسية والاستراتيجية دائماً مهمة، بيد انها أصبحت أكثر أهمية وأكثر تحكماً في النفط والشؤون النفطية بعد عام ١٩٧٣ حيث استخدم النفط ولأول مرة في التاريخ استخداماً سياسياً ووظّف توظيفاً قومياً لتحقيق أهداف ليست لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالنفط. كان الهدف السياسي المعلن لقرار الحظر هو «انسحاب إسرائيل من كافة الأراضي العربية المحتلة وفي مقدمتها القدس واستعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني»[٧٣]. واثبت النفط فعلاً أنه سلاح سياسي فعّال، وانه ربما كان تحت ظروف محددة أكثر فعالية من كل الأسلحة بما فيها السلاح النووي. وبرز النفط في الساحة الدولية بقوة وبهالة متجددة، خاصة وان العالم كان يسمع بسلاح النفط بيد انه لم يكن يأخذه مأخذ الجد قبل عام ١٩٧٣. لقد استحوذ النفط فجأة على حياة جديدة ودخل العالم فجأة إلى ما أخذ يعرف «بعصر نفط الاوبك» وخاصة نفط النظام الإقليمي الخليجي. وانتهى بذلك عصر النفط الرخيص وانتهى أيضاً عصر النفط الأمريكي. لقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية أكثر دول العالم تضرراً من الولادة النفطية الثانية التي اكدت على صحة مقولة «السحر الذي انقلب على الساحر» حيث فقدت الولايات المتحدة تحكمها التجاري والسياسي المطلق كما فقدت شركاتها النفطية العملاقة دورها القيادي، وبدأ، وكما يلاحظ اليساندرو رونكاليا في كتابه **سوق النفط الدولية** «عملية التفتيت التدريجي لهيكل السيطرة الأحادي الذي زرعته هذه الشركات»[٧٤].

لقد ارتبط صعود وهبوط الشركات النفطية الاحتكارية بالولادتين النفطيتين الأولى والثانية. فالولادة الأولى لم تقتصر على اكتشاف الكولونيل دريك لاول بئر. كما لم تؤسس لكل الحقائق والأوهام النفطية التي امتدت على مدى المئة سنة اللاحقة، بل إن هذه الولادة الثانية أدت أيضاً إلى تأسيس شركة ستندرد اويل كأول شركة نفطية في العالم. جاء تأسيس هذه الشركة في ولاية بنسلفانيا عام ١٨٧٠ على يد جون روكفلر الذي يعتبر الأب الروحي للصناعات النفطية الحديثة. وتمكّن روكفلر خلال أقل من ربع قرن وعبر أساليبه القانونية وغير القانونية، من أن يحوّل شركة ستندرد إلى امبراطورية صناعية وتجارية ومالية عملاقة تملك النفط حيثما وجد وتوصله إلى كل زاوية من زوايا الكرة الأرضية. لقد تحوّلت شركة ستندرد اويل إلى ظاهرة احتكارية لا مثيل لها في التاريخ، وكانت تتحكم في لحظة من لحظات بروزها وتطورها في كل الاحتياطي النفطي الأمريكي، وكانت على مقربة من امتلاك كل الاحتياطي النفطي العالمي وذلك عبر حوالى ٣٢٠ شركة فرعية منتشرة في كل القارات. كانت شركة ستندرد اويل غير معقولة في ضخامتها التجارية والمالية وغير مقبولة في نفوذها السياسي المتنامي الذي كاد يتجاوز النفوذ السياسي للحكومة الاتحادية في الولايات المتحدة الأمريكية. لذلك قررت الحكومة الأمريكية نتيجة السخط الشعبي المتزايد ضد ممارسات شركة ستندرد اويل، الدخول في معركة قضائية شرسة استمرت لأكثر من ١٢ سنة متتالية تمكنت في نهايتها الحكومة الأمريكية من استصدار قرار قضائي من المحكمة العليا يؤكد على ضرورة تفكيك هذه الامبراطورية النفطية الخاصة بجون روكفلر وتوزيع ممتلكاتها على ٣٤

---

(٧٢) عاطف سليمان، «سلاح النفط العربي... إلى أين؟»، **المستقبل العربي**، السنة ٥، العدد ٤٨ (شباط/فبراير ١٩٨٣)، ص ٦.

(٧٣) المصدر نفسه، ص ٧.

(٧٤) رونكاليا، **سوق النفط الدولية**، ص ٩٤.

شركة نفطية جديدة وموزعة حسب التوزيع الجغرافي للولايات المتحدة الأمريكية. لقد تحوّلت خمس من هذه الشركات النفطية الجديدة إلى شركات نفطية احتكارية عالمية وأخذت تعرف لاحقاً بالشقيقات الخمس التي ظلت بالإضافة إلى شركة شل وشركة النفط البريطانية تهيمن على الصناعات النفطية العالمية لأكثر من نصف قرن، كانت تقرر خلاله كل الشؤون النفطية المهمة وغير المهمة، بدءاً بالإنتاج وحجمه ومكان انتاجه ومروراً بالسعر المناسب للبرميل وانتهاء متى وكيف يباع ولمن يباع. وكانت تقرر ذلك من خلال ملكيتها كل الحقول النفطية وكل وسائل نقل النفط وكل معامل التكرير وكل محطات البنزين التي بلغت أكثر من ١٠٠ الف محطة بنزين[٧٥]. لقد استمر نمو هذه الشركات خلال القرن العشرين بأكمله وشهدت أكبر ازدهار لها خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى الولادة الثانية للنفط عام ١٩٧٣.

لكن رغم أن الولادة النفطية الثانية قد خففت من حدة تحكم هذه الشركات وأعادت الاحتياطيات النفطية الضخمة في الجنوب لأصحابها الشرعيين والحقيقيين، إلّا أن هذه الشركات استمرت كقوة نفطية مهمة ومؤثرة في مجمل الإنتاج النفطي العالمي، كما استمرت في جني الأرباح الهائلة من خلال عملياتها واستثماراتها النفطية العالمية الواسعة. إن هذه الشركات هي حتى الآن، من حيث المبيعات والممتلكات ومن حيث الرصيد المالي والأرباح السنوية، أضخم كتلة اقتصادية في العالم الرأسمالي. ولا زالت هذه الشركات، رغم كل انحسارها الملحوظ الذي تم على مدى العشرين سنة الماضية، محتفظة بتصدرها قائمة أكبر ٥٠٠ شركة تجارية وصناعية في العالم. ففي عام ١٩٩٢ بلغت مبيعات ١٧ شركة نفطية عملاقة تابعة لكل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا واليابان وإيطاليا، أكثر من ٥٣٠ مليار دولار مقارنة بـ ٤٠٠ مليار دولار عام ١٩٨٨، في حين بلغ صافي أرباحها ٢٠ مليار دولار مقابل ١٨ مليار دولار عام ١٩٨٨[٧٦]. وتعتبر شركة اكسون الأمريكية، وهي الوريث الأكبر لامبراطورية شركة ستندرد أويل، أكبر الشركات النفطية العالمية، بل إنها تأتي في المرتبة الثانية بين أكبر ٥٠٠ شركة تجارية وصناعية في العالم. لقد بلغت مبيعات شركة اكسون خلال عام ١٩٩٢ أكثر من ١٠٣ مليارات دولار وذلك مقابل ٨٧ مليار دولار عام ١٩٨٨. كما ارتفع رصيدها المالي الثابت إلى ٨٥ مليار دولار بعد أن كان ٣٠ مليار دولار عام ١٩٨٨. أما صافي أرباحها فقد استقر عند ٥ مليازات دولار عام ١٩٩٢ الذي يقل قليلاً عن صافي أرباح شركة شل التي حققت أرباحاً بلغت ٥,٥ مليار دولار للعام نفسه وهو أعلى معدل للأرباح بين أكبر الشركات المتعددة الجنسيات. وتتضح ضخامة هذه الشركة عند مقارنة الايرادات السنوية لشركة اكسون، وهي الشركة النفطية الأولى، بالايرادات السنوية للعربية السعودية التي هي أكبر دولة نفطية في العالم. إن إجمالي مبيعات اكسون لعام ١٩٩٢ يعادل ٢,٥ ضعف ايرادات المملكة ويوازي إجمالي ناتجها القومي الكلي. كما أن مبيعات اكسون السنوية تعادل حوالي ٤ اضعاف إجمالي الناتج القومي للإمارات العربية المتحدة التي هي ثاني أكبر دولة نفطية في النظام الإقليمي الخليجي.

---

(٧٥) Adrian Hamilton, *Oil: The Price of Power* (London: The Rainbird Publishing Group, 1986), pp. 52 - 77.

(٧٦) لمزيد من التفاصيل حول هذه البيانات بالإضافة إلى البيانات الأخرى حول نشاط هذه الشركات خلال عامي ١٩٨٨ و١٩٩٢، انظر: «The Fortune 500 Special Report,» *Fortune*: (28 April 1989), and (26 July 1993).

جدول رقم (٣)
أكبر الشركات النفطية في العالم ١٩٩٢

الشركة	الدولة	المبيعات (مليون دولار)	الأرباح (مليون دولار)	القيمة المالية (مليون دولار)	عدد الموظفين
اكسون	الولايات المتحدة	١٠٣,٥٤٧	٤,٧٧٠	٥٨,٠٣٠	٩٥,٠٠٠
شل	بريطانيا/ هولندا	٩٨,٩٣٥	٥,٤٠٨	١٠٠,٣٥٤,٣	١٢٧,٠٠٠
شركة النفط البريطانية	بريطانيا	٥٩,٢١٦	٨٠٨	٥٢,٦٣٧,٣	٩٧,٦٥٠
موبيل	الولايات المتحدة	٥٧,٣٨٩	٨٦٢	٤٠,٥٦١	٦٣,٧٠٠
شركة النفط الايطالية	ايطاليا	٤٠,٣٦٥	٧٦٧	٥٤,٧٩٠,٥	١٢٤,٠٣٢
شركة النفط الفرنسية	فرنسا	٣٩,٧١٨	١,١٦٦	٤٥,١٢٩,٤	٨٧,٩٠٠
شيفرون	الولايات المتحدة	٣٨,٥٢٣	١,٥٦٩	٣٣,٩٧٠	٤٩,٢٤٥
تكساكو	الولايات المتحدة	٣٧,١٣٠	٧١٢	٢٥,٩٩٢	٣٧,٥٨٢
توتال	فرنسا	٢٦,١٦١	٥٣٨	٢٠,٩١٥,٥	٥١,١٣٩
أموكو	الولايات المتحدة	٢٥,٥٤٣	٧٤	٢٨,٤٣٥	٤٦,٩٩٤
شركة النفط الفنزويلية	فنزويلا	٢١,٣٧٥	٣٣٨	٣٣,٢٦٠	٥٥,١٣٦
شركة النفط المكسيكية	المكسيك	٢١,٢٩٣	١,٠٧١	٤٩,٨٦٠	١٢٥,٠٠٠
اليابان للنفط	اليابان	١٩,٨٦٤	٢٤٩	٢٥,١٦٦,١	١١,٠٤٤
شركة النفط الاسبانية	اسبانيا	١٨,٦١٨	٧٠٢	١١,٧١٣,٤	١٩,٦٣٢
اتلانتك ريتشفيلد	الولايات المتحدة	١٨,٠٦١	٨٠١	٢٤,٢٥٦	٢٦,٨٠٠
يو.اس.اكس	الولايات المتحدة	١٦,١٨٦	١,٨٢٦	١٧,٢٥٢	٤٥,٥٨٢
ايدوميتسوكوسان	اليابان	١٥,٦٦٣	١٩	١٦,٦٦٦	٥,٢١٤
سانكيونق	كوريا الجنوبية	١٤,٦١٠	١٥٧	١٢,٢٣٣,٦	٢٤,٠٠٠
شركة النفط البرازيلية	البرازيل	١٤,٦٠٠	٥	١٩,٩٥٦,٩	٥٦,٢٠٩
سانكيويونق	كوريا الجنوبية	١٤,٥٣٠	٥٩	١٣,٣٢١,٤	٢٢,٤١٩
شركة النفط النرويجية	النرويج	١٢,٨٤٢	٤٠٠	١١,٨٠٥,٨	١٤,٣٣٨
فيليبس	الولايات المتحدة	١٢,٠٣٧	١٨٠	١١,٤٦٨	٢١,٤٠٠
كوسمو	اليابان	١١,١٥٤	١٤١	١١,٢٥٠	٣٨٩١
شواشل سيكيو	اليابان	١٠,٣٥٣	١٤٩	٧,١٣٢	٣٨٢٨
المجموع	-	٧٤٦,٦١٤	٢٢,٥٧١	٧١٢,٨٥٦,٨	١,٢١٣,٧٣٥

المصدر: «The Fortune Global 500,» *Fortune* (26 July 1993).

لكن رغم ضخامة الشركات النفطية العالمية، إلاّ أنها لم تعد القوة الوحيدة المسيطرة على النفط في العالم وذلك كما كانت عليه قبل الولادة النفطية الثانية. لقد برزت قوى أخرى بالقوة والتحكم نفسهما، بل إن السوق النفطية العالمية هي اليوم ثلاثية الاقطاب وتتكون أساساً من الشركات النفطية، الدول المنتجة والدول المستهلكة. إن كل قوة من هذه القوى الثلاث تشكل تكتلاً منظماً وذلك على نسق وكالة الطاقة الدولية التي تمثّل مصالح الدول المستهلكة الرئيسية ومنظمة الاوبك التي تمثّل رغبات وتطلعات الدول المنتجة. إن للأوبك مكانة خاصة في تاريخ النفط وجاء تأسيسها في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٦٠ في مدينة بغداد ليشكل منطلقاً أساسياً في سياق بروز

وتطوّر النفط التجاري والسياسي. لقد ساهمت الاوبك في إعادة ملكية الاحتياطي النفطي إلى الدول المنتجة بعد ان كانت ملكية خاصة للشركات النفطية العالمية، وتمكنت هذه الدول من السيطرة على جزء مهم من المبيعات النفطية ومن ثم التحكم في الأسعار والإنتاج. علاوة على ذلك، فإن الاوبك ساهمت في بروز الشركات النفطية الوطنية التي تحولت إلى أكبر منافس للشركات النفطية العالمية الاحتكارية(٧٧).

لقد تعاظم مؤخراً دور الشركات النفطية الوطنية التابعة للدول المصدرة للنفط، وتأتي في مقدمة هذه الشركات من حيث القدم والضخامة شركة النفط الوطنية الفنزويلية التي تحتل حالياً الموقع ١١ ضمن قائمة أكبر الشركات النفطية العالمية والموقع ٥٦ ضمن قائمة أكبر ٥٠٠ شركة في العالم. وكذلك شركة النفط الوطنية المكسيكية التي تحتل الموقع ١٢ ضمن قائمة أكبر الشركات النفطية والموقع ٥٧ ضمن قائمة أكبر ٥٠٠ شركة في العالم. ورغم أن هاتين الشركتين هما حتماً الأقدم إلاّ أن الشركات النفطية الوطنية لدول النظام الإقليمي الخليجي أخذت تنمو نمواً سريعاً خلال العشرين سنة الأخيرة وأخذت تتوسع في عملياتها واستثماراتها الخارجية. لقد تمكنت هذه الشركات مؤخراً من غزو الصناعات النفطية في الدول الصناعية المتقدمة وأخذت تنافس الشركات النفطية العالمية في عقر دارها. فشركة أرامكو التي اصبحت مملوكة بالكامل من قبل حكومة العربية السعودية قامت بشراء ٥٠ بالمئة من اسهم ٣ من أكبر المصافي التابعة لشركة تكساكو الأمريكية، وأصبحت تمتلك حالياً ١٢ الف محطة بنزين في الولايات المتحدة. ويتوقع أن تتوسع شركة أرامكو في استثماراتها الخارجية إلى كل من اليابان وكوريا الجنوبية وتحاول أن تكرر ٥٠ بالمئة من انتاجها النفطي في منشآتها الخاصة بها حول العالم وذلك من أجل ضمان العائدات والأرباح الثابتة وبغض النظر عن تقلبات الأسواق. كذلك تمكنت شركة النفط الكويتية من امتلاك ٢٢ بالمئة من اسهم شركة النفط البريطانية، كما انها سبقت أرامكو في تسويق نفطها في أكثر من ٦٥٠٠ محطة بنزين في قارة أوروبا(٧٨). ولا شك أن هذا الدور العالمي المتنامي للشركات النفطية الوطنية لدول النظام الإقليمي الخليجي يجسّد الانحسار التدريجي لسيطرة الشركات النفطية الاحتكارية، كما أنه يعكس التغييرات البنيوية الكبرى التي تجري حالياً في سوق النفط والتي ارتبطت أشد الارتباط بالولادة النفطية الثانية.

جاء تولّي شركات النفط الوطنية زمام السيطرة ليس في مرحلة الإنتاج فحسب، بل وعلى القطاع النفطي ككل، مصاحباً للولادة النفطية الثانية. كذلك جاء الانتشار العالمي لبعض منها كمؤشر مهم على بروز النظام النفطي العالمي الجديد الذي أخذ يتمحور حول الحقول النفطية العملاقة في دول النظام الإقليمي الخليجي الذي حل محل النظام النفطي العالمي القديم الذي كان متمركزاً أساساً حول الحقول النفطية في ولايتي بنسلفانيا وتكساس الأمريكيتين. لقد ظلت ولاية بنسلفانيا مركز الثقل النفطي العالمي لأكثر من ٤٠ سنة من السنوات الأولى في تاريخ النفط،

---

(٧٧) يقول محمد علي حلاوة «إن شركات النفط الوطنية أُسّست جزئياً كأسلوب للدفاع عن النفس ومن منطلق إرادة يمكن تفهمها لتأكيد شكل من أشكال السيطرة التي تمارسها الأقطار المنتجة لاستغلال مصدر اساسي واحد. ومن الثابت أن الصناعات النفطية قد مرّت بتبدلات هيكلية واسعة منذ قيام منظمة الأقطار المصدرة للنفط قبل عشرين عاماً ونيّف. ومن محصلة هذه التبدلات هي مشروع شركات النفط الوطنية في الأقطار المنتجة لممارسة سيطرة شبه كاملة على الصناعات النفطية نيابة عن حكوماتها لتنفيذ السياسات التي تضعها هذه الحكومات». انظر: محمد علي حلاوة، «بعض ملامح شركات النفط في الأقطار المنتجة»، **النفط والتعاون**، السنة ٨، العدد ٣ (١٩٨٢).

(٧٨) Wilfred Kohl, *After the Oil Price Collapse* (Baltimore, Mad.: John's Hopkins University Press, 1991).

شهدت خلالها هذه الولاية ولادة الحقول والآبار والتقنيات النفطية الأولى وكذلك كل النجاحات والاخفاقات النفطية اللاحقة. بيد أن هذه الولاية سرعان ما أخذت تفقد حيويتها وأهميتها النفطية، في ما عدا الأهمية التاريخية، وذلك نتيجة الاكتشافات النفطية الجديدة في ولاية تكساس الأمريكية التي يمثل صعود وهبوط نفطها مرحلة تاريخية متميزة من مراحل بروز وتطور النفط في العالم.

احتلت ولاية تكساس مركز الثقل النفطي العالمي خلال الجزء الأكبر من القرن العشرين. وجاء انتقال مركز الثقل النفطي العالمي إلى هذه الولاية في ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٠١ عندما اكتشف حقل سبندل توب الذي يعرف حتى الآن كأشهر حقل نفطي والذي اعتبر في وقته اضخم وأغنى حقل يمكن اكتشافه على الكرة الأرضية[٧٩]. كان حقل سبندل توب ضخماً بضخامة النفط وغيّر اكتشافه مجرى التاريخ النفطي الذي يمكن تحقيبه إلى مرحلة ما قبل ومرحلة ما بعد حقل سبندل توب، حيث اصبح لكل مرحلة حقائق وأوهام خاصة بها. فلأول مرة في التاريخ يكتشف النفط في التجويفات الجيولوجية الملحية التي لم تكن مدركة للصناعات النفطية قبل اكتشاف حقل سبندل توب. ولأول مرة يتم حفر بئر باستخدام الحفر الدائري الذي ساهم منذ ذلك الوقت للوصول إلى مكامن نفطية عميقة لم يكن بالامكان الوصول إليها قبل اكتشاف هذا الحقل. كذلك ولأول مرة يتم اكتشاف حقل بدأ الإنتاج من يومه الأول بحوالى ١٠٠ ألف برميل وهو ما كان يعادل في وقته ٥ بالمئة من كل الإنتاج النفطي للولايات المتحدة الأمريكية. لقد تدفق النفط بغزارة من حقل سبندل توب كما لم يتدفق من أي حقل آخر في أي مكان آخر قبل ذلك. وصاحب هذا التدفق حدوث انفجار ضخم سمع على بعد ١٥ كيلومتراً وظنه البعض «انفجار نهاية العالم»[٨٠] بل إن النفط كان من الغزارة والقوة بحيث أدى إلى تحطم كل المنشآت النفطية حول هذا الحقل، وتطلب الأمر بذل جهود بشرية وفنية غير معهودة للسيطرة على تدفق النفط الذي بلغ ارتفاعه ٦١ متراً في الفضاء. وتكوّنت على أثر ذلك بحيرة نفطية أخذت تزداد اتساعاً بمعدل ١٠٠ الف برميل في اليوم الواحد. كل ذلك جعل من اكتشاف حقل سبندل توب «نقطة البدء في خلق عصر نفطي جديد»[٨١]، حيث شهدت الصناعة النفطية بعد ذلك نمواً سريعاً ومتواصلاً وارتفع عدد الآبار في الولايات المتحدة وحدها من ٥ آلاف بئر عام ١٩٠٠ إلى أكثر من ٦٠ ألف بئر بحلول عام ١٩٠٥. لقد اكدت الولايات المتحدة وعبر اكتشاف حقل سبندل توب والحقول النفطية الضخمة الأخرى في ولاية تكساس انها القوة النفطية الأولى وأن ولاية تكساس هي «ملكة انتاج النفط في العالم».

كانت تكساس مركز الثقل النفطي العالمي لأكثر من ٥٠ سنة متتالية احتفظت خلالها هذه الولاية بالقوة والأهمية والصدارة النفطية. لكن وبحلول عام ١٩٧٠ بدأ انتاج هذه الولاية بالهبوط وبلغ أدنى معدلاته عام ١٩٧٢. ومع هبوط إنتاج الحقول النفطية في ولاية تكساس ومن ثم تراجع الاحتياطي النفطي ككل، بدأ عصر النفط الأمريكي أيضاً في الانحدار، كما اخذت الهيمنة الأمريكية الأحادية على الصناعات النفطية العالمية في التراجع. وأصبحت الولايات المتحدة فجأة وعلى الأقل في مجال النفط، في حكم «كان يا ما كان في قديم الزمان» قوة نفطية عظمى في العالم. وبدأ الحديث يزداد عن أنه في يوم من الأيام كانت الولايات المتحدة الدولة النفطية الوحيدة، وأنها كانت في يوم من الأيام أكبر دولة منتجة للنفط، وانها كانت أكبر دولة مصدرة للنفط، وانها كانت تملك أضخم الحقول النفطية، وانها كانت موقع أكبر الاحتياطيات النفطية في العالم، وأنها كانت مركز

---

(٧٩) Yergin, *The Prize: The Epic Quest for Oil, Money and Power*, p. 84.

(٨٠) المصدر نفسه، ص ٨٥.

(٨١) Hamilton, *Oil: The Price of Power*, p. 23.

الثقل النفطي العالمي. كل ذلك كان في يوم من الأيام وفي قديم الزمان، وكل ذلك اصبح في حكم التاريخ، أما الآن ومنذ بروز النظام النفطي العالمي الجديد، فإن الولايات المتحدة ليست سوى أكبر دولة مستوردة وأكبر مستهلكة للنفط في العالم.

لكن كل ذلك لا يعني مطلقاً أن الولايات المتحدة قد انتهت كقوة فاعلة في النظام النفطي العالمي الجديد الذي برز عام ١٩٧٣. لا زالت الولايات المتحدة قوة نفطية بحكم كونها أكبر دول العالم استهلاكاً للنفط، وبحكم كونها أكبر سوق نفطية، وبحكم امتلاكها أوسع شبكة من التقنيات النفطية، وبحكم خبرتها النفطية الطويلة، وبحكم كونها مقراً لأكبر عدد من الشركات النفطية العالمية، وبحكم قدرتها على إنتاج ٧ ملايين برميل من النفط يومياً، الذي يعني أنها لا زالت ثاني أكبر دولة منتجة للنفط في العالم. لكن وبالإضافة إلى كل ذلك، بل ربما الأهم من كل ذلك، لا زالت الولايات المتحدة قوة نفطية كبرى بحكم سيطرتها السياسية والاستراتيجية على نفط النظام الإقليمي الخليجي وخاصة سيطرتها على الحقول النفطية العملاقة في العربية السعودية التي تعتمد اعتماداً كاملاً على الحماية العسكرية الأمريكية، وهي الحماية التي تعززت بعد حرب الخليج الثانية. لقد ارتبطت الولايات المتحدة الأمريكية ومنذ بروزها كقوة اقتصادية أولى بالنفط، ولا زالت مصرة على إدارة شؤون النفط حتى لو لم يكن هذا النفط ملكاً لها، بل حتى لو كان كما هو عليه الآن خاصاً بالنظام الإقليمي الخليجي. لقد نقلت الولايات المتحدة قوتها إلى حيث مركز الثقل النفطي العالمي وأخذت تتصرف «كقوة خليجية»، بل إنها تتصرف وكأنها القوة الأولى والأهم في النظام الإقليمي الخليجي حيث إنها تدير شؤونه وتؤثر في قراراته بما في ذلك قراراته النفطية حيث «باتت واشنطن متحكمة بالقرار النفطي الخليجي أكثر من اي وقت مضى»[٨٢].

إن ما يشد الولايات المتحدة إلى النظام الإقليمي الخليجي هو بلا شك النفط، وأكثر ما يشدها هو النفط السعودي وخاصة النفط الموجود في حقل غوار الذي اتضح انه محور كل الاهتمام وتأتي حمايته كواحدة من أهم أولويات الأمن القومي الأمريكي. إن نفط حقل غوار الذي يقدر بأكثر من ٩٠ مليار برميل (وهو ما يوازي ٣ اضعاف كل الاحتياطي النفطي الأمريكي) هو كل ما تحتاجه الولايات المتحدة. هذا النفط، ودون الحاجة لتطوير قدرات هذا الحقل، يكفي لسد الاحتياجات النفطية الأمريكية لأكثر من ٢٥ سنة قادمة. لذلك تحرص الولايات المتحدة اشد الحرص على التحكم في هذا الحقل دون غيره من الحقول النفطية الأخرى في العالم، ولن تسمح لأية قوة من الاقتراب منه. من هنا جاء الإحساس العميق بخطورة غزو العراق للكويت الذي جعل صدام حسين على بعد ١٥٠ كيلومتراً من حقل غوار. لقد شكل هذا الغزو، من وجهة نظر الولايات المتحدة، تهديداً مباشراً للأمن القومي الأمريكي يوازي في أبعاده الاستراتيجية وجود قوة معادية على بعد ١٥٠ كيلومتراً من العاصمة الأمريكية ذاتها. لم يكن مثل هذا الاقتراب من حقل غوار ومن الحقول النفطية الأخرى في شرق العربية السعودية مقبولاً. ولم يكن امتلاك العراق للاحتياطيات النفطية الكويتية مقبولاً، كما لم يكن مقبولاً تحوله إلى قوة نفطية أولى في النظام الإقليمي الخليجي. كان من الضروري تقليص دور العراق كقوة إقليمية وعسكرية طموحة وتقليص دوره كقوة نفطية صاعدة ومنافسة. ولا شك أن معظم هذه الأهداف قد تحقق عبر الحرب وعبر الحصار النفطي المفروض على العراق والذي يبدو انه سيستمر لسنوات طويلة قادمة.

---

(٨٢) عبد الرحمن محمد النعيمي، **الصراع على الخليج** (بيروت: المركز العربي الجديد للطباعة والنشر، ١٩٩٢)، ص ١١٥.

لقد أكدت الولايات المتحدة أنها ستكون موجودة حيثما يوجد مركز الثقل النفطي العالمي. والولايات المتحدة تدرك تماماً أن هذا المركز سيتمحور حول النظام الإقليمي الخليجي لفترة طويلة قادمة، وأنه سيتركز في المستقبل حول حقل واحد من حقوله العملاقة، وهو حقل غوار الذي يعتقد انه «اضخم مستودع طبيعي للنفط الخام الرخيص يمكن ان يوجد على الارض»[٨٣]. كل الحقول النفطية في دول النظام الإقليمي الخليجي مهمة وضخمة، بيد أن حقل غوار ليس له مثيل بين الحقول النفطية في العالم. إن هذا الحقل هو من الضخامة بحيث تبدو كل الحقول الأخرى، بما في ذلك حقل سبندل توب وحقول تكساس وحقول سيبيريا وحقول خليج المكسيك، مجرد اقزام قياساً بحقل غوار وبما فيه من نفط خام. لقد اكتشف هذا الحقل عام ١٩٤٨، بيد أن العالم لم يتعرّف على حقيقة حجمه وقدراته وامكاناته سوى مؤخراً ليعزز بذلك حقيقة انتقال الثقل النفطي العالمي من حقل سبندل توب في الولايات المتحدة إلى حقل غوار في العربية السعودية. إن طول حقل غوار من الشمال إلى الجنوب يزيد على ٤٠٠ كيلومتر وتبلغ مساحته الإجمالية ١٠ آلاف كيلومتر مربع[٨٤]. لذلك ونتيجة عمقه واتساعه الجغرافي فإن حقل غوار هو اقرب إلى كونه تجمعاً نفطياً يضم أكبر قدر من الحقول النفطية العملاقة المتداخلة جيولوجياً مثل حقل حرض والعثمانية وشدقم وفرزان وحقل عين دار الذي يقع في الجزء الشمالي من غوار، وهو اقدم الحقول وتصل طاقته إلى ٢,٥ مليون برميل وذلك عبر أكثر من ٢٠٠ بئر نفطية منتجة.

إن مجموعة الحقول النفطية الضخمة في منطقة غوار هي التي جعلت من العربية السعودية دولة نفطية متميزة وفريدة. تملك السعودية أكبر حقل نفطي وتملك أكبر مجموعة من الحقول العملاقة وتملك أكبر الاحتياطيات النفطية التي يعتقد أنها غير متناهية ولم يتم اكتشاف الجزء الأهم منها بعد. والعربية السعودية هي أكبر دولة منتجة للنفط ولديها القدرة على زيادة إنتاجها إلى ١٢ مليون برميل يومياً، ولا توجد دولة أخرى لديها مثل هذه القدرة الإنتاجية التي تأكدت خلال الحرب الأخيرة في الخليج. والعربية السعودية هي أكبر دولة مصدرة للنفط وستظل كذلك خلال الجزء الأهم من القرن القادم. والعربية السعودية تملك الآن أكبر شبكة من المنشآت النفطية التي تغطي مجالات الصناعة النفطية كافة بما في ذلك الصناعات البتروكيماوية التي تنافس الصناعات البتروكيماوية في الدول الصناعية. إلى كل ذلك، يضيف اليساندرو رونكاليا «بأن السعودية ليست واحدة من أكبر الدول المنتجة للنفط الخام وتستحوذ على أكبر حصة من النفط الداخل في التجارة الدولية فحسب، بل إنها تمتلك فوق كل شيء أكبر احتياطي للنفط في العالم، ويعتقد ان البيانات المتاحة بهذا الخصوص اقل بكثير من الواقع، كما أن الكثافة السكانية للسعودية منخفضة للغاية وبالنتيجة تفوق عائداتها النفطية كثيراً نفقات متطلباتها من الواردات. وعلاوة على ذلك فإن حجمها يترك لقراراتها تأثيراً على الدول الأصغر حجماً في النظام الإقليمي الخليجي»[٨٥]. إن نفط العربية السعودية ليس فريداً من حيث غزارته ووفرته واتساعه ونفوذه فحسب، وإنما هو فريد ايضاً من حيث سهولة اكتشافه والتنقيب عنه وإنتاجه وتطوير حقوله. في كل مرحلة من هذه المراحل يتصف نفط العربية السعودية بأنه الأرخص بين كل النفط في العالم حيث تبلغ تكاليف الانفاق الرأسمالي للبرميل المنتج أقل من دولار واحد في مقابل ١٥ دولاراً تكلفة إنتاج البرميل في الولايات المتحدة الأمريكية[٨٦]. لقد ظلت تكلفة إنتاج برميل النفط منخفضة منذ بداية عمليات التنقيب عن النفط في العربية السعودية عام ١٩٣٣ والتي تمّت في ظل

---

(٨٣) Cunningham, *Hostage to Fortune: The Future of Western Interest in the Arabian Gulf*, p. 9.

(٨٤) Ismail Nawwab, *Aramco and its World* (Dhahran: Aramco, 1980).

(٨٥) رونكاليا، **سوق النفط الدولية**، ص ١٣٠ ـ ١٣١.

(٨٦) الفارس، «أزمة الخليج وأزمة الطاقة وسلاح النفط العربي».

ظروف سياسية ومناخية صعبة، وفي ظل تقارير تؤكد على عدم جدوى البحث عن النفط في الصحراء السعودية القاحلة. بل إن الملك عبد العزيز نفسه كان يشك بوجود نفط في مملكته وكان دافعه الأساسي للتوقيع على أول اتفاقية للتنقيب عن النفط هو حالته المالية القاهرة التي كانت اقرب إلى حالة الافلاس نتيجة ظروف الكساد الاقتصادي العالمي وتأثير ذلك في العائدات السنوية لموسم الحج إلى الأماكن المقدسة. كان الملك عبد العزيز بحاجة ماسة لتحسين وضعه المالي وعلى استعداد للتوقيع على اية اتفاقية نفطية مقابل الحصول على «مليون جنيه استرليني». لكن الظروف المالية الصعبة أجبرت الملك في النهاية على التوقيع على اتفاقية صالحة لستين سنة وذلك مقابل مبلغ زهيد لا يتجاوز ٧٠ ألف جنيه، دفع له ٣٥ ألف جنيه منها نقداً و٣٠ ألف جنيه في شكل قرض يسدد لاحقاً و٥ آلاف جنيه يدفع مقدماً كثمن لأول شحنة نفطية عند اكتشاف النفط[٨٧]. واكتشف النفط بعد مرور خمس سنوات على توقيع هذه الاتفاقية التي كانت تدر أكبر قدر من العائدات والأرباح لأكبر الشركات النفطية العالمية، ذلك انه عندما تدفق النفط من الآبار السعودية جاء هذا التدفق مدهشاً وأصاب الجميع بالذهول وتجاوز كل التوقعات وفاق كل التصورات.

لا زال نفط العربية السعودية مدهشاً حتى بعد مرور ٦٠ عاماً على اكتشافه، وهو اليوم أكثر قدرة على ادهاش العالم من أي وقت مضى. لقد ادركت الولايات المتحدة القيمة الاستراتيجية للكنز السعودي وأخذت تقدم المساعدات المالية السخية للعربية السعودية التي تجاوزت ١٠٠ مليون دولار بحلول عام ١٩٤٨، وهو العام الذي أعلن فيه أن «الدفاع عن المملكة العربية السعودية مرتبط عضوياً بالدفاع عن المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية»[٨٨]. منذ تلك اللحظة والتزاوج بين العربية السعودية التي هي أكبر دولة منتجة ومصدرة للنفط، وبين الولايات المتحدة التي هي أكبر دولة مستوردة ومستهلكة للنفط، ينمو ويتطوّر إلى أن تحوّل الآن إلى شبكة معقدة من المصالح النفطية والسياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية التي تمكنت عبر السنوات من تجاوز كل التقلبات والتحديات بما في ذلك القرارات النفطية التاريخية عام ١٩٧٣. لقد تشابكت المصالح النفطية بين أكبر الدول استهلاكاً وأكبر الدول انتاجاً، واتضح أن هذه المصالح هي من القوة بحيث إنها قادرة على الاستمرار رغم كل الاختلافات والتناقضات بما في ذلك التناقضات العقائدية والحضارية والسياسية القائمة بين أكثر المجتمعات انفتاحاً وليبرالية وأكثرها انغلاقاً وسلطوية. لقد تم ترسيخ هذا التوافق غير الطبيعي بفضل النفط الذي يؤكد مجدداً على قوته في تحقيق ما لا يمكن تحقيقه. لقد وجدت الولايات المتحدة أنه من الضروري أن تبقى العربية السعودية، وربما أكثر الدول النفطية الأخرى في النظام الإقليمي الخليجي، تحت الحماية الأمريكية المباشرة. كما وجدت أنه من الضروري أن تبقى هذه الدولة النفطية مستقرة سياسياً واجتماعياً، ذلك ان استقرارها يعني استقرار النظام العالمي النفطي ويعني استقرار الاقتصاد الأمريكي، وبالتالي النظام الاقتصادي العالمي ككل. لكن الظروف السياسية الداخلية الخاصة بالعربية السعودية والظروف الأمنية السائدة في النظام الإقليمي الخليجي تجعل استقرار هذه الدولة أمراً صعباً وربما مستحيلاً، بل إن النفط هو في حد ذاته أكبر عامل من عوامل عدم الاستقرار وهو أهم سبب من أسباب التوترات والصراعات في النظام الإقليمي الخليجي. لذلك فإن السؤال، كما يوضح ادوارد كرابلز، الخبير في شؤون النفط، هو ليس إن كانت الصراعات والتوترات ستستمر في النظام الإقليمي الخليجي، فهي

---

(٨٧) توفيق الشيخ، **البترول والسياسة في المملكة العربية السعودية** (لندن: دار الصفا للنشر والتوزيع، ١٩٨٨).

(٨٨) المصدر نفسه.

بكل تأكيد ستستمر، كما أن السؤال هو ليس إن كانت هذه الصراعات والتوترات ستجلب الاهتمام والتدخل الدولي، ذلك أنها حتماً ستجلب التدخل الخارجي، وإنما السؤال المحوري بعد هذا كله هو: ما هي الأشكال المتوقعة للصراعات والتوترات القادمة وكيف يمكن التعامل معها وكيف ينبغي ادارتها والاستفادة منها؟[٨٩] □

---

(٨٩) Krapels, «The Commanding Heights: International Oil in a Changed World,» p. 75.

صدر حديثاً

الوحدة اليمنية: دراسات في عمليات التحول من التشطير إلى الوحدة

أ. حسن أبو طالب

هذا الكتاب محاولة جادة لاكتشاف عملية التحول من التشطير إلى الوحدة بجوانبها السياسية والفكرية والنظرية والاجرائية والمحلية والاقليمية.

٤٠٩ صفحات
الثمن: ١٢,٥٠ دولاراً

التكوينات التاريخية لجمهوريات آسيا الوسطى

سيّار الجميل
كلية الآداب، قسم التاريخ.
جامعة الموصل، العراق.

مقدمة

كان الاتحاد السوفياتي إحدى القوتين العظميين في العالم على مدى أكثر من أربعين سنة من القرن العشرين. بلغت مساحة أراضيه ٢٢,٢٧١,٠٠٠ كم٢ (أي أكبر مساحة لدولة في العالم)، وبلغ عدد سكانه ٢٦٢,٠٨٥,٠٠٠ نسمة (حسب احصاء عام ١٩٧٩م) والذين كانوا يتزايدون بنسبة ١ بالمئة سنوياً[١]. ويشكّل المسلمون الخمس (أي خمسين مليوناً تقريباً)، بينما تشكّل الأراضي الاسلامية ما يقرب من ثلث أراضي الاتحاد السوفياتي، وبذلك يكون خامس دولة في العالم الاسلامي من حيث تعداد المسلمين[٢]، إذ كانت تسبقه كل من دول: اندونيسيا وبنغلاديش والباكستان والهند. ويعيش ٧٥ بالمئة من المسلمين السوفيات في عالم آسيا الوسطى (أي ما يعرف بتركستان الغربية كون تركستان الشرقية (= سينكيانغ) تحت الهيمنة الصينية). وتقسم تركستان الغربية إلى خمس جمهوريات سوفياتية، هي: أوزبكستان وكازاخستان وتركمانستان وطاجكستان وقيرغيزيا. ويكثر المسلمون ايضاً في مناطق كثيرة أخرى من الاتحاد السوفياتي، مثل: عالم قفقاسيا وترانس قفقاسيا ومنطقة المجرى الأوسط لنهر الفولغا وجبال الأورال وسيبيريا وروسيا الوسطى وروسيا البيضاء وأوكرانيا وسواحل البحر الأسود والخزر وكرميا وليتوانيا[٣].

قد انتشر الاسلام في معظم تلك المناطق النائية والقصيّة العصيّة بوسائل شتّى منها: تأثير

---

(١) Bernard Stonehouse, *Facts on File: Pocket Guide to the World* (London: [n.pb.], 1985), p. 66.
ويذكر هذا المصدر أن تعداد نفوس الاتحاد السوفياتي هو ٢٨٠,٦٩٣,٠٠٠ نسمة حسب احصاء عام ١٩٨٦. ويقدّر المصدر نفسه نفوس الاتحاد السوفياتي بـ ٢٩٠,١٥٥,٠٠٠ نسمة لعام ١٩٩٠. انظر ص ٣٠٩.

(٢) محمد علي البار، **المسلمون في الاتحاد السوفياتي عبر التاريخ**، ٢ ج (جدة: دار الشروق، ١٩٨٣)، ج ١، ص ٣٥.

(٣) Geoffrey Barraclough, ed., *The Times Atlas of World History* (London: [n.pb.], 1979), pp. 290-291.

الفتوحات العربية الأولى في صدر الاسلام وعهود الدولة الأموية وعلى الأخص جهود قتيبة بن مسلم الباهلي الذي يعد بحق فاتح بلاد ماوراء النهر (= تركستان) موطّداً الاسلام في تلك البقاع للفترة ٨٨ ـ ٩٦هـ/٧٠٦ ـ ٧١٤م واصلاً الصين، كما كان لتأثير الدعاة إلى الله من رجالات الصوفية أسلوب آخر، فضلاً عن التجار على طول امتدادات نهر الفولغا أو ما يعرف بطريق الفراء الممتد من الجنوب نحو الشمال، أو الامتدادات نحو الصين أو ما يعرف بطريق الحرير الممتد بين الشرق والغرب (الصين ← البحر الأسود)[٤].

أولاً: في تحديد الموضوع والتسمية

١ ـ الاتحاد السوفياتي: الجمهوريات والمقاطعات (= السوفياتات)

لقد قسّم الاتحاد السوفياتي إلى (١٦) جمهورية اشتراكية اتحادية (فدرالية) سوفياتية ومجموعة كبيرة ـ أيضاً ـ من الجمهوريات الاشتراكية المحكومة ذاتياً، وإلى مقاطعات اقليمية جغرافية لها شبه حكم ذاتي.

وهناك ست جمهوريات اشتراكية اتحادية (فدرالية) سوفياتية اسلامية (أي: إن أغلب سكانها من المسلمين)، وهي: أذربيجان وكازاخستان وأوزبكستان وطاجكستان وتركمانستان وقرغيزيا (وتشكّل الجمهوريات الخمس الأخيرة ما يعرف باسم «تركستان الغربية»).

وهناك أيضاً ثماني جمهوريات اشتراكية غير اتحادية/ فدرالية أو اسلامية، وهي: تتاريا وبشكيريا وداغستان وشيشان واينغوشيا وكاربادبار وبلكاريا وناختيشفان وأوجاريا وكاركلبستان، ويضاف إليها: ابخازيا وأوستينيا الشمالية.

كما أن هناك مقاطعات محكومة ذاتياً، هي: أديجيا وكارتشاي وقره باغ ـ جركيسيا وناغورونو.

فضلاً عن ذلك كلّه، توجد مجموعات كبيرة نسبياً من المسلمين ليس لهم وحدات إدارية خاصة بهم مثل المجموعات الموجودة في سيبيريا ومنغوليا والقرم (سابقاً). ويبلغ عدد المسلمين الموجودين في جمهورية روسيا الاتحادية ١٤,٨ مليون نسمة بينما يبلغ تعدادهم في أوكرانيا مليون مسلم وفي مولدافيا ربع مليون مسلم.

٢ ـ الموضوع: أهميته ومحدداته المعاصرة

لا بد لنا أن نحدد بعض الآراء قبل تحليل المعلومات لهذا «الموضوع» البكر في الحياة العلمية والثقافية العربية المعاصرة:

١ ـ فرضت علينا الظروف التي افرزتها حالة انهيار الاتحاد السوفياتي وتفككه نهائياً الاتجاه لدراسة العوالم الجغرافية والاثنية والتاريخية لمختلف شعوبه التي وقعت تحت سيطرته

---

(٤) Hamilton Alexander Gibb, *The Arab Conquests in Central Asia* (London: [n.pb.], 1923), pp. 13-41.

منذ عام ١٩١٧، أو تلك التي وقعت تحت هيمنة روسيا القيصرية منذ بدايات القرن التاسع عشر. فهو إذاً: تاريخ قومي غائب في خضم أبرز التطورات التاريخية والحضارية التي شهدتها شعوب أخرى في العالم.

ب ـ ومما يزيد من غرابة الموضوع واحتجاب تطوراته: غياب معلومات كاملة عنه على مدى أكثر من سبعين سنة. وإن ما كتب عنه حتى يومنا هذا هو من النزر اليسير عدا الكتابات الروسية. وتذكر الموسوعة الأمريكية (= أمريكانا) قائلة: بأنه حتى ذاك الذي كتب بالروسية تنقصه المعلومات المؤكدة والنزيهة والحرّة عن عالم يجمع مختلف البدائل(٥).

ج ـ لقد وجدت بأن ثمة دراسات عدة ومشاريع بارزة قد بدأ العمل بها لإغناء مواضيع تاريخية وجغرافية وسياسية عديدة ليس عن عالمي آسيا الوسطى وقوقاسيا فحسب، بل عن بقية الأقاليم والجمهوريات المستقلة وغير المستقلة عن الاتحاد السوفياتي. وهي مواضيع أفرزتها الأحداث المريرة في العالم أجمع عند نهايات هذا القرن. لقد انتبه المئات من المؤرخين والمحرّرين والصحفيين والمراقبين السياسيين بأن العالم اليوم يتطلب معرفة سريعة وأكيدة لعالم مجهول يترقّبهم يوماً بعد آخر!

د ـ إن ما كتب عن عالمي آسيا الوسطى وقوقاسيا في التآليف الاستشراقية والغربية لا يتناسب وحجم ما كتب عن عوالم ايران أو الأناضول أو الهند أو الصين أو الوطن العربي والافريقي. وعلى الرغم من صدور أكثر من نشرة ودورية متخصصة بشؤون العالمين المذكورين، إلاّ أن المعلومات كانت ولم تزل مبتسرة وناقصة ومشوّشة.

هـ ـ لم يكتب حتى يومنا هذا أي مختص عربي في شؤون عالمي آسيا الوسطى وقفقاسيا (اللهم عدا ما كتبه بعض المؤرخين عن التيموريين وسمرقند وأرمينيا وأذربيجان..). وتكاد تكون الثقافة العربية محرومة في معلوماتها عن كل من العالمين المذكورين اللذين اهتمّ بهما كثيراً العرب القدماء فوصفوا «بلاد سيحون وجيحون» كثيراً وتغنّوا بها. كما وصفوا بلاد قفقاسيا وسكانها وطبيعتها وكتبوا كثيراً عن الكرج. وقد ظهرت في العقدين الأخيرين بعض «الكتابات» الاعلامية في الثقافة العربية العامة عن تلك المناطق جاءت ضمن اهتمامات ليست متخصصة سواء في مصر أو الكويت أو العربية السعودية... وكلها كتابات تبحث عن اسلامية تلك «المناطق» التي كانت واقعة تحت الهيمنة السوفياتية.

٣ ـ الموضوع: مشاكله وقيمته الاقليمية والدولية

إن الدراسات التاريخية والانثربولوجية والديمغرافية عن عالم آسيا الوسطى ستبقى معقّدة ومبهمة في بعض الأحيان نظراً لتشابك عناصرها القديمة وضيق معلوماتها الاثنوغرافية، واتساعه ـ ذلك العالم ـ في الجغرافيا الآسيوية، ثم كيفية وصول الاسلام إلى تلك الأعماق في العصور الوسطى على مدى ستة قرون، ناهيكم عن أساليب اتصالات العرب بتلك الأقاليم القصيّة (= بلاد السند) في ما وراء النهر عبر عالم ايران الشاسع، فضلاً عن معرفة تلك الارتباكات التاريخية التي أحدثتها الاجتياحات المغولية، والتي أثّرت كثيراً على طبيعة الاتساق والتطور

---

(٥) *The Encyclopedia Americana: International Edition* (New York: [n.pb.], 1967), vol. 27, p. 843.

التاريخي التصاعدي للعالم القديم بدءاً من كوريا وسور الصين العظيم حتى بلاد هنغاريا وقلب أوروبا النابض.

إن العالم منشغل ـ اليوم ـ بإعداد مختلف الدراسات والبحوث عن ذلك التكوين الجغرافي في آسيا الوسطى الذي اغترب طويلاً عن مديات التاريخ الحديث والمعاصر بعد دخوله تحت الهيمنة الروسية القيصرية إبّان القرن التاسع عشر، وبقائه تحت السيطرة السوفياتية الشيوعية خلال هذا القرن، وما جرى فيه من عمليات «روسنة» و «سفيته» بدت واضحة ومؤثرة في تكوينه الحديث وتشكيلاته المعاصرة. فكيف سيتحدّد مصيره والعالم على أعتاب قرن جديد هو القرن الحادي والعشرون؟

قبل محاولتنا الاجابة عن هذا التساؤل التاريخي المهم، دعونا نوضّح أهمية الموضوع من الناحية الدولية:

تشكّل أوزبكستان، تركمانستان، طاجيكستان، قرغيزيا وكازاخستان مجموعة من خمسة أقاليم جغرافية في آسيا الوسطى، وهو العالم الممتد جغرافياً بين بحر قزوين غرباً ومنغوليا شرقاً، ومن أصقاع سيبيريا الثلجية شمالاً حتى مناطق الجبال في الهند وافغانستان جنوباً، وكلها أجزاء من دولة قديمة نشأت في العصور الكلاسيكية تسمى «تركستان» (أو: توران) التي شكلت حزاماً اقليمياً مترابطاً وطويلاً في آسيا، يصل بحر قزوين (=الخزر) بالبحار الصينية، وهي منطقة تزخر بالتقاليد واللغات المحلية العديدة المتفرعة عن الأصول التركية، وتدين شعوبها بالاسلام وبالمذهب السني عموماً.

٤ ـ أبرز المرجعيات التاريخية الوثيقة

يمكنني القول بأن مصادر معلومات منطقة آسيا الوسطى هي قليلة، ليس بالعربية فحسب، بل وحتى في اللغات الأجنبية الرئيسية الأخرى، مقارنة بالمواريث المرجعية من المصادر والمعلومات عن المناطق الآسيوية الأخرى. ولا بد أن نذكر جميعاً تلك الجهود العلمية المخلصة التي بذلها المستشرق بارثولد W. Barthold في العشرينيات من هذا القرن مستفيداً من رحلاته المتعددة لمختلف أقاليم المنطقة، ناهيكم عن معرفته المعمّقة باللغة والمصادر العربية وكتب التاريخ والجغرافيا التراثية العربية وبالحياة المحلية لأواسط آسيا واللغات المستخدمة فيها. وكانت للمستشرق هاملتون غيب H.A.R. Gibb واهتماماته بتواريخ الفتوح العربية لآسيا الوسطى من خلال تحرياته ومساعداته وترجماته العلمية لما كتبه بارثولد عن الروسية الدور المبرّز لذلك في انكلترا[٦]. وهناك جهود المستشرق الفرنسي كورديه H. Cordier في تواريخه عن الصين وآسيا الوسطى المنشورة في فرنسا[٧]. أما في المانيا، فلا يمكننا أن ننسى كتابات بريتساك O. Pritsak بُعيد الحرب العالمية الثانية[٨] التي كان يحاضر عنها فينا المستشرق البريطاني بوزورث C.E. Bosworth

---

(٦) انظر نشرياته ومقالاته فضلاً عن تعليقاته وملاحظاته على كتاب بارثولد الشهير، **تركستان حتى الاجتياح المغولي**، الذي ترجمه عن الروسية إلى الانكليزية.

(٧) H. Cordier, *Histoire générale de la Chine* (Paris: [s.n.], 1920).

(٨) لقد توزعت دراسات المستشرق و. بريتساك وانتشرت في دوريات متنوعة ولها أهميتها البالغة في الدراسات الاسلامية، فضلاً عن دورها في معرفة تواريخ الطاجيك والسلافونيك التي لم تجمع في كتاب واحد حتى هذا اليوم.

الذي اهتم كثيراً بالتواريخ الاسلامية لشعوب آسيا الوسطى[٩].

أما التواريخ العامة، فلا بد من التعرّف الدقيق على الدراسات المقارنة في جوانب الجغرافيا الاسلامية التي تعب فيها لي سترانج G. Le Strange[١٠] ور. ليفي R. Levy[١١] الذي تخصص في التواريخ الاجتماعية، ثم د. دنلوب D.M. Dunlop الذي كتب في تواريخ أديان المنطقة. وهناك أيضاً كتابات ت. مينوريسكي T. Minorsky[١٢] في تاريخ الأعراق/ الإثنيات التركية، وفراي R.N. Frye في تاريخ المدينة التركمانية[١٣]، والمؤرخ التركي محمد فؤاد كوبريلي زاده في تاريخ التأسيس/ التأصيل العثماني[١٤]، ثم آراء أرنولد توينبي A. J. Toynbee عن النمو الحضاري المتوقف للترك في نظريته الشهيرة في تاريخ الحضارات البشرية[١٥]... وأخيراً أطروحة اندريه ميكال A. Miquel عن موقف الجغرافيا الانسانية العربية من شؤون المنطقة[١٦].

ولا بد لي أن أذكر فضلاً عن ذلك كله مدى استفادتي من معلومات أبرز مجلة دولية متخصصة ومقالاتها وخرائطها وأرقامها في شؤون عالم آسيا الوسطى الموسومة: *Central Asiatic Journal* ناهيكم عن دراسات وبحوث أخرى منشورة في مجلات رصينة أخرى مثل **مجلة الجمعية الملكية الآسيوية** وغيرها. كما كانت الاستفادة من معلومات دقيقة عن أطالس عدة حديثة النشر في الجغرافيا البشرية والجغرافيا التاريخية.. كما أفادتني أيضاً مجموعة قيمة من المصادر العربية القديمة مثل كتابات المسعودي ورسالة ابن فضلان وكتب ابن خلدون والبيروني والمقدسي والبلاذري. ولا يمكننا أن ننسى البتة كتاب **مفتاح العلوم** للخوارزمي الذي يحتوي على معلومات غاية في الأهمية[١٧]، وقد نجح في تحليله المستشرق بوزورث قبل عدة سنوات. وتفتقر الثقافة والمكتبة العربية إلى مراجع وكتابات معاصرة عن آسيا الوسطى باللغة العربية.

٥ ـ التسمية

تسمى المنطقة في معظم الأدبيات العالمية «منطقة آسيا الوسطى»، كما جاء ذلك في كتابات معظم المؤرخين والجغرافيين وفي أشهر الموسوعات العالمية. وكانت المصادر الاغريقية تطلق عليها

---

(٩) Clifford Edmund Bosworth, *The Medieval History of Iran, Afghanistan and Central Asia* (London: [n.pb.], 1977).

(١٠) G. Le Strange, *The Lands of the Eastern Caliphate* (Cambridge: [n.pb.], 1930).

(١١) R. Levy, *The Social Structure of Islam* (Cambridge: [n.pb.], 1957).

(١٢) Vladimir Fedorovich Minorsky, «Oriental Studies in the U.S.S.R.,» *Journal of the Royal Central Asian Society*, vol. 30 (January 1943), part 1, pp. 81-87.

(١٣) له عدة دراسات عن «المدينة التركمانية» فضلاً عن بحوثه المشتركة في التواريخ الاجتماعية القديمة للأتراك... انظر مثلاً مقالته المهمة في الهامش رقم (٢٩).

(١٤) هو أحد المؤرخين الأتراك سليل أسرة كوبريلي الشهيرة في الدولة العثمانية وقد تميز بدراساته عن تاريخ الأتراك ونشوء الدولة العثمانية، انظر: محمد فؤاد كوبريلي، **قيام الدولة العثمانية**، ترجمة أحمد السعيد سليمان؛ تقديم أحمد عزت عبد الكريم (القاهرة: دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، ١٩٦٧).

(١٥) Arnold Joseph Toynbee, *A Study of History*, abridgement of vols. I-VI by D.C. Somervell (Oxford: Oxford University Press, 1947).

(١٦) André Miquel, *La Géographie humaine de monde musulman jusqu'au milieu du II siècle* (Paris: [s.n.], 1973).

(١٧) J.M. Unvala, «The Translation of an Extract from Mafatih al-Ulum of al-Khwarazmi,» *Journal of the K.R. Cama Institute* (Bombay) (1928), pp. 76-110.

أسماء Scythians أو Sarmatians و Massagetae. أما المصادر العربية القديمة، فنجد فيها أسماء متعددة لهذه المنطقة، منها: «بلاد خوارزم» و «بلاد ماوراء النهر» و «بلاد سيحون وجيحون». وقد حلّل ذلك كله المؤرخ بارثولد في كتاباته المتخصصة[١٨]. أما المستشرق بوزورث فيسميها فضلاً عن آسيا الوسطى «آسيا الداخلية» أي: Inner Asia كونها تقع في أعماق قارة آسيا[١٩]. أما الأتراك، فكانوا قد أطلقوا على هذه المنطقة تسمية «توران» (أي: أرض الترك)، وتدعى أيضاً «تركستان» التي يعرّفها بارثولد في كتابه قائلاً: «إنها بلاد ماوراء النهر التي تشمل المنطقة الممتدة من حوض نهر امودريا (= جيحون) إلى حوض نهر سرداريا (= سيحون)»[٢٠].

ثانياً: نظرة تاريخية

١ ـ آسيا الوسطى: من عقم التاريخ إلى خصب الاسلام

يقول بارثولد في بحثه التاريخي ومسحه الجغرافي لمنطقة ترانس أوكسانيا Transoxania

«.. ومن وجهة النظر العرقية/ الإثنوغرافية.. فإن تلك البلاد التي كانت تقطنها في أول الأمر شعوب آرية لم تلبث ان تسرّبت إليها أعداد غفيرة من العنصر التركي بصورة أصبح معها عدد المتكلمين باللهجات التركية من اهل البلاد في الأونة الحاضرة لا تقف عند حد الجماعات البدوية وحدها بل شمل كذلك الشطر الأكبر من سكان المدن. وعلى وجه العموم، فقد شغلت بلاد ماوراء النهر المكانة الأولى بين الأقطار التي خضعت لسلطان الترك وذلك بسبب خصبها وكثافة سكانها. زد على هذا، أنها المنطقة الوحيدة التي وصلتنا منها مادة تأريخية وتاريخية ـ جغرافية مفصلة...»[٢١].

إن هذه الآراء والمعلومات صحيحة إلى حد كبير، ولكن عن تواريخ المنطقة على امتداد العصور الاسلامية الزاهية ومجمل التطورات التي حفلت بها، والتي تؤكدها بل وتفصل فيها عدة ثرية من المصادر العربية ـ الاسلامية التي فحصها ودرسها المؤرخ بارثولد في بدايات القرن العشرين. ولكننا عندما ننتقل إلى المستشرق بوزورث الذي صرف سنوات طويلة في النصف الثاني من هذا القرن وهو يبحث عن الجذور التاريخية والاثنوغرافية الأولى للمنطقة، نجده يخرج بآراء جد مهمة ومحدثة. يقول: «نحن غير سعداء نظراً لجهلنا المطبق بغياب التاريخ الأولي القديم للترك، وعدم معرفتنا بالجذور التاريخية للشعوب الناطقة بالتركية...»[٢٢].

٢ ـ آسيا الوسطى وأصل الأتراك: الجذر التاريخي الغائب

إن بدايات النمو المتدرج للإثنية التركية وعناصرها في شمال شرق الحدود/ التخوم من العالم الاسلامي بدءاً بإقليم جورجان/ داهستان وحتى جنوب شرقي بحر قزوين: خوارزم وترانس أوكسانيا (ومن المحتمل أيضاً شرقي أفغانستان)، يفتقر هذا الامتداد الجغرافي الشاسع إلى الوثائق والمصادر المادية والمعلومات المكتوبة. وهكذا، فإن البحث العلمي المعاصر عنها يحتاج قبل

---

(١٨) W. Barthold, *Turkestan down to the Mongol Invasion*, translated from the original Russian and revised by the author with the assistance of Hamilton Alexander Gibb, 3rd ed. (London: [n.pb.], 1968), p. 112.

(١٩) Bosworth, *The Medieval History of Iran, Afghanistan and Central Asia*, chap. 20, pp. 2-3.

(٢٠) Barthold, Ibid., p. 187.

(٢١) المصدر نفسه، ص ١٨٨.

(٢٢) Bosworth, Ibid., chap. 20, p. 2.

كل شيء إلى عملية حفر في خبايا العقل الكلاسيكي الإغريقي وبقايا المواريث العراقية القديمة والبقايا الهيلنستية والسلوقية عبر أحقابها التاريخية الطويلة. وهي مهام معقدة وصعبة في عملية البحث والفحص عن الجذور التأريخية العميقة للإثنيات الشرقية، وربط ذلك كله بطبيعة وتواريخ واثنوغرافية الشعوب المتنوعة التي قطنت منذ أزمان سحيقة منطقة قفقاسيا وترانس قفقاسيا والمناطق الجغرافية المحيطة بها في كل من جنوبي شرق أوروبا وجنوبي غرب آسيا، أي أوكرانيا أوروبياً والأناضول آسيوياً.

إن مصطلح «ترك» Turk لم يظهر في التاريخ حتى منتصف القرن السادس الميلادي عندما عثر على قبيلة تسمي نفسها «تركو» Türkü استطاعت أن تحطّم امبراطورية اليان يان Juan-Juan (الذين من المحتمل أن يكون انتماؤهم للآفار Avars)، وأسسوا «امبراطورية» لأنفسهم اتسعت لكي تصل إلى حدود سور الصين العظيم شرقاً وإلى نهر جيحون (= امودايا) غرباً، وقد بقيت دولة حيّة من منتصف القرن السادس الميلادي حتى منتصف القرن الثامن الميلادي[٢٣].

هناك في الواقع، تاريخ خفي للشعوب الناطقة بالتركية في توران يتألف من عدة قرون قبل هذا التطور التاريخي. ويجد بعض المؤرخين ثمة صعوبات في الكشف عن حقائق شعوب متنوعة ذكرت قبل ذلك «التاريخ» في بعض التسجيلات الصينية. وإن تلك «التسجيلات» هي الأكثر أهمية والأقرب تأكيداً عن تلك الفترة القصيّة المبهمة، إذ تكمن فيها معلومات تجيب عن بعض الأسئلة الصعبة. إن المؤرخين الصينيين يعتقدون بأن «الترك» Türkü قد انحدروا أصلاً من «الهيسيانك نو» Hsiung-nu ويعتقدون، بالتخمين والتصوّر، أن ذلك هو الجذر الأصلي للشعوب الناطقة بالتركية. ولكن ليس هناك اجماع عام من قبل العلماء على أن الهيسيانك نو هم الترك أنفسهم، إذ يعود تاريخ الهيسيانك نو الأصلي إلى القرن الثالث قبل الميلاد، وإن تاريخهم الميثولوجي يحتوي على معلومات مهمة وعظيمة، ولكنه تاريخ لا يتساءل عن طبيعة العلاقات الوثقى مع الشعوب التركية منذ البدايات الأولى[٢٤].

ويؤكد البحث عن طبيعة تلك العلاقات، أن ثمة شكوكاً بسيطة تعتورها، لكن الذي يؤكد تاريخية الاتساق بين الجانبين، هو النزوح الجماعي إلى قارة أوروبا في القرن الرابع الميلادي من قبل قبائل الهون الرحل وعلى شكل موجات بشرية[٢٥].

لقد أثبتت التحقيقات الإثنولوجية بأن ليس هناك أي خلاف بين تسميتي: الهيسيانك نو والهون المتماثلتين، تلك الموجات الشرقية الآسيوية التي أفرزت عدداً من العناصر التركية. وعليه، فإن الأحقاب التاريخية التي أعقبت تلك «الولادة» قد شهدت حلقاتها الزمنية: موجات بشرية تركية وجدت طريقها نحو الغرب على امتداد مناطق الاستبس في شرقي آسيا بحثاً عن مناطق للرعي والزراعة.

---

(٢٣) المصدر نفسه، الفصل ٢٠، ص ٣.

(٢٤) المصدر نفسه، اقتبس من: E.R. Pulleyblank, «The Consonantal System of Old Chinese,» *Asia Major*, no. 9 (1963), pp. 239 ff.

(٢٥) انظر: J.A. Garraty and P. Gay, eds., *The Columbia History of the World* (New York: [n.pb.], 1981), pp. 461-464.

٣ ـ توران: مهد الأتراك

لقد مارس الترك أدواراً معقدة في التاريخ السياسي ـ البشري لبعض المناطق خلال القرنين السادس والسابع الميلاديين باسم «الترك» Turks. وفي المصادر البيزنطية، فإن كلمة Tourkoi تعني Magyars أي «المجري». لذا، فإن مصطلح «الترك» عند العديد من المؤرخين المسلمين غير مضبوط في معناه بشكل كامل. وكانت «الشاهنامه» من أولى المصادر الايرانية التي أعطت اشارات كافية عن العرق الطوراني الذي نما بصعوبة بالغة، وغدا مسيطراً على عالم شاسع باسم «الترك». لقد كانت العلاقة بين الفرس والترك واهية بل ولم تحدث على أكثر احتمال... وحسب رأي الفردوسي، فإن العرق الطوراني Türân في الواقع الجغرافي المتاخم بين حدود العالمين: ايران وتوران. أما في حقيقة الأمر، فإن الترك هم شعب أندو ـ أوروبي ينتشر في أوراسيا (أوروبا ـ آسيا) المندمجة اثنوغرافياً وانثولوجياً[٢٦].

كيف نعلّل ذلك؟

دعونا نرجع قليلاً إلى ما قاله بارثولد من آراء، إذ كتب يقول: «ومعلوم أن الحدود السياسية بين ايران وتوران كانت عرضة لتغييرات عديدة على مر العصور التاريخية، ففي عهد الاخمينيين مثلاً، وفي عهد السيادة العربية كذلك، كانت جميع بلاد ماوراء النهر جزءاً لا يتجزأ سياسياً من آسيا الداخلية، ولكن ابتداء من القرن العاشر الميلادي وقعت المنطقة الاقليمية نهائياً تحت حكم شعوب آسيا الوسطى، حتى إن معاهدات الصلح بين حكام ايران وتوران كانت تنص في معظم الأحوال على أن نهر أمودريا (جيحون) هو الحدّ الفاصل أصلاً بين محيط نفوذ كلا الطرفين..»[٢٧].

أما أحدث المعلومات الموسوعية والأطلسية عن الأصول والأجناس البشرية لهذه المنطقة، فتقول بأن هذه المجموعة من الشعوب (التركستانية) تعود في أصلها إلى الأجناس الصفراء (والأجناس المعنية، هي: مغول الشمال، ومغول الوسط، ومغول الجنوب.. وهم المغول الأصليون والصينيون والتبتيون). إن الأجناس السيبيرية والتركستانية هي التي تتوسط بين البيض والصفر.. وتدخل ضمنها أيضاً: الشعوب الكورية وشعوب جنوب شرقي آسيا كالتايلانديين والبرمانيين[٢٨].

٤ ـ تركستان/ آسيا الوسطى: التكوين القومي والانسياح التركي

إن انسياح الهون والآفار من أعماق الشرق الآسيوي نحو الغرب دوماً، قد خلف وراءه ركامات من جماعات عرقية ومجتمعات متباينة انثروبولوجياً واثنوغرافياً في التكوين التاريخي واللغوي والاجتماعي صبغتها طبيعة البيئات الجغرافية المتنوعة التي استقرت فيها على امتدادات مناطق أوراسيا الشاسعة وخلال أزمان متباينة، فتبلورت شعوب مختلفة على خارطة جغرافية التشكيلات البشرية كالترك والصقالبة والسلاف والبلغار والمجر... الخ.

---

(٢٦) التفاصيل في: Faruk Sumer: *Oguzlar (Türkmenler)* (Ankara: [n.pb.], 1967), and «Oguzlar,» in: *Islam Ansiklopedisi* (Ankara), vol. 9, pp. 378-386.

(٢٧) Barthold, *Turkestan down to the Mongol Invasion*, p. 112.

(٢٨) John Gaisford, ed., *Atlas of Man*, foreword by HRH Prince Charles (London: Marshal Cavendish Edition, 1978), p. 182.

هكذا، تشكلت في (تركستان) جماعات بشرية (قومانية) بدأت تاريخها منذ أحقاب بعيدة[٢٩]، وتكوّنت فيها مدنيات تطورت في منطقة آسيا الوسطى الشاسعة التي تحدّها منطقة القوقاز (قفقاسيا) غرباً، والأورال وسيبيريا شمالاً، والتاي الجبلية شرقاً، والجبال الأفغانية جنوباً. إنها منطقة مغلقة جغرافياً لا تطل على أي بحر أو محيط، وليس فيها من الموانىء أو الأرخبيلات التي تتعامل معها بقية الشعوب الآسيوية باتجاه العالم. ولكن الذي يميّز منطقة تركستان في آسيا الوسطى تلك المسالك البرية الأفقية الواقعة والمارة في جنوبها والتي تربط شرق قارة آسيا بغربها نحو أوروبا (= طريق الحرير). وهناك أيضاً، المسالك البرية العمودية الواقعة والمارة في وسطها والتي تربط شمال قارتي آسيا وأوروبا بقلب القارة الآسيوية (= طريق الفراء)[٣٠].

إذاً، فإن عالم آسيا الوسطى هو عالم مقفل إلاّ ما تميّز به من المسالك التجارية ـ البرية. وانه كان دوماً أقل كثافة سكانية من غيره من العوالم الاقليمية الأخرى التي اتخذت لها مساراً جغرافياً موحداً ابتداء من الشرق:

الصين ← الهند ← ايران ← المشرق العربي ← الأناضول.

ولقد أثرت طبيعة الأقاليم في آسيا الوسطى على مسارات تاريخها وعمليات تطور شعوبها. إن وقوعها بين سيبيريا الثلجية وسلاسل افغانستان وايران الجبلية جعلها مناطق براري استبس من الدرجة الأولى والتي تصلح أولاً وأخيراً للبداوة والرعي، واستمر ذلك فيها أحقاباً طويلة. واستخدم فيها عبر العصور ذلك «الجمل» الذي تميزت به والمتصف بسناميه الاثنين وقصر قامته، وخصوصاً في المواصلات والنقل للبضائع والمواد الغذائية[٣١].

٥ ـ التركي والتركماني: التلاقي والافتراق

لقد استوطن الترك بشكل مؤكد واستقروا بسلام عند حدود ترانس أوكسانيا السامانية وخوارزم على مر أجيال عدة قبل الفتح الاسلامي لتلك الأقاليم البعيدة في القرن الثامن الميلادي. ويرى كل من المؤرخين فري وسايلي (Frye & Sayili) بأن النزوح الأعظم للترك Türkü نحو الغرب كان في أواخر القرن السادس الميلادي. وقد واجهت تلك الجماعات التركية الحقيقية في القرنين التاسع والعاشر الميلاديين، ضغوطات قوية خارج تخوم دار الاسلام وكانت لم تزل قبلية بعد. وكان من أشهر تلك الجماعات القبلية: الأوغوز Ogüz وبعد ذلك القبجاق Qabchaq. لقد كانت موجة الأوغوز هي الموجة التركية الأخيرة في القرن الخامس الميلادي، إذ بدأوا ينتشرون في مناطق الاستبس ويكونون شيئاً فشيئاً علاقات طويلة مع الشعوب الايرانية. كما نجح الأتراك في اقامة علاقات مع مناطق أبعد إلى الشرق[٣٢]، كما اكتسبوا عدة تطورات في الجوانب الإثنية والانثروبولوجية واللغوية، إذ تمفصلت بعد ذلك بنى تركية اجتماعية متعددة.

كانت هذه التطورات التاريخية واضحة بالنسبة إلى المؤرخ المختص بالشؤون التركية، أكثر من غيره، إذ سيجد فروقات واضحة في كل من لغة الترك ولغة الأوغوز ولغة القبجاق مثلاً، وكثيراً

---

(٢٩) التفاصيل في: R.N. Frye and A.M. Sayili, «Turks in the Middle East Before the Saljuqs,» *Journal of the American Oriental Society*, no. 63 (1943), pp. 194-207.

(٣٠) Barraclough, *The Times Atlas of World History*, p. 197.

(٣١) قارن مع: Barthold, *Turkestan down to the Mongol Invasion*, p. 99.

(٣٢) Frye and Sayili, «Turks in the Middle East Before the Saljuqs,» p. 198.

ما وصف كل من الشعبين الأخيرين بـ «التركمان» تمييزاً عن «الأتراك». وإن أصل هذا التمييز تحدّده طبيعة العلاقة التاريخية الجدلية بين تمفصل الاثنين. وقد نستفيد كثيراً من دراسة الصلات بينهما من طرف وبين الايرانيين من طرف آخر، وما كان يسري من تقاليد لا في التوصيف لدى المجتمعات الايرانية ذات العلاقة بين «التركي» و «التركماني». ولكن الفرز الحقيقي قد ظهر بشكل واضح في بعض المصطلحات التي استخدمها العرب إبان تطورهم السياسي في العصور العباسية عندما بدأوا يستخدمون «الترك» في المؤسسة العسكرية، وهي تسمية عرقية كانت حتى ذلك الوقت تعني «تو ـ كيو Tu-kiu» وهي مصطلح قديم، قريبة من كلمة «تركو Türkü»[٣٣].

وفي أواخر القرن الثامن الميلادي، اتحدت قبائل الأوغوز وأسست لها جماعات مهاجرة في اقليم بحر الأورال وسرداريا، وقد جلبتهم تلك الهجرات إلى مواطن الكتّاب والمؤرخين العرب والمسلمين. إن أول من ذكر الأوغوز في الأدبيات الاسلامية هو المؤرخ البلاذري (ت ٨٩٢م) في نسبته أحد الذين ترجم لهم إلى «الغز» إبان عهد الخليفة المعتصم (٨٣٣ ـ ٨٤٢م)[٣٤]. كما ذكر الطبري إحدى هجومات طوغوز اوغز في حولياته الشهيرة[٣٥]. ثم جاء الخوارزمي بعد قرن ونصف القرن تقريباً من رحلة المروزي في بداية القرن العاشر الميلادي الذي فصّل بين قبائل الأوغوز وبين أقوام الترك الذين أقيمت ضدهم هناك عند التخوم الشمالية من ترانس سوكسانيا المعاقل والربط، وفي عصر الخوارزمي بالذات. وقد قوي اسلامهم بعد اعتناقهم إياه وبدأوا يزحفون على السلطة شيئاً فشيئاً على حساب التراخي العربي، وانبثقت على أيديهم في التاريخ الاسلامي عدة دول قوية كان من أشهرها: دولة سلاجقة الروم والدولة التيمورية في سمرقند والدولة العثمانية في الأناضول.

٦ ـ احتدام التاريخ: الترك، المغول، الروس

إن أوصاف ابن فضلان في رحلته الشهيرة التي قام بها بأمر من الخليفة العباسي المقتدر سنة ٣٠٩هـ/ ٩٢١م إلى بلاد البلغار زاخرة بالمعلومات الجغرافية التاريخية عن الروس المتوحشين وهو يمضي نحوهم في خط رحلته من بغداد مروراً بايران ثم بخارى ثم خوارزم ثم شمالاً باتجاه نهر الفولغا حتى البلغار. وقد وصف الروس بالأمة الشقراء البالغ عددهم مائة ألف نسمة (تعدادهم اليوم: ١٣٧ مليوناً)[٣٦]، كما وصفهم المسعودي وصفاً سيئاً[٣٧]. كما قام ابن بطوطة برحلته الشهيرة سنة ٧١٥هـ/ ١٣١٤م نحو قازان واستراخان وشبه جزيرة القرم (كرميا)[٣٨] (علماً بأن قازان تقع في قلب روسيا) ثم زار مناطق التتار وهم بقايا القبيلة الذهبية المغولية ومن بلغار الفولغا المسلمين الذين اختلطوا وتزاوجوا.

لقد حكم سلاطين التتار نهر الفولغا بأكمله ابتداء من قازان القريبة من موسكو إلى

---

(٣٣) Bosworth, *The Medieval History of Iran, Afghanistan and Central Asia*, chap. 20, p. 3.

(٣٤) أبو العباس أحمد بن يحيى البلاذري، **فتوح البلدان**، نشره ووضع ملاحقه وفهارسه صلاح الدين المنجد (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٩)، ص ٤٢٠.

(٣٥) أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، **تاريخ الرسل والملوك**، ج ٣، ص ١٠٤٤.

(٣٦) ابن فضلان في رسالته الشهيرة: **نزهة الأفئدة والنفوس في معرفة احوال الروس** ([د. م.: د. ن.]، ١٩٦٩)، وانظر: R.P. Blake and R.N. Frye, «Notes on the Risala of Ibn Fadlan,» *Byzantine Metabzantina*, vol. 1 (1949), part 2, pp. 134-137.

(٣٧) أبو الحسن علي بن الحسين المسعودي، **مروج الذهب ومعادن الجوهر**، ج.٣، ص ١٧٦.

(٣٨) ابن بطوطة، **رحلة ابن بطوطة**، تحقيق علي المنتصر الكناني (بيروت: [د. ن.]، ١٩٧٢)، ج ١، ص ٣٦٦ و٣٩٤.

استراخان الواقعة بالقرب من بحر قزوين. وقد دخلت قبائل النوغـاي في الاسلام في القـرن الثاني عشر الميلادي وأدخلته بعد ذلك في منطقـة القفقاس الـوسطى. وما إن انتهى القـرن الخامس عشر الميـلادي حتى كانت قبـائل الكـاربـاد والبلغـار والشراكسـة والكـراتشـاي قـد دخلت جميعهـا في الاسلام[٣٩].

حكم المسلمون روسيا وموسكو لمدة (٢٤٠) سنة من خلال امتدادات حكم القبيلـة الذهبيـة وعملياتهم في القرن السابع الهجـري/ الثالث عشر الميـلادي على طـول نهر الفـولغا الـذي أصبح اسلامياً، فأثر ذلك في المناطق التي تقطنها القبائل النورمـانديـة، مثل: مـاري وموردوف وادمـورت وكرميا. فكيف تكوّنت القبيلة الذهبية؟

كان للتجار والسفراء العرب تأثير واضح على مملكة البلغار القائمة على المجرى المتوسط لنهر الفولغا بنشرهم ديـن الاسلام. ومع انتهاء القـرن الرابـع الهجري/ العـاشر الميلادي، كـانت هذه المنطقة قد أصبحت في معظمها وقفاً عـلى الاسلام الـذي انطلق في القرنـين اللاحقـين ليعبر جبـال الأورال ويمتد في بلاد بشكيريا. وبفضل التجار العرب والفرس والاتراك تسرب الاسلام أيضـاً إلى سهوب بلاد الكازاخ وجبال قيرغيزيا حتى وصل إلى سنكيانغ (= تركستان الصينية)[٤٠].

وحلّت بالعالم الاسـلامي في مستهل القـرن الثالث عشر الميـلادي ٦١٧هـ/ ١٢٢٠م كوارث كبرى تمثّلت بالغزو المغولي شرقاً والحروب الصليبيـة غرباً. ومع التـدرّج التاريخي تحـوّل الغزاة المغول من مستأصلين للإسلام وحضارته إلى مدافعـين عنه وناشرين له عنـدما اهتـدى سلاطـين القبيلة الذهبية في بداية القرن الرابع عشر الميلادي للإسلام، فاندفع ينتشر على أيديهم في أصقـاع شاسعة لما وراء الأورال حتى وصل إلى شبـه جزيـرة القرم وسهـوب روسيا الجنـوبية وسيبـيريا الغربية. وقد امتدت هذه العمليات من الانتشار الاسلامي حتى القرن السادس عشر الميلادي[٤١].

وبالمقابل، تمسّك الروس في الشمال بـأرثوذكسيتهم المسيحيـة، وقد غـدوا سدنـة للمسيحية الشرقية ـ الأرثوذكسية بعد فتح القسطنطينية عـام ٨٥٧هـ/١٤٥٣م على يـد السلطان العثمـاني محمد الفاتح. ويبدأ تاريخ روسيا بتطورات جديدة ستؤثّر في تاريخ المنطقة في العصر الحديث.

٧ ـ الاكتساح الروسي

نتيجة التشقق التاريخي والفوضى السياسيـة والخلافـات العقائـدية وانقسـامات الامـارات التترية ضعف شأن هذه الأخيرة في القرن الخامس عشر الميلادي، وبدأت تتكوّن الدولة المسقـوبية من خـلال نمو الامـارات الروسيـة (= الصقالبـة) منذ القـرن الحـادي عشر الميـلادي وتحـوّلات المسيحية الأرثوذكسية في عهد فـلاديميلار سـلافيتش سنة ٣٧٨هـ/٩٨٨م، والانتشـار التدريجي للمسيحية الشرقية ونموّها الـواسع بعـد سقوط القسطنطينيـة. وقد بـرز ايفان الثـالث جد ايفـان الرهيب سنة ١٤٨٠م مبتدئاً حربه ضد المسلمين معلناً انتهاء سيطرة التتار المسلمـين على مـوسكو بعد حوالى (٢٤٠) سنة من الحكم، فبدأ العد التنازلي لهم بانتصارات متلاحقة من قبـل الروس في

---

(٣٩) Clauson, *Turkish and Mongolian Studies* (London: [n.pb.], 1962), chap. 3, p. 112.

(٤٠) W. Barthold, *Four Studies on the History of Central Asia* (Leiden: [n.pb.], 1956), p. 51.

(٤١) حول التطورات التـاريخية انظـر: William L. Langer, *An Encyclopedia of World History* (London: [n.pb.], 1972), pp. 259-261.

قازان ومن خلال إشعال الحرب المقدسة ضد المسلمين[٤٢].

وبظهور ايفان الرهيب الذي امتلك مؤهلات ريادية عسكرية وقدرات سياسية فعالة اكتسح قازان سنة ١٥٥٢م ثم احتل استراخان في سنة ١٥٥٧م، وسيطر على امتدادات نهر الفولغا معلناً حرب ابادة ضد التتار المسلمين وتركهم أمام خيارات صعبة: الهجرة أو التنصر (كما كانت سياسة الكاثوليك الاسبان في الأندلس ضد العرب عصرئذ). ثم اتجه بقواته سنة ١٥٥٧م إلى بشكيريا محتلاً عاصمتها «أوفا» الشهيرة، فتحوّل تتار الفولغا إلى المسيحية/ الأرثوذكسية وعرفوا باسم «ستاروكرياشن»[٤٣]. ولكن عاد أحفادهم إلى الاسلام عام ١٩٠٥م بعد إعلان الحريات الدينية[٤٤] بعد احتفاظ آبائهم وأجدادهم بحقيقتهم الدينية وانتمائهم العقائدي في الخفاء على مدى أكثر من ثلاثة قرون صعبة كالحة من الاضطهاد والاستلاب.

وكان عهد القيصرة كاترين الثانية في القرن الثامن عشر في روسيا أهون مما سبقه، فأعلن البعض إسلامه نظراً لحالة التسامح الديني النسبي دون إقامة المساجد واعلان الشعائر الاسلامية. وقد احتلّ قياصرة روسيا مناطق سيبيريا الغربية عام ١٥٨٠م، ثم اتجهت القوات الروسية صوب قوقاسيا[٤٥] التي كانت تتنازع جنوبها قوتان كبيرتان: الصفويون في ايران والعثمانيون في الأناضول. وقد كان الصراع بينهما مدعاة أساسية لتوغل الروس القياصرة وتحقيق أطماعهم في قفقاسيا التي احتلها الروس بعد حرب دامت للفترة ١٧٧٥ ـ ١٧٨٤م، واستمرت حالة الحرب والحرب الباردة حتى عام ١٨١٣م، وكانت المقاومة المحلية قد كسبت بعض الانتصارات ضد الروس بعد ذلك وخصوصاً في داغستان خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر[٤٦]، وذلك في الوقوف بوجه الروس وأطماعهم.

لقد استطاع الدعاة من المتصوفة النقشبندية أن يحدّوا من مجهودات القياصرة في تنصير المسلمين وكسبوا أنصاراً جدداً عندما دخل الأوجاريون والكابارد شمالي القوقاس وسكان ابخازيا وأوستينا في الاسلام في بداية القرن السابع عشر الميلادي. قام الدعاة النقشبنديون بدور تاريخي في ترانس قفقاسيا وعلى الأخص في بلاد الشيشان وبلاد الشراكسة والأباظة، كما ظهر الدعاة القادريون (نسبة إلى الطريقة القادرية) في ترانس قفقاسيا ولدى عامة الفلاحين والعامة[٤٧].

٨ ـ السيطرة الروسية

إن آسيا الوسطى، ذلك التجويف الجغرافي الشاسع الذي تحتله المنخفضات المغلقة ببحر أورال وبحر قزوين تقطنها تلك الشعوب التركستانية وعلى الأخص في مناطق الجنوب الصالحة للسكنى والتي انحدرت عن تلك القبائل الرحّل التي تزعمها «جينكيزخان» و «تيمورلنك»[٤٨]. وتكاد

(٤٢) Elizabeth Hill, «Russia, the U.S.S.R. and Asia,» *Journal of the Royal Central Asian Society*, no. 30 (January 1943), part 1, pp. 71-73.

(٤٣) Garraty and Gay, *The Columbia History of the World*, pp. 475-477.

(٤٤) التفاصيل في: B.A. Vernadsky, *History of Russia* (New Haven: [n.pb.], 1967), p. 130.

(٤٥) المصدر نفسه.

(٤٦) التفاصيل التاريخية في: Serge A. Zenkovsky, *Pan-Turkism and Islam in Russia* (Cambridge: [n.pb.], 1967), p. 11.

(٤٧) حول التأثير التاريخي، انظر: A.N. Kurat, «Tsarist Russia and the Muslims of Central Asia,» in: P.M. Holt, Ann K.S. Lambton and Bernard Lewis, eds., *The Cambridge History of Islam* (Cambridge: Cambridge University Press, 1978), vol. 1, part A, p. 511.

(٤٨) Toynbee, *A Study of History*, p. 290.

تكون بيئتهم صحراوية محرقة وخصوصاً في كازاخستان التي تفصل آسيا الوسطى عن العالم الروسي شمالاً والواحات الآهلة بالسكان جنوباً والتي تحميها سفوح هضاب آسيا الوسطى وجبالها.

لقد بدأ احتلال آسيا الوسطى من قبل الروس على مراحل تاريخية، وكان من ضمن دوافع الروس في الامتداد نحو عالم تركستان الواسع هو نمو الرأسمالية الروسية وبحث روسيا عن مستعمرات تستطيع أن تستنزف منها المواد الخام الرخيصة، وأسواق تتقبّل المنتجات الروسية، كما أن صناعة الأنسجة الروسية الناشئة كانت بحاجة إلى مصادر للقطن الرخيص وأياد زراعية عاملة[٤٩]. فما إن اتمّت روسيا عمليات السيطرة على مناطق عالم تركستان حتى قامت بتحويلها إلى حقول كبرى لزراعة القطن الأمريكي[٥٠]. ولا يزال عالم تركستان حتى يومنا هذا من أكبر المناطق في زراعة القطن في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية.

بدأت عمليات الاحتلال من قبل روسيا لآسيا الوسطى بالسيطرة على طاشقند سنة ١٨٦٥م وتكوين ادارة تركستان العسكرية التي استطاعت أن تسقط المدن والخانيات التركستانية. وفي سنة ١٨٦٨م سقطت سمرقند، وفي سنة ١٨٧٣م فرضت روسيا الوصاية/ الحماية على خانية بخارى. وفي سنة ١٨٧٤م سيطرت على خانية خوارزم. وفي سنة ١٨٧٥م توجهت القوات الروسية إلى خانية خوقند، وواجه الروس مقاومة شعبية مذهلة مما جعلهم يبيدون أهلها، ويسيطرون عليها سنة ١٨٧٦م. كما كانت مرو وعشق آباد ومناطق تركمانيا قد سقطت في سلسلة حروب متصلة للفترة ١٨٧٣ ـ ١٨٨٤م بعد أن اظهر السكان مقاومة عنيفة بوجه القوات الروسية المنظمة والقوية[٥١].

واكتملت السيطرة الروسية على عالم تركستان بعد وصول القوات الروسية إلى هضبة بامير سنة ١٩٠٠م، وبدأت الادارة العسكرية الروسية في تطبيق سياسة قمعية صرفة واتباع اجراءات مشدّدة ومحاولات عزل تركستان عن باقي أنحاء العالم الاسلامي خوفاً من تأثيرات الحركات الاستقلالية فيه ضد الاستعمار، ومنع المقاومة الوطنية من العمل واستئصال الروح القومية[٥٢]... وقد بقيت آسيا الوسطى في حالة من الركود والتأخر كما بقيت شعوبها في أشد حالة من البؤس والانحطاط وعلى الأخص بعد اخضاعهم لعمليات سياسية في التمييز العنصري والديني من قبل الروس[٥٣]. وورثت دولة السوفيات الاشتراكية بعد ثورة تشرين الأول/ اكتوبر ١٩١٧م ذلك الميراث القيصري، فأعلن الزعماء الجدد عن تغيير ذلك الطابع الاستعماري، فأنشأوا ذلك التركيب الاتحادي للدولة مؤكدين مبدأ المساواة والاستقلال الذاتي للقوميات للقضاء على نهج «الروسنة» Russification الذي بقي ردحاً طويلاً هدف السياسة الداخلية للنظام القيصري القديم[٥٤].

---

(٤٩) التفاصيل في: Geoffrey Wheeler, *The Modern History of Soviet Central Asia* (London: [n.pb.], 1965), p. 61.

(٥٠) D.S.M. Williams, «Imperial Russian Rule in Turkestan: The Pahlen Investigation, 1908-1909,» *Asian Affairs*, vol. 58, no. 2 (June 1976), part 2, pp. 178-179.

(٥١) التفاصيل التاريخية في: Helene C. d'Encausse, «The Stirring of National Feeling,» in: Edward Allworth, ed., *Central Asia: A Century of Russian Rule* (New York: [n.pb.], 1967), pp. 131-139.

(٥٢) المصدر نفسه.

(٥٣) Geoffrey Wheeler, «Race Relations in Soviet Muslim Asia,» *Journal of the Royal Central Asian Society*, no. 47 (January 1960), pp. 93-104.

(٥٤) قارن مع: Joseph Rothschild, *Ethnopolitics: A Conceptual Framework* (New York: Columbia University Press, 1981), p. 121.

ثالثاً: جمهوريات آسيا الوسطى المستقلة عن الاتحاد السوفياتي: الجغرافيا، التاريخ، المجتمع

١ ـ كازاخستان/ الكازاخ Kazakh

يضم شعب الكازاخ اليوم ٥,٣٠٠,٠٠٠ نسمة ينتشرون في مناطق شاسعة وقد حكمهم الروس والسوفيات منذ أمد تاريخي طويل في القرنين التاسع عشر والعشرين. ويقطن نصف مليون منهم في اقليم سينك يانغ Sinkiang في الصين وبعضهم الآخر في افغانستان، ويمثلون جميعاً أعداداً غفيرة من الشعوب التركية العتيقة، ولكنهم اضمحلوا واختفوا شيئاً فشيئاً خلال القرن العشرين. واستناداً إلى ما ذكره بعض المؤرخين وعلماء الاشتقاق/ الايتومولوجي، فإن اسمهم يعني، «قاطع الطريق» او القوم الذين ليس عليهم رئيس. واستناداً إلى ماضيهم التاريخي وعلى رقعتهم الجغرافية واسعة الأبعاد، فإنهم كانوا دوماً مرتبطين بشعبي القرغيز والقره كالباك Kir-ghiz & Karakalpak حيث إنهم يشتركون في الأسطورة الشائعة عن أصلهم في الأصل والانتساب الذي بينهم، وذلك عن رواية تقول بأن مؤسسي كل منهما كانا أخوين توالد عنهما نسل مختلف عن الآخر في التبيؤ التاريخي.

اما انثروبولوجياً من حيث الأساس الاجتماعي، فإن حياتهم البدوية تشير إلى كونهم بدواً رحلاً، حيث إنهم يرحلون في كل فصل للبحث عن المرعى والكلأ لخيولهم وأغنامهم وقطيعهم وجمالهم ذات السنامين، ويعتمدون في غذائهم على الحليب ولحم الغنم الضأن وحليب الفرس. وكما هو شائع بين القبائل التركية فإن مساكنهم مصنوعة دوماً من الدعائم الخشبية[٥٥].

وعلى أية حال، فإن أسلوب البدو الترك الرحّل في الحياة قد اقتصر على ما عانوه من مآس وأتعاب نتيجة جور الروس عليهم وخصوصاً خلال القرن التاسع عشر حيث بدأ شعب الكازاخ الزراعة حول حدود مقاطعاتهم. وكان ذلك مدعاة لحدوث الثورات نتيجة الخلافات في الانتاجية واستغلال الأرض والمياه ضمن أسلوب الاقتصاد الآسيوي القديم مما دعا بعضهم إلى الهروب إلى أقاليم متاخمة لكل من الصين وافغانستان، دون الهروب أو النزوح نحو الغرب وإلى بلاد العثمانيين بشكل خاص[٥٦].

لقد وجدت في الاتحاد السوفياتي الأراضي الزراعية الخصبة والتطور المكثّف للصناعة مما قاد إلى تدفّق الروس للسكن والعمل فضلاً عن زيادة الولادات العالية، فغدا الكازاخ أقلية في جمهوريتهم، إذ كانوا يمثلون ثلث السكان عرقياً. وفي عاصمتهم ألما ـ أتا مركز امتداد منطقة شاسعة تقدر بـ ١٢٠٠ ميل شرقاً وغرباً تمثّل فيها ثلث الانتاج الكلي للاتحاد السوفياتي من خلال امتلاك كازاخستان المزارع المجهّزة بالآلات والوسائل الميكانيكية. وتخترق الأنهار أراضيها وبجريان دائم، ولكن عبر أراض صحراوية مثل صحراء قره كوم، ولا يزال البدو الرحل ينتشرون فيها حتى يومنا هذا. وأهم نهر فيها هو نهر سرداريا (= سيحون) حيث تقوم عليه اليوم عدة

---

(٥٥) المعلومات واردة في: V.V. Ginzburg, *Anthropological Symposium* (Moscow: Institute of Ethnography of U.S.S.R., Academy of Sciences, 1956), pp. 238-298.

(٥٦) The Central Asian Research Centre in Collaboration with the Soviet Affairs Study Group of St. Antony's College Oxford, «The Muslim Republics of the U.S.S.R.,» *Journal of the Royal Central Asian Society*, no. 47 (January 1960), part 1 pp. 195-197.

سدود للري والوقاية من الفيضانات، إضافة إلى الصناعات التي تتضمن بشكل أساسي أعمال الرصاص والنحاس وخصوصاً في شرق الجمهورية[٥٧].

٢ ـ تركمانستان/ التركمان Türkman

تقع في جنوبي آسيا الوسطى، يحدّها من الغرب بحر قزوين، ومن الجنوب ايران، ومن الشرق أفغانستان، ويبلغ عدد السكان التركمان ١,٥٢٥,٠٠٠ نسمة، ويسكنون إلى يومنا هذا في خيم ذات شكل محدد ومثقّب، ويهاجرون فصلياً إلى حافات صحراء قره كوم (معناها: صحراء الرمل الأسود). وكان التركمان في ظل السيادة الروسية محافظين سياسياً على الرغم من الاتفاقيات الاسمية التي توافق الدولة عليها، مثل استقلالية الرأي والحرية والضرائب والتجنيد الالزامي وموظفي الحكومة الرسميين. والمجتمع التركماني منظّم منذ القديم على شكل هيئات أو مجاميع منظمة.

إن جميع أفراد القبائل التركمانية ينتسبون إلى جدّ أعلى وفي وطن أصلي مشترك ولهم مرجعيتهم، ويجتمعون تحت الشعار نفسه مع بعض الأقوام المتشابهة بالرغم من بعد شقّتهم، وهم يعيشون بهذه الطريقة في خيم بدوية، وللتركمان وحدات قتالية واسعة النطاق باستطاعتها مجابهة معظم التوسعات العسكرية التي يبعثها أي حاكم اقليمي ضدهم. ويتميزون بخفّتهم في الصولات والتركز عند عاصمتهم لكي يتألبوا بتجمّعهم ضد أعدائهم[٥٨].

إن الحياة البدوية قد فقدت ميزتها السياسية لمعظم التركمان الذين غدوا بلا عمل أو انتاج. وبقي قسم كبير منهم يعيشون في خيم على امتداد فصول السنة، ويقومون بهجرات بسيطة لكي يجدوا المرعى لأغنامهم وماشيتهم وأنعامهم. ويبدو لنا أن الاتحاد السوفياتي لم ينجح في إجراء التحولات كما ينبغي في تركمانستان مقارنة بما حصل في جمهوريات آسيوية أخرى قضي فيها على حياة البداوة، وباشرت مجتمعاتها الصغيرة تعتمد حياة الاستقرار بواسطة التجارة كطريقة للعيش بشكل موسّع. ولكننا نجد أن ثمة جماعات تركمانية بدأت في السنوات الأخيرة تمارس الزراعة التي ارتفع مستواها وعلى الأخص الحنطة والشعير والقطن. كما وبدأ التركمان يزاولون التجارة شيئاً فشيئاً. لقد كانت أكثر الأقاليم قاحلة جافة، وكان التركمان عموماً جد محافظين على أساليبهم الموروثة مقتصرين على تصدير المواشي أكثر بكثير من أي شيء آخر، إذ بقي اعتمادهم على الزراعة بشكل هامشي كونها تعتمد على الأمطار غير المنتظمة[٥٩].

والتركمان من المسلمين الحازمين المتمسكين بمذهبهم السني. ويرى أغلب الذين كتبوا عنهم بعد معرفتهم بهم، أنهم حتى في ظل السيادة السوفياتية على مدى عقود طويلة من الزمن وتطبيق سياستها الصارمة بخصوص كبح جماح الأديان وبالذات الاسلام، باتوا يؤدون كل الصلوات اليومية ويصومون شهر رمضان كاملاً، ويؤدون جميع الفرائض الاسلامية بشكل طوعي ومنظّم على الرغم من كل الصعوبات التي تضعها الدولة أمام هذه الشعوب الآسيوية[٦٠].

---

(٥٧) Gaisford, *Atlas of Man*, p. 184.

(٥٨) المصدر نفسه، ص ١٨٢.

(٥٩) *The New Encyclopædia Britannica* (Chicago, Ill.: University of Chicago, 1980), vol. 18, pp. 798-801.

(٦٠) E.E. Bacon, *Central Asia Under Russian Rule* (London: [n.pb.], 1966), p. 91.

٣ ـ أوزبكستان/ الأوزبك Uzbek

يبلغ عدد نفوسهم ٩,٢٠٠,٠٠٠ نسمة، وجمهوريتهم اقليم يتقاطع فيه نهرا اموداريا (= جيحون) غرباً وسرداريا (= سيحون) شرقاً، ويصبّان في بحيرة آرال سكوي مور Aralskoye More، وعاصمتهم طاشقند التي تعتبر رابع أكبر مدن الاتحاد السوفياتي سابقاً[٦١]. أما مناخ الاقليم فهو قاري جاف قليل الأمطار. والسكان خليط من الطاجيك والقوقازيين، ويرجع أصل الأوزبك إلى المغول، ويدينون بالإسلام السني الحنفي[٦٢].

حصلت أوزبكستان على استقلالها سنة ١٩٢٤م بعد تعرّضها لغزو بريطاني من جانب الهند. وفي سنة ١٩٣٠م، استخدم شعب اوزبكستان الزراعة الميكانيكية بشكل كبير. وبدأت الصناعة تتطور خلال الحرب العالمية الثانية حيث تأسست عدة مصانع بعد أن انتقلت إليها آليات التطور عبر أوكرانيا المعتمدة على الحديد وترسبات المنغنيس. واشتغل الأوزبك في صياغة الذهب والفضة، كما تطورت صناعة الأخشاب والجلود ودباغتها والسجاد وعلى الأخص سجاد مدينة بخارى. وقد انتشرت الأسواق الكبيرة الأسبوعية المشهورة في عدة مدن وقرى أوزبكية[٦٣].

أما بالنسبة إلى الملابس والطعام، فقد كانت الملابس قروية ريفية تشابه إلى حد كبير ملابس التاجيك المجاورين لهم. فالرجال يلبسون العمائم على رؤوسهم وتسمى «الكولا» أي قبعة التوربان والتنورة القطنية الطويلة وبنطال فضفاض مع (بوت). أما النساء فيلبسن شالاً أحمر أو أبيض للرأس يدعونه «جادار» مع قميص مشدود من الجزء العلوي وتنورة كاملة طويلة. أما الطعام، فهو يعكس التأثيرات المغولية، فالأوزبك يشربون الشاي الأخضر غير المحلّى بالسكر، مع شوربة (المكرونة) المسطحة كالشرائح ويدعونها «أش» والألبان والرفيولي المسماة «أشاك» واللحم المقطع الذي يدعونه «مانتو»[٦٤].

إن التزاوج والاختلاط شائع وكبير بين الأوزبك والطاجيك وهو متأثر بالعلاقات القبلية والعشائرية وصلات القرابة والنسب ما بين المجموعتين مع مجموعة من الشروط الأساسية التي تسود بين الشعبين. وعادة ما يستقر الطاجيك في الشرق والجنوب، ويتزوج رجال الأوزبك الذين يستقرون في الغرب والشمال من نساء الطاجيك. كما يبني الأوزبك عادة بيوتهم المصنوعة من الطابوق الجيري على شكل مربع أو مستطيل، وهي بيوت نموذجية متميزة متكونة من غرف فردية مستقلة. أما بدو الأوزبك فما يزالون يستعملون الخيم الجلدية في حياتهم الصعبة[٦٥].

٤ ـ طاجكستان/ الطاجيك Tadjik

يؤلف شعب الطاجيك حوالى ٧,١٥٥,٠٠٠ نسمة، وهو من الشعوب الجبلية القاطنة عند

---

(٦١) Gaisford, *Atlas of Man*, p. 183.

(٦٢) التفاصيل التاريخية في: Narshakhi, *The History of Bukhara*, translated by R.N. Frye (Cambridge: [n.pb.], 1954), pp. 31-96 and 89-94.

(٦٣) «The Muslim Republics of the U.S.S.R.,» *Journal of the Royal Asian Society*, no. 46 (January 1959), part 1, pp. 11-13.

(٦٤) Gaisford, *Atlas of Man*, and *The Encyclopedia Americana: International Edition*.

(٦٥) J.S. Gregory, *Russian Land, Soviet People* (London: [n.pb.], 1968), p. 111.
انظر ايضاً: Albert Szymansky, *The Asian Nationalities in the U.S.S.R.* (London: [n.pb.], 1984), pp. 33-70.

حدود الاتحاد السوفياتي سابقاً وافغانستان والصين وعلى امتداد الوديان المتوازنة بين قمم وحافات جبال الپامير Pamirs. يعيش العدد الأكبر في الاتحاد السوفياتي، ويعيش في افغانستان منهم خمسة ملايين نسمة، وهم يمثلون ثلث السكان فيها، بينما هناك ١٥,٠٠٠ نسمة يقطنون الحافة الغربية في المقاطعة الصينية سينك يانغ Sinkiang[٦٦].

إن الطاجيك هم خليط سكاني من الأقوام القوقازيين المتوسطيين ومن المنغوليين المتدينين بالإسلام في مذهبه السني على الرغم من وجود بعض الشيعة في بعض الوديان النائية. ويقوم اقتصادهم أساساً على رعي الأغنام وقطائع الماعز والمواشي والجمال والخيول التي تربّى في المراعي الطبيعية، وكذلك على حصاد الحنطة وبعض المحاصيل الجبلية ومحاصيل أخرى كالقطن والفواكه. إن لغة الطاجيك لها عديد من اللهجات المقاربة للفارسية، وقد تأثر السكان ببعض عادات الفرس في الزراعة وخصوصاً في المناطق الرعوية التي أخذ السكان يعملون على الاستقرار والبدء بالزراعة الجديدة فيها، والتأثر بزراعة الحدائق التي تطورت منذ آلاف السنين في ايران[٦٧].

واستناداً إلى التاريخ والاقتصاد، فإن كثافة السكان يمكن أن تساعد في وجود نظام سياسي وسلمي يسمح بنشر التعاون حيث كانت الأرض قاحلة والماء قليل الوجود، ولم تساعد البيئة هناك على استقرار الانسان وإنماء عملياته التاريخية، ولكنه استطاع شيئاً فشيئاً أن يقهر عوامل التحدي الطبيعية، ويشكل له مراكز توطن من خلال تعامله مع شعوب الجنوب كالفرس والهنود والصينيين، وتنميته معهم علاقات تجارية ساعدته في التخلّي عن بعض مكتسباته الرعوية والبدائية الأولى، ثم بدأ ينمّي قليلاً علاقاته مع بقية الشعوب التركمانية متخذاً من طاجكستان السوفياتية الجديدة التي طوّرها من حالة المدينة القديمة إلى عاصمة مركزية سوقاً لها معنى البازار الشرقي ومضمونه. لقد هاجر قسم كبير من الطاجيك نحو المدن حيث تم استغلال الثروة المعدنية، ومن ثم طوروا استغلال الطاقة الكهربائية/ الكهرومائية بواسطة القوة المائية. وقد تطورت في القرن العشرين الحياة قليلاً، إذ أدى السوفيات بعض الوظائف والصناعات الكيميائية والبناء والتعدين. وبالرغم من ذلك كله، فإن الصناعات عادة ما ينقص انتاجها المحلي في أوقات الحصاد الزراعي وانشغال الطاجيك بالزراعة وانتاجيات الأرض من الغلال المحدّدة[٦٨].

ولا بد لنا أن نذكر بأن الطاجيك قد اشتهروا بتقاليدهم الأدبية في آسيا الوسطى، ولهم مواريثهم الأدبية اللامعة التي تعدّ من الآداب الآسيوية الكلاسيكية العريقة، ويكاد يتميز الطاجيك بهذه «الخصوصية» التي ساعدتهم على اكتسابها اتصالاتهم بكل من الصينيين شرقاً والقوقازيين غرباً[٦٩].

٥ ـ قرغيزيا/ القرغيز Kirghiz

مجموعة قبائل يبلغ عدد سكانها ١,٤٤٥,٠٠٠ نسمة في اقليم قرغيزيا عند الحدود الصينية من الاتحاد السوفياتي سابقاً. وتنحدر تلك «القبائل» من سلالة تركية الأصل، وقد تطوّروا نتيجة

---

(٦٦) Gaisford, *Atlas of Man*, p. 184.

(٦٧) Ira M. Lapidus, *A History of Islamic Societies* (Cambridge: Cambridge University Press, 1988), pp. 76-77.

(٦٨) Szymansky, *The Asian Nationalities in the U.S.S.R.*, p. 83.

(٦٩) التفاصيل والملاحظات واردة في: Liri Becka, «The Tajiks and the Classical Literature of Central Asia,» *Archiv Orientalni*, no. 47 (1979), pp. 317-320.

اتصالهم بجيرانهم المغول. ويقطن القرغيز في المرتفعات الجبلية العالية بين سلاسل جبال الهند وكوش وبامير من طرف وجبال تيان شاه من طرف آخر. وتتماثل حياتهم مع القبائل الأخرى كالطاجيك والأوزبك، إذ يقيمون في الخيم المصنوعة من اللباد. وتوفّر الطبيعة سكناً متنقلاً لعوائلهم كافة خلال الدورة السنوية للرعاة الرحالة. ويقوم القرغيز بتربية الجياد والأنعام كالماشية والماعز والجمال من أجل الحصول على ألبانها وأصوافها وجلودها، فضلاً عن استعمالاتها في التنقل.

لقد استقر سكان القرغيز في مزارع جماعية، إلّا أنهم لا يزالون يقومون بممارسة مهنة الرعي والتجارة في أسواق المدن لتصريف المنتجات الزراعية. وتتميز نشاطاتهم الاقتصادية بالموسمية وعلى الأخص في فصل الصيف كونه فصلاً قصيراً يمتد لفترة (٦٠) يوماً تكون فيه الأرض خالية من الثلوج وتكون الحيوانات فيه في أعلى درجات النشاط. أما في فصل الشتاء، فإن العوائل المسماة «يو» التي تعيش في خيام منفصلة فإنها تحاول أن تبتعد وتنفصل عن بعضها البعض الآخر كمحاولة للاستفادة من الأراضي المعشوشبة في وديان الجبال. ولا يمكن العيش خلال تلك الأشهر القارسة البرودة إلّا إذا انفصلت العائلة وحدها عن البقية، إذ حالما يأتي فصل الصيف فإن العوائل المتفرقة تعود ثانية للتجمع مكوّنة مستعمرة تسمى «أول» تكون فيه نشيطة جداً خلال الصيف، ويجري تسميد العشب وإروائه ومن ثم حصاده وخزنه. كما وتجري فيه صناعة قماش اللباد لعمل المخيمات[٧٠].

٦ ـ قره كالباك Karakalpak

تعداد النفوس في هذا الاقليم هو ٢٣٠,٠٠٠ نسمة. ويقع في غربي آسيا الوسطى في جنوب بحيرة «آرال سكوي مور». وتعني قره كالباك «القمة السوداء»، ويقطن جميع سكانها تقريباً في هذا الجزء المنتمي إدارياً للأوزبك. أما لغتهم فقريبة جداً من الكازاخ حيث إنها غالباً ما تعتبر إحدى لهجاتهم. وهناك عرف أسطوري جعل هؤلاء الناس يشعرون بتقارب العلاقة المصيرية من خلال إخوتهم في التعبير واللغة. لقد كانوا أصلاً من الرعاة في مناطق الاستبس ويعتمدون على الزراعة، وتمتد أراضيهم من الرمال المتحركة الواسعة لصحراء «بسكي قيزل كوم» Peski Kyzylkum حتى أهوار جنوبي نهر سرداريا التي تقطعها عدة قنوات ومجاري مياه حيث ينمو الأرز في تلك الأصقاع. وهناك محاصيل أخرى كالقطن. كما توجد بعض الصناعات الخفيفة وصيد الأسماك وتكرير النفط في بحر آرال، وهناك اختصاصات أخرى كتربية الحيوانات. وبدخول القرن العشرين، بقي التنظيم القبلي التركي القديم عند هؤلاء كما كان: أفراد كل قبيلة يتزاوجون من قبيلة أخرى. وتتألف القبيلة من عدة قرى ريفية أو ينتسبون إلى الجد نفسه. وهناك ثمة توازن في علاقات القربى في داخل كل عشيرة أو قبيلة بحيث ينتمي الناس إلى أجداد معينين أو قرى معينة. وبالرغم من ذلك، كان يشار إليهم بإشارات تعود إلى القبيلة كلها. كما وتعرف القبيلة باسمها الخاص خاصة وقت الحرب حيث تجتمع القرى المتحدة تحت اسم «سلف» ذي السلالة الأبوية الشهيرة، ويعد ذلك «الاسم» بمثابة صرخة الحرب[٧١].

---

(٧٠) التفاصيل في: A. Brown [et al.], eds., *Cambridge Encyclopedia of Russia and the Soviet Union* (Cambridge: Cambridge University Press, 1982), pp. 116-120.

(٧١) Gaisford, *Atlas of Man*, pp. 182-183.

٧ ـ الكالموك Kalmuk

يتجاوز عددهم ١٣٧,٠٠٠ نسمة بقليل. وهم من الشعوب المنغولية الذين يقطنون في اقليمهم السوفياتي سابقاً أقواماً وجماعات تنتشر عند الحافات الواطئة من بحر قزوين، وتكاد تكون حياتهم حتى لوقت ليس ببعيد بدوية صرفة، ولكن لغتهم لها تكاملها. ومن خلال تاريخهم الضعيف، فإن الكالموك عادة ما اتصفوا بأنهم من «الخارجين عن القانون وقطاع طرق...». ومن أجل عدم المواجهة مع خانات المغول وخوفهم من التشتت والحرب، فقد نزحوا نحو الغرب البعيد، فدخلوا موطنهم الحالي في بداية القرن السابع عشر بعد تحطيم الروس لخانات التتار الآخرين، الذين سيطروا على المنطقة سابقاً قبل أن تتجه أنظار الروس إليها واستعادتهم لها.

لقد سار الكالموك على الحياة البدوية التي لا تتنوع فيها مصادر العيش ولا تتعقد فيها أساليب الحياة، فكان الرعي وتربية المواشي مرتكزاً لهم في الحياة، وقد وجدوا في موطنهم الجديد قلة اخضراره وندرة نباتاته العشبية كما هو الحال في الشرق، فالمناطق هذه أكثر جفافاً وصحراوية، فكان البحث عن المراعي ضرورة ملحة كونها ذات مناخ قليل الأمطار وتربة طرية[٧٢].

وكان هناك صراع اجتماعي بين المستويات العرقية وخصوصاً بين البيض والسود، فعادة ما كان الأمراء من الجنس الأبيض بينما عامة الناس من السود، وهناك طبقة ثالثة من البوذيين الذين كان المجتمع يهتم بهم خصوصاً وأنهم عاشوا على عقائد الكالموك القديمة، فهم البقايا الأصلية من شعب الكالموك بكل مواريثهم البسيطة. ويتركز شعب الكالموك في عاصمتهم ايلستا Elista القريبة جداً من نهر الفولغا الممتد مباشرة نحو الاستبس والصحراء. وهناك اهتمام قليل بالصناعة، كما أن الاقتصاد يستند على بعض الزراعة وصيد الأسماك. وانضم الكالموك إلى الألمان عند الحرب العالمية الثانية، فأبعدوا بقرارات الكرملين السياسية عن وسط آسيا وعن جمهوريتهم بالذات لكي ينتشر الروس فيها، ولكنهم أعادوهم في نهاية الخمسينيات عندما أعيدت الجمهورية إلى أصلها. ومنذ ذلك الوقت، بدأ الكالموك بالظهور مرة أخرى بعد أن بقوا مبعدين طويلاً وكانت حياتهم قد أصيبت بشلل كبير إثر تلك العملية الضخمة من نفي شعب بأسره عن أرضه وموطنه[٧٣].

٨ ـ التاي/ التايا Altai

شعب منعزل قوامه ٥٦,٠٠٠ نسمة، ينطق بالتركية ويقطن قمم الجبال في منطقة تسمى باسمه «التاي». ويشتمل هذا الشعب على قبائل قومية، منها: التاي ـ كيزهي والتيلجن سيت والتيلسي والتوليوت (في جنوبي التاي)، وهم يحيون في ربوع المنطقة التي استقلت الآن باسم «التاي كورنو» والمتمتعة بحكم ذاتي. لقد كان شعب التاي يعدّ إلى عهد قريب من قبل الحكومة السوفياتية: مجموعة عرقية مستقلة لها حكمها الذاتي.

كانت السيادة الاقتصادية والسياسية على هذه المنطقة قد بلغت حد الذروة تحت حكم جنكيزخان ومن تلاه من الحكام المنغوليين الذين حكموا حتى نهاية القرن الرابع عشر. بعدئذ بقيت

---

(٧٢) المصدر نفسه، ص ١٨٣.

(٧٣) قارن مع: Edward Allworth: *Central Asia: Publishing and the Rise of Nationalism* (London: [n.pb.], 1965), p. 97, and *Central Asia: A Century of Russian Rule*, p. 160.

التايا عرضة للغزو من قبل مجاميع منغولية مختلفة حتى أنجزوا انخراطهم ضمن روسيا القيصرية بكامل رغباتهم عام ١٧٥٦م، وظلّت التايا الشمالية محتفظة بتقاليدها الاجتماعية وطقوسها الدينية وتقديس شعبها للإله الطفل «يوماي» أو «مايين» (تقابل قراءة: Umay or Mayene)، ولكن التايا الجنوبية كانت قد تحوّلت نحو الديانة الاسلامية[٧١].

انثربولوجياً وفي الأصل، فإن التايا هم رعاة بدويون أو انصاف بدويين يربون الأبقار، ويأكلون خبز الشعير الذي يعتبر مصدر غذائهم الأساسي، ويساعدهم القش في دعم مراعيهم الطبيعية. وقد أدخل الروس المحراث الحديدي والمنجل الحديدي عند التاي. ويعتبر انعزالهم الجغرافي في بيئتهم الطبيعية الصعبة من أبرز العوامل الأساسية في بقائهم متخلّفين كثيراً عن بقية شعوب آسيا الوسطى في ظل السيادة السوفياتية[٧٢] □

---

(٧٤) Gaisford, *Atlas of Man*, p.185.
(٧٥) Gregory, *Russian Land, Soviet People*, p. 142.

صدر حديثاً

العرب والتربية والحضارة
الاختيار الصعب

د. محمد جواد رضا

يتناول الكتاب دراسة الفكر التربوي العربي - الاسلامي مقروناً بنظائره في النظم الحضارية الكبرى، قديماً وحديثاً.

ويركز المؤلف على مسألة اللقاء العظيم بين الاسلام والفلسفة اليونانية، وما تمخض عنه من تحولات فكرية واجتماعية في الحياة العربية.

٢٦٦ صفحة
الثمن: ٧,٥٠ دولارات

الفكر الاجتماعي والسياسي للجامعيين الفلسطينيين في اسرائيل

عـزيز حيـدر

جامعة بيرزيت

تشكل هذه الـدراسة محـاولة أوليـة لوصف وتحليـل أوضاع الأكـاديميين الفلسطينيـين في اسرائيل ودورهم في التغيير الاجتماعي والسياسي.

لم تحظ هذه الفئة حتى الآن بالاهتمام الـذي تستحقه في الأبحـاث الأكاديميـة، بالـرغم من الأهمية الخاصة التي تعزى للتعليم بشكل عام وللتعليم العالي بشكل خاص في هذا المجتمع.

لا نستطيع أن ندرس مجمل أوضاع الأكاديميين، لذا، سنركّز في مقالتنا على: **مضمون الفكر الاجتماعي والسياسي للجامعيين الفلسطينيين وموقفهم من الواقع السيـاسي ـ الاجتماعي في اسرائيل ومن القضايا التي تواجهها الأقلية الفلسطينية.**

يعتمد الجزء الرئيسي من الدراسة على نتائج استطلاع أجريناه على عيّنة كبيرة من الطـلاب الفلسطينيين في الجامعة العبرية. شملت العيّنة ٣٠٠ طالب، شكّلوا ٢٥ بالمئة من مجمـوع الطلاب في العام الدراسي ١٩٩٢ ـ ١٩٩٣. أما تحليل النتائج فهـو تحليل أولي اعتمـد النسب المئويـة دون اللجوء إلى تحليلات احصائية متقدمة، ودون الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات المستقلة ومدى تأثيرهـا في مواقف فئات مختلفة من الطلاب. إن هذا التحليل هو موضوع دراسة قادمة، ولكننا وجدنـا أن النتائج، في هذه المرحلة، تمكننا من الـولوج إلى عـالم الجامعيـين الفلسطينيين في اسرائيـل وتحليل مضمون فكرهم الاجتماعي والسياسي، بصفتهم فئة واحدة ذات مميزات خاصـة بها، دون دراسـة وتحليل الفوارق بين الفئات المختلفة وأسبابها وآثارها في المجتمع الفلسطيني.

أولًا: التعليم العربي في اسرائيل: الابتدائي والثانوي

لم يكن التعليم ظاهرة جديدة في المجتمـع الفلسطيني عند قيـام دولة اسرائيـل، ولكنه انتشر حتى في القرى فوصل عدد المدارس الابتدائية فيها إلى ٤٢٦ مدرسة عام ١٩٤٥[١].

(١) Palestine, Government of Palestine, *A Survey of Palestine* (Jerusalem: [n.pb.], 1946), vol. 2, p. 650.

بعد اقامة الدولة تمّت اقامة مؤسسات تعليمية، في المستوى الابتدائي، في غالبية القرى الكبيرة والصغيرة، فأصبح بإمكان أي طفل الحصول على حد أدنى من التعليم. لقد ازداد الطلب على التعليم في المدارس، في أعقاب مصادرة مساحات واسعة من الأراضي العربية وتقلص الأراضي المزروعة الذي أعفى الأطفال من المساعدة في العمل الزراعي.

تأثر تطور التعليم العربي بعوامل ومتغيرات عدة، ولكن أهمها كان الفصل بين جهازي التعليم، العبري والعربي، حتى في المدن المختلطة. ولكن ادارة جهاز التعليم العربي لم تكن مستقلة بل استمرت في كونها دائرة من دوائر وزارة المعارف الاسرائيلية تحت اسم «دائرة المعارف العربية». وقد تولّت هذه الدائرة مسؤولية التعليم في جميع جوانبه، وخصوصاً تقرير المناهج وتعيين المعلمين والمديرين والمفتشين، دون اعطاء أية فرصة للجمهور العربي، أو ممثلين عنه، للتأثير في مسيرة التعليم.

لقد خصصت مراقبة الدولة فصلاً خاصاً للتعليم العربي في تقريرها الأخير، وتعرّضت إلى الفروق القائمة بينه وبين التعليم اليهودي. ونحن نكتفي لغرض هذه الدراسة أن نذكر ما ورد في التقرير حول المخصصات المادية التي تشكل عقبة أمام حل عدد كبير من المشاكل التي تحول دون تطور عملية التعليم: خصصت وزارة المعارف عام ١٩٩٠ ما يساوي ١٢٥,٧ دولاراً للطالب اليهودي مقابل ٦٨,٦ دولاراً للطالب العربي. أما مجمل المخصصات من جانب وزارة المعارف والسلطة المحلية معاً فقد بلغ ٢٢٨,٦ دولاراً للطالب اليهودي مقابل ٨٥,٧ للطالب العربي[٢].

من الطبيعي أن مجمل المشاكل المذكورة أعلاه، وأخرى لم نذكرها، أثرت تأثيراً عميقاً في مستوى التحصيل العلمي للطلاب العرب، وفي نسبة من ينجحون في متابعة دراستهم في المرحلة الثانوية والتعليم العالي. ومع أن نسبة هؤلاء ارتفعت، مع مرور الزمن، إلّا أنها ما زالت بعيدة جداً عنها في القطاع اليهودي. فقد كانت نسبة الطلاب العرب الذين التحقوا بالمدارس من فئة العمر ١٤ ـ ١٧ عاماً ٢٩٤ بالألف عام ١٩٦٩/١٩٧٠، ووصلت إلى ٦٢٨ بالألف عام ١٩٨٩/١٩٩٠، بينما وصلت في القطاع اليهودي، في العام نفسه إلى ٩٥٣ بالألف[٣]. أما نسبة النجاح في امتحان الشهادة الثانوية (البجروت)، التي تعتمد كمعيار أساسي في القبول لمؤسسات التعليم العالي، فما زالت منخفضة جداً: نجح ٣٥,١ بالمئة من الطلاب العرب الذين أنهوا المرحلة الثانوية في العام ١٩٩١/١٩٩٢ مقابل ٥٧,٥ بالمئة من الطلاب اليهود[٤]. ولكن هذه المعطيات ليست كافية لتوضيح الفروق بين نتائج تحصيل الخريجين في القطاعين، إذ إن المسألة الأساسية تتعلق بنسبة الطلاب الذين حصلوا على معدلات عالية تمكّنهم من الالتحاق بالجامعات. أما نسبة نجاح الخريجين في التخصصات المهنية فقد وصلت إلى ٢٦,٥ بالمئة فقط بين الطلاب العرب مقابل ٤٧ بالمئة بين الطلاب اليهود في العام الدراسي ١٩٨٨/١٩٨٩[٥].

هذا على مستوى التطور الكمي، أما على المستوى النوعي ومساهمة المدرسة في المراحل الابتدائية والثانوية، في بلورة الفكر الاجتماعي والسياسي للطلاب الفلسطينيين، فالقضية أصعب وأعمق أثراً في المجتمع الفلسطيني. فمناهج التعليم لا تضع هدفاً جماعياً للعرب الفلسطينيين في

(٢) «تقرير مراقبة الدولة رقم ٤٢،» (القدس: ١٩٩٢)، ص ٢٩٥.

(٣) اسرائيل، دائرة الاحصاء المركزية، **كتاب الاحصاء السنوي الاسرائيلي**، ١٩٩١، ص ٦١٧ ـ ٦١٨.

(٤) **نشرة مركز يافا** (الناصرة) (آب/ اغسطس ١٩٩٢)، ص ٥٧.

(٥) اسرائيل، دائرة الاحصاء المركزية، المصدر نفسه، ص ٦٢٩ ـ ٦٣٠. لم تنشر المعطيات المفصلة حول نتائج العام الحالي.

اسرائيل[٦]. فهذه المناهج تؤكد على وجود الشعب الآخر (اليهودي) وعلى ضرورة تحقيق السلام بين اسرائيل وجاراتها، بينما تغيب هذه الأهداف في المناهج العبرية[٧]. وبشكل عام تهدف مناهج التعليم «إلى خلق شخصيات مشوّهة خنوعة غريبة عن واقعها القومي والسياسي وعن تاريخها المميز لغرس الاحساس بدونية العرب بشكل عام، والفلسطينيين بشكل خاص، من ناحية، وتمجيد علوية اليهود في الفكر والعلم والثقافة من ناحية اخرى»[٨]. وفي مراجعة حديثة لكتب التاريخ واللغة العربية المستعملة في المرحلة الابتدائية يقول عبد اللطيف البرغوثي «إن عوامل الانتماء العربي مغيبة تماماً عن كتب هذه المرحلة»[٩].

ولكن مسألة التنشئة السياسية والوطنية لا تتعلق بمنهاج التعليم فقط، وإنما بمستوى القوى العاملة في حقل التدريس، ونوع الفعاليات اللامنهجية التي نطرحها والقضايا التي تتم مناقشتها. فمن المعروف أن تعيين المدرسين في المرحلة الابتدائية والاعدادية هو من حق وزارة المعارف فقط، أما في المرحلة الثانوية فإن السلطة المحلية تتحكم في عملية التعيين. وبسبب هذه التبعية للسلطة المركزية والسلطة المحلية والزعامات التقليدية فإن موقف المعلمين ضعيف. هذا بالإضافة إلى أن ثقافتهم لا تختلف كثيراً عن ثقافة طلابهم، من حيث مضمونها الوطني والسياسي، غير أنهم بالطبع مرّوا بتجارب كثيرة، واشتركوا بنشاطات سياسية خلال دراستهم الجامعية. وكان من المفروض أن تقوى عندهم القابلية والقدرة والاستعداد على اتخاذ مواقف مغايرة. ولكن المدرّسين حتى اليوم معروفون بأنهم «جبناء وخدام للسلطة، ولا يحاولون تغيير الواقع لأنهم خاضعون»[١٠].

يوصلنا هذا الوصف لجهاز التعليم العربي، وخصوصاً في المرحلة الثانوية، إلى صورة لطلاب المدارس العربية في اسرائيل، وخصوصاً الخريجين منهم على النحو التالي:

١ ـ إنهم فئة صغيرة في المجتمع من الناحية العددية.

٢ ـ بسبب صغر حجم هذه الفئة، وبسبب نشوئها في مجتمع يقل فيه عدد المتعلمين، يتكوّن لديهم الشعور بأنهم نخبة هذا المجتمع ويحملون رسالة التقدم والتطور وخدمة المجتمع[١١].

٣ ـ يتميّز هؤلاء الطلاب بطموحات عالية في المجال التعليمي والمهني، رغم صعوبة تحقيق المكاسب الاقتصادية والاجتماعية المتوقعة من التعليم من خلال الحصول على وظائف ملائمة[١٢].

---

(٦) كان هذا التحوّل، كما يبدو، حسب توصية يسرائيل كنيغ، متصرف لواء الشمال السابق في وثيقته المشهورة منذ عام ١٩٧٦ والتي كررها ثانية في مقابلة مع صحيفة **يديعوت أحرونوت**، ٢٤/١/١٩٩٢.

(٧) شلومو سبيرسكي، **التعليم في اسرائيل** (تل أبيب: بريروت، ١٩٩٠)، ص ١٧٨.

(٨) سامي مرعي، «التربية والثقافة والهوية،» **المواكب** (كانون الثاني/ يناير ـ شباط/ فبراير ١٩٨٤)، ص ١١.

(٩) عبد اللطيف البرغوثي، «دور اللغة العربية والتاريخ في التأصيل والانتماء،» **كنعان**، العددان ٢١ ـ ٢٢ (١٩٩٣)، ص ٥٦.

(١٠) س. صرصور، «تربية الأقلية العربية في دولتها،» في: اكرمان [وآخرون]، تحرير، **التربية في مجتمع في كون التطور** (تل أبيب: الكيبوتس الموحد، ١٩٨٥)، ص ٤٩٠. انظر أيضاً: م. محاميد وي. فلطق، **حروف من الفحم: دنيا الشباب العرب في اسرائيل** (جبعات حبيبه: مؤسسة الدراسات العربية، ١٩٨٩)، ص ٤٣ ـ ١٢٤.

(١١) محاميد وفلطق، المصدر نفسه، ص ١٤٤.

(١٢) عزيز حيدر، «أسباب التضامن مع المدرسة والنفور منها: دراسة في المدارس الثانوية العربية في اسرائيل،» (أطروحة ماجستير، القدس، الجامعة العبرية، ١٩٨١)، وأ. بنيامين ور. بيلغ، «طموحات طلاب الصفوف الثانية عشرة العرب ومعناها الاجتماعي،» **ميجاموت**، العدد ٤ (١٩٧٩)، ص ٥١٢ ـ ٥٣١.

٤ ـ إنهم يفتقرون إلى الحد الأدنى من الثقافة الوطنية والسياسية التي توفرها مناهج التعليم وتجربة الدراسة في الحالات العادية.

إن تصور الذات على النحو السالف الذكر في ظل افتقار الأقلية العربية الفلسطينية في اسرائيل إلى الموارد الرئيسية المطلوبة للتكيّف في المجتمع الاسرائيلي، أو الاندماج فيه في حالة البعض، يكسبان التعليم العالي أهمية خاصة على اعتبار أنه يشكّل الآلية الوحيدة للحراك الاجتماعي والمهني والاقتصادي. لذلك فإن متابعة الدراسة بعد المرحلة الثانوية تصبح هدفاً وأملاً لكل خريج، لأن البديل الوحيد تقريباً هو الانضمام إلى سوق العمل من نقطة انطلاق متدنية.

ثانياً: التعليم العالي

لم تتطور في القطاع العربي في اسرائيل مؤسسات للتعليم العالي غير الجامعي، بعكس القطاع اليهودي، ولذلك ما زال هذا المستوى متخلفاً نسبة إلى التعليم الجامعي، ولم تصل حصة الطلاب العرب فيه إلى ٢ بالمئة من مجمل الطلاب. في العام الدراسي ١٩٩٠/١٩٩١ بلغ عدد الطلاب في كل المؤسسات الاسرائيلية ٣٩ ألف طالب، منهم ٧١٧ طالباً عربياً فقط (١,٨ بالمئة). إن الغالبية العظمى من الطلاب العرب يدرسون في معاهد تدريب المعلمين، إذ يبلغ عددهم ٦٦٤ طالباً (٩٤ بالمئة)، بينما يشكل هؤلاء أقلية بين الطلاب اليهود (٣٨ بالمئة). في حين يدرس حوالى ١٢ ألف طالب يهودي مهناً تكنولوجية فنية وهندسية، فإن عدد الطلاب العرب لا يتجاوز ٥٣ طالباً. ويلاحظ الغياب الكامل للطلاب العرب في المهن الطبية، التمريض والادارة، بينما عدد الطلاب اليهود الذين يدرسونها يصل إلى حوالى ١٢ ألف طالب[١٣].

تتوجه الغالبية العظمى من الطلاب الفلسطينيين الذين يكملون تعليمهم العالي إلى الجامعات. وقد ارتفع عددهم من ١٢٦١ في العام الدراسي ١٩٧٤/١٩٧٥ إلى ٣٦٠٤ عام ١٩٨٤/١٩٨٥، ثم أخذ بالانخفاض حيث وصل إلى ٣٠٨٧ عام ١٩٨٨/١٩٨٩[١٤].

يبلغ عدد الأشخاص الذين درسوا في معاهد ومؤسسات التعليم العالي ٣٠٧٠٠ شخص، تعلموا من ١٣ ـ ١٥ عاماً، و١٥١٠٠ شخص تعلموا أكثر من ١٦ عاماً. ومن هؤلاء جميعاً (٤٥٨٠٠) ٣٥٦٠٠ مصنفون في الفئات المهنية الأربع، التي تشكل مهن «الياقات البيض». أما في الفئة الأولى، التي تحتل راس السلم المهني، وهم ذوو المهن العلمية والأكاديمية، فيدخل ٦٣٠٠ شخص، وفي الفئة الثانية ١٥٣٠٠ وهم ذوو المهن الحرة الأخرى والمهن التقنية.

ثالثاً: الطلاب الفلسطينيون وتجربة الجامعة

يتضح أن الطلاب الفلسطينيين في الجامعات الاسرائيلية يلتحقون بالجامعة مع المعرفة الأكيدة أن التجربة ستكون صعبة بسبب نقص الموارد الأولية المطلوبة لاجتيازها كما سنبين في ما يلي:

في استطلاع أجراه بار وعساقله[١٥] بين الطلاب المرشحين للالتحاق بالجامعة العبرية في

---

(١٣) المصدر نفسه.

(١٤) اسرائيل، دائرة الاحصاء المركزية، **كتاب الاحصاء السنوي الاسرائيلي، ١٩٩١**، ص ٦٤٢.

(١٥) حبيبه بار وجابر عساقله، «استطلاع بين المرشحين العرب للجامعة العبرية،» (القدس، المركز الاسرائيلي للبحث الاجتماعي التطبيقي، ١٩٨٧)، ص٢.

العام الدراسي ١٩٨٦/١٩٨٧، ظهر أنهم يعيشون أوضاعاً نفسية صعبة ويشعرون بنفاد قواهم وطاقاتهم في مواجهة الصعوبات حتى قبل خوض التجربة في الجامعة، فقد وجد الباحثان أن ثلثي المبحوثين يشعرون أنهم ليسوا سعداء في حياتهم، وأن ٢٩ بالمئة يشعرون بالتوتر والعصبية في أوقات متقاربة، بينما ٦ بالمئة فقط لا ينتابهم هذا الشعور. كذلك وجد أن ٢٨ بالمئة ينتابهم الشعور بالوحدة والغربة في أوقات متقاربة و٤٤ بالمئة في أوقات متباعدة مقابل ٨ بالمئة فقط لا يشعرون بذلك[١٦].

يلاحظ في نتائج الاستطلاع تشاؤم الطلاب من امكانية مواجهة مشاكل جديدة، كما عبر عنه ٥١ بالمئة يشكّون في قدرتهم على ذلك و٤٦ بالمئة يشعرون بالعجز التام أمام أية مشكلة تواجههم[١٧]. وهذا الشعور بالعجز ينسجم مع شعورهم بقوة المجتمع وطغيانه ومدى تأثيره في توجيه حياتهم وتشكيل شخصياتهم وقدرته على تقييد حريتهم والتعبير عن أنفسهم: حيث يتضح أن ٧٨ بالمئة يعتقدون أن المجتمع يقيد مبادراتهم، ٨٢ بالمئة يعتقدون أنه يقيد قدرتهم في التعبير عن أنفسهم و٤٩ بالمئة يعتقدون أنه يشكل عقبة أمام تحقيق طموحاتهم[١٨]. لهذه الأسباب فقد عبر ثلث المرشحين فقط عن ثقتهم به، و٦١ بالمئة عبروا عن ثقة قليلة به.

من الواضح أن النظرة للمجتمع الذي نشأوا فيه هي نظرة سلبية وهو يشكل عقبة في طريق تحقيق طموحاتهم وذواتهم. في هذه المرحلة المبكرة نسبياً وقربهم من التجربة السابقة من مكان السكن يكون الطلاب قد صاغوا مواقف مختلفة عن أفراد المجتمع الآخرين، وأصبحوا يرون أنفسهم مختلفين عنهم. فقد وُجد في الاستطلاع نفسه أن ٥٨ بالمئة من المرشحين للدراسة الجامعية يرون أنفسهم مشابهين لآبائهم، بينما أقلية صغيرة (٣٤ بالمئة) يشبهون الآخرين في مكان سكنهم و٣٢ بالمئة فقط يشبهون أصدقاءهم[١٩].

تعبّر هذه النتائج عن الواقع السياسي الاجتماعي الذي تعيشه الأقلية العربية الفلسطينية في اسرائيل وانعكاسه على شعور الأفراد. هذا الواقع ينتج الشعور بالغربة من جهة، وينتج أسباب تخلف المجتمع وشعور أبنائه المتعلمين بالبعد عنه والغربة في أحضانه، من جهة أخرى. ولكن مع غياب البدائل فإن هؤلاء يعتبرونه ملجأ أمام رفض المجتمع الأوسع لهم. يؤكد هذا الوضع على الصراع الداخلي الذي يعيشه المتعلمون، بين رغبتهم في التخلص من واقع الغربة في مجتمعهم، وبين اضطرارهم للتمسك به وما يمثله من الدفء الاجتماعي والطمأنينة في واقع صعب. هذا الصراع هو الصراع نفسه بين الرغبة في تطوير المجتمع الذي يشكل البديل الوحيد، وبين رفض هذا المجتمع لمبادرات التغيير وتهميشه لدور المتعلمين فيه، كما سيتضح لاحقاً.

تشكل الجامعة بالنسبة إلى الأقلية الضئيلة من الطلاب الفلسطينيين الذين يستوفون شروط الالتحاق بها هدفاً ووسيلة في الوقت نفسه. فهي تشكّل هدفاً من حيث كونها أسلوب حياة جديد مختلف تماماً عن أسلوب الحياة المتبع في التجمعات السكانية الفلسطينية، ويوفر أسباب الحرية الشخصية التي يتوقون إليها. وهي الوسيلة الوحيدة أمام الشباب للحراك المهني والاجتماعي والاقتصادي. بسبب هذه الأهمية الكبيرة للجامعة في حياتهم، فإن التجربة الجامعية ذات أثر كبير

---

(١٦) المصدر نفسه، ص ٦.
(١٧) المصدر نفسه، ص ٧ ـ ٨.
(١٨) المصدر نفسه، ص ٤.
(١٩) المصدر نفسه، ص ٩.

في صياغة مواقف وفكر الطلاب حول الواقع المعاش. فقد وجد الباحثان «بنيامين» و «بيلغ» قبل عقدين تقريباً أن التجربة في الجامعة ذات علاقة قوية مع المواقف من المجتمع الاسرائيلي: فكلما كانت التجربة أكثر ايجابية والتعليم ذو معنى وفرص التحصيل أفضل، تكون مواقف الطلاب الفلسطينيين أكثر ايجابية نحو هذا المجتمع[٢٠]. ونحن نعتقد أن هذه التجربة تؤثر أيضاً في صياغة وبلورة مواقف الطلاب الخريجين من مجتمعهم، والرغبة في العودة إلى مكان السكن وتعزيز الانتماء إليه والعمل على تطويره.

تتأثر التجربة الجامعية للطلاب الفلسطينيين بعدد من العوامل والمتغيرات، لكن أهمها **أربعة متغيرات**، يمكن اعتبارها رئيسية ومباشرة:

أ ـ **الخلفية الثقافية ومستوى التعليم**: ذكر عدد من الدراسات السابقة أن مستوى التعليم في المدارس العربية، لا يتناسب مع المستوى العلمي والثقافي المطلوب في الجامعات الاسرائيلية، بحيث ان طلابها في مستوى أدنى من الطلاب اليهود. فهم يعانون اختلاف أسلوب التعليم، ضعف تعبيرهم باللغة العبرية واللغة الانكليزية وهبوط المستوى العلمي عن المستوى المطلوب في امتحانات القبول للجامعة والمطلوب في الدراسة الجامعية[٢١]. في المسح الحالي وجدنا أن هذه القضايا والمشاكل ما زالت قائمة وتشكّل عقبة في التحصيل العلمي: فقد أكد المبحوثون (٦٣,٨ بالمئة) أن امتحان القبول للجامعة غير مناسب للطالب العربي، بالرغم من أن معدل العلامات التي حصلها ٨٥,٤ بالمئة منهم في شهادة المدرسة الثانوية تزيد على ٩٠ بالمئة، اي أنهم يشكلون نخبة بين خريجي المدارس الثانوية من حيث تحصيلهم العلمي. اضافة إلى ذلك فإن ٨٥,٧ بالمئة من المبحوثين يعتقدون أن الطالب العربي يحتاج إلى فترة من الدراسة التحضيرية حتى يتأهل للدراسة الجامعية بشكل مناسب. ولكن في الواقع هناك عدد صغير جداً منهم يحصلون على مثل هذا التأهيل، ولذلك تبقى الفجوة بينهم وبين الطالب اليهودي كبيرة جداً. لذلك فقد وجدنا أن ٣٧,٧ بالمئة يعتقدون أنهم يحتاجون لبذل مجهود أكبر بعدة مرات من المجهود الذي يبذله آخرون لتحصيل النتائج نفسها و٤٦,٩ بالمئة يعتقدون أنهم يبذلون مجهوداً أكبر بكثير من الطالب اليهودي.

ب ـ **معاملة الجامعة**: اضافة إلى الخلفية الثقافية والمستوى العلمي المتدني نسبة للمستوى المطلوب في الجامعات، فإن الطلاب يشعرون أن الجامعة تعاملهم معاملة سلبية ومختلفة عن الطلاب اليهود. يبدأ التمييز في شروط القبول للجامعة حيث يعتقد ٦٠,٨ بالمئة من المبحوثين أن هذه الشروط غير متساوية، وأنها ضد الطالب العربي. كما وجدنا أكثرية كبيرة (٨٨,٣ بالمئة) تؤكد وجود تخصصات مغلقة أمامهم بسبب انتمائهم القومي.

نتيجة هذا التمييز فإن نسبة كبيرة من الطلاب العرب يدرسون تخصصات لا يرغبون فيها، ولكن الفرص أمامهم قليلة والطرق مسدودة. فقد أجاب ٥٧ بالمئة من المبحوثين أنهم لا يدرسون التخصصات التي كانوا يرغبون في دراستها عند تسجيلهم في الجامعة. وهم يعزون أسباب ذلك إلى مستوى مؤهلاتهم والتمييز ضدهم: قال ٦٧,٦ بالمئة إنهم لم يقبلوا على هذه التخصصات بسبب صعوبة موضوع التخصص نسبة لمؤهلاتهم و٢١,٨ بالمئة بسبب التمييز ضدهم من جانب الجامعة.

---

(٢٠) ا. بنيامين ور. بيلغ، **العرب في اسرائيل والتعليم العالي** (تل ابيب: عام عوبيد، ١٩٧٧)، ص ١٤٣.

(٢١) سبيرسكي، **التعليم في اسرائيل**، ص ١٧٦، وايلي ريخس، «المثقفون»، في: اهرون لايش، **العرب في اسرائيل: الاستمرارية والتغير** (القدس: ماجنس، ١٩٨١)، ص ١٨٣.

لا يقتصر الشعور بالتمييز على شروط القبول ولكن الطلاب يشعرون به طوال فترة وجودهم في الجامعة من مختلف مستويات السلم الوظيفي، فقد تبين أن الأكثرية تشعر بالتمييز في المعاملة من جانب المحاضرين (٦٦,٦ بالمئة)، الموظفين (٧٤,٥)، المساعدين الأكاديميين (٧٠,٢ بالمئة) وموظفي السكن (٧٨,٤ بالمئة).

ج ـ **الحياة الاجتماعية والثقافية في الجامعة**: تميزت تجربة الطلاب الفلسطينيين في الجامعات الاسرائيلية حتى السنوات الأخيرة بزخم النشاطات الاجتماعية والثقافية والسياسية. وكانت هذه النشاطات مبعث شعور بالانتماء والتماسك ووسيلة فعّالة في التخفيف من التوتر والشعور بالغربة في واقع يرفض دمجهم ويحافظ على مسافة بينه وبينهم. ولكن هذه النشاطات أخذت في الهبوط، مع هبوط دور وأهمية الحركة الطلابية سياسياً، بالرغم من الحاجة الماسّة إليها في ظروف التقوقع والعزلة الاثنية التي يعيشها الطلاب بعيداً عن أماكن سكنهم وعائلاتهم. فقد وجدنا في السؤال حول أهم النشاطات الاجتماعية والثقافية التي يشترك فيها المبحوثون، أن أكثرها شيوعاً هي مجالسة الأصدقاء ٨٢,٢ بالمئة وقراءة الصحف اليومية ٨٣,٧ بالمئة. وهذا يعني أن معظم الطلاب يقومون بنشاطات فردية، وليس بنشاطات مشتركة مع الآخرين، مما يؤشر إلى عزلة اجتماعية وتمركز حول الذات. وقد أكد المبحوثون على هذه العزلة والتخلي عن النشاطات المشتركة في اجاباتهم عن مدى فعاليتهم في أطر طلابية وسياسية مختلفة. فقد تبين أن ٤,٢ بالمئة فقط نشيطون في لجنة الطلاب العرب، ٠,٤ بالمئة في الاتحاد القطري للطلاب العرب، ٢,٢ بالمئة في نقابة الطلاب العامة و١٧ بالمئة في حركة سياسية.

د ـ **العلاقة الاجتماعية**: نميز في هذا المجال بين العلاقات الاجتماعية داخل الجامعة والعلاقات خارج اطار الجامعة، التي تنتج من اضطرار الطالب إلى البحث عن سكن وعن عمل في المدينة خلال سنوات الدراسة:

(١) **العلاقات داخل الجامعة**: يتضح من استطلاعنا أن العلاقات التي يقيمها الطلاب الفلسطينيون مع أقرانهم من الطلاب ضعيفة جداً. فقد وجدنا أن نسبة الذين يشاركون في نشاطات نقابة الطلاب العامة ضئيلة جداً مما يؤشر إلى انعزالهم عن الغالبية العظمى من الطلاب. وقد أكدت على ذلك الاجابات حول قوة العلاقات الاجتماعية التي يقيمها هؤلاء مع فئات مختلفة من الطلاب، فقد أجاب ١٩ بالمئة أنهم يقيمون علاقات قوية أو قوية جداً مع الطلاب اليهود، ١٤ بالمئة مع الطلاب الأجانب و٧٨ بالمئة مع الطلاب العرب.

من الواضح، أن غالبية العلاقات الاجتماعية هي بين الطلاب العرب وبين أنفسهم، وهذا يعني أنهم يعيشون كجماعة اثنية/ قومية منعزلة على هامش المجتمع الطلابي. ومن المعروف أن الاتصال مع الطلاب اليهود يكون عادة نتيجة فعاليات سياسية، وهو عبارة عن مواجهة وصدام أكثر منه مشاركة ونشاطاً مشتركاً ويسبب بروز الخلافات المبدئية في السياسة والنظام الاجتماعي[٢٢].

في ظل ظروف التقوقع الاجتماعي ـ القومي واقتصار العلاقات الاجتماعية على الأفراد المنتمين للجماعة نفسها، من الطبيعي أن نتساءل حول ماهية هذه العلاقات، وإلى أي مدى تشكّل بديلاً للعلاقات مع الخارج وتزوّد الطالب بطاقة احتمال وقدرة على مواجهة هذا الخارج ومواقفه المتشككة دائماً في ولاء الطلاب الفلسطينيين المدني والسياسي، كما هو الحال خارج اطار الجامعة.

(٢٢) ريخس، المصدر نفسه، ص ١٨٥.

وقد حصلنا على نتائج تعبّر جيداً عن الواقع الحياتي للطلاب في السنوات الأخيرة: فقد أجاب ٤٩ بالمئة أن التضامن والتماسك يميزان علاقات الطلاب العرب كجماعة، ٤٠ بالمئة التنافس الشديد، ٤٦ بالمئة العصبية في التعامل، و٣٢ بالمئة التنافر.

لا تكشف هذه النتائج عن تضامن وتماسك داخلي لفئة الطلاب الفلسطينيين كما نتوقع في ظروف العزلة والانقطاع عن غالبية الطلاب وعن المجتمع الأوسع. يمكننا القول، من خلال دراستنا الميدانية، إن التلاحم الاجتماعي والسياسي كان يميز جماعة الطلاب في الماضي، وخصوصاً في الجامعة العبرية، ولكن الهبوط والتراجع الذي عرفته الحركة الطلابية في العقد الأخير وضآلة الفعاليات المشتركة كان لها دور حاسم في تضعضع هذا التلاحم وضعفه. كما أن هذا الواقع يعكس بشكل تام التطورات الاجتماعية والسياسية على الساحة الفلسطينية في اسرائيل، التي تتميز في السنوات الخمس الأخيرة بالصراع الشديد بين الحركات السياسية والأحزاب المختلفة وتبرز الخلافات بينها وداخلها أكثر من التماسك والتضامن. ونحن نرى أن هموم الدراسة والمشاكل الشخصية التي تتأثر بها في أكثر الأحوال، ما زالت تشكل المحور الذي يتمركز حوله الاهتمام المتبادل بين الطلاب الفلسطينيين. ولكن الاهتمام بالمشاكل لا يتعمق إلى درجة التضامن وهو يعبر بالطبع عن علاقات أنية ناتجة من المصلحة المشتركة.

(٢) **العلاقات خارج اطار الجامعة**: يعاني الطلاب الفلسطينيون في جميع الجامعات الاسرائيلية مشكلة السكن التي تحوّلت إلى مشكلة مزمنة. ولكن معاناة الطلاب في الجامعة العبرية كانت دائماً أقل بكثير منها في الجامعات الأخرى، نظراً لتوفر مساكن داخلية تابعة للجامعة. لكن هذا الوضع لم يستمر وأصبحت المعاناة واحدة تقريباً بسبب قرار الجامعة بتحديد عدد السنوات التي يمكن الطالب السكن في منازلها. والمشكلة تنبع عادة من أن عدداً كبيراً من الطلاب الفلسطينيين لا يستطيعون انهاء دراستهم في الفترة المحددة للحصول على اللقب الجامعي. يعود ذلك إلى الصعوبات التي أشرنا إليها في مجال التعليم، من حيث مستوى تأهيلهم للدراسة الجامعية، وصعوبات اللغة واضطرار نسبة عالية بينهم إلى تغيير مجال التخصص، إما بسبب الفشل في الدراسة، وإما بسبب عدم قبولهم في مجالات التخصص التي يرغبون فيها في العام الأول من الدراسة. بسبب هذه الأوضاع فإن عدداً كبيراً من الطلاب يحاولون الحصول على مساكن بالأجرة في أحياء المدينة، ولكنهم يواجهون رفضاً قاطعاً من جانب أصحاب الشقق اليهود. وقد تفاقمت هذه المشكلة أكثر منذ اندلاع الانتفاضة الفلسطينية، ولكنها أصبحت أكثر حدة بشكل خاص منذ حرب الخليج عام ١٩٩١، حيث اضطر عدد كبير من الطلاب إلى التنازل عن السكن في الأحياء اليهودية وانتقلوا إلى الأحياء العربية في الجزء الشرقي من مدينة القدس التي تعاني الاكتظاظ السكاني مما يجعلهم فريسة للاستغلال. ولكن المشكلة الأكثر حدّة الناتجة من السكن في هذه الأحياء تنتج من الشعور بتقييد الحريات الشخصية، والمراقبة الاجتماعية الدائمة والمكثّفة التي عاناها هؤلاء الطلاب في مجتمعهم الأصلي، واعتبروا الحياة الجامعية في المدينة وسيلة للتخلص منها.

تبين مراجعة تفاصيل التجربة الجامعية للطلاب الفلسطينيين في اسرائيل، أنها تجربة قاسية وصعبة على مستوى الدراسة ومعاملة المؤسسة لهم والعلاقات الاجتماعية داخل الفئة نفسها وخارجها. وهذا الواقع يفاجيء الكثيرين من الطلاب بسبب اختلافه عن توقعاتهم قبل خوض التجربة. تنعكس هذه التجربة ومعاناتها في الحالة النفسية التي يعيشها الطلاب. ولذلك فقد وجدنا

في مسحنا الحالي أن نسباً عالية منهم تعاني احساسات مختلفة تشير إلى عدم الاستقرار وعدم الاطمئنان والتوتر الدائم.

لا شك أن معاناة التجربة هذه، وانعكاساتها النفسية تتأثر إلى حد كبير بالضغوط الاجتماعية التي يمارسها الأهل على الطلاب، لإنهاء متطلبات الجامعة والعودة إلى البيت. وهذه الضغوط تنبع من مصدرين: المصدر **الأول** هو الحاجة الاقتصادية للأهل، وأما **الثاني** فهو الضغوط النفسية والاجتماعية حيث تشكل الشهادة الجامعية مصدر اعتزاز وتفاخر بالنسبة إلى عائلة الطالب، ووسيلة لرفع مكانتها الاجتماعية. إن هذا الضغط، الذي ينتج بالأصل من موقع الأقلية العربية الفلسطينية في المجتمع الاسرائيلي وضآلة مواردها، يجعل الطالب يعيش حياته الجامعية مع الشعور المستمر بأنه يمثل عائلته وبلده ومجتمعه، وأن عليه اثبات قدراته على الانجاز والتحصيل والصمود في التنافس مع المجتمع الآخر. لذلك فإن المعاناة لا تردع الغالبية العظمى من الطلاب الفلسطينيين عن خوض التجربة في سبيل الحصول على اللقب الجامعي، لا بل ان أعداداً متزايدة من الطلاب تستمر في تحصيلها العلمي للحصول على ألقاب اضافية.

ليس من السهل أن نقيّم درجة تأثير التجربة الجامعية في مضمون الفكر الاجتماعي والسياسي للجامعيين الفلسطينيين، لأن هذا التأثير لا يحدث بصورة ميكانيكية، والتجربة متشعبة وتشمل عديداً من العوامل والمتغيرات والمؤثرات التي تترك بصماتها على شخصية الجامعي في اتجاهات مختلفة وبدرجات مختلفة.

رابعاً: التعليم العالي وتصور الذات

تتأثر الصورة التي يرسمها الجامعيون الفلسطينيون لأنفسهم بثلاثة متغيرات رئيسية: مكانة التعليم العالي بشكل خاص في المجتمع الفلسطيني، الفجوة الثقافية التي تفصل بينهم وبين المجتمع، وتقييمهم للمجهود الذي بذلوه في سبيل تحصيل اللقب الجامعي.

تؤدي المتغيرات الثلاثة السالفة الذكر إلى تكوين تصور عن الذات لدى الجامعيين بأنهم يشكلون نخبة في مجتمعهم، ومن هذا التصور يطور هؤلاء طموحات عالية جداً قد تكون أحياناً غير واقعية في ظل الظروف التي يعيشها الفلسطينيون في اسرائيل وقلّة مواردهم[٢٣]. ويزيد من قوة هذه الطموحات، العلمية والمهنية، التنافس الظاهر أو المقنع، الواعي أو اللاواعي، مع أقرانهم من الجماعة المهيمنة الذين يتخذونهم قدوة بصفتهم يمثّلون النخبة في الأكثرية التي ينتمون إليها وهم يربطون بين نجاحها في السيطرة على مجتمعهم وبين الانجازات العلمية.

نتيجة هذا التصور عن الذات وعن دور التعليم في المجتمع فإن الطلاب الفلسطينيين يدمجون بين الغايات الشخصية من التعليم بصفته أهم وسائل الحراك الاجتماعي ـ الاقتصادي وبين الغايات الجماعية بصفته وسيلة تطور. في بحث أجراه الباحثان «بنيامين» و «بيلغ» عن الطلاب العرب في جامعة حيفا نشر في أواسط السبعينيات وجدا: «ان الذين يتعلمون يراكمون موارد شخصية ويزيدون من فرص الاندماج في المجتمع الواسع: هؤلاء يمكن أن يشكلوا جسراً بين مجتمعهم وبين هذا المجتمع من خلال اتصال ذي اتجاهين: استيعابهم العلم والثقافة عن طريق الدراسة ونقل ذلك لمجتمعهم. كذلك يمكن أن يمثلوا مجتمعهم ويساعدوه في صياغة طلباته وتحقيقها في سبيل الاندماج العملي ـ الاقتصادي والسياسي والقيمي

(٢٣) حيدر، «أسباب التضامن مع المدرسة والنفور منها: دراسة في المدارس الثانوية العربية في اسرائيل،» وبنيامين وبيلغ، **العرب في اسرائيل والتعليم العالي**، ص ٥٦.

الثقافي»[٢٤]. كذلك وجد خليل نخلة في بحث حول الطلاب في الجامعة نفسها «ان اكثريتهم يرون في التعليم وسيلة تساعد في تغيير المهنة والتقدم في العمل، في الوقت نفسه يساعد في الحصول على معرفة مهمة في خدمة شعبهم»[٢٥].

كما أكد على أهمية التعليم العالي[٢٦] في المستوى الشخصي والعام، استطلاع «بار» و «عساقله» بين المرشحين للقبول في الجامعة العبرية، حيث قال: ٨٦ بالمئة إن التعليم هو الوسيلة الوحيدة لتحقيق تغيير اجتماعي في أية جماعة مضطهدة بالإضافة للعمل السياسي[٢٧]، بينما أكّد ٩٠ بالمئة أن النجاح في التعليم والحصول على وظيفة (٦٨ بالمئة) هي العوامل التي تحقق لهم السعادة الشخصية. أما «محاميد» و «فلطق» فقد وجدا أن للتعليم مكانة خاصة لدى الشباب الفلسطينيين في اسرائيل، الذين ينظرون إليه بصفته وسيلة للتحرر من الاضطهاد السياسي والاجتماعي[٢٨].

تؤكد نتائج استطلاعنا أن التعليم الجامعي يحوز على الأهمية نفسها في المستويين، ولكننا وجدنا كذلك تحوّلاً معيناً في مواقف الطلاب من التعليم، يظهر في أن مجموعة منهم تعزو إلى التعليم أهمية كبيرة في عملية الاندماج في المجتمع الاسرائيلي. يعكس هذا التحوّل إلى حد كبير التغيير الذي مرّت به الأقلية العربية الفلسطينية في السنوات الأخيرة الذي يتمثّل في قبول القيادات السياسية والمثقفة بالاندماج على هامش المجتمع الاسرائيلي.

لا تختلف اجابات المبحوثين حول أهمية موضوع التخصص في الجامعة عن الاجابات السابقة حيث يعودون إلى التأكيد على أهمية التعليم في تحقيق الطموحات الشخصية والغايات الجماعية.

تعيدنا هذه الرؤيا لدور التعليم إلى تصور الجامعيين عن أنفسهم، فبسبب امتلاكهم وسيلة التطور وتغيير المجتمع يرون أنفسهم طليعة هذا المجتمع ونخبته. لذلك فهم يعتقدون أن من حقهم استلام زمام الأمور بعد عودتهم إلى قراهم ومدنهم والاندماج في المراتب العليا وظيفياً واجتماعياً في سبيل خدمة المصلحة العامة، ومن ثم تحقيق الطموحات الشخصية. من هنا فإننا نتجه لدراسة أوضاع الجامعيين في المجتمع ومدى تحقيقهم لهذه الطموحات ودورهم في التغيير والتطور.

خامساً: الأكاديميون وفرص العمل

قد يكون هذا المتغير في فهم أوضاع الأكاديميين الفلسطينيين وتوجهاتهم الفكرية والدور الذي باستطاعتهم القيام به من أهم المتغيرات المدروسة للأسباب التالية:

١ ـ تأثيره في فهمهم للواقع الاسرائيلي ومكانة الأقلية العربية الفلسطينية فيه.

---

(٢٤) بنيامين وبيلغ، المصدر نفسه، ص ١٣٩.

(٢٥) Khalil Nakhleh, *Palestinian Dilemma: Nationalist Consciousness and University Education in Israel* (Detroit: AAUG, 1979).

(٢٦) عزيز حيدر، **التعليم المهني ـ التكنولوجي في القطاع العربي في اسرائيل** (تل ابيب: المركز الدولي للسلام في الشرق الأوسط، ١٩٨٥)، ص ٥١.

(٢٧) بار وعساقله، «استطلاع بين المرشحين العرب للجامعة العبرية»، ص ١٦.

(٢٨) محاميد وفلطق، **حروف من الفحم: دنيا الشباب العرب في اسرائيل**، ص ١٤٥.

٢ ـ تأثيره في احتمالات استقطابهم السياسي لصالح السلطة مقابل احتمالات تعبئتهم لصالح الانتماء الوطني الفلسطيني.

٣ ـ تأثيره في اتخاذ مواقف عملية وممارسة النشاط لتغيير الواقع لصالح الأقلية العربية الفلسطينية، مقابل مواقف عملية ترسخ هذا الواقع وتخلده، أو اتخاذ موقف المتفرج من الأحداث والتطورات والمحافظة على فجوة بين الفكر السياسي وبين الممارسة اليومية.

هناك متغيران أساسيان في تحديد فرص العمل للأكاديميين العرب في سوق العمل:

١ ـ درجة تطور الاقتصاد والخدمات في المدن والقرى العربية الفلسطينية.

٢ ـ درجة استيعاب سوق العمل الاسرائيلي للأكاديميين الفلسطينيين.

إن المقرر الوحيد للمتغيرين السابقين هو السياسة الاسرائيلية تجاه الأقلية العربية، على اعتبار أن الاقتصاد الاسرائيلي هو اقتصاد موجّه بواسطة الحكم المركزي الذي يضع خطط التطوير وينفذها بنفسه، وأن القطاع العام والقطاع الهستدروتي في اسرائيل هما المشغلان الرئيسيان لقوة العمل:

١ ـ بالنسبة إلى تطور الاقتصاد العربي فقد أشارت الأبحاث أن هذا القطاع لم يعط فرصة لتطوير اقتصاد صناعي قادر على استيعاب قوة عمل ماهرة وخاصة من الأكاديميين[٢٩]. إن المؤسسات الصناعية العربية هي في الأغلب ورش لتقديم الخدمات في مجال تصليح السيارات أو توفير المواد اللازمة لفرع البناء[٣٠]. وهذه الصناعة عاجزة عن استخدام المتخصصين في مجالات الهندسة بأنواعها، الالكترونيكا، الكيمياء، والعلوم الطبيعية والدقيقة. أما الخدمات العامة التي تقدمها الدولة والسلطات المحلية فما زالت متأخرة وقاصرة عن استيعاب الخريجين في العلوم الاجتماعية والآداب[٣١]. ويصل مجموع العاملين في هذه السلطات إلى حوالى ٣٠٠٠ مستخدم في جميع أنواع الخدمات[٣٢].

إن مجال الخدمات الوحيد الذي تطور بشكل يسمح باستيعاب أعداد كبيرة نسبياً من الأكاديميين، هو التعليم. وهناك مجالات أخرى للعمل داخل القطاع العربي التي نتجت من التطور العام في مستوى الحياة وزيادة الطلب على أنواع معينة من الخدمات، كما سنبين لاحقاً.

٢ ـ إن سوق العمل الاسرائيلي هو مثال بارز على التمييز المقنع الذي ينبع من استعمال معايير غامضة، أو معايير مقنعة في استخدام قوة العمل العربية. وهذه المعايير مستعملة في كل القطاعات: الحكومي، الهستدروتي والخاص، ولكننا سوف نبحث في مسألة تشغيل الأكاديميين العرب فيها بشكل منفصل.

أ ـ **القطاع العام**: يضم القطاع العام في اسرائيل المؤسسات الحكومية والحكم المحلي والهستدروت والمؤسسات القومية (الوكالة اليهودية وغيرها). ويستخدم هذا القطاع حوالى ٤٠

---

(٢٩) Aziz Haidar, *The Arab Population in Israeli Economy* (Tel - Aviv: International Center for Peace in the Middle East, 1990).

(٣٠) مركز يافا، **المدن والقرى العربية في اسرائيل، ١٩٩٠** (الناصرة: المركز، ١٩٩١).

(٣١) Aziz Haidar, *Social Welfare Services for Israel's Arab Population* (Boulder, Colo.: West- view Press, 1991).

(٣٢) مركز يافا، المصدر نفسه، ص ١٨٤ ـ ١٨٦ و١٨٨ ـ ١٩١.

بالمئة من قوة العمل الاسرائيلي في مجالين: الادارة والصناعة، ولكن نسبة العاملين العرب بينهم ضئيلة جداً. إن هذا الوضع ناتج، ظاهرياً، من نظام توزيع الموارد في اسرائيل وهو نظام المفتاح الحزبي. فالوظائف يتم توزيعها حسب قوى الأحزاب التي تدخل الائتلاف الحكومي. ولكن العرب لم يدخلوا يوماً هذا الائتلاف بصفتهم شركاء، ومعظم الأحزاب التي تمثلهم كانت عادة خارج «الاجماع القومي» اليهودي ـ الصهيوني، ولذلك لم يؤخذوا في الاعتبار في توزيع الوظائف وخصوصاً تلك التي تلائم مؤهلاتهم وكفاءات الأكاديميين منهم[٣٣]. ولكن الأسباب الرئيسية هي أسباب سياسية ـ أمنية. وقد أشارت اللجنة الشعبية ـ المهنية التي حققت في أوضاع الخدمات الحكومية والمؤسسات التي تموّلها الدولة إلى ذلك بشكل صريح: «إن الرأي السائد هو ان استخدام أبناء الأقلية في الخدمات الحكومية يشكل خطراً أمنياً. ولكن يظهر أن هذا الاعتبار يستخدم لتبرير المعارضة لتشغيلهم»[٣٤].

كما أوضحت اللجنة المذكورة في تقريرها: «ان المعطيات التي جمعناها تشير إلى وجود قوة عمل متعلمة ذات معرفة ومهارات مهنية بالمستوى المطلوب للخدمات الحكومية، وهي تستطيع أن تنجح في التنافس مع المرشحين اليهود في ظروف وشروط متساوية»[٣٥].

ب ـ **القطاع الخاص**: إن سياسة الاستخدام في القطاع العام تشكل قدوة لأصحاب المؤسسات الخاصة وبشكل خاص في المشاريع الصناعية، ويعود ذلك إلى سببين رئيسيين:

(١) تبعية أصحاب المشاريع الخاصة للحكم المركزي، وارتباط مصالحهم الاقتصادية بالأحزاب السياسية، الهستدروت والمؤسسات القومية اليهودية، مما يمنعهم من تفضيل مصالحهم الخاصة في تشغيل قوة العمل العربية والتعالي عن الاعتبارات السياسية والأمنية الشائعة[٣٦]. وقد كتب أحد الباحثين الاسرائيليين حول الموضوع: «بما ان للحكومة تأثيراً كبيراً على القطاع الخاص، فإن الأكاديميين العرب الذين ينقصهم الدعم السياسي لا يمكنهم النفاذ إلى هذا القطاع»[٣٧].

(٢) الجو العام السائد في اسرائيل ضد تشغيل العرب في المؤسسات اليهودية. فقد أظهرت الأبحاث أن هناك مواقف مسبقة شائعة ضد العرب بشكل عام[٣٨]، وفي سوق العمل بشكل خاص[٣٩]. وكان استطلاع شمل عيّنة ممثلة للمجتمع الاسرائيلي قد كشف: «أن اليهودي المتوسط يعتقد بوجوب اعطاء اليهودي أولوية في الحصول على التعليم المطلوب لاكتساب مهنة أكاديمية وكذلك أولوية في الحصول على عمل ملائم»[٤٠].

أصبح واضحاً لدينا أن الاقتصاد العربي والقطاع اليهودي لا يوفران الفرص الكافية

---

(٣٣) سامي سموحا، «الأسباب الرئيسية لصعوبات العمل التي يواجهها الخريجون العرب،» في: **ضائقة العمل بين خريجي الجامعات العرب في اسرائيل** (حيفا: جامعة حيفا، ١٩٨٧)، ص ٣٠٩.

(٣٤) اللجنة الشعبية ـ المهنية للتحقيق في أوضاع الخدمات الحكومية والمؤسسات التي تموّلها الدولة، **مكانة الأقليات في الخدمات الحكومية والعامة** (القدس: [د. ن.]، ١٩٨٩)، ج ٢، ص ٣٠٩.

(٣٥) المصدر نفسه، ص ٣٠٨.

(٣٦) D. Shimshoni, *The Israeli Democracy: The Middle of the Journey* (New Brunswick, N.J.: Free Press; Macmillan; Transaction, 1987).

(٣٧) سموحا، «الأسباب الرئيسية لصعوبات العمل التي يواجهها الخريجون العرب،» ص ٤٤.

(٣٨) V. Kraus and R.W. Hodge, *Promises in the Promised Land: Mobility and Equality in Israel* (New York; London: Greenwood Press, 1990), p. 31.

(٣٩) N. Lewin-Epstein, *Labor-Market Position and Antagonism Towards Arabs in Israel* (Tel-Aviv: Golda Meir Institute, 1987).

(٤٠) سموحا، «الأسباب الرئيسية لصعوبات العمل التي يواجهها الخريجون العرب،» ص ٤١.

لاستيعاب الكفاءات الأكاديمية للخريجين العرب، وأن المشكلة تتعقد مع تخرج كل فوج جديد من الجامعات والمعاهد العليا: «إن العثور على عمل يلائم الكفاءات أصبح صعباً في الاقتصاد العربي، ولكن التحدي الذي يواجه العرب في العثور على عمل في القطاع اليهودي أصعب بكثير»[٤١].

١ ـ مجالات العمل للأكاديميين الفلسطينيين

في ظل الظروف التي يعيشها الفلسطينيون في اسرائيل فإن مجالات العمل للأكاديميين في الفروع الاقتصادية الانتاجية مغلقة، وخصوصاً في الصناعة، لذلك نجد أن ٦,٢ بالمئة من الذين درسوا ١٣ ـ ١٥ عاماً وبالنسبة نفسها من الذين درسوا ١٦ عاماً أو أكثر يعملون في هذا الفرع مقابل ١٨,٨ بالمئة، و١٤,٤ بالمئة من اليهود.

إن فرع الخدمات العامة هو المشغل الرئيسي للأكاديميين العرب. وهو يستوعب معظمهم. تشير المعطيات الاحصائية إلى أن هذا الفرع يشغل ٦٥,٩ بالمئة من العاملين العرب الذين درسوا ١٣ ـ ١٥ عاماً و٧١ بالمئة من الذين درسوا ١٦ عاماً وأكثر مقابل ٤٢,١ بالمئة و ـ ٥٣,٣ بالمئة من العاملين اليهود[٤٢]. يشمل هذا الفرع ثلاثة مجالات رئيسية:

١ ـ **التعليم**: كان جهاز التعليم العربي، وما زال، الجهاز الرئيسي في استيعاب الأكاديميين العرب. فهو يستوعب ٤٨ بالمئة من ذوي المهن العلمية والأكاديمية، و٥٩ بالمئة من ذوي المهن الحرة الأخرى والمهن التقنية، وبشكل اجمالي يعمل في مجال التعليم ٥٧ بالمئة من خريجي مؤسسات التعليم العالي، ولكن جزءاً كبيراً منهم يشغلون وظائف جزئية، لذلك فإن كل مدرس يشغل بالمعدل ٧٩ بالمئة من الوظيفة الكاملة[٤٣]. ومن المهم أن نشير إلى أن الجزء الأعظم من العاملين في مجال التعليم لم يتم تأهيلهم للعمل في هذه المهنة، ولكن غياب فرص العمل في مجال تخصصاتهم يضطرهم إلى اللجوء للتعليم لأنه الفرصة الوحيدة المتبقية أمامهم.

إن المهنة الرئيسية، وتقريباً الوحيدة، التي يوفرها جهاز التعليم العربي هي مهنة التعليم لأن أنواع الخدمات الأخرى المرتبطة بالعملية التعليمية غائبة تقريباً في هذا الجهاز[٤٤].

٢ ـ **السلطات المحلية**: أشرنا سابقاً إلى أن السلطات المحلية في المدن والقرى العربية تستخدم حوالى ٣٠٠٠ موظف في شتى أنواع الخدمات، وهذا العدد يشمل الموظفين في المدارس، في مراحلها المختلفة، ولكنه لا يشمل معلمي المدارس الثانوية الذين تقع مسؤولية تشغيلهم على هذه السلطات، إن قمنا بضم هؤلاء إلى العاملين الآخرين في حقل التعليم. ولكن من الواضح أن تطور جهاز التعليم كان عاملاً حاسماً في درجة استيعاب القطاع العربي للأكاديميين.

٣ ـ **الخدمات الصحية**: يعتبر جهاز الخدمات الصحية في المكان الثالث من حيث حجم قوة العمل التي يستخدمها. إن معظم الأطباء وأطباء الأسنان والصيادلة العرب مستقلون في أعمالهم وهم يعملون عادة في داخل التجمعات السكنية العربية. وقد نتج من هذا الوضع رفض المؤسسات

---

(٤١) N. Lewin-Epstein, *The Arab Economy in Israel: Growing Population-Jobs Mismatch* (Tel-Aviv: Tel-Aviv University, Pinhas Sapir Center for Development, 1990), p. 29.

(٤٢) اسرائيل، دائرة الاحصاء المركزية، **مسوحات القوى العاملة، ١٩٨٨**، نشرة رقم ٨٧٨ (القدس: الدائرة، ١٩٩٠)، ص ١٨٠ ـ ١٨١.

(٤٣) اسرائيل، دائرة الإحصاء المركزية، **كتاب الاحصاء السنوي الاسرائيلي، ١٩٩١**، ص ٦١٢.

(٤٤) جمعية حقوق المواطن، **التعليم في الوسط العربي**، تقرير رقم ١ (١٩٩٠)، ص ٦ ـ ٧.

الصحية التابعة للهستدروت ووزارة الصحة تشغيل أعداد كبيرة منهم. تملك الهستدروت أكبر جهاز للخدمات الصحية في البلاد وتبلغ نسبة المواطنين العرب الذين ينتمون إلى صندوق التأمين الصحي التابع لها ١٥ بالمئة من مجمل الأعضاء، بينما تبلغ نسبة مستخدميها من العرب ٢ بالمئة فقط[٤٥]، أما المؤسسات الصحية التابعة لوزارة الصحة فتبلغ نسبة العرب العاملين فيها ٥,٩ بالمئة من أصل حوالى ٢٠ ألف مستخدم[٤٦]. وإذا احتسبنا ذوي المهن الأكاديمية فقط نجد أن الجهازين معاً يشغلان ٣٤١ طبيباً عربياً من أصل حوالى ٨٠٠ طبيب عربي في البلاد، ولكنهما لا يشغلان طبيب أسنان عربي واحد. أما عدد الصيادلة العرب في الجهازين السابقين فيصل إلى ٧٠ صيدلياً فقط، وعدد الممرضين والممرضات ٧٥٧. وكما هو الحال في الجهازين السابقين فإن الخريجين الجدد في المهن الطبية يواجهون عراقيل كثيرة في محاولتهم الاندماج في سوق العمل. وقد كانت هجرة اليهود من روسيا سبباً آخر في اضافة عراقيل جديدة. ويبدو أن التجمعات السكانية العربية استنفدت امكاناتها في استيعاب أطباء الأسنان الذين يعملون، كما أشرنا، في عياداتهم الخاصة.

في اجمالنا للبحث في مجالات العمل التي يوفرها فرع الخدمات العامة في القطاع العربي، نلاحظ أن هناك ظاهرة مشتركة في أجهزة الخدمات المختلفة وهي توقفها عن التطور وهبوط قدرتها على استيعاب قوى عاملة جديدة.

من الجدير أن نشير إلى أن القوى العاملة التي تمّ استيعابها حتى الآن استفادت كثيراً من العزل الجغرافي والمؤسسي الذي جعل من أنواع معينة من الوظائف حكراً على الجامعيين العرب. هذا بالرغم من أن الوظائف المتوفرة في القطاع العربي أدنى في مستواها عن تلك التي توفرها الادارة الحكومية، الهستدروت، الأحزاب السياسية، القطاع الخاص اليهودي، ولكن هذا الوضع وفّر أماناً وظيفياً معيناً بسبب انعدام المنافسة من جانب قوة العمل اليهودية.

هذا القول ينسحب أيضاً على الأكاديميين العرب الذين يقدمون خدمات شخصية في مجالات القانون، الهندسة، المحاسبة وغيرها، فهؤلاء، خصوصاً المحامين لا يستخدمون في القطاع اليهودي العام أو الخاص. لذلك فهم مضطرون إلى العمل داخل القطاع العربي، مع أن أنواع الخدمات التي يقدمونها في هذا القطاع لا تمنحهم فرصة اكتساب الخبرات وتطوير المهارات بسبب مستوى تطوره المتخلف كثيراً عن القطاع اليهودي. ويعاني الخريجون الجدد في هذه التخصصات هبوط قدرة القطاع العربي على استيعاب أعداد أخرى منهم.

لكن الخريجين الذين يواجهون أصعب المشاكل في الحصول على وظائف هم ذوو التخصصات في العلوم الطبيعية والعلوم الدقيقة، لأن المجال الرئيسي الذي من المفروض أن يستخدم كفاءاتهم هو الصناعة. وقد أوضحنا سابقاً أن هذا المجال غير متطور في القطاع العربي، وهو مغلق أمامهم في القطاع اليهودي. وكان المدير السابق لـ «صندوق تطوير التعليم التكنولوجي في الوسط العربي» قد أعلن أن ٤٢ بالمئة من العرب الذين تخرّجوا من «التخنيون» (معهد الهندسة التطبيقية في حيفا) في تخصصات مثل الميكانيكا، الكهرباء، الالكترونيكا والحاسوب، عاطلين عن العمل أو يعملون في مجالات غير تخصصاتهم[٤٧] وهذا الوضع ما زال مستمراً حتى اليوم، ولذلك

---

(٤٥) عزيز حيدر، «العرب في الهستدروت،» **شؤون فلسطينية**، العددان ٢٢١ ـ ٢٢٢ (آب/ اغسطس ـ أيلول/ سبتمبر ١٩٩١)، ص ٢٠ ـ ٤٢.

(٤٦) اللجنة الشعبية ـ المهنية للتحقيق في أوضاع الخدمات الحكومية والمؤسسات التي تموّلها الدولة، **مكانة الاقليات في الخدمات الحكومية والعامة**.

(٤٧) **هارتس**، ١٩٨٦/١٢/١.

نجد معظمهم يتوجهون إلى مهنة التعليم. وهناك جزء كبير منهم يقبلون بوظائف جزئية. لهذا يمكن القول إن هناك هدراً للطاقات المهنية بسبب الفرق القائم بين مستوى الكفاءة التي يتمتع بها الأكاديميون وبين نوع الوظائف التي يؤدونها.

٢ ـ البطالة والبطالة المقنعة بين الأكاديميين

في البداية يجب أن نشير إلى أن نسب العمالة والبطالة تأخذ في الحسبان فقط أولئك الذين يعتبرون جزءاً من قوة العمل المدنية وليس جميع الخريجين. ففي عام ١٩٨٩ كان هناك ٢٧٩٠٠ شخص درسوا ١٣ ـ ١٥ عاماً، ومنهم ١٧٠٠٠ شخص في قوى العمل المدنية (٦٠,٨ بالمئة) و١٢٦٠٠ شخص درسوا ١٦ عاماً وأكثر منهم ٩٠٠٠ في سوق العمل (٧١,٤ بالمئة). وتبين الاحصاءات أن ٤١ بالمئة فقط من الفئة الأولى و٤٧,٥ بالمئة من الفئة الثانية عملوا في وظائف جزئية[٤٨]. إن المعطيات الرسمية لا تشير إلى أن الأعداد المتبقية من الخريجين في قوة العمل المدنية هم عاطلون عن العمل (أي ١٤,٩ بالمئة من الفئة الأولى و١٨,٨ بالمئة من الفئة الثانية) ولكنها تسجل نسبة بطالة ٦,٩ بالمئة من الأوائل و٨,٣ بالمئة من الآخرين، في حين أن وضع الباقين في سوق العمل، وعددهم ١٦٠٠ شخص، غير معروف. وبالرغم من أن هذه المعطيات غير مكتملة إلاّ أنها تشير بشكل واضح إلى وجود ١٨٠٠ خريج يعملون أعمالاً جزئية فقط، مما يدل على أن نسبة البطالة المقنعة عالية جداً. كما أن المعطيات الرسمية تشير إلى ارتفاع عدد العاطلين عن العمل من بين الذين درسوا ١٦ عاماً وأكثر بنسبة ٦٠ بالمئة بين ١٩٨٨ و١٩٨٩[٤٩]. وهناك الكثير من الخريجين الذين يعملون في الأعمال اليدوية البسيطة التي لا تحتاج إلى أي نوع من المهارات المهنية مثل البناء ومحطات بيع الوقود وغيرها، وليس من السهل حصر عددهم[٥٠]. ومن أسباب صعوبة الحصول على معطيات صحيحة حول مصير الخريجين العرب في سوق العمل الاسرائيلي هي الهجرة إلى خارج البلاد. ومن الملاحظ أن أعداد المهاجرين ارتفعت في السنوات الأخيرة والظاهرة آخذة في الانتشار بين خريجي العلوم الطبيعية والعلوم الدقيقة والمهن الطبية. ففي مسح أجريناه على الخريجين العرب المتخصصين في الطب والمهن الطبية الأخرى، من الجامعة العبرية في الفترة ١٩٧٨ ـ ١٩٩٠، وعددهم ٢٧٠ خريجاً، تبين أن ١٦ بالمئة منهم قد هاجروا من البلاد بحثاً عن أعمال تناسب كفاءاتهم[٥١]. كما أن هناك هجرة من نوع آخر بارزة بين ذوي شهادات الدكتوراه في التخصصات المختلفة الذين يعملون في جامعات الضفة الغربية المحتلة.

وتجدر الاشارة إلى أن نسبة معينة من الذين يستمرون في تحصيلهم العلمي، يفعلون ذلك في محاولة لتأجيل الحسم في قضية العمل بعد فشلهم في الحصول على وظائف مناسبة. وهم يعتبرون ذلك حلاً مؤقتاً، ولكنهم يكتشفون بعد اكمال دراستهم أن حصولهم على الشهادات العليا قد جعل مشكلة العمل أكثر صعوبة، لأن سوق العمل العربي بالذات لا يستطيع استيعاب مثل هذه

---

(٤٨) اسرائيل، دائرة الإحصاء المركزية، **مسوحات القوى العاملة، ١٩٨٩**، نشرة رقم ٨٩٤ (القدس: الدائرة، ١٩٩١)، ص ١١٢.

(٤٩) قارن: اسرائيل، دائرة الاحصاء المركزية، **مسوحات القوى العاملة، ١٩٨٨**، ص ١٠٤ مع: المصدر نفسه، ص ١١٢.

(٥٠) ران كسليف، «خريجو جامعات يعملون في البناء ومحطات الوقود»، **هآرتس**، ٦/١٠/١٩٨٩.

(٥١) Aziz Haidar, *A Study of Arab-Hebrew University Graduates in Medical and Para-Medical Fields* (Jerusalem: H.S. Truman Institute, 1992) (Mimeographed).

الكفاءات، بينما السوق اليهودي محكم الاغلاق أمامهم. فقد وصل عدد الحاصلين على اللقب الثالث (الدكتوراه) إلى حوالى ١٢٠ اكاديمياً (باستثناء الأطباء وأطباء الأسنان)، بينهم حوالى ٣٠ شخصاً يعملون خارج البلاد بشكل دائم، و٤٢ شخصاً يعملون محاضرين في الجامعات (١٣ في الجامعات الاسرائيلية و٣٠ في الجامعات الفلسطينية) والباقون يدرسون في كليات مختلفة، أو يعملون في جمعيات ومؤسسات ومراكز أبحاث وفي الصحافة أو عاطلون عن العمل.

يظهر من بحثنا في ظروف الدراسة والعمل في القطاع العربي في اسرائيل، أن هناك سلسلة من العقبات والحواجز أمام الطلاب العرب تؤدي إلى تسرّب الغالبية العظمى منهم من مؤسسات التعليم العالي في مراحل مختلفة، وأن العدد القليل الذي ينجح في الوصول إلى الجامعات ومعاهد التعليم العالي يفعل ذلك بمجهود كبير. إن توقعات هؤلاء المتعلمين عالية جداً بالرغم من معرفتهم بالعقبات التي يواجهونها في سوق العمل، وخصوصاً تخلف الاقتصاد العربي وعجزه عن استيعاب أعداد كبيرة من خريجي الجامعات، وسياسة التمييز المتبعة في القطاع العام والقطاع اليهودي الخاص. وقد أنتجت هذه العقبات عدة ظواهر: زيادة عدد الطلاب الذين يتوجهون إلى تعلّم المهن الحرة غير الأكاديمية، زيادة عدد الذين يتابعون دراستهم العليا، ارتفاع عدد العاطلين عن العمل الذين يعملون أعمالاً جزئية. من هنا تبرز ظاهرة البطالة المقنعة وهدر الطاقات العلمية والمهنية وانتشار ظاهرة الهجرة في السنوات القليلة الماضية.

وتؤكد هذه الظاهرة أن القيمة الاجتماعية والاقتصادية للتعليم العالي متدنية نسبة لقيمته في القطاع اليهودي، ونسبة لتوقعات الطلاب خلال الدراسة والمجهود المبذول في سبيل الحصول على اللقب الجامعي. ولهذا السبب لاحظنا هبوط عدد الطلاب الذين يلتحقون بالجامعات منذ العام ١٩٨٥. ولكن هذه الظاهرة الأخيرة قد تكون مؤقتة لأن وسائل الحراك الاجتماعي والاقتصادي الأخرى غير متوفرة في ظروف الأقلية العربية الفلسطينية في اسرائيل.

لقد تحوّلت قضية تشغيل الخريجين العرب إلى قضية سياسية من الدرجة الأولى في النضال السياسي الذي تخوضه الأقلية العربية الفلسطينية وخصوصاً في العقد الماضي. إلّا أنه من الملاحظ أن تطوراً معيناً قد حدث في السنوات الخمس الماضية أدى إلى تحويل قضية النضال لضمان مستقبل الخريجين، من الصراع مع السلطة الاسرائيلية إلى التنافس الشديد داخل الأقلية العربية نفسها، على المراكز والوظائف القليلة المتوفرة، مما سهل عملية الاستقطاب السياسي للنخبات العربية من جانب السلطة. وكان هذا التحول جزءاً لا يتجزأ من تطورات سياسية واجتماعية تشهدها الأقلية العربية في اسرائيل، ليس بمقدورنا استعراضها وتحليلها في دراستنا الحالية. وهذا التحوّل يمكن رؤيته بصفته نتيجة لاستعمال آليات الضبط المختلفة من جانب السلطة. فقد أدى استعمال هذه الآليات في سياسة التعليم والسياسات الأخرى إلى جعل التحصيل العلمي مورداً نادراً وتحويله من آلية تطور إلى آلية تنافس وفرقة داخل الأقلية العربية، وبذلك حققت هذه السياسة هدفها في ضبط جهاز التعليم والتحكم بنتائجه. فقد أصبح هذا الجهاز في المرحلة الحالية القناة الرئيسية لهجرة العقول العربية من اسرائيل، وأدّت السياسة المتبعة إلى إهدار الطاقات المتعلمة وعدم مساهمتها في تطوير المجتمع الذي استثمر موارد كبيرة في سبيل تعليمها، وإلى تحويل الصراع من صراع ضد سياسة السلطة إلى صراع داخلي وتقوية أسباب التنافس والفرقة. وليس هناك شك أن لأوضاع الجامعيين في سوق العمل والتطورات التي أشرنا إليها تأثيراً في فكرهم السياسي والاجتماعي، كما سيتضح لنا لاحقاً.

سادساً: الفكر الاجتماعي والسياسي للجامعيين الفلسطينيين

يحتّم التعرف على الفكر الاجتماعي والسياسي للجامعيين الفلسطينيين ومواقفهم من القضايا المختلفة التي تواجه مجتمعهم أن نختصر نتائج دراستنا في المتغيرات التي تؤثر في صياغة هذا الفكر وهذه المواقف: إن الجامعيين يشكلون شريحة صغيرة جداً في المجتمع ويحملون تصوراً عن أنفسهم، بصفتهم نخبته ومخلصيه من الجهل والتخلف، ويؤمنون بمبادىء مختلفة عن التنظيم الاجتماعي والسياسي وقيم ومعايير سلوكية مختلفة عن القيم والمعايير السائدة، ويعتقدون أنهم حصلوا على انجازاتهم وألقابهم عن طريق تضحيتهم ومعاناتهم وتحملهم تكاليف التعليم، بينما لم يجهزهم التعليم في المراحل قبل الجامعية بالوسائل الكافية والكفاءة الكافية. لذلك فهم يستحقون تعويضاً مناسباً وعلى مستوى التضحيات التي قدموها. كذلك فهم يشعرون بأنهم لم يعطوا الفرصة الملائمة لخدمة المجتمع وتطويره بسبب النقص في فرص العمل في مجتمعهم وكونهم مرفوضين من المجتمع الأوسع. هذا الواقع المتناقض بالنسبة إلى الجامعيين من الممكن أن يؤدي إلى إحدى النتيجتين:

١ ـ التضامن والتلاحم داخل فئة الجامعيين بصفتهم أصحاب مصلحة مشتركة في تغيير الواقع، في المجتمع الأوسع وفي مجتمعهم، بحيث يتلاءم مع مبادئهم وأفكارهم في التنظيم والعلاقات الاجتماعية، ومنحهم الفرصة لتحقيق ذواتهم وطموحاتهم الشخصية والجماعية.

٢ ـ الفرقة والتنافس الشديد بسبب التناقض في المصالح الناتج من التنافس حول الموارد القليلة في المجتمع: الوظائف والمناصب الملائمة لكفاءات الجامعيين.

إن الواقع المعاش لا يستثني إحدى النتيجتين السابقتين لصالح الأخرى بشكل قاطع وحاسم، ولكنه يحتوي دائماً الاتجاهين مع احتمال هيمنة اتجاه على الاتجاه الآخر في ظروف معينة وتبدل الاتجاه المهيمن في ظروف أخرى. ولكن الجامعي الفلسطيني يعيش هذا الصراع بين تفضيل المصالح الذاتية على حساب الجماعية، وبين العكس أو محاولة ايجاد حلول تجمع بين الاثنين. وهذا الصراع في نظرنا يولد تناقضات في الفكر الاجتماعي والسياسي وتناقضات أخرى بين مضمون هذا الفكر وبين السلوكيات اليومية، بين رفض الواقع وبين الخضوع له. وفي كل الحالات فإن هذه التناقضات والصراعات المستمرة الناتجة من هذا الواقع تؤدي إلى رفضه حتى لو كان على المستوى الفكري فقط، وإلى الشعور بالإحباط والاغتراب وحتى الشعور بالغربة. ونحن نفترض أن نجد انعكاساً لكل هذه التناقضات والصراعات في دراستنا لمضمون الفكر الاجتماعي والسياسي للجامعيين.

١ ـ الفكر الاجتماعي

لاحظ عدد من الباحثين وجود التناقض في الفكر الاجتماعي للجامعيين الفلسطينيين في اسرائيل في مستويين:

١ ـ **تناقض داخلي**: يظهر بين المواقف من القضايا الاجتماعية المختلفة وبين هذه المواقف المعلنة والالتزام الفعلي بالعمل على تجسيدها في الواقع.

٢ ـ **تناقض خارجي**: يتمثّل في تناقض قيم ومعايير الجامعيين مع قيم ومعايير مجتمعهم وبينهم وبين المجتمع الأوسع ممثلاً بالسلطة المركزية ذات المصلحة في استمرار هيمنة المؤسسات التقليدية.

لغرض البحث نقوم في الجزء التالي بتحليل الفكر الاجتماعي للجامعيين من خلال المواقف المعلنة في أربعة مواضيع وقضايا يتردد البحث فيها باعتبار انها تشكل بمجموعها مضمون هذا الفكر، أو أنها تعبّر عن جزء مهم منه.

ـ **رابطة الدم وعلاقات القرابة**: لقد سبق أن وجد خليل نخلة مواقف رافضة لبنية العائلة العربية في شكلها ومضمونها، في استطلاع أجراه في جامعة حيفا. فهذه العلاقات تشدّد على وجوب الخضوع والانصياع لقرارات العائلة في جميع القضايا والأمور، بما فيها الأمور الشخصية جداً، وضرورة الالتزام بالولاء للأقارب ودعمهم. وجد الباحث معارضة لاستمرار هذه العلاقات حيث أجاب ٧٩,٩ بالمئة انه يجب إلغاء الولاء للأقارب، و٨٩,١ بالمئة أنه يجب إلغاء الالتزام بدعمهم ضد الآخرين[٥٢].

جدول رقم (١)

الحاجة إلى تغيير العلاقات والسلوكيات القائمة في المجتمع (نسبة مئوية)

	يجب أن تستمر	غير متأكد	يجب أن تتغير قليلاً	يجب أن تتغير كلياً
١ ـ الولاء للأقارب	٣٣,٦	٨,٨	٣٤,٠	٢٣,٦
٢ ـ الالتزام بمساعدة الاقارب	٦٩,١	٩,٥	١٦,٨	٤,٦
٣ ـ مناصرة الاقارب في الحق والباطل	٤,٩	٥,٣	١٧,٦	٧٢,١
٤ ـ التصويت لمرشح من العائلة في الانتخابات المحلية	٨,٥	١١,٢	١٧,٧	٦٢,٦
٥ ـ حق العائلة في اختيار شركاء الحياة لأبنائها	٨,٨	٦,١	١٧,٥	٦٧,٦
٦ ـ حق العائلة في الدفاع عن عِرض النساء	٤٦,٠	١٤,٥	١٧,٢	٢١,٠
٧ ـ الخضوع لرأي كبار السن	٢٤,٠	١٦,٠	٤٣,٠	١٧,١
٨ ـ حق كبار السن في اتخاذ القرارات الحاسمة	٨,٤	١٥,٦	٣٥,٥	٤٠,٥

يتضح من الاستطلاعات والأبحاث السابقة أن موضوع مكانة المرأة يعتبر موضوعاً حسّاساً، ويسبّب حرجاً كبيراً للمبحوثين بسبب تناقض موقفهم منه مع مواقفهم الأخرى من

(٥٢) Nakhleh, *Palestinian Dilemma: Nationalist Consciousness and University Education in Israel*, p. 38.

العلاقات الاجتماعية والتناقضات الداخلية في الموقف نفسه حول مكانة المرأة في مجالات حياتية مختلفة[٥٣].

في استطلاع خليل نخلة رفض معظم المبحوثين حق العائلة في اتخاذ القرارات بشأن زواج بناتها (٩٤,٤ بالمئة) وأيدت الأغلبية إلغاء قاعدة اقتصار التدخل في السياسة على الرجال (٨٧,٣ بالمئة) وفي الوقت نفسه أيدت أقلية منهم إلغاء حق العائلة في صيانة عرض نسائها[٥٤]. يعني هذا التناقض أن الجامعيين يدعمون حق المرأة في الاشتراك في اتخاذ القرارات التي تمسّ حياتها، وكذلك حقها في النشاط خارج أسوار البيت، ولكن حق صيانة العرض يبقى من صلاحيات العائلة.

أكدت على هذا التناقض تغريد صليبا حيث وجدت في بحثها أن الطلاب الجدد في الجامعة يرون أن مهمة المرأة الحقيقية هي: «الاهتمام براحة الرجال والاولاد... إن المرأة التي حملت من رجل لا تحبه يجب ان تتزوجه بكل ثمن، وأما اللواتي يمتن بسبب الإجهاض غير الشرعي فهن المذنبات الوحيدات بسبب رغبتهن في الإجهاض. أما الطلاب القدامى فقد عبّروا عن موقف اكثر ليبرالية في موضوع الحرية الجنسية والانجاب. فقد مالوا إلى الرأي القائل إنه من حق المرأة الحصول على معلومات حول وسائل منع الحمل مجاناً، وانه من حقها الامتناع عن إقامة علاقات جنسية أو المبادرة إليها في إطار الزواج»[٥٥].

تعزو الكاتبة هذا الاختلاف في الرأي إلى تجربة الحياة الجامعية بعيداً عن العائلة: «إن الاتصال المستمر مع الثقافة الغربية وأنماط الحياة العصرية التي تفرضها تجربة الحياة في الجامعة على الطالب، اضافة إلى الابتعاد عن العائلة والتحرر من ضغوط الأهل... تؤدي بالطالب إلى البدء في التحرر من قيود التقاليد والتفكير والسلوك بصورة جديدة اكثر تحرراً واكثر مساواة (بين الجنسين)»[٥٦]. إننا نرى مرة أخرى تناقضاً في المواقف من حق المرأة وحريتها والميل إلى تغيير موقفها ومكانتها في المجتمع، ولكن بشروط أهمها استمرار القيود على تحركاتها. وقد وجدنا تأكيداً على المواقف نفسها في استطلاع «محاميد» و «فلطق» حيث وجدا أن الشباب منفتحون نحو تغيير بعض السلوكيات التي تحط من مكانة المرأة في العائلة وفي المجتمع، وبشكل عام يدعمون مساواة المرأة بالرجل «إلاّ أنهم يشعرون بالتهديد من هذه المساواة ويتخوفون من أنها قد تنتقص من امتيازاتهم وقوتهم»[٥٧]. ويزيد من هذا التناقض أن الشباب أنفسهم يرون أنه من مصلحتهم أن تكون شريكة حياتهم مثقفة، تهتم بالسياسة، تعمل خارج البيت وتراكم تجارب اجتماعية معينة. ولكن اكتساب هذه الصفات لا يمكن أن يكون منفصلاً عن منح المرأة حرية الحركة والسلوك. إلاّ ان الشباب لا يمكنهم منح هذه الحرية كاملة: فهي يمكن أن تعمل قبل الولادة وأن تختار شريك حياتها، وحتى أن تتعرف عليه قبل الزواج، ولكن بشرط أن لا تتعدى حريتها حدود الشرف كما عرفها المجتمع التقليدي. كما أن الشباب على استعداد لتغيير معاملة المرأة ومساعدتها في أعمال البيت، ولكن كل ذلك في حدود مصلحة الرجل[٥٨].

تؤدي هذه المواقف المتناقضة من جانب الرجال إلى الصراع مع الجانب المعني وهو المرأة. فالنساء يرفضن أن يصبحن ضحية التطور بالطريقة التي يقترحها الرجل، ويفضلن استمرار

---

(٥٣) المصدر نفسه.

(٥٤) المصدر نفسه.

(٥٥) تغريد صليبا، «مواقف الطلاب العرب في اسرائيل من الأمومة ومكانة المرأة في المجتمع،» (رسالة ماجستير، القدس، الجامعة العبرية، ١٩٨٥)، ص ٣٩.

(٥٦) المصدر نفسه، ص ٤٠.

(٥٧) محاميد وفلطق، **حروف من الفحم: دنيا الشباب العرب في اسرائيل**، ص ١٤٧.

(٥٨) المصدر نفسه.

العلاقات التقليدية[٥٩]، ويتهمن الرجال بأنهم «يتكلمون بلغة الشعارات ولكنهم لا يجسدونها، ويسلكون سلوك آبائهم نفسه»[٦٠]. بينما تؤدي ردود فعل النساء المذكورة إلى اتهام الرجال لهن بالتخلف.

تصب نتائج دراستنا الحالية في الاتجاه نفسه الذي يشير إلى التناقض في مواقع المتعلمين من تغيير مكانة المرأة، فقد وجدنا أن ٢١ بالمئة فقط من المبحوثين يؤيدون اجراء تغيير كلي في مسألة حق العائلة في الدفاع عن عرض النساء (انظر الجدول السابق رقم ١)، ولكن هناك أكثرية كبيرة ترى أن من مهامهم كجامعيين العمل على تحسين مكانة المرأة (٨٩,٢ بالمئة). ومن الواضح أن التغيير المقصود في هذه المكانة لا يتعدى حدود بعض السلوكيات التي أشرنا إليها في نتائج الأبحاث الأخرى، حيث إن المتعلمين يدعمون فكرة التغيير طالما لا تتعلق بالحرية الشخصية للمرأة.

٢ ـ الحريات الشخصية

يعتبر موضوع الحريات الشخصية من أكثر المواضيع التي تُبرز الفروق بين الجامعيين وبين الأفراد الآخرين في مجتمعهم. فهؤلاء نشأوا في مجتمع تسود فيه علاقات اجتماعية شمولية، حميمة ومنفتحة لدرجة غياب الفروق الشخصية في السلوكيات، وغياب الخصوصيات في معظم المجالات وتقليص مساحة الهوية الذاتية للفرد. ولكنهم من خلال اكتساب المعرفة والتجربة الطويلة في مجتمع تسود فيه الأنماط الغربية من العلاقات تترسخ لديهم قيم ومعايير سلوكية مختلفة، وبشكل خاص تتسع في مفاهيمهم دائرة الحرية الشخصية والاستقلال عن الآخرين. ومن هنا بروز الاختلاف والتناقض لدرجة الصراع مع المجتمع حول سلوكيات يصعب الوصول إلى حلول وسطى حولها. فالشباب يعتقدون «أن العائلة العربية تنشىء أبناءها على التبعية وليس بناء الذات والاستقلال». وهي، كما هو الحال في المجتمع الأوسع «تستخدم النميمة ومعايير العيب لضبط سلوك الأفراد وتحديد حريتهم»[٦١].

وبسبب هذا الوضع يتولّد لدى الشباب صراع بين حاجتهم للاستقلال والحرية وبين ضرورة الانصياع لقيم المجتمع ومعاييره من أجل نيل رضاه. والحل الوحيد لهذا الصراع، أو التعايش معه، هو في نقاط الخلاف وكذلك العزلة التي توسع المسافة والبعد بين الجهتين على المستوى العاطفي، ولذلك يشعر هؤلاء الشباب بالغربة في مجتمعهم والاغتراب عن عائلاتهم وعدم اشراكها في قضاياهم ومشاكلهم الشخصية.

على هذه الخلفية وجد خليل نخلة أن هناك أكثرية من الطلاب تؤيد تغيير المؤسسات التقليدية (٧٩ بالمئة) ومعارضة لأساليب القيادة التقليدية (٨٥,٩ بالمئة)، بينما هناك أقلية ترى دورها في صيانة العادات والتقاليد (٣٢,٥ بالمئة)[٦٢]. وقد وجدنا في بحثنا مواقف مشابهة، حيث ترى أكثرية ضئيلة بين الطلاب (٥٨ بالمئة) أن للجامعيين دوراً مهماً في تغيير المؤسسات والعلاقات التقليدية، وكذلك معارضة أساليب القيادة التقليدية (٧٠,٨ بالمئة).

---

(٥٩) المصدر نفسه، ص ١٤٦.

(٦٠) المصدر نفسه، ص ١٤٧.

(٦١) المصدر نفسه، ص ١٤٢.

(٦٢) Nakhleh, *Palestinian Dilemma: Nationalist Consciousness and University Education in Israel*, p. 40.

جدول رقم (٢)

المهمات التي يرى الطلاب أن للجامعيين دوراً مهماً أو مهماً جداً فيها

(نسبة مئوية)

	نسبة مئوية
١ ـ تغيير المؤسسات والعلاقات التقليدية	٥٨,٠
٢ ـ معارضة أساليب القيادة التقليدية	٧٠,٨
٣ ـ تحسين المستوى الثقافي للسكان	٨٤,٤
٤ ـ تحسين مكانة المرأة	٨٩,٢
٥ ـ تعليم الناس كيف يدافعون عن حقوقهم	٧٧,٠
٦ ـ التعبير عن الرأي كتابة وشفوياً	٦٩,٩
٧ ـ العمل على توثيق العلاقات مع السلطة	٢٠,٧

بشكل عام تدل نتائج دراستنا الحالية ونتائج الأبحاث الأخرى أن الجامعيين الفلسطينيين يستوعبون قيماً ومعايير سلوكية تترسخ لديهم وتصبح جزءاً من شخصياتهم ومن فهمهم الحياة، يجعلهم يختلفون اختلافاً واضحاً عن الآخرين في المجتمع الذي نشأوا فيه، وخصوصاً في قضية الحريات الشخصية، ولكنهم يتفقون معه في عدد من القضايا وأبرزها الموقف من حرية المرأة، وبعدها أهمية العائلة وعلاقات القرابة.

نستخلص من هذه المواقف أن الجامعيين يميلون إلى إحداث تغيير في العلاقات الاجتماعية السائدة، ولكنهم لا يميلون إلى التغيير الكلي. والنتيجة أن الميول الأولى تدخلهم في صراع مع المجتمع، وأما الأخرى فتولّد الصراع الداخلي بين مواقفهم من القضايا المختلفة، وكذلك بين هذه المواقف وبين السلوك الفعلي الذي قد يؤدي إلى نبذهم في المجتمع. وبهذا تصبح قضية التغيير الاجتماعي قضية معقّدة يصعب تداولها ويفضل تجاهلها والتهرّب من مواجهتها. فهم يعيشون صراعاً مع مجتمع ينتمون إليه، ولكن قيم هذا المجتمع مترسخة لديهم أيضاً. وأما قيم التمدن التي استوعبوها خلال الدراسة والبعد عن مجتمع المنشأ فهي قيم المجتمع نفسه الذي يضطهدهم ويرفضهم، وهذا يزيد من حدة الصراع وتعقيده[٦٣]. رغم ذلك فهم يعتبرون أن التغيير في مصلحتهم لأنه يضمن نمط حياة أسهل وأكثر تناسباً مع ميولهم، بالاضافة إلى أنهم يرون في المجتمع المسيطر عليهم مجتمعاً منتصراً وناجحاً ويرون أن هذه القيم وأنماط التنظيم الاجتماعي هي السبب في تخلّف مجتمعهم وفشله في المواجهة.

هذه الرؤيا من خلال المقارنة مع المجتمع المنتصر من المفروض أن تحثّ الجامعيين على العمل والنشاط في سبيل التغيير، إذا أخذنا في الاعتبار التزامهم بالمصلحة العامة وخدمة المجتمع التي لا تختلف عن مصالحهم الشخصية. ولكن المبادرة إلى التغيير تدخلهم في مواجهة مضاعفة: مع مجتمعهم وقياداته، ومع السلطة التي تحقق مصالحها السياسية وضبطها للأقلية بواسطة

---

(٦٣) محاميد وقلطق، المصدر نفسه، ص ١٤٨.

استمرار التنظيم الاجتماعي التقليدي. ومبادرتهم، إذا حدثت، فهي ضعيفة لأنهم لا يتمتعون بمراكز قوة في مجالات عملهم ولا بالقاعدة الاقتصادية الكافية للدخول في هذا الصراع. لذلك يلاحظ أن نشاط الجامعيين في القضايا الاجتماعية نادر ومحدود جداً، بينما ينشط بعضهم في العمل السياسي، والأغلبية العظمى تميل إلى الخمول وعدم الاكتراث ويعتبرون قضاء الوقت في مشاهدة التلفزيون والقراءة والكتابة نشاطاً يصبّ في النضال السياسي[٦٤].

تؤدي مقارنة اجابات المبحوثين عن دور الجامعي في المجتمع مع نوع الفعاليات التي يقومون بها إلى النتيجة القاطعة، ان المسافة بين الالتزام النظري وبين التدخل الفعلي في شؤون المجتمع شاسعة جداً، مما أدى بخليل نخلة إلى القول: «إن الأجوبة تعكس رغبة الطلاب في الظهور بمظهر المتمدنين والعصريين ولكن دون التزام عميق بالتغيير الجوهري»[٦٥].

جدول رقم (٣)

درجة تمثيل الأطر والهيئات والقيادات المحلية لمصالح الفلسطينيين في اسرائيل (نسبة مئوية)

	لا تمثل بتاتاً	تمثل إلى حد ما	تمثل إلى حد كبير	تمثل بشكل كامل
١ ـ السلطات المحلية العربية	٢٩,٦	٢٠,٤	٣٦,٩	١٣,١
٢ ـ لجنة المتابعة العليا	٣٢,٦	٢٨,٢	٢٧,٨	١١,٥
٣ ـ لجنة رؤساء السلطات المحلية	٢٨,١	٢٥,٠	٣٢,٨	١٤,١
٤ ـ لجنة الدفاع عن الاراضي	٢١,٦	٢٢,٨	٣١,٥	٢٤,٠
٥ ـ اعضاء الكنيست العرب	٤٤,٨	٢٧,٨	١٩,٣	٨,١
٦ ـ قيادات الحركات السياسية العربية	٣٨,١	٣٠,٢	٢٣,١	٨,٦
٧ ـ قيادة الطوائف الدينية العربية	٥٥,٥	٢٧,٧	١٠,٥	٦,٣

٣ ـ أساليب تغيير الواقع

إذا اعتبرنا أن هذا التحول في تفسير الواقع هو تحوّل حقيقي، وانه يعكس توجهاً عاماً لدى الفلسطينيين في اسرائيل، فإننا يمكن أن نتوقع حدوث تحوّل في السلوكيات السياسية والاجتماعية، بحيث تتلاءم مع النقد الذاتي، أي البحث في حلول للأوضاع القائمة من خلال اتباع أساليب تؤدي إلى التغيير في طرق العمل والتنظيم الاجتماعي والسياسي بين الفلسطينيين أنفسهم. وقد وجدنا فعلاً توجهاً لدى المبحوثين في التأكيد على العمل السياسي الفلسطيني من خلال حركات سياسية مستقلة.

في الجدول التالي نلاحظ أن وحدة الأطر السياسية القائمة واقامة حركات سياسية جديدة هي الخطوات التي يتفق معظم المبحوثين على كونها تساهم كثيراً في حل المشاكل الأساسية.

---

(٦٤) المصدر نفسه، ص ١٤٥.

Nakhleh, Ibid., p.39.

(٦٥)

جدول رقم (٤)

مدى مساهمة الأنواع التالية من العمل السياسي في حل المشاكل الأساسية التي يواجهها الفلسطينيون في اسرائيل (نسبة مئوية)

	لا يساهم بتاتاً	يساهم إلى حد ما	يساهم كثيراً
١ ـ الاندماج في الأحزاب اليهودية الكبيرة	٧٠,٥	١٧,٦	١١,٩
٢ ـ الاندماج في الاحزاب اليهودية اليسارية	٣٨,٠	٣٠,٤	٣١,٦
٣ ـ العمل من خلال الأطر العربية القائمة	٢٨,٩	٢٥,٨	٤٥,٣
٤ ـ وحدة الأطر السياسية القائمة	١٥,٣	١٥,٧	٦٠,٠
٥ ـ اقامة حركات سياسية عربية جديدة	٢٣,٣	٢٠,٧	٥٦,٠

تنسجم الاجابات في الجدول السابق مع المواقف التي عبّر عنها المبحوثون لاحقاً بالنسبة إلى الخطوات التي يجب اتباعها في سبيل ايجاد الحلول للمشاكل التي يواجهها الفلسطينيون في اسرائيل. فقد وجدنا مواظبة على رفض العمل السياسي من خلال الأحزاب اليهودية الكبيرة، وكذلك هناك رفض لخطوة الامتناع عن النشاط السياسي، كما أن هناك مواظبة على التعبير عن أهمية اقامة حركات سياسية جديدة مما يؤكد عدم الثقة بالقيادات القائمة. ونلاحظ في طروحات المبحوثين التوجه إلى البناء الذاتي من خلال الاعتماد على النفس. إذ إن إقامة مؤسسات وجمعيات محلية اعتبرت أكثر الخطوات مساهمة في حل المشاكل (٧٢,١ بالمئة) وبعدها ممارسة الضغط من جانب الفلسطينيين أنفسهم على السلطات الاسرائيلية (٦٦,٥ بالمئة). كما أننا نجد توجهاً من جانب الأكثرية (٥٣,٣ بالمئة) نحو ممارسة ضغوط أجنبية على السلطات الاسرائيلية.

جدول رقم (٥)

مدى مساهمة الخطوات التالية في ايجاد حلول للمشاكل التي يواجهها الفلسطينيون في اسرائيل (نسبة مئوية)

	لا تساهم	تساهم إلى حد ما	تساهم كثيراً
١ ـ نشوء قيادات سياسية جديدة	١٩,٤	٢٢,١	٥٨,٥
٢ ـ ممارسة ضغط من الفلسطينيين انفسهم على السلطات الاسرائيلية	١٥,٩	١٧,٥	٦٦,٥
٣ ـ اقامة مؤسسات وجمعيات محلية	١٠,٥	١٧,٤	٧٢,١
٤ ـ دعم الأحزاب اليهودية الكبيرة والتصويت لصالحها	٦٥,١	١٧,٨	٧,١
٥ ـ الامتناع عن النشاط السياسي	٧١,٠	٢١,٦	٧,٣
٦ ـ طلب المساعدة من جهات عربية	٢٧,٣	٣٦,٥	٣٦,١
٧ ـ طلب المساعدة من جهات أجنبية	٢٠,٩	٣٣,٦	٤٥,٥
٨ ـ ممارسة ضغوط أجنبية على السلطات الاسرائيلية	٢٨,٠	١٨,٧	٥٣,٣

يمكننا القول إن جميع الخطوات التي يعتبرها المبحوثون ذات أهمية في تغيير الأوضاع القائمة هي خطوات تتميز بالتجديد لأنه لم يتم اتباعها في السابق، ونحن نعتقد أن التأكيد عليها نتج من التحول الذي أشرنا إليه في تفسير أسباب هذه الأوضاع. فقد نتج من نقد السلطات الاسرائيلية النضال السياسي الذي اقتصر على عمليات الاحتجاج بينما أدّى التحول إلى النقد الذاتي إلى تفضيل الاعتماد على الذات من أجل التطور الذاتي بالإضافة إلى الاستعانة بضغوط أجنبية على السلطات الاسرائيلية من أجل الكف عن وضع العراقيل أمام هذه المحاولات.

يؤدي هذا التحول نحو البحث عن أساليب التطوير الذاتي بالضرورة إلى تركيز الاهتمام بالسلطات المحلية في القرى والمدن العربية في اسرائيل. فهذه السلطات هي الجهة المخوّلة بالقيام بالمشاريع التطويرية في المجالات المختلفة، وأما الهيئات القطرية فليس لها صبغة رسمية ولا صلاحيات عملية. لقد وجدنا في الاستطلاع نقداً حاداً لهذه السلطات، حيث أعرب ١٣,١ بالمئة فقط عن ثقتهم بها، على اعتبار أنها تمثّل مصالح الفلسطينيين في اسرائيل بشكل كامل و٣٦,٩ بالمئة أجابوا أنها تمثّل مصالحهم إلى حد كبير. كذلك اعتبر ١٤,١ بالمئة فقط أن لجنة رؤساء السلطات المحلية تعبّر عن مصالح الفلسطينيين و٣٢,٨ بالمئة اعتبروها تمثّل هذه المصالح إلى حد كبير (انظر الجدول رقم ٦).

إن ابداء عدم الثقة بالسلطات المحلية التي تعتبر أهم المؤسسات التمثيلية الرسمية في تأثيرها في حياة السكان يثير التساؤل حول أسباب اتخاذ هذا الموقف. وقد وجدنا تفسيراً لذلك في اجابات المبحوثين حول قيام هذه السلطات بمهامها الأساسية في مكان سكنهم بالتحديد وليس بشكل عام. تظهر هذه الاجابات أن المبحوثين يعتبرون السلطة المحلية لا تقوم بواجبها في جميع المهام الملقاة على عاتقها:

جدول رقم (٦)

مدى قيام السلطة المحلية (في بلدك) بدورها في المهمات الملقاة على عاتقها (نسبة مئوية)

	لا تقوم بدورها كلياً	تقوم بدور بسيط	لا اعرف	تقوم بدور مهم او مهم جداً
١ ـ تقديم الخدمات	٩,٠	٢٧,٠	١٨,٨	٤٥,٢
٢ ـ توفير فرص عمل	٣٧,٦	٢٨,٧	١٥,٩	١٧,٨
٣ ـ تطوير البلدة اجتماعياً	٢٦,٠	٢٤,٤	١٢,٨	٣٦,٨
٤ ـ تطوير التعليم	١٩,٦	٢٤,٢	١٤,٦	٤١,٦
٥ ـ تقديم نشاطات ثقافية	٢٣,١	٢٥,٠	١٣,٨	٣٨,١
٦ ـ الدفاع عن الأراضي	٢٩,٨	١٥,١	٢٥,٦	٢٩,٥
٧ ـ مساعدة المحتاجين	٢٤,٧	٢٥,٥	٢٦,٦	٢٣,٢
٨ ـ تمثيل السكان أمام السلطة	٢١,٧	٢٠,٥	١٩,٤	٣٨,٤

يلاحظ من المعطيات أعلاه اننا لا نجد أكثرية بين المبحوثين تعتبر أن السلطة المحلية تقوم بدور مهم في أية مهمة من مهماتها. من هنا فالنقد على هذه السلطات يشمل أداءها لواجبها في

جميع المجالات. ونظراً إلى أهمية هذه السلطات في حياة السكان، كما أشرنا سابقاً، فإن تغيير الأوضاع فيها يعتبر من المهمات الأساسية للجامعيين الذين يحملون رسالة التطوير والتغيير. ولكن مواقف المبحوثين لا تؤكد أنهم يعزون أهمية إلى دورهم في هذا التغيير. فقد وجدنا أن ٢٧,٧ بالمئة لا يرون أن لهم دوراً يؤدونه في السلطة المحلية و٣٨,٥ بالمئة يعتبرون أن أداءهم أي دور مرتبط بالظروف، بينما هناك ٣٨,٨ بالمئة يؤكدون أن لهم دوراً في كل الظروف. ولكن هذا التأكيد، لا يعبّر عن محاولة فعلية لتأدية هذا الدور. إذ تبين في السؤال عن التخطيط الفعلي من جانب المبحوثين أن ٢١,٢ بالمئة فقط يخططون لأخذ دور فعّال في المستقبل.

تؤكد نتائج استطلاعنا أن رغبة الجامعيين في التغيير ونقدهم الشديد للمؤسسات المحلية والقطرية ودعوتهم للاعتماد على النفس في التطوير، هي مواقف غير ملزمة على المستوى العملي، ولذلك لا تتم ترجمتها إلى سلوكيات في معظم المجالات.

يتضح من دراستنا للفكر السياسي للجامعيين الفلسطينيين في اسرائيل أنهم يعيشون تناقضات حادة وصعبة لكنها ليست التناقضات نفسها التي وجدناها في مجال الفكر الاجتماعي وتختلف في جوهرها. فالجامعيون يشعرون بالانتماء الوطني الفلسطيني الذي تحوّل إلى جزء لا يتجزأ من شخصيتهم ووعيهم، بينما يشعرون أن الهوية الاسرائيلية ذات معنى عملي ومفروضة بسبب الواقع الذي يعيشونه. لكن الانتماء للهوية الفلسطينية لا يحمل طابعاً سلوكياً عملياً ومن هنا أحد أسباب التناقض بين الفكر السياسي والوعي وبين الممارسة. مع ذلك يمكن القول إن التعبير عن هذا الانتماء من خلال العمل السياسي أسهل بكثير منه في حالة تطبيق القيم والمعايير في الحياة الاجتماعية. ولكن الحقيقة أن أكثرية الجامعيين غير نشيطين حتى في هذا المجال، وهم يعبرون عن رفضهم الواقع الذي تفرضه الدولة، ويرفضون الاندماج في النظام القائم عن طريق اتباع أساليب القيادات التقليدية.

كذلك وجدنا أن هناك تحوّلاً واضحاً في تفسير أوضاع الفلسطينيين في اسرائيل يبرز في الاتجاه نحو نقد الذات ونقد المؤسسات المسؤولة والقيادات السياسية وطرح حلول للمشاكل الأساسية في حياتهم من خلال الاعتماد على الذات وبناء المجتمع. لكن الواضح في نتائج استطلاعنا أن الجامعيين لا يأخذون زمام المبادرة ولا يحاولون تطبيق أفكارهم وتحويل مواقفهم إلى ممارسات سلوكية.

الخلاصة

تشير نتائج دراستنا حول الفكر الاجتماعي والسياسي للجامعيين الفلسطينيين في اسرائيل إلى أنهم يعيشون حياة معقدة وتحوي عدداً كبيراً من التناقضات في مستويات مختلفة. فهم يمرون بمراحل صعبة ويعانون تجارب قاسية في مجتمعهم وفي المجتمع الاسرائيلي، ويبلورون مواقف سلبية نحوهما، ولكنهم مضطرون إلى التعايش معهما وايجاد الحلول للتناقضات الكثيرة في حياتهم. فهم يختلفون عن مجتمعهم ولكن المجتمع الأوسع لا يشكل بديلاً له. وهم يرغبون في تغيير مجتمعهم وتطويره، ولكنه يرفض مبادرتهم ويعارض في استلامهم زمام الأمور. وهم يعانون التناقضات في ما بين مواقفهم من قضايا اجتماعية مختلفة، والفجوة بين مواقفهم وممارستهم العملية في الواقع. وقد وجدنا تناقضات مماثلة وأخرى مختلفة في الفكر والممارسة السياسية.

يعود الجامعيون الفلسطينيون إلى أماكن سكناهم بعد تجربة صعبة تتطلب طاقات كبيرة

ومجهوداً نفسياً مضنياً. وتكون صدمتهم الأولى والقوية مع مواجهة مشكلة العمل. وقوة الصدمة تنبع من التطور المضخم الذي يحمله الجامعي عن دوره الاجتماعي والسياسي والحماس لخدمة المجتمع وتحقيق الطموحات الشخصية. لكن المجتمع الذي نشأ فيه يتصور هذا الدور بشكل مختلف تماماً. فالدور الذي يتصوره الجامعي هو دور وكيل التغيير الاجتماعي بالمفهوم السوسيولوجي الذي يعني صياغة مبادىء حياتية جديدة، استبدال الرموز الثقافية التقليدية برموز جديدة، تنظيم اجتماعي وسياسي على أسس مختلفة ومفاهيم تدرج اجتماعي على أساس الكفاءة والانجاز وليس المحسوبية.

تتناقض هذه المبادىء والقيم بحد ذاتها مع تصور الجامعيين لأنفسهم بصفتهم نخبة. فكونهم نخبة يعني المصلحة في المحافظة على الأوضاع القائمة ومنع حدوث صراع وتحوّلات سريعة تطيح بمكانة الجامعيين. رغم هذا التناقض والصراع الداخلي النفسي فإن مصلحتهم بالتغيير تبقى هي الأقوى بسبب صعوبة التأقلم مع مبادىء وقيم الحياة التقليدية ورغبتهم في الإفلات من أسلوب الحياة المتبع، وحاجتهم إلى فرص لتحقيق ذواتهم حسب معاييرهم واستغلال كفاءاتهم في تحقيق طموحاتهم. ولكنهم يصطدمون بالعناصر التقليدية المحافظة التي تعارض ميولهم الفكرية ومعاييرهم السلوكية وتقف موقف الدفاع عن النفس في مواجهتهم. وتنتج من ذلك حالة صراع أخرى وتناقض في مواقفهم من المجتمع: فهم يشعرون بالالتزام بتقدم هذا المجتمع والمساهمة بمعرفتهم وثقافتهم في سبيل تطوره، ولكن المجتمع يرفض هذه المساهمة ويفضل حياة التخلف على التقدم الذي يؤدي إلى تغيير المعايير السلوكية المتبعة.

من هنا الشعور العميق بالإحباط لدرجة اليأس. فهو لا يستطيع أن يتأقلم وأسلوب الحياة الذي عاشه قبل مغادرته مكان سكنه، ولكنه ممنوع من الاستمرار في تطبيق أسلوب الحياة الذي عاشه في الجامعة والمدينة.

إن الفرص لحل الصراع نادرة جداً. فالمجتمع الاسرائيلي مغلق أمامه مهنياً واجتماعياً وسياسياً. هذا بالإضافة إلى شعوره بالتناقض مع هذا المجتمع. وتبقى الفرصة الوحيدة أمامه، التعايش مع هذا الصراع على مستوى الحياة اليومية، والانسحاب على المستوى الفكري وترك الأمور للزمن.

أما على المستوى الآخر للصراع، وهو الصراع الذي تعيشه الأقلية العربية الفلسطينية، فأمامه ثلاثة حلول: يتمثل الحل **الأول** في تجاهل الصراع المبدئي القومي مع الأكثرية اليهودية، ومحاولة الاندماج على هامش المجتمع الاسرائيلي من موقف نخبوي عن طريق اشغاله وظيفة مع التنازل عن جزء من هويته الوطنية. أما الحل **الثاني** فهو التمسك بهذه الهوية والمبادىء الأساسية في الصراع الذي تخوضه جماعته وشعبه، والنشاط من خلال تنظيم سياسي يعمل من أجل تغيير جوهري في الواقع. في كلا الحلين لا بد من تنازل من جانب الجامعي الفلسطيني: في الحل الأول يتنازل عن المكانة الاجتماعية بسبب اتهام المجتمع له بتحقيق مصالحه الذاتية على حساب المصالح العامة. وفي الحل الثاني يتنازل عن مصالحه المادية والقوة التي تمنحها الوظيفة. أما الحل **الثالث** فقد ظهر في السنوات الأخيرة وهو يتمثّل في الدمج بين الحلين السابقين: الاندماج في النشاط السياسي حسب مبادىء وشعارات وطنية في الظاهر، ومن خلال ذلك تعبئة ما يستطيع من أفراد الجماعة التي ينتمي إليها، ولكن لصالح السلطة الحاكمة، أي الانسحاب إلى جماعة المنشأ لضمان تأييدها وتضامنها معه، واستعمال هذا المورد وهذه القوة في محاولة الاندماج في المجتمع الواسع بصفته ممثلاً لهذه الجماعة ولمصالحها.

أصبح هذا الحل أكثر الحلول شيوعاً في السنوات الأخيرة، وهو وليد التطورات الاجتماعية والسياسية التي شهدتها الأقلية العربية الفلسطينية منذ العام ١٩٨٨، فقد أدت هذه التطورات إلى شيوع القيم الفردانية وتقديم المصالح الشخصية على حساب المصالح العامة، وإلى تغيير مضمون الشعارات الوطنية. فقد انقسمت هذه الأقلية حتى التطورات الأخيرة إلى معسكرين رئيسيين: المعسكر الداعي إلى الاندماج في المجتمع الاسرائيلي بكل ثمن وفي أي موقع. والمعسكر الثاني هو المعسكر الذي رفض هذا الاندماج وطالب بإجراء تغيير جوهري في النظام الاسرائيلي. ولكن هذه التجزئة تشوّهت في السنوات الأخيرة وأصبحت الشعارات السياسية في جميع المواضيع والقضايا واحدة. والنخبة السياسية في القطاع الفلسطيني لا تختلف تقريباً حول الغايات والأهداف، وإنما تختلف بسبب مواقعها المختلفة والتنافس الشديد داخلها على أسس شخصية. وقد اندمج الجامعيون في هذا التحوّل من موقع ضعيف، وكثيرون وجدوا فيه فرصتهم للتخلص من التناقضات والصراعات. وهكذا احتد التنافس بينهم على الوظائف القليلة المتوفرة لدرجة التهافت على خدمة الأحزاب الصهيونية والسلطة. ولكن جزءاً منهم ما زال يعيش حالة الصراع في عزلة تامة عن المجتمع ودرجة عالية من عدم الاكتراث واللامبالاة التي ميّزت سلوكيات الجامعيين في معظم المراحل السابقة من تجربة الأقلية العربية الفلسطينية في اسرائيل □

صدر حديثاً

وحدة الثقافة العربية
وصمودها بوجه التحديات (ندوة)

يتناول هذا الكتاب (الندوة) مسيرة الثقافة العربية، عبر أساليبها، قديماً وحديثاً، ويكشف عبر البحوث والمناقشات عن رسوخ هذه الثقافة العميقة الجذور، وانفتاحها في الوقت نفسه، على التجدد والتطور لمواجهة تحديات الحضارة المعاصرة وتغيراتها المتسارعة.

١٧٧ صفحة
الثمن: ٥,٥٠ دولارات

البعد الدولي

انطوان زحلان

خبير عربي في العلوم والتقانة.

مقدمة

يركّز تقرير هذا الشهر عن عالم العلم والتقانة على مفاوضات الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفات «الغات GATT» ولجنة التنسيق للرقابة على التصدير المتعددة الأطراف «كوكوم COCOM».

هيمنت مفاوضات جولة أوروغواي للاتفاقية العامة للتجارة والتعرفات على المسرح السياسي الدولي خلال بضعة الأشهر الأخيرة من عام ١٩٩٣. واختتمت هذه المفاوضات أخيراً في ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣. وقد وضعت الولايات المتحدة البرنامج الزمني وجدول الأعمال لهذه المفاوضات التي لعب الاتحاد الأوروبي فيها دوراً دفاعياً.

جميع المشاكل الرئيسية والصعبة التي واجهت المتفاوضين تضمنت بشكل أو بآخر تقانات متقدمة. وكانت العقبات الخمس الرئيسية تتعلق بالخدمات المالية والسمعية ـ البصرية وبمساعدات الدعم للنقل والطيران وبالزراعة.

أربع من هذه القضايا الرئيسية تعتمد على انطلاقات في: تقانة الحاسوب [الكمبيوتر]، تقانات وسائط الاعلام المتعددة (التي تُعتبر أساساً تقانات حاسوب)، تقانات المواصلات (الجمع بين تقانات الحاسوب وتقانات المواصلات هو الذي مكّن المصالح المالية العصرية من جعل خدماتها عالمية شاملة)، المواد المتطورة (مع تركيز خاص على صناعة الطائرات)، دعم البحث والتطوير R & D ومساعدات دعم التقانة.

واستهلك الموضوع الخامس، وهو الزراعة، طاقة هائلة من مناقشات «الغات» كذلك. وكانت أيضاً انطلاقات التقدم في التقانة والعلوم الزراعية وراء الكثير من الخلافات الدولية في هذا الاتجاه. والزراعة العصرية ترتكز هي أيضاً على العلم: يعتمد انجاز هذا القطاع على مدخلات ومساعدات دعم متنوعة. وتقدم بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD مساعدات دعم

إلى الزراعة تتراوح بين ٣٠٠ بليون و٣٥٠ بليون دولار سنوياً. وكان الخلاف بين الاتحاد الأوروبي (المجموعة الأوروبية سابقاً) والولايات المتحدة متعلقاً بنوع ومدى مساعدات الدعم. وتعتمد الفلاحة الناجحة والأداء الاقتصادي للمزارعين إلى حد كبير على حجم المزرعة. وكانت الولايات المتحدة هي الرائدة في اقامة مزارع كبيرة جداً تعتمد الآلات [المكنات] في عملياتها. اما المزارع الأوروبية فأصغر حجماً بكثير. واقتصادات هاتين المنظومتين مختلفة. ونحن لم نسمع بعد نهاية النقاش حول مساعدات الدعم للمزارع.

يمكن إعطاء صورة عن الأهمية القصوى للعلم والتقانة من الصفحة الأولى من عدد ٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣ من الصحيفة الفرنسية المرموقة **لوموند** *Le Monde*. تضمنت هذه الصفحة اربعة مقالات ومقالاً افتتاحياً. وكان المقال الافتتاحي وثلاثة من المقالات الأربعة تتعلق بالعلم والتقانة. وتحدثت الافتتاحية والمقال الرئيسي عن الاندماج بين شركة صناعة السيارات الفرنسية رينو Renault وشركة صناعة السيارات السويدية فولفو Volvo. وكانت الكلفة المتزايدة للبحث والتطوير R & D والتنافس التقاني ومعدل التغير التقاني هي التي دفعت إلى المفاوضات بين الشركتين. وقد اعتقدت الشركتان أن لديهما مهارات متكاملة. وكرست الصحيفة مقالاً ثانياً لمفاوضات «الغات». وكانت المصاعب الرئيسية هنا تتعلق بالتغيرات التقانية التي أخذت تطور وسائط الاعلام والزراعة والمواصلات والصناعة المالية. وتناول المقال الثالث برنامج وكالة الفضاء الأمريكية NASA لإصلاح التلسكوب هَبل Hubble الموضوع في الفضاء. وتضمن هذا العدد من صحيفة **لوموند** كذلك صفحة كاملة عن خطط الوكالة الأمريكية لإصلاح هذا التلسكوب. أما المقال الأخير في الصفحة الأولى فكان حول الارهاب المرتبط بصناعة المخدرات. وحتى هذه الصناعة تأثرت بشكل ملموس بالتغير التقاني: الزيادة الضخمة في السفر والسياحة وتبسيط تقانة التصنيع والاستخراج.

أولاً: لجنة التنسيق للرقابة على التصدير المتعددة الأطراف «كوكوم COCOM»

كان الفراعنة في مصر، وهم أول قوة تقانية عظمى، على بيّنة من أهمية تقييد تصدير التقدم التقاني. وأحد الأمثلة المعروفة منذ القدم عن مثل هذا السلوك يتعلق باكتشاف المصريين أنه يمكن السيطرة على انتشار الجرذ والفئران في اهراءات الحبوب باستخدام القطط. وكان الأمن الغذائي في مصر عرضة للتهديد من التغيّر الدوري في منسوب مياه النيل. وكان توفر إمداد الغذاء حيوياً للحفاظ على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.

عزز استخدام القطط لحماية الاحتياطي الاستراتيجي من المواد الغذائية الوضع الاقليمي لمصر. وأبقت حكومة مصر هذه التقانة الجديدة سراً. إلّا أن جيران مصر كانوا مهتمين بمعرفة التقانة الجديدة فلجأوا إلى استخدام جواسيس التقانة.

تعتبر حماية التقدم التقاني في الدولة الصناعية المعاصرة ناحية أساسية في الأمن القومي وكانت بريطانيا خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر متقدمة كثيراً عن سائر العالم في التقانة الصناعية. وسعت الحكومة البريطانية إلى حماية مزاياها التقانية عن طريق سن قانونين: يحظّر **الأول** على الفنيين البريطانيين العمل لصالح بلدان أجنبية، بينما يفرض **الثاني** الحصول على رخص تصدير للبضائع الرأسمالية. إلّا أنه ترتب على الحكومة البريطانية أن تلغي القانونين

كليهما قبل عام ١٨٥٠ لأنه لم يكن بإمكانهما حماية تقانتها؛ ذلك أن الفنيين ظلوا يعملون لبلدان أوروبية (حتى تلك التي كانت في حرب مع بريطانيا)، كما أن البلدان الأجنبية تمكنت من تهريب معلومات وبضائع رأسمالية من بريطانيا إلى الخارج.

انشأت الولايات المتحدة لجنة التنسيق للرقابة على التصدير المتعددة الأطراف «كوكوم» لمراقبة التصدير إلى الكتلة الشرقية من السلاح والمواد النووية والتقانة العالية. وانضمت البلدان الغربية معاً لترتيب تطبيق قيود التصدير هذه. والقوة المحركة وراء هذه اللجنة هي تفوّق الولايات المتحدة في التقانة وحجم سوقها القومية: فالشركات التي تنتهك مقررات «كوكوم» لا يعود بإمكانها بعد ذلك الاستفادة من استخدام براءات التسجيل الأمريكية أو التصدير إلى الولايات المتحدة. وهاتان العقوبتان وفّرتا عائقين قويين.

تضم ادارة «كوكوم» ممثلين عن جميع بلدان حلف شمال الأطلسي بالإضافة إلى اليابان. ومن الطبيعي أن تكون هناك اختلافات في الرأي حول مدى نشاطات «كوكوم» ومدى القيود التي تنوي فرضها. وحتى داخل الولايات المتحدة هناك اختلافات في الرأي حول مدى النشاطات والقيود المطبّقة. وعلى سبيل المثال، تتخذ وزارة الدفاع [البنتاغون] موقفاً متشدّداً بينما تتخذ وزارة التجارة موقفاً أقل تشدّداً.

عززت الولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٧٩ قوة تدابير «كوكوم» بإصدار قانون ادارة التصدير الذي سعى إلى اقامة تدابير تتعدى نطاق الحدود: من أجل فرض قيود على بيع التقانة الأمريكية للبلدان السوفياتية. وعزز هذا القانون ادعاء الحكومة سريان سلطتها على الفروع الأجنبية للشركات الأمريكية والشركات الخارجية التي تملك شركاتٌ أمريكية غالبية أسهمها، وكذلك على الشركات الأمريكية العاملة خارج الأراضي الأمريكية. وكانت البلدان الأوروبية واليابان على الدوام معارضة لهذا القانون وغير راضية عنه.

وفي عام ١٩٨٣ سعت الولايات المتحدة إلى تعزيز قيود «كوكوم» عن طريق قيود جديدة قاسية على الصادرات من السلع المدنية إلى الاتحاد السوفياتي. وجرى السعي لبلوغ هذا الهدف عبر تطوير سياسات حلف شمال الأطلسي المشتركة حول تحركات القروض والطاقة والتجارة والتقانة الاستراتيجية. وقاومت البلدان الأوروبية توسيع مبادىء «كوكوم» لتشمل السوق المدنية.

وسعت الولايات المتحدة، بالإضافة إلى استخدام حلف شمال الأطلسي كمنبر لنشر سياسات «كوكوم»، إلى تجنيد وكالة الطاقة الدولية للبحث عن مصادر لإمداد الطاقة بديلة من الغاز السوفياتي. وجرى في النهاية تجنيد منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD للتحقيق في التجارة بين الشرق والغرب بمنظور دراسة «المضامين الأمنية لهذه التجارة». وعمد الأوروبيون إلى المماطلة في هذه الدراسات سعياً منهم، كلما أمكن ذلك، إلى إبطاء هذه الانجرافات في سياسة الولايات المتحدة.

وكانت آلية «كوكوم» حتى سقوط الاتحاد السوفياتي موجهة بشدّة نحو البلدان الشيوعية وتلك المرتبطة بها. وتشكل جهود الولايات المتحدة لاستخدام «كوكوم» والوسائل المتصلة بها لشل مشروع غاز سيبيريا مثالاً مفيداً لوسائل «كوكوم» وحدودها.

ثانياً: مشروع خط أنابيب غاز سيبيريا

تجدر الاشارة إلى أن الزيادة في أسعار النفط عام ١٩٧٣ أدت إلى خضات ملموسة في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وإحدى نتائج هذه الخضات كانت رغبة البلدان الأوروبية في تنويع وارداتها من الطاقة لحماية أنفسها من تدخلات عربية أخرى في وارداتها من الطاقة. وتابع الفرنسيون برنامجهم الواسع المدى لتطوير مصدر طاقة نووية، وأخذ السوفيات يسوّقون الغاز من حقولهم الضخمة للغاز في سيبيريا، في أوروبا بعقود طويلة الأمد. فحقل يورنغوي Urengoy للغاز تبلغ مساحته تقريباً ١٦٧ × ٣٥ كلم وهو، على الأرجح، أكبر حقل للغاز في العالم.

وعرض السوفيات كتشجيع للبلدان الأوروبية على الدخول في مثل هذه الترتيبات، عقوداً هندسية كبيرة (تبلغ قيمتها حوالى ٢٠ بليون دولار) لبناء محطات الضخ وخط الأنابيب البالغ طوله ٤٥٠٠ كلم، وهذا الخط كان واحداً من ستة خطوط أنابيب مجموع أطوالها عشرون ألف كلم. ويجري ضغط الغاز للانتقال بسرعة ٧٠ كلم في الساعة في خط أنابيب سعة قطره ١٤٢ سم. وكان من المخطط للغاز المسحوب من يورنغوي أن يخدم معظم بلدان أوروبا الغربية، وهذا يعطي فكرة عن مدى مشروع الغاز السيبيري وأهميته.

والاعتماد الأوروبي على واردات الطاقة السوفياتية لم يكن من المتوقع أن يتعدى ١٠ بالمئة من استهلاك أي من البلدان الأوروبية. وفي معظم الحالات كانت درجة الاعتماد أقل من ذلك بكثير. ومع ذلك، فقد استشاطت حكومة الولايات المتحدة غضباً حول الاعتماد المتزايد لأوروبا على مورد طاقة من الاتحاد السوفياتي. ولا حاجة إلى القول إن مثل واردات الطاقة السوفياتية هذه إلى أوروبا، نافست المورّدين الرئيسيين للطاقة في العالم وهم غالباً شركات أمريكية.

وقام نزاع رئيسي بين البلدان الأوروبية والولايات المتحدة. وكانت البلدان الأوروبية تتوق إلى تنويع مصادر الطاقة، كما ان الشركات الأوروبية كانت تتوق إلى تأمين جزء من عقود خط أنابيب الغاز السوفياتي البالغة قيمتها ٢٠ بليون دولار.

وسعت حكومة الولايات المتحدة إلى فرض قانون ادارة الصادرات على الشركات الأوروبية التي تستخدم تقانة أمريكية. وبذلت جهود سياسية ملموسة من دون نجاح من قبل الحكومات الأوروبية لتغيير السياسة الأمريكية. وفي النهاية، ترتب على الحكومات الأوروبية أن تتدخل لحماية شركاتها الوطنية من فرض القانون الأمريكي خارج نطاق الولايات المتحدة. على سبيل المثال، كان على الحكومة البريطانية أن تأمر شركة بريطانية بالالتزام بواجباتها التعاقدية مع الاتحاد السوفياتي. ولم يكن بإمكان الولايات المتحدة أن توقف الاتحاد السوفياتي عن بناء خط أنابيبه وتصدير الغاز إلى أوروبا أو معاقبة الشركات الأوروبية التي صدّرت معدات أو إمدادات إلى الاتحاد السوفياتي لبناء خط الأنابيب. وهذا مثال ملفت على حدود القوة.

وبحلول عام ١٩٨٣ كان قد تمّ بناء ٢٧٠٠ ميل من خط الأنابيب و١٧ محطة ضخ (من أصل ٤٠ محطة مقرّرة). وفي المجموع، كان قد تم استيراد ٣٠ بالمئة من معدات مد الخط، وكانت الآلات اليابانية في المقدمة. وهذه الواردات كانت اضافة إلى استيراد ما قيمته ٣,٥ بليون دولار من الأنابيب ومحطات الضخ والمعدات المتصلة بها. وكان معظم الإمدادات والمعدات المستخدمة في بناء خط الأنابيب من صنع سوفياتي: وكان قد جرى السعي للحصول على الواردات للإسراع في بناء الخط عبر الاسكا، البالغة كلفته ٨ بلايين دولار والذي صادف مقاومة من جماعات الحفاظ

على البيئة. ولم يكن على الاتحاد السوفياتي أن يلتزم هذا العامل؛ وهو ما أدى بالطبع إلى إضرار في البيئة. ويمكن ربط العديد من مشاكل روسيا الاقتصادية بالادارة الاقتصادية الضعيفة للاستثمارات في قطاعات الطاقة في الاتحاد السوفياتي.

ولقد بدأ بناء المرحلة الأولى من خط أنابيب الغاز عام ١٩٨٠ وانتهى عام ١٩٨٥. وتم تسليم الغاز إلى فرنسا في أول كانون الثاني/ يناير ١٩٨٤ بحسب الاتفاق المبرم في عقد ١٩٨٢. وتم بناء خط أنابيب غاز ثان عبر سيبيريا كجزء من المرحلة الثانية من برنامج ١٩٨٦ ـ ١٩٩٠. كان تطوير حقول الغاز السيبيري من الناحية الهندسية انجازاً كبيراً، ولكنه من الناحية الاقتصادية والادارية بكلفته العالية وعائداته الاقتصادية المنخفضة، ساهم في انهيار الاتحاد السوفياتي.

كان من الواضح لحكومة الاتحاد السوفياتي بحلول ١٩٨٦ عندما جاء غورباتشيف إلى السلطة أن حقول غاز سيبيريا لم تكن بالغنيمة التي كانوا يأملون، فقد انخفضت أسعار الطاقة العالمية ولم يعد العديد من الاستثمارات يعطي أي عائد. وأخفقت الاصلاحات الاقتصادية والادارية التي حاول غورباتشيف تطبيقها عام ١٩٨٦ في انقاذ النظام. وفي الحقيقة، فإن تقارير الاستخبارات الأمريكية عام ١٩٨٧ حول التقانة السوفياتية أشارت إلى أن السوفيات كانوا متخلفين كثيراً في التقانات الحربية والمدنية على السواء، وأنه كان من المتوقع أن يفشل غورباتشيف في إصلاح الاقتصاد.

رفعت ادارة ريغان في كانون الثاني/ يناير ١٩٨٧ الحظر عن تصدير معدات حقول النفط إلى الاتحاد السوفياتي. وقالت وزارة التجارة التي كانت تعارض استمرار الحظر الذي بدأه الرئيس كارتر إن الشركات الأمريكية عانت خسائر كبيرة إذ إن الاتحاد السوفياتي كان قادراً على شراء المعدات التي يحتاج إليها من ٦٠٠ شركة في ٣٨ بلداً لم تكن تطبق أي قيود على الصادرات.

ثالثاً: مثال آخر على «الحرب الباردة» لـ «كوكوم»

أبقت الولايات المتحدة حتى نهاية الثمانينيات على الرقابة على تصدير تقانة الحاسوب والشرائح إلى أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي.

وقامت أزمة رئيسية بين الولايات المتحدة واليابان عام ١٩٨٧ عندما اكتُشف أن شركة توشيبا ماشين وهي فرع من توشيبا صدّرت إلى الاتحاد السوفياتي ثماني أدوات طحن عالية الدقة بين ١٩٨١ و١٩٨٤ مكّنت الاتحاد السوفياتي من تحسين صناعة أجهزة دفع لغواصاته أكثر هدوءاً، مما جعل أمر اكتشافها أكثر صعوبة. ونتيجة ذلك، ترتّب على مدير ورئيس مجلس ادارة توشيبا الاستقالة على الرغم من أن أياً منهما لم تكن له أية مسؤولية تجاه شركة توشيبا ماشين. وتم فرض غرامة على شركة توشيبا ماشين من قبل الحكومة اليابانية التي منعتها من البيع للبلدان الشيوعية لمدة سنة، وصوّت مجلس الشيوخ الأمريكي على حظر الواردات من منتوجات توشيبا: وكانت قيمة سوق أمريكا الشمالية لتوشيبا سنوياً تعادل ١,٧ بليون جنيه استرليني. وعاقبت وزارة التجارة الأمريكية شركة توشيبا بفرض وجوب حصولها على رخص تصدير لكل مادة تستوردها من الولايات المتحدة لأن وزارة التجارة علقت رخصتها السابقة. ومغزى هذه القصة هو أن الولايات المتحدة استغلت انتهاك شركة يابانية قوانين التصدير اليابانية لإلحاق ضرر كبير بمنافس دولي جدّي.

رابعاً: تحوُّل اهتمام «كوكوم» إلى العالم الثالث

يعود توسيع اهتمام «كوكوم» إلى بلدان العالم الثالث في الحقل النووي إلى أمد بعيد. ولقد أخفقت هذه الجهود في إيقاف الصين ومن ثم الهند عن الحصول على تقانة كاملة للقنبلة النووية. وكان الانتشار النووي في رأس قائمة القيود على انتقال التقانة.

وأعلنت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والمانيا الغربية وايطاليا وكندا واليابان في نيسان/ ابريل ١٩٨٧ إقامة «نظام رقابة على تقانة الصواريخ» MTCR لمنع انتقال تقانات الصواريخ إلى بلدان العالم الثالث. وبحلول ١٩٩٠، انضمت بلدان البنلوكس واسبانيا إلى هذا النظام. والفكرة وراءه كانت منع البلدان النامية (وخصوصاً أمريكا اللاتينية والبلدان العربية) من الحصول على قدرات لتصميم وبناء صواريخ قادرة على حمل رؤوس نووية، أي صواريخ قادرة على حمل أكثر من ٥٠٠ كلغ وقطع مسافة تزيد على ٣٠٠ كلم.

وازداد بعد حرب الخليج الاهتمام بتوجيه قلق «كوكوم» إلى انتقال التقانة إلى البلدان العربية. وكانت القيود في ذلك الوقت على انتقال التقانة إلى الكتلة السوفياتية السابقة قد خُفّفت. وبحلول ١٩٩٣، كان قد رُفع العديد من القيود الباقية. وأعلن الأعضاء السبعة عشر في «كوكوم» في اجتماع عقد في لاهاي في ١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣ أنهم يتوقعون أن تنضم روسيا (مثلها مثل بلدان أخرى كالسويد والنمسا وايرلندا ونيوزيلندا وهونغ كونغ) إلى لجنة تخلف «كوكوم». وكان الأمل معقوداً كذلك على إدخال الصين، كما كان من المتوقع ولادة كوكوم الجديدة في نيسان/ ابريل ١٩٩٤.

خامساً: تأثير التغيير التقاني في العلاقة بين القطاعين الخاص والعام

تتعرض العلاقة بين القطاعين العام والخاص في جميع البلدان الصناعية لضغط ملموس نتيجة التغيير التقاني. وقد انهار الاتحاد السوفياتي الذي كان نظامه بالغ التصلب ولم يتمكن من التكيف بسرعة مع هذه الضغوط. وتمكن معظم البلدان الصناعية الأخرى من هذا التكيف وإن في نطاقات مختلفة.

وكان تأثير التغيير التقاني أول ما ظهر في حقل التنافس بين الشركات. إلّا أن تأثير التقانة أصبح مسؤولية قطاع عام حالما خسرت الشركات في المنافسة ومنيت بالإفلاس. والبطالة هي إحدى أكثر المشاكل تفجراً التي تواجه المجتمعات الصناعية اليوم.

والعمالة تتصل اتصالاً مباشراً بنوعية التعليم وبالاستثمار. ونادت أحزاب سياسية من اليسار واليمين على السواء في عدد من بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بحلول ايديولوجية لتحدي المنافسة والبطالة. والسلوك الاعتباطي الذي اتخذته الأحزاب السياسية سعياً وراء منافع سياسية على المدى القصير أثبت أنه يعطي نتائج عكسية. أما ما تبين أن له أهمية حاسمة فكان نوعية التعليم وشموليته. وباتت الآن تقانة اختبار ومقارنة نوعية التعليم والمناهج التعليمية وخريجي المدارس احدى الأدوات الرئيسية للدول العصرية في التخطيط لمستقبلاتها الاقتصادية. وتقارن بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية باستمرار إنجازها في هذا الشأن حتى تدشن برامج لتصحيح الاخفاقات والتغلب على الصعوبات.

والمنطقة الثانية غير البعيدة عن منطقة التعليم هي نشاطات وسياسات البحث والتطوير. والأداة الأساسية للابتكار والاختراع في الصناعة هي البحث والتطوير. إن ادارة البحث والتطوير وعلاقتها بالنشاط الصناعي هي إحدى التحديات الصعبة التي تواجه البلدان الصناعية. ويلاحظ المراقبون أنه كان لدى الاتحاد السوفياتي أكبر عدد من علماء البحث في العالم وأن نوعية ومدى البحث والتطوير كانا على مستوى عالٍ جداً. ومع ذلك، فقد أخفق الاقتصاد السوفياتي في ترجمة هذه القدرات إلى نشاطات ومنتوجات مفيدة اقتصادياً.

إن مركّب العلاقات بين المؤسسات المالية والصناعة والبنى التحتية والتعليم والجمعيات المهنية والأسواق، كل هذا يشكل مناطق لتغييرات سياسية واجتماعية. هذه العلاقات أخذت تصبح بازدياد موضوعاً للتحليل والمناقشات العامة والاختبار. وإحدى نتائج هذا التحليل والنقاش هي جعل مؤسسات عامة (مثل الوزارات وتلك شبه الرسمية) عرضة لتقييم مكثّف. وأخذت هذه المنظمات العامة، بفضل الامكانات التي أتاحتها تقانة الحاسوب، تصبح أكثر شفافية بالنسبة إلى المحللين وأكثر توجهاً نحو الأداء. وبات البيروقراطيون الحكوميون الآن معرضين للتحقيق العام مثلهم مثل شركات الأعمال.

ومن الأرجح أن تنتقل التغييرات التي نراها تنتشر الآن في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى بلدان العالم الثالث بحلول نهاية هذا القرن.

سادساً: نواحٍ أخلاقية

تستمر التطبيقات الفعلية والمحتملة للتطورات الراهنة في علم بيولوجيا الجزيئيات في اثارة مشاكل أخلاقية خطيرة. وكان مقال عدد شباط/ فبراير ١٩٩٤ تحت هذا الباب قد تطرّق إلى بعض هذه القضايا، وسنذكر هنا الآن تطورات جديدة في هذا الاتجاه.

ظهر تحرك قوي في عدة بلدان أعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لسن تشريع بوجوب إعلام المستهلِك بالأمر عندما يكون المنتَج الذي يباع يحتوي على مورِّثات (جينات) منقولة من مخلوقات أخرى. ويقول بعضهم في ذلك إن الهنود قد لا يرغبون في أكل بندورة تحتوي على مورِّثات منقولة من الأبقار، وقد لا يرغب المسلمون واليهود في أكل لحوم أو ثمار خيار تحتوي على مورِّثات منقولة من خنزير. وقد لا يرغب آخرون في أكل لحوم تحتوي على مورِّثات بشرية.

ويعتقد الفلاسفة والعلماء على السواء أن هذا الحقل يخلق مشاكل أساسية لا يمكن حلها إلّا بالبحوث والمناقشات المكثفة: ماذا يعني في الحقيقة نقل المورِّثة (الجينة) عندما لا يغيب عن الذاكرة أن كل المخلوقات الحية والنباتات لها مورِّثات مصنوعة بالطريقة ذاتها من الجزيئيات نفسها. والفرق بين مورثات المخلوقات والأعضاء المختلفة هو ببساطة في سياق تعاقب السلسلة ذاتها المؤلفة من أربعة جزيئيات: مثلاً، تستخدم كتب مختلفة الأحرف العربية نفسها ولكن في سياق مختلف، وهكذا فالاختلاف بين كتابين ليس في الحروف بل في المعنى الذي نربطه بالسياق الناتج. فهل يعني هذا أن صفحة مأخوذة من كتاب ومقتبَسة في كتاب آخر تنقل معها كل نوعية الكتاب الأصلي الذي أُخذت منه؟

هل إثارة مثل هذه الأسئلة تُجبر الهنود على التفكير في أسباب عدم أكلهم لحوم البقر؟ هل المنع المفروض على أكل نوع معين من اللحوم يشمل الحيوان كله أو يقتصر على نواحٍ معينة من

الحيوان؟ وبما أن مورّثة واحدة بمفردها لا تمثل حيواناً بأكمله، فهل يعني هذا أن الموضوعين غير متصلين؟

العلاج الجرثومي: بات يُعتقد الآن انه سيكون من الممكن خلال عشر سنوات القيام بنجاح بأعمال هندسة وراثية (جينية) على البشر من النوع الذي يجري اختباره على الحيوانات اليوم. وبكلمات أخرى، سيكون من الممكن إجراء جراحة مورّثات في البيوض البشرية الملقّحة. ويمكن أن يكون الغرض من مثل هذه الجراحة استبدال المورثات الناقصة أو المتخلفة لتخليص الأشخاص من العواقب غير السارّة للمورثات المتخلفة أو منح طفل مميزات خاصة: مثل عينين زرقاوين أو بُنّيتين، شعر أسود أو أشقر، قوة جسدية، ذكاء، وغير ذلك...

لقد أخذ العلاج الجرثومي يلاقي الآن الاهتمام الجدي من حكومات بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وبما أن فترة عشر سنوات ليست بالفترة الطويلة جداً، فستكون بلدان العالم الثالث معرَّضة لهذه التقانات في المستقبل القريب. فهل ستكون البلدان العربية مستعدة لذلك؟

ومن أجل تنظيم المناقشات حول هذه المواضيع الصعبة أنشأت حكومات جادّة، مثل حكومة الدانمرك وقد أخذت تتبعها الآن الحكومة البريطانية، ما أصبح يعرف بمؤتمرات الإجماع في الرأي. وغاية هذه المؤتمرات هي توفير الفرص اللازمة أمام الجمهور ليستكشف بطريقة منتظمة وذكية القضايا الأساسية التي تواجه المجتمع نتيجة هذه الانطلاقات التقانية. وفي معظم الحالات لا تدافع الحكومات عن أي سياسة معينة، بل هي تساعد السكان على البحث في القضايا حتى يدعم الشعب في النهاية تشريعاً عقلانياً في هذه المناطق الصعبة.

سابعاً: الرعاية الصحية في الولايات المتحدة

كانت كلفة الرعاية الصحية في الولايات المتحدة موضوعاً رئيسياً في حملة الانتخابات الرئاسية الأخيرة. ووعد بيل كلينتون بأن ينكب على معالجة المشاكل التي يواجهها المواطنون والشركات في تأمين الرعاية الصحية. وما إن انتهت الانتخابات حتى طلب الرئيس من هيلاري رودهام كلينتون تولي رئاسة قوة عمل لتطوير برنامج حكومي لحل العديد من هذه الصعوبات. وهيلاري رودهام كلينتون هي محامية مرموقة بالاضافة إلى أنها زوجة الرئيس.

وليس لدى الولايات المتحدة برنامج ـ بالمعنى الحقيقي للكلمة ـ للرعاية الصحية مثل برامج معظم البلدان الأوروبية. وأنشأت الحكومة الأمريكية في الستينيات رعاية طبية للمسنّين ومساعدة طبية للفقراء. ويترك هذان البرنامجان ٣٧ مليون شخص، أي ١٥ بالمئة من مجموع السكان، خارج نطاقيهما.

ولدى المواطنين عدد من الخيارات، ترتكز كلها على مشاريع خاصة. ويوفر معظم المستخدِمين غطاء تأمينياً، يتيح الرعاية للعديد من الأشخاص. ويمكن الأفراد شراء بوليصة تأمين شخصية يترتب عليهم دفع ثمنها مباشرة إلى شركة التأمين.

وتواجه الخدمات الطبية في الولايات المتحدة عدداً من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الحادة. وعلى سبيل المثال، تضيف كلفة الرعاية الصحية للعمال مبلغ ١٥٠٠ دولار إلى كلفة كل سيارة تصنعها شركة جنرال موتورز!

ومن الطبيعي أن تكلّف المستويات العالية للنظام الطبي الأمريكي كميات كبيرة من المال:

يُخصَّص ١٢,٢ بالمئة من اجمالي الإنفاق المحلي في الولايات المتحدة للرعاية الصحية، بينما النسبة في المملكة المتحدة ٦ بالمئة. وقد ارتفع الانفاق على الرعاية الطبية من ٥ بالمئة من الناتج الاجمالي المحلي في عام ١٩٦٠ إلى ١٤ بالمئة من هذا الناتج في عام ١٩٩٠. وبالنسبة إلى مؤسسات الأعمال ازدادت كلفة الرعاية الصحية للموظفين من ٣,٥ بالمئة في عام ١٩٧٠ إلى ٨,٥ بالمئة من المرتّبات عام ١٩٩٠. ويحاول العديد من صغار المستخدِمين عدم تقديم غطاء رعاية صحية لموظفيهم. وظل هناك في الجانب الاجتماعي حوالى ثلث السكان خارج غطاء أي برنامج رعاية صحية.

وليست نوعية الرعاية الطبية السبب الوحيد لهذا التصاعد في الكلفة: هناك النفقات الادارية والقانونية المرتفعة، كلفة التأمين القانوني المترتب على الطبيب حتى يسمح له بمزاولة المهنة؛ الكلفة المرتفعة للتقانة العالية المرتكزة في المستشفيات والتي ساهمت الرعاية الطبية في نفقاتها الإجمالية. أضف إلى ذلك أن نظام الرعاية الطبية في الولايات المتحدة لا يملك أية آلية للرقابة على الكلفة.

والرعاية الصحية الحديثة المرتكزة على المستشفى مكلفة. وكذلك تزيد في كلفة الصحة حقيقة أن البنية الديمغرافية في المجتمعات الصناعية أخذت تنجرف بعيداً عن «سكان شباب» إلى «سكان مسنين». وتكلف الرعاية الصحية لأولئك الذين تقل أعمارهم عن ١٩ عاماً اقل من ١٠٠٠ دولار سنوياً؛ أما لأولئك الذين تزيد أعمارهم على ٨٤ عاماً فهي أكثر من ٩٠٠٠ دولار سنوياً. أما الكلفة لأولئك الذين تتراوح أعمارهم بين ١٩ و٦٤ عاماً فتبلغ حوالى ١٥٠٠ دولار سنوياً.

ومشروع كلينتون المقدم إلى الكونغرس في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣ مشروع مركّب يسعى إلى تناول معظم الصعوبات الحالية التي يواجهها النظام الصحي. وتألف مشروع كلينتون من عشرة عناصر.والعناصر الرئيسية في المشروع هي:

أن يوفر المشروع لجميع الأمريكيين دخولاً مضموناً في صفقة مقياسية للرعاية الصحية من دون اعتبار للوظيفة أو الدخل. ويهدف المشروع إلى مساعدة مؤسسات الأعمال الصغيرة وتلك القديمة بتحديد مساهماتها في الرعاية الصحية لموظفيها. ويوجب المشروع على المستخدِمين أن يدفعوا ٨٠ بالمئة على الأقل من معدل كلفة أقساط التأمين على ألّا يتعدى ذلك ٧,٩ بالمئة من الراتب، وستقدم الحكومة الاتحادية المساعدة إلى المؤسسات الصغيرة والعاطلين عن العمل وأصحاب الدخل المنخفض.

واقترح المشروع انشاء مجلس وطني للصحة لتنظيم صناعة الرعاية الصحية ووضع حدود للنمو في النفقات. ويهدف المجلس إلى خفض النمو السنوي في الإنفاق الخاص على الرعاية الصحية من ٧,٥ بالمئة إلى ٣,٥ بالمئة بحلول عام ٢٠٠٠.

واقترح أيضاً إنشاء «تحالف صحة» من شركات تقوم من ثم بالتفاوض على شروط أفضل مع شركات التأمين والمستشفيات. وستشرف «تحالفات الصحة» على خطط الصحة المحلية وتسهيل الخيارات أمام المستهلك بتوفير معلومات موثوقة ومفصلة حول الكلفة.

ويقترح المشروع تمويل البرنامج المزمع عبر وقف نمو كلفة الرعاية الطبية والمساعدة الطبية وفرض ضرائب على السجائر والمشروبات الكحولية. واقترح المشروع توفير حوافز لزيادة نسبة الأطباء العامين وأطباء العيادات العاملين داخل المدن وفي المناطق الريفية.

وهناك، كالعادة، معارضون ومؤيدون للمشروع. لقد بدأت مناقشة مشروع كلينتون، وسيستغرق الأمر شهوراً عدة من النقاش والبحث والتفاوض قبل الموافقة على صيغة نهائية معدلة.

ثامناً: المستحضرات الصيدلانية

تتغير طبيعة المشاكل الطبية مع تقدم سكان المجتمعات الصناعية في السن، مما يدعو إلى بحث وتطوير من جديد. ذلك أن أمراض الشباب مختلفة جداً عن أمراض المسنّين. فالمسنون يعانون مرض السرطان أو مشاكل في شرايين القلب أو في الجهاز العصبي مثل الخرف أو الشلل الرُعاشي Parkinson disease.

وشركات المستحضرات الصيدلانية مؤسسات تعتمد تقانة رفيعة المستوى وتخصص للبحث والتطوير R & D ما يتراوح بين ١٢ و٢٥ بالمئة من دخلها من المبيعات. وتنفق الشركات العشر الرئيسية أكثر من ثمانية بلايين دولار سنوياً على البحث والتطوير. ويتوقع أن تنفق هذه الشركات الرئيسية العشر ثلث كل مخصصات البحث والتطوير.

تقوم شركة غلاكسو Glaxo في المملكة المتحدة بإنفاق ٥٠٠ مليون جنيه استرليني على مختبرات جديدة تتسع لموظفيها العاملين في البحث والتطوير وعددهم ١٤٠٠ موظف. ومن المقرر افتتاح هذه المختبرات في العام الحالي (١٩٩٤). وهناك شركات أخرى تشارك في وجهة النظر القائلة إن أفضل جو لإنجازات البحث والتطوير هو في الجماعات الصغيرة، في الجامعات وفي المستشفيات.

ويعمل في الشركات الرئيسية العشر للمستحضرات الصيدلانية ما يتراوح بين ٤٠٠٠ و٦٠٠٠ باحث.

وازدادت كلفة تطوير دواء جديد من ١٢٥ مليون دولار في عام ١٩٨٧ إلى أكثر من ٤٠٠ مليون دولار في عام ١٩٩٢. هذا ولا ينزل إلى السوق سوى مركّب واحد من بين كل ٥٠٠٠ مركّب يجري اختبارها. ويترتب على شركات المستحضرات الصيدلانية بعد اكتمال عملية البحث الفعلية أن تقوم باختبار تسويق شامل للدواء بحسب القوانين الحكومية السارية المفعول. ويستغرق الأمر الآن حوالى سبع سنوات لاختبار دواء جديد.

إن عدد الأدوية الجديدة ليس كبيراً جداً بالطبع: بين ١٠ و٢٠ دواء جديداً كل عام. والعديد من هذه الأدوية «الجديدة» موضوع تحت الدراسة منذ سنوات عدة. وضعت شركة ساندوز Sandoz في السوق، حديثاً، دواءها المعروف باسم كلوزابين Clozapine لمعالجة داء انفصام الشخصية (سُكيتسفرينيا schizophrenia). وتبلغ كلفة الدواء للمريض الواحد ٧٥٠٠ دولار اضافة إلى كلفة فحص دم كل أسبوع. ولا يزال دواء تاكسول (Taxol) لمعالجة سرطان الثدي قيد الاختبار، وما لم يتمكن الخبراء من ايجاد طريقة قليلة الكلفة لتركيب الدواء وتصنيعه بسعر ٢٠٠٠ دولار للغرام الواحد، فسيجد معظم المرضى أن استخدامه مكلف جداً. وهناك قيد الاختبار عدد من أدوية جديدة لمعالجة داء الصَرع epilepsy. ويتوقع أن يكون لهذه الأدوية المضادة للتشنج سوق بمليارات عدة من الدولارات بحلول عام ١٩٩٥. وكانت أدوية لمعالجة ارتفاع ضغط الدم قد أحدثت ثورة في معالجة هذا المرض؛ وتبلغ الكلفة للشخص الواحد في العام نحو ٢٠٠٠ دولار.

والحقل الكبير في البحث والتطوير اليوم هو البحث عن وسائل فعالة للسيطرة على المورثات وعلاج المورِّثات؛ إلّا أن هناك اهتماماً كبيراً كذلك في إجراء بحوث على مستحضرات صيدلانية تقليدية لمعرفة امكانات جعلها مصادر لأدوية جديدة، وكذلك اجراء اختبارات واسعة المدى

لأصناف عديدة من النبات. وهناك نحو ٢٥٠,٠٠٠ صنف مزهر من النبات، ومن بين كل هذه الأصناف لم يجر اختبار سوى ١١٠٠ صنف لمعرفة خصائصها الطبية. وأنشأت كوستاريكا، كي تستخدم ثروتها الكبيرة من الغابات الاستوائية، المؤسسة الوطنية للتنوع الحيوي biodiversity لتشجيع الشركات الدولية على إجراء بحوث على نباتاتها الاستوائية إلى جانب تطوير عملية البحث والتطوير المحلية. ودفعت شركة ميرك Merck إلى المؤسسة مبلغ ٥١ مليون دولار ثمناً للاحتفاظ بحق تحليل نباتات وحيوانات فطرية بحثاً عن أدوية ممكنة.

تاسعاً: تقانات الاتصالات

يتركّز التنافس الدولي بين الدول الصناعية الرئيسية أكثر فأكثر على تقانات الحاسوب والاتصالات: فلقد أخذ صانعو القرار يولون الآن خفض كلفة الاتصالات وزيادة تسهيل الاتصالات الجماعية اهتماماً متزايداً. ويتبنّى معظم هذه البلدان تقانات ترقيمية، ويقوم بتركيب منظومات اتصالات واسعة معتمدة على الياف بصرية.

أصبحت عبارة «أوتوستراد المعلوماتية» عبارة رئيسية في اجتماعات قمة مجموعات بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وفي الولايات المتحدة يعمل الرئيس كلينتون على تعزيز مشروع ضخم للمعلوماتية بات يُعرف باسم بنية الجيفابتّة «جستالت أوف ذا جيفابت gestalt of the gigabit»، ويتطلب استثمارات تبلغ ١٧ بليون دولار في تقانات مختلفة. ويعمل الأمريكيون في تطوير بناهم التحتية للمعلوماتية منذ نحو ٤٠ عاماً، وقد استثمروا بكثافة في التدريب ومحطات وشبكات الاتصالات.

قدّم جاك ديلور، الأمين العام للاتحاد الأوروبي، في اجتماع قمة رؤساء دول الاتحاد في ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣، كتاباً أبيض دعا فيه إلى استثمارات كبيرة جديدة (تقدر بقيمة ٤٠٠ بليون وحدة حساب أوروبية ECU، أي أكثر من ٤٦٠ بليون دولار) في شبكات اتصالات عبر أوروبا. وكان بين هذه الشبكات المقترحة مشروع أوتوستراد معلوماتي. ويعمل اليابانيون في تطوير شبكتهم الوطنية للمعلوماتية منذ عدد من السنين. وهناك تقديرات بأن اليابانيين يتوقعون أن يستثمروا في أوتوستراداهم المعلوماتي قدر مجموع استثماراتهم في منظومات النقل التقليدية.

عاشراً: طاقة الالتحام النووي

تعتبر الطاقة مورداً حيوياً في أي اقتصاد عصري. وانخفضت منذ عام ١٩٧٣ حصة الطاقة في الوحدة المنتَجة في الناتج القومي الاجمالي نتيجة جهد كبير في تحسين كفاءة الطاقة. وخفّض التقدم في فيزياء الأجسام الصلبة متطلبات الطاقة للعديد من الأعمال. والحصة المخصصة للطاقة في الناتج القومي الاجمالي، على الرغم من انخفاضها، لا تزال قريبة من واحد بالمئة.

يقوم العلماء بدراسة طيف واسع من مصادر الطاقة المتجددة وغير المتجددة. والأمر الذي استأثر باهتمام العلماء هو الطاقة التي قد تستمد من التحام الذرات الهيدروجينية. وهذا هو مصدر الطاقة في الشمس مثلما هو في القنبلة الهيدروجينية. وتحوُّل المادة إلى طاقة في القنبلة الهيدروجينية غير خاضع للسيطرة، ولذلك يؤدي إلى انفجار مدمِّر. ويسعى العلماء في جميع البلدان الصناعية منذ الخمسينيات إلى ايجاد وسائل وطرق للتحكم في عملية الالتحام حتى يمكن استخراج الطاقة بصورة منضبطة من هذه التفاعلات النووية الحرارية.

المشكلة هي أن التفاعل النووي الحراري يحصل في درجة حرارة تبلغ نحو مليون درجة مئوية. وفي درجة الحرارة هذه كانت كل المواد تتبخّر إلى بلازما (غاز مشرَّد)! وهكذا فالتحدي التقاني هو كيف يمكن احتواء التفاعل بعيداً عن جدران الآلة التي تنتج التفاعل النووي الحراري. واخترع العلماء السوفيات آلة **التوكامك** Tokamak: وهي آلة بمقدورها احتواء البلازما النووية الحرارية عن طريق حقل مغناطيسي بالغ القوة. ويستخدم كل الباحثين في طاقة الالتحام نسخاً من هذا التصميم.

كان العلماء قبل ٢٠ عاماً يعتقدون أن منطلقاً في تصميم الآلة بات وشيكاً وأنه يمكن الالتحام النووي أن ينتج مورداً تجارياً للطاقة بحلول العام ٢٠٠٠. إلّا أن هذا التفاؤل اختفى الآن وبات يُعترف بأن هذا الأمر مشكلة تقنية بالغة الصعوبة وأن إنجاز مثل هذا التوقع يتطلب قدراً كبيراً من أعمال البحث.

في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩١ نجح مفاعل **تورس** Torus الأوروبي المشترك في كلهام قرب اكسفورد في بريطانيا في «إحراق» الديوتيريوم (الهيدروجين الثقيل) والتريتيوم (نظير الهيدروجين الثقيل) معاً في بلازما مكبوحة لمدة ٢٠ ثانية. وقدرت نسبة الطاقة المتوالدة خلال هذه المدة بـ ١,٧ ميغاواط بكلفة ١٤ ميغاواط. أي، بعبارة أخرى، استخدمت طاقة في الإنتاج تفوق ثمانية أضعاف الطاقة المولّدة.

في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣، نجح مفاعل **توكامك** لاختبار الالتحام TFTR في جامعة برنستون في الولايات المتحدة في توليد ٦,٢ ميغاواط من الطاقة لمدة أربع ثوان. وجرى التفاعل النووي الحراري في درجة حرارة ٣٠٠ مليون مئوية. وهذه الحرارة تفوق كثيراً درجة الحرارة في مركز الشمس. وأعلن مدير المفاعل أنهم يتوقعون انتاج ١٠ ميغاواط في الاختبار التالي المقرر اجراؤه في تموز/ يوليو ١٩٩٤.

حادي عشر: الانتشار النووي

استثمرت شركة الوقود النووي البريطانية BNF نحو ٤,٣ بليون دولار في مشروع لاستعادة البلوتونيوم واليورانيوم من الوقود المستهلَك في المفاعلات النووية. وكان قرار إقامة المشروع الذي أطلق عليه اسم **ثورب** Thorp قد اتُّخذ في عام ١٩٧٧ بعد تحقيق شعبي ومناقشتين برلمانيتين منفصلتين. واكتمل بناء مصنع ثورب في عام ١٩٩٢. وكان من المتوقع أن يبدأ المصنع عملياته في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣ بعد أن تكمل مفتشية التلوث ووزارة الزراعة استشارات عامة. إلا أن السياسة الأمريكية تجاه الانتشار النووي والتغييرات في صورة الصناعة النووية لدى الجماهير عقّدت عملية بدء الانتاج أمام ثورب.

وكانت صورة الصناعة النووية بحلول عام ١٩٧٧ مصابة بالتشوّه في وقت أخذت فيه الحملات المناوئة لهذه الصناعة تزداد قوة وشدّة. لقد غيّر الحادث الذي وقع في **جزيرة ثْري مايل** Three Mile Island في الولايات المتحدة كل شيء، ولكن هذا الحادث وقع في عام ١٩٧٩. وتغيرت بشكل جذري البيئة أمام الصناعة النووية بعد حادث **ثْري مايل**، وبوجه خاص بعد حادث **تشيرنوبيل** Chernobyl (١٩٨٦).

عندما جرى تخطيط مصنع ثورب قبل ١٥ سنة كان اليورانيوم باهظ الثمن، وأسعار النفط مرتفعة، وكان معظم البلدان الصناعية يتوقع توليد الطاقة من مفاعلات نووية. ومنذ ذلك الحين

جرت تغييرات اقتصادية وتقانية عديدة تركت بريطانيا مرهقة بعبء مصنع ثورب المكلف لفصل اليورانيوم.

وبالإضافة إلى التعقيدات المذكورة أعلاه، أصبحت سياسات الولايات المتحدة تجاه الانتشار النووي أكثر وضوحاً وقوة: إنها لا تريد لمصنع ثورب أن يعالج الوقود المستهلَك لأنها ترغب في خفض مورد البلوتونيوم. ذلك أن البلوتونيوم يمكن استخدامه في صنع قنابل نووية. ويقول الأمريكيون إن الرقابة الدولية على الأسلحة النووية ستتعرض للتخريب إذا أصبح البلوتونيوم متوافراً بكثرة.

ويقول دعاة الحفاظ على البيئة إن مصنع ثورب سيزيد في كمية الإشعاع. وقد تمكنوا بواسطة تطبيق اجراءات قانونية مختلفة من الإبقاء على مصنع ثورب مغلقاً لمدة عام.

أما أولئك الذين يقفون إلى جانب تشغيل مصنع ثورب فيقولون إن إجراءات السلامة في المصنع تجعله آمناً جداً وإنه سيكون عملاً مربحاً. وتقول الشركة إنها ستكسب للمملكة المتحدة ٩٠٠ مليون جنيه استرليني في السنوات العشر الأولى من العمل، ٥٠٠ مليون جنيه منها ستكون أرباحاً صافية. ولدى شركة ثورب عقود طويلة الأمد مع اليابان وبلدان أخرى لمعالجة الوقود النووي المستهلَك في مفاعلاتها.

وأخيراً، أعطت الحكومة البريطانية في ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣ موافقتها على بدء الانتاج في مصنع ثورب. وأعلنت جماعة السلام الأخضر أنها ستسعى إلى الحصول على إعادة نظر في الأمر لدى القضاء. وإذا وافقت المحكمة على هذا الطلب فإن القضية قد تستغرق ثلاثة أيام أو أربعة. وسيكون القرار النهائي للمحكمة.

وقد يصبح مصنع ثورب الباهظ الكلفة نصباً أثرياً وينضم إلى استثمارات نووية مكلفة أخرى عديدة. وقد استدعت النواحي القانونية والأمنية وشروط السلامة في هذه المشاريع ذات التقانة الرفيعة مزيداً من الدراسة والمداولات أكثر مما كان متوقعاً. وتقول الشركة صاحبة مصنع ثورب إن التأخر في بدء عمليات المصنع قد كلف الشركة ١٠٠ مليون جنيه استرليني.

وسيكون للإعلان الصادر في أول كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣ عن شركة الكهرباء النووية (المملكة المتحدة) Nuclear Electric (UK)، أنها حققت أرباحاً صافية قدرها ٤٩٧ مليون جنيه استرليني خلال ستة أشهر، تأثير كبير على صورة الصناعة النووية لدى الجماهير.

ثاني عشر: الفيزياء الفلكية

ظل علماء الفلك، على مدى قرون، يحلمون بوضع مرصد فوق الغلاف الجوي للأرض لتفادي آثار التشويه التي يسببها هذا الغلاف. وقد جعلت تقانة الأقمار الاصطناعية الآن مثل هذا الحلم ممكن التحقيق. وبدأ برنامج دولي للتعاون العلمي في الثمانينيات أدى إلى تصميم وتطوير وإطلاق تلسكوب هبل Hubble الفضائي في عام ١٩٩٠. وبلغت كلفة هذا التلسكوب بليوني دولار. وتوقع العلماء الذين صمموه أن يكون تحليل تلسكوب هبل أعلى بعشرة أضعاف من تحليل تلسكوب مثبّت على الأرض، وأن تكون قوة تجميعه للضوء أكبر بخمسين ضعفاً من التلسكوب الأرضي. وكان من المتوقع لهذا التلسكوب أن يمكّن علماء الفلك من الرؤية إلى مسافات أبعد من السابق سبع مرات. وما إن وُضع تلسكوب هبل في الفضاء حتى تبين أن الصور التي بعث بها إلى الأرض لم تكن

افضل إلاّ قليلاً من تلك التي يمكن التقاطها بأحسن تلسكوب مثبّت على الأرض. وكان في هذا نكسة رئيسية لمصممي التلسكوب الفضائي.

وقد أُطلق على التسلكوب الفضائي اسم إدوين هبل Edwin Hubble الذي يعتبر أعظم عالم فلك في القرن العشرين. وتتراوح منجزات هبل من برهنة وجود المجرّات، وملاحظة أن هذه المجرّات تطير متباعدة بعضها عن بعضها الآخر، إلى فرضيته التي أطلقها في عام ١٩٢٩ والقائلة إن الكون بدأ نتيجة «انفجار كبير» قبل حوالى خمسة بلايين سنة.

وجرت خلال السنوات الثلاث الماضية أعمال بحث واسعة لمعرفة ما هو الذي تعطل في تلسكوب هبل وكيف يمكن اصلاحه. وتمّ اكتشاف الخطأ في تصميم مرآة التلسكوب ومقياسها ٢,٤ متر؛ وكان هذا الخطأ دقيقاً: المرآة كانت منبسطة والتصحيح الذي ترتب اجراؤه لجعل التلسكوب يعمل بشكل مثالي كان مجرد ٠,٠٠٢ من المليمتر.

وظهر كذلك عدد من صعوبات أخرى في معدات التلسكوب: اللوحات الشمسية كانت تتقلص وتتمدد أكثر من اللازم عند تغير حرارتها من ١٠٠ درجة مئوية تحت أشعة الشمس و٩٠ درجة مئوية تحت الصفر في الظلام. وترتب استبدال هذه اللوحات لتحسين استقرار التلسكوب. وترتب أيضاً استبدال اثنين من أجهزة الجيروسكوب Gyroscope، واثنتين من وحدات ذاكرة الحاسوب الست، وعدد من مواد أخرى مختلفة.

وقامت وكالة الفضاء الأمريكية NASA في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣ بتنظيم اكثر عملية إصلاح في الفضاء طموحاً وتعقيداً. وقد حمل مكّوك الفضاء إنديفر Endeavour اكثر رواد الفضاء خبرة ممن تلقوا تدريباً عالياً في القيام بأعمال الإصلاح المطلوبة. وعمل رواد الفضاء لخمسة أيام بملابسهم الفضائية في الفضاء الخارجي لإصلاح تلسكوب هبل وجعله في حالة شبه مثالية. وكانت المهمة نجاحاً باهراً بالنسبة إلى إنجازات رواد الفضاء. وبلغت كلفة المهمة ٦٩٢ مليون دولار. ويتطلب الأمر اختبارات تستغرق من شهرين إلى ثلاثة أشهر لتقرير ما إذا كان تلسكوب هبل قد أصلح كلياً وما إذا كان سيعمل بشكل ناجز.

وبات أي نشاط علمي اليوم من التعقيد بحيث إنه يعتمد لنجاحه على إنجاز عدد كبير من تقانات معقّدة أخرى. وإحدى عواقب هذا التعقيد، الكلفة الباهظة، والتخطيط الطويل الأمد، والتصميم المحكم والصناعة الرفيعة التعقيد.

ثالث عشر: نفق القنال

بدأ مشروع القنال الانكليزي في عام ١٩٨٨ لتوفير «طريق بري» بين بريطانيا وفرنسا، واكتمل العمل فيه في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣. وهذا المشروع واحد من أكبر المشاريع الهندسية المدنية في أوروبا في السنوات الأخيرة. وكلّف المشروع ضعفي التقديرات الأولية التي كانت ٤,٧ بليون جنيه استرليني، واستغرق انجازه اكثر مما كان مقرراً له بعام واحد. وكان هذا المشروع بالمقارنة مع مشاريع بنى تحتية مشابهة في أماكن أخرى مشروعاً ناجحاً جداً: لقد كلّفت كل من قناة السويس وقناة باناما أكثر من خمسين ضعفاً من الكلفة المقدرة لكل منهما في الأصل.

وكان من أهداف النفق المهمة تخفيض كلفة النقل عبر أوروبا وتخفيض الوقت الذي تستغرقه الرحلة بين باريس ولندن. ويدعو تحقيق هذا الهدف إلى تسيير قطارات سكك حديدية

فائقة السرعة. إلّا أنه لا يزال هناك قدر كبير من العمل لتحقيق هذا الهدف النهائي، ذلك أنه لم يتم بعد تسيير قطارات فائقة السرعة في الجانب البريطاني لجعل استخدام وسيلة النقل الجديدة هذه فعالاً □

صدر حديثاً

من حملة مشاعل التقدم العربي

أحمد بهاء الدين

مجموعة من المؤلفين

كتاب يحمل تعريفاً بنتاج أحمد بهاء الدين على مدى أربعة عقود؛ مع مختارات من مقالاته في السياسة والاجتماع والفكر.

قدم لفصول الكتاب مجموعة من أصدقائه.

٦٩٧ صفحة

الثمن: ٢١ دولاراً

■ حلقة نقاشية

المغرب والتحدي الديمقراطي

عقد **المنتدى المغربي العربي** حلقة نقاش في الرباط بتاريخ ١٥ تموز/ يوليو ١٩٩٣ في موضوع **المغرب والتحدي الديمقراطي**. وقد شارك فيها حسب الترتيب الألفبائي، السادة:

سالم حميش

أستاذ الفلسفة، جامعة محمد الخامس ـ الرباط.

عبد الصمد بلكبير

أستاذ جامعي، عضو الكتابة الوطنية لمنظمة العمل الديمقراطي الشعبي.

عبد الكريم غلاّب

مدير صحيفة **العَلَم**، رئيس «المنتدى المغربي العربي».

محمد العربي المسّاري

الكاتب العام للنقابة الوطنية للصحافة، عضو اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال.

محمد اليازغي

الكاتب العام بالنيابة، للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية.

مودن عبد الحي

أستاذ جامعي، كلية الحقوق جامعة محمد الخامس ـ الرباط.

أدار حلقة النقاش:

محمد نور الدين أفاية

عضو المجلس الإداري
«للمنتدى المغربي العربي».

أعدّ تقرير الحلقة النقاشية

عبد الإله بلقزيز

الأمين العام لـ «المنتدى المغربي العربي».

محمد نور الدين أفاية: بعد تأجيلات متكررة للانتخابات بالمغرب، إما لأسباب تتعلّق بدرجة الصراع الاجتماعي والسياسي الداخلي، وإما لاعتبارات تهمّ مسار استكمال الوحدة الترابية الوطنية، شهد المغرب طيلة السنتين الماضيتين أحداثاً سياسية أعطت للعمل السياسي الوطني زخماً جديداً وإيقاعاً مغايراً في أساليب تسيير مختلف الرهانات المتعلقة بالاختيارات السياسية والدستورية للمغرب.

هكذا عرف هذا القطر العربي في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢ استفتاءاً على الدستور الجديد. وفي ١٥ تشرين الأول/ اكتوبر من السنة نفسها شهد انتخابات محلية جماعية، وفي ٢٥ حزيران/ يونيو ١٩٩٣ جرت انتخابات ثلثي أعضاء البرلمان في الاقتراع المباشر.

لقد كان المغرب، طيلة هاتين السنتين أمام منعطف سياسي بارز، لأن كثيراً من فعاليات المجتمع السياسي راهنت على القطع مع الأساليب السابقة في تسيير شؤون البلاد، والدفع بالقرار السياسي الوطني إلى تبنّي اختيارات التحديث السياسي والفكري للمؤسسات والأطر المنظّمة للحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وقد أعطت نتائج الانتخابات المباشرة لثلثي البرلمان زخماً سياسياً كبيراً للقوى المتطلعة إلى التغيير والتحديث، حيث أحرزت نتائج جد ايجابية ومشجّعة لتحمّل المسؤولية السياسية والتنفيذية، وخلق شروط التناوب داخل النظام السياسي المغربي.

وبهدف تعميق النظر في ما جرى من استحقاقات دستورية وسياسية، وسعياً وراء فهم الأبعاد المختلفة التي ولّدها التقدم البارز في انتخابات ثلثي البرلمان في ٢٥ حزيران/ يونيو ١٩٩٣ للأحزاب الوطنية الديمقراطية، ارتأى **المنتدى المغربي العربي** تنظيم جلسة نقاش أولى في الموضوع بهدف تقويم هذه التطورات، والتأمّل في تحديات المنعطف الديمقراطي العسير الذي تمرّ منه البلاد.

ولعل التساؤلات التي تستدعي المقاربة، في هذا الإطار، تتعلق بالأبعاد المختلفة لهذا المنعطف:

- ما هي البيئة الدولية والاقليمية والوطنية التي جرت فيها تحوّلات الحقل السياسي المغربي؟
- كيف هي حال العلاقة الراهنة بين مكوّنات هذا الحقل؟
- أي موقع تحتله نتائج الانتخابات التشريعية في سيرورة التحوّل السياسي في المغرب؟
- أية آفاق يفتحها هذا «الاستحقاق» التشريعي أمام قوى المعارضة وقوى المجتمع المدني؟

محمد اليازغي: شكراً لـ **المنتدى المغربي العربي** على تنظيم هذا اللقاء. ومع أنني لست مستعداً كلّ الاستعداد لتقديم أجوبة متكاملة حول الأسئلة التي طرحتم، إلّا أنني سأحاول تقديم ملاحظات وأجوبة أولية.

في الواقع إن التجربة الجديدة في المغرب جاءت في وضع محلي وجهوي ودولي لا يمكننا تغييبه. على المستوى الوطني، من المحقق أنه منذ انتخابات سنة ١٩٨٤ عرف المغرب تطوراً داخلياً، ربما كان من غير السهل أن يلمسه الجميع. ولكن كانت هناك مؤشرات عديدة عليه، وخاصة في الميدان الاجتماعي. إذ كان لتصاعد نضال الطبقة العاملة دور أساسي في هذا التطور الذي عرفه المغرب. ويمكن أن نضيف إلى ذلك ما عرفته الحياة السياسية من انتعاش بعد تجربة

التنسيق بين الأحزاب الديمقراطية في البرلمان السابق. التجربة التي بدأت محتشمة في انطلاقتها إلى أن بلغت مستوى التنسيق الكامل في كل القضايا الداخلية والخارجية.

أدّى هذا التطور إلى بروز فكرة تطوير العمل الوحدوي في اتجاهين: **الأول** في اتجاه مَنْ بيدهم مقاليد الأمور، وهنا مبادرة حزب الاستقلال والاتحاد الاشتراكي بتقديم مذكرة إلى الملك حول الإصلاح الدستوري والسياسي. وكانت هي المبادرة الأولى من نوعها، حيث لم يسبق أن قدّم مشروع متكامل إلى الملك على هذا النحو. وجاءت هذه المبادرة في أعقاب تقديم المعارضة الوطنية ملتمساً للرقابة ضد الحكومة، ونتيجة انعكاس نقاشات البرلمان الصاخبة حول الملتمس على الرأي العام، هذا الذي صار على اهتمام كبير بما يجري داخل البرلمان في وقت لم يكن يُعِرْ فيه أهمية لهذه المؤسسة. أما **الثاني**، فهو الذي أسفر عن قيام «الكتلة الديمقراطية»، هذه التي بلورت برنامجاً خاصاً، وطرحت على الملك ـ في مذكرة خاصة ـ مبادىء وتصورات للإصلاح السياسي والدستوري استكملت المذكرة الأولى، بل أضافت إليها إضافات أساسية، خاصة منها تلك التي تتعلق بالهيئة التي ينبغي أن تناط بها مهمة الإشراف على الانتخابات، التي يجب التنصيص عليها دستورياً لتكريس إخراج عملية مراقبة الانتخابات من إطار سلطة وزارة الداخلية، كما جرت عليه الأمور منذ الاستقلال.

أدّت هذه التجربة، من جهة، إلى تطور داخل الرأي العام ودفعته إلى إبداء اهتمام أكبر بالمعركة الديمقراطية؛ كما وضعت الحاكمين، من جهة ثانية، أمام مطلب واضح كل الوضوح ومعلن للرأي العام في الداخل والخارج.

على المستوى الجهوي، كانت هناك التجربة الجزائرية. وقد كنّا نعلّق عليها ـ غداة انطلاقها ـ أملاً كبيراً. فالجزائر دولة اساسية في المغرب العربي، وتتمتع برصيد طويل من حكم الحزب الواحد. غير أنه بعد أحداث تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٨، دخلت مرحلة دمقرطة وتوسيع مجال الحريات العامة واحترام حقوق الانسان؛ و ـ بالتالي ـ كان الأمل في أن تكون التجربة الجزائرية تجربة رائدة، خصوصاً وأن أي قطر من أقطار شمال افريقيا لم يعرف ـ في ميدان الحريات ـ مساحة أوسع لممارسة هذه الحريات مثل ما تمتعت به الجزائر، سواء في الصحافة أو في مجال تأسيس الجمعيات والأحزاب.

غير أنه، للأسف، أخطأت الأحزاب الديمقراطية في الجزائر بمقاطعتها الانتخابات البلدية، و ـ بالتالي ـ أصبح المستفيد الأكبر من ذلك طرف سياسي وحيد هو «الجبهة الاسلامية للإنقاذ». وتعمّق هذا الاتجاه إلى تكريس قوة «جبهة الانقاذ...» في الانتخابات التشريعية. وقد كانت التجربة الديمقراطية الجزائرية ـ غداة الدورة الأولى للانتخابات التشريعية ـ أمام مفترق طرق: إما أن تستمر التجربة فتصبح «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» ـ بالتالي ـ القوة المتحكّمة، خصوصاً بعد انتصارها في الدورة التشريعية الأولى، أو أن تتدخل المؤسسة العسكرية التي كانت ـ على الدوام ـ قوة أساسية داخل الجزائر، بحيث لم يكن يمكن لأحد أن يتصور أن يحصل تطور في الجزائر لا يوافق عليه الجيش. وربما هذا ما لم يفهمه قادة «جبهة الإنقاذ»؛ إذ كان عليهم القبول بنوع من التراضي والتوافق في ما بينهم وبين قيادة الجيش.

وقعت انتكاسة التجربة الديمقراطية في الجزائر، إذن، وأصبحت الأمور تجري في وضع يشبه وضع الحرب الأهلية، يتّسع يوماً بعد يوم. «الجبهة الاسلامية للانقاذ» تقاوم هذا الوضع، وتعتبر أن لها الشرعية حيث حصلت على ثقة الناخبين في الدورة الأولى للانتخابات. والجيش يعتبر

أن هذه المؤسسة مؤسسة تقليدية، والخطر ـ كل الخطر ـ أن تصل إلى السلطة. أدّى هذا الوضع في الجزائر إلى الاعتقاد بأنه إذا لم يحصل تطور في الوضع الداخلي في المغرب، فمن المحقق أن مآل المغرب سيكون مثل مآل الجزائر.

على الصعيد الدولي، أدّى انهيار الاتحاد السوفياتي وانتشار رقعة الديمقراطية على المستوى العالمي إلى ممارسة تأثير محقق في وضعنا الداخلي سواء لدى الأطراف الوطنية الديمقراطية أو من لديهم مقاليد الأمر في البلاد. وعموماً، إن التطورات السياسية الكبرى التي شهدها المغرب خلال السنتين ١٩٩٢ ـ ١٩٩٣ جرت في ظل هذه البيئة الدولية والجهوية والوطنية المتسمة بالتحول المتسارع.

عبد الكريم غلاّب: الأرضية التي قدمها الأستاذ اليازغي لتطور النضال الديمقراطي ـ ولا أقول الديمقراطية ـ في المغرب أرضية سليمة وهامة. ولكني أعتقد أن الأثر الشعبي كان أقوى من الأثر الخارجي. فقد اعتاد الحكم في المغرب أن لا يتأثر بالخارج، خاصة وأن بعض معطيات الخارج كانت مخيفة إلى حدّ ما. فالتجربة الجزائرية التي تعتبر، بشكل أو بآخر، فاشلة، كان من شأنها أن تخيف الوضع في المغرب حتى لا يتحوّل إلى وضع ديمقراطي، وحتى لا يخرج من معطف الحركة شيء اسمه الاسلامية أو الاسلاميون أو الأصوليون أو شيء من هذا. إن الضغط الشعبي ـ على شاكلة ما عرفناه في الثلاثينيات وفي الثمانينيات ـ والضغط العمّالي، الذي أشار إليه الأستاذ اليازغي، كان له أثر كبير في تطوير النضال من أجل الديمقراطية. دون أن ننسى تجربة الضغط داخل البرلمان التي أعطت صورة حقيقية للبرلمان كما كان، حيث كان يراد منه أن يكون واجهة سياسية، ففشل على كل المستويات. ثم جاءت الاتفاقات التي عقدت بين الأحزاب الوطنية لتكشف عورات البرلمان والحكومة «المنبثقة» منه، والأغلبية المصنوعة.

هذا تعقيب قصير على كلمة الأخ اليازغي. وأعود إلى سؤال مهم هو: ماذا حصل في السنة الحالية؟ لأجيب عنه بالقول: إن التعديل الذي حصل في الدستور شيء مهم دون شك، وأهميته محدودة، ولا تناقض في كلامي. إنها محدودة بواقع المغرب وظروفه. فواقعنا وظروفنا ووضعية الحكم عندنا ما كانت لتأتي بشيء أكثر من هذا. طبعاً، كانت تطلعات الشعب والأحزاب الوطنية أكبر. ومع ذلك، فإن ما حققناه ليس بالشيء الهيّن، خاصة إذا ما قارنا الدستور المغربي بالدساتير المماثلة العربية منها أو غير العربية. على أننا ينبغي أن نعتبره مجرد خطوة يتعيّن علينا أن نبدأ ـ منذ الآن ـ بالمطالبة بتطويرها. المسألة، في اعتقادي هي مسألة تطبيق الدستور. دستور ١٩٦٢ كان دستوراً لا بأس به إذا أخذنا في الاعتبار فترة الثلاثين سنة التي تفصلنا عن وضعه. غير أن تطبيقه كان سيئاً. والأمر نفسه ربما ينطبق على غيره. ويمكننا أن نلاحظ الشيء نفسه على الدستور المعدّل الحالي: إنه طيب كخطوة، لكن تطبيقه بدأ في مظاهر سيئة جداً، أولها الاستفتاء على الدستور الذي كان سيئاً وأعطى صورة فولكلورية عن المغرب. فليس هناك استفتاء في العالم يسفر عن نتيجة ٩٩,٩٩ في المئة! ونسبة المشاركة في الاستفتاء على الدستور، التي أعلن عنها رسمياً، مستحيلة علمياً.

الخطوة الثانية تمثّلت في الانتخابات الجماعية والمهنية، وهذه ـ أيضاً ـ لا أحتاج إلى أن أقول فيها كلمة لأن هذه (انتخابات ١٦ تشرين الأول/ اكتوبر) كانت مثل انتخابات ١٩٦٣، و١٩٧٦، و١٩٧٧، و١٩٨٣، و١٩٨٤ لا تختلف عنها في شيء، فهي من النوع نفسه. وهي مثال ثانٍ لسوء التطبيق.

المثال الثالث نجده في الانتخابات التشريعية. كل المؤشرات كانت تؤكد أن الأمر يتعلق فيها باحتمالين: إمّا أن تجري في شروط ديمقراطية ـ وهذا كان مطمح كل المتفائلين ـ على اعتبار أن الأوضاع تغيّرت كما أشار إلى ذلك اليازغي (الأوضاع الدولية حيث انهيار نموذج الحزب الواحد، الأوضاع في الجزائر...)، وعلى اعتبار الضغط الخارجي الكثيف على المغرب في قضايا حقوق الانسان والحريات العامة؛ ثم على اعتبار الالتزامات الرسمية ـ التي سمعناها من تصريحات رسمية ـ بضمان الشفافية ونزاهة الانتخابات. وهذا كله كان يحفّز بعض المتفائلين على اجتياز اختبار ديمقراطي حقيقي...؛ وإمّا أن تكون الانتخابات التشريعية في ٢٥ حزيران/ يونيو ١٩٩٣ على شاكلة الانتخابات البلدية والقروية في ١٦ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٣. ماذا حصل؟ الذي حصل لا هذا ولا ذاك! حصل خليط من الايجابيات والسلبيات. من ايجابياته أنه كشف السُتُر التي كانت تحجب الديمقراطية في المغرب، وهي الأحزاب المصطنعة. فقد تكشفت عن هوائيات وفقاعات. ما الذي حصل بين ١٦ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٢ و٢٥ حزيران/ يونيو ١٩٩٣؟ لم يحدث شيء يغير الأوضاع تغييراً شاملاً. فلماذا هذا الانهيار، إذاً، الذي أصاب الأحزاب التي حصلت على أغلبية ساحقة في ١٦ تشرين الأول/ اكتوبر، وأقلية مسحوقة في ٢٥ حزيران/ يونيو؟ السُتُر والحُجُب انكشفت، إذاً، والشعب أبدى ـ على قدر ما يستطيع ـ إمكانية نبذ هذه الأحزاب ولفظها على الرغم من الجهود التي بذلتها الإدارة في كثير من الأقاليم لإنجاح بعض الأشخاص ودعم بعض الأحزاب، وعلى الرغم من غضّها الطرف عن استعمال الأموال لشراء الأصوات باستغلال فقر المحتاجين، وإحجامها عن تطبيق القوانين التي تحظر هذه الأفعال.

كان يمكن للأحزاب الوطنية الديمقراطية أن تحقق أكثر مما حققته. ولا يعود الفشل في ذلك إلى تدخّل الإدارة واستعمال الأموال ودسّ ما يسمّونه باللامنتمين وتكوين أحزاب في آخر لحظة فقط ـ ولو أن ذلك لعب دوره السلبي والمدمّر ـ بل يعود أيضاً إلى تقصير في تطوير مجهودها الجماعي كأحزاب للكتلة الديمقراطية. الآن، ماذا بعد هذه النتيجة التي لا تشرف وضعنا الحالي؟ أعتقد ـ ونحن في ندوة مفتوحة متحررة من التنظير السياسي الحزبي ـ أننا نوجد في وضعية حرجة جداً، أحرج من وضعيتَي ١٩٧٧ و١٩٨٤. نحن أمام خيارين: أن تتكوّن حكومة أغلبية من الأحزاب المصطنعة، وهنا سنكرر تجارب الماضي الفاشلة والمأساوية، أو أن تتكوّن حكومة أقلية من القوى الديمقراطية، وستسقط في اليوم الأول. وحتى لو اصطُنعت سياسة ما لإسكات الأغلبية، سيبقى هناك سيف مسلّط على عنق الأقلية الحاكمة لأنها لا تستطيع أن تستقر في الحكم ولا أن تتقدم بمشاريع متقدمة، ولا أن تحكم ببرلمان مريح. الوضع هذا سيىء جداً، وتكوين حكومة فيه سيكون أمراً أسوأ. هناك احتمالات أخرى من قبيل حلّ البرلمان، أو إقرار نوع من الحكم البرلماني، أو شيء مثل هذا. وعليه، يجب أن نضع جميع الاحتمالات من الآن ونحن على أعتاب انتخاب الثلث المتبقي من البرلمان، لأن هذا الثلث لن يغير كثيراً في خريطة البرلمان أو في الوضعية الحالية.

محمد نور الدين أفاية: الملاحظة التي سجلها عبد الكريم غلاّب مهمة جداً. فالسؤال الملحّ هو: **ماذا حصل بين ١٦ تشرين الأول/ اكتوبر و٢٥ حزيران/ يونيو حتى تفقد أحزاب الأغلبية قوتها في الانتخابات التشريعية بعد أن اكتسحت مقاعد البلديات والمجالس القروية. هل معنى هذا أن انتخابات حزيران/ يونيو أعطت لكل طرف ما يستحق**، لكي لا نستعمل ـ هنا ـ عبارات النزاهة والشفافية التي استهلكت كثيراً أثناء الحملة الانتخابية؟

عبد الصمد بلكبير: بدوري أشكر «المنتدى المغربي العربي» على هذه المبادرة بفتح حوار حول موضوع هام كهذا. فضلاً عمّا تفضل به اليازغي، أنا أشاطر غلاّب أنه من الأوفق - في التحليل السياسي أو في غيره - أن نعطي العوامل الداخلية حظها الأوفر في الاعتبار. وقد نبّه اليازغي إلى ذلك، أيضاً، حينما أشار إلى دور نضال الطبقة العاملة الحاسم في رسم مسار كل التطورات التي شهدها المجتمع السياسي المغربي، بما في ذلك نشوء الكتلة الديمقراطية، وقيام مسلسل الإصلاحات الدستورية والسياسية. إلاّ أنني كنت أحبّذ أن أكون - هنا - السائل وليس المسؤول. ذلك أن دور منظمة العمل الديمقراطي الشعبي في مجال القرار السياسي ما يزال محدوداً. ولذلك فهي - حالياً - في موقع الملاحظة وإبداء الرأي ومحاولة التأثير أكثر منها في موقع المسؤولية. أقول هذا لأن ما نشاهده منذ سنة ١٩٨٩ - هو في رأيي - كمتسائل أكثر مني كمقتنع - مسلسل يسير في اتجاه هدف معين. ويبدو أن هذا الهدف وقع حوله تواطؤ ضمني. ويصعب أن نحكم على الحاضر وعلى الماضي أحكاماً تاريخية ونحن نفتقد معطيات هذا التواطؤ. وأنا حين أتحدث - هنا - عن التواطؤ، لا أتحدث عنه بالمعنى السلبي للكلمة. فنحن في منظمة العمل عبّرنا عن موقف صريح يستفاد منه أن المشكلات المتعلقة بالقضية الوطنية، وبالملف الاجتماعي، وبمسألة التنمية، وبقضايا الاصلاح الدستوري والسياسي تحتاج إلى توافق وطني. طبعاً، يمكن أن يكون هناك خلاف حول صيغ ووسائل إنجاز هذا التوافق، ولكننا في حاجة إليه لأسباب عدة ليست هذه مناسبة الخوض فيها. إنما، ما هي معطياته، وإلى أين يسير بنا؟ تلك هي المشكلة.

بالنسبة إلى الحالة الانتخابية الأخيرة، وإلى المفارقات التي تحدّثت عنها في سؤالك، أعتقد أن موقف الدولة في ما جرى مفهوم. فالدولة لا يهمها إلاّ الأمن. وأعتقد أن هذا، أيضاً، أمر مشروع. يبقى فقط ما هي الوسائل التي تسمح باحترام الإدارة للعبة السياسية؟ بالنسبة إلى المجتمع المغربي، الهاجس الأكبر الذي يشغل معظم قطاعاته هو الشغل وحل المسألة الاجتماعية. إن قضية الديمقراطية ليست ضاغطة عنده بالحدّة نفسها التي تطرح بها عند النخبة. والشأن الديمقراطي هو شأن النخبة، ليس في المغرب فحسب بل في كل مجتمع.

لقد خرجنا بخلاصة من خطاب سائد، لن أقوّمه، هل هو خطاب موضوعي أم لا، هي أن أفضل آلية للتنمية هي الديمقراطية. هذا الخطاب وفد إلينا من خارج، ولم ندققه بعد! وأنا لا أشاطر - في سياق هذا الاختيار - الرأي الذي ينتقد ظاهرة أحزاب اليمين، لأن من مصلحتنا أن يخرج اليمين من الإدارة وتعطى له فرصة التعبير عن نفسه داخل المجتمع؛ ولا بأس في أن تساعده الدولة في إطار هذا التواطؤ وهذا الرهان. فحتى الرأسمالية في أوروبا الآن لم تنهض من دون مساعدة الدولة. فمشكلة اليمين عندنا طيلة الفترات الماضية أنه لم يستطع أن يستقل بنفسه كقوة سياسية وأن يواجهنا في الميدان بإمكاناته الذاتية. ليست الديمقراطية رغبة، إنها حدث موضوعي في التاريخ. وهي تعبّر عن شروط تكون فيها فئات من المجتمع - متحكّمة في الاقتصاد - في توازنات لا تسمح لواحدة منها باحتكار التحكّم، لذلك تلتجىء إلى الديمقراطية كآلية لتجاوز معضلتها وتناقضاتها بشكل سلمي. وبالطبع، تصبح اللعبة لاغية حينما تتغلب فئة على أخرى كما وقع في ايطاليا، والمانيا، واسبانيا، واليونان، والشيلي... الخ، وكما يمكن أن يقع في أي بلد في العالم الثالث.

في هذه الشروط، أنا شخصياً أعي أننا في مجال السياسة، أي في مجال ما هو ممكن وليس في مجال الواجب (الأخلاق). ولهذا، إذا أردت الحكم على الديمقراطية في المغرب، لا أحكم عليها بالمقارنة إلى الكتب أو إلى النموذج الديمقراطي، لأن هذا النموذج الديمقراطي سيبقى دائماً مثالاً

في أذهان المثقفين. أما في الممارسة الواقعية فلا نهتم إلّا بالممكن. هنا سأطرح سؤالاً ـ طرحته منظمة العمل ـ واليازغي وغلّاب أولى بالإجابة عنه: هل ما تحصلناه يعبّر، بالفعل، عن الممكن في الواقع المغربي، أم كانت هنالك إمكانات أفضل لا في مسألة الإصلاح الدستوري، ولا في آلية الاستفتاء ولا في موضوع الإشراف على الانتخابات؟ بمعنى، هل المجتمع السياسي المغربي لم يتأهّل بعد لحلّ تناقضاته عبر آلية الديمقراطية، أم أن هناك قصوراً من طرفنا ـ كحركة وطنية ـ للدفع بممكنات الواقع إلى تحقيق ممكنات أكبر؟ سأسوق هنا بعض الملاحظات المستقاة من تجربة الحملة الانتخابية: على الرغم من أننا ركّزنا في الحملة الانتخابية على المسألة الاجتماعية؛ وعلى الرغم من مركزية هذه المسألة في اهتمامات الجماهير قياساً بمسألة الديمقراطية، إلّا أن الجماهير ذهبت معنا بعيداً في مطالبنا الديمقراطية أكثر مما توقّعنا، بل إن النخبات هي التي ظهر عليها نوع من التردّد! وأظهرت قصوراً بالمقارنة مع الموقف الشعبي. مثلاً لم نكن نملك أموالاً لإدارة حملة انتخابية متكاملة ضد خصومنا. لكن الجماهير استعملت أموال الأحزاب اليمينية التي تدفقت في الحملة لدعمنا. لا أدري إلى أية درجة تعمّمت هذه الظاهرة، لكنني ـ هنا ـ أتحدّث عن تجربة شخصية. تلك هي **الملاحظة الأولى**.

الملاحظة الثانية، تتعلق بخطابنا نفسه. لقد تبيّن في حالات عدة أننا قمنا بحملة انتخابات انتخابوية، أي مارسنا تكتيكاً انتخابياً صرفاً. ربما كان ذلك معقولاً بالنظر إلى ما تقتضيه المنافسة للفوز بالأغلبية، ولكنه كان قصير النظر. فخطابنا السياسي صار فقيراً جداً مقارنةً بما كان عليه في سنة ١٩٨٤، واسمحوا لي أن أقول بأنه صار فيه نوع من احتقار الناس. بينما كان من الممكن إدارة معركة سياسية حقيقية، وإعطاؤها زخماً أكبر ممّا وقع.

الملاحظة الثالثة، تتعلق باللائحة المشتركة، التي للأسف تبيّن لنا ـ بعد إحصاء قمنا به في منظمة العمل ـ أنه لو دخلت المنظمة في اللائحة المشتركة، كانت لائحة الوحدة (بين الاتحاد الاشتراكي وحزب الاستقلال) ستحصل على ١٦٠ مقعداً بدل ٩١ مقعداً! طبعاً، يحتاج الأمر إلى تدقيق في الحسابات. ولكن من إحصاء أولي تبيّنت لنا هذه النتيجة. ذلك أنه حينما يفوز في دائرة ما مرشح يميني من «الاتحاد الدستوري» أو «التجمع الوطني للأحرار» على مرشح الوحدة، نجد أن مجموع أصوات لائحة الوحدة وأصوات منظمة العمل أعلى منه. وينبغي أن نعترف أن هذا العطب الذي حصل هو من مسؤوليتنا. لقد تحدّث غلّاب فقال، من جملة ما قال، إن الدستور الجديد قدّم مكاسب. هذا صحيح، لكنها مكاسب أُفرغت من محتواها. فقد أصبحنا الآن أمام برلمان مكبّل، وفي وضعية شبيهة بما كان عليه الحال قبل إقرار التعديلات الدستورية! ولكن، هل السبب هو بنية الإدارة وإرادتها، أو ـ أيضاً ـ قصور اجتهادنا؟

محمد نور الدين أفاية: مداخلات اليازغي وغلّاب وبلكبير تعرّضت للمسألة السياسية وتطور تناقضات الحقل السياسي في المغرب. لكن ملاحظة وردت في حديث بلكبير أثارت التساؤل حول طبيعة أداء النخبة في المجتمع المغربي، وسجّل أن النخبة كانت مترددة بالقياس إلى الموقف الشعبي. أريد هنا أن أسأل سالم حميش كمثقف وباحث ومواكب للشأن العام: كيف لاحظ الفرق في الإدراك بين السياسي وبين المثقف للتطورات السياسية الأخيرة التي عاشها المغرب؟

سالم حميش: هذه الفرصة التي أتاحها لنا «المنتدى المغربي العربي»، هي فرصة قلّما تتاح للمثقفين الذين هم ـ قبل كل شيء ـ طرف من المجتمع المدني، لكي يتطارحوا قضايا تهمّ بلادنا وتهمّ مصير شعبنا. ما قاله الأستاذ غلّاب يشجّعني على أن أبدي بعض الملاحظات التي توسّلت فيها لغة الحدّة، بل لغة التشاؤم إلى حد ما. في ما يخص المطالبة بالإصلاح الدستوري، أعتقد أن

جوهر أي مطلب في هذا المجال هو محاولة ترشيد منطقة المقدسات وإرجاع سلطات الجهاز التنفيذي إلى حدّها المعقول. فمثلاً ما اعتُبر أنه مكسب (= مسؤولية الحكومة أمام البرلمان) هو، في التحليل العام، من أبجديات كل حياة نيابية وكل حياة دستورية. ولكن، طبعاً، حينما نقيس الزمان بالعقود بدل الشهور والأعوام، قد نرى في هذا مكسباً وأي مكسب. ما الاحظه ـ وقد يلاحظه عندنا المؤرخ ـ هو أن المعارضة عندنا متسمة بخصلة قوية وجميلة، وهي طول النَّفس: النفس المديد والصبر الأيوبي إن لم اقل السيزيفي، إلى حد أننا نلحظ تطوراً يحدث فعلاً، لكنه تطور بخطى سلحفاتية! ما يلاحظه المؤرخ ايضاً هو انخفاض درجة القلق بإزاء الوقت والزمان الذي يمرّ. هذا معناه ـ فقط ـ أنه على الرغم مما حُقّق ـ وهو قليل ـ ما يزال دفتر المطالب الدستورية الإصلاحية مفتوحاً.

في ما يخص ما حدث بين ١٦ تشرين الأول/ اكتوبر و٢٥ حزيران/ يونيو لديّ ارتسامات عديدة حولها سأكتفي بالبعض منها:

الارتسام **الأول**، هو غياب صوت المثقف الباحث. كلنا مثقفون، ولكن بحكم تقاسم العمل، هناك من ينظّر أكثر مما يمارس، والعكس صحيح. حصل هذا الغياب من حلبة الصراع النظري والمصاحبة الاعلامية. وهذا يؤكد شيئاً: أن المثقف عندنا ـ سياسياً ـ مخصيّ، أو على أقل تقدير عاطل. حاولت أن أفكر في هذه الظاهرة وأن أعدّد بعض أسبابها: منها ركون هذا المثقف إلى التفرّج وترك الحبل على الغارب؛ أو يأسه من تعويل الأحزاب السياسية عليه، أي على خبرته وكفاءته ما دام هو باحث ومنظّر بالدرجة الأولى. وربما ـ ثالثاً ـ بسبب اقتناعه بأن السياسة عندنا ـ خاصة عند بعض الأطراف ـ مقاولة تضاربية وممارسة مافيوزية مكشوفة، هذا فضلاً عن كونها كانت، إلى الأمس القريب، ميتمة تخلّف شهداء ومعتقلين.

الثاني، حاولت أن أتمثّل النصوص. لاحظت هنا ندرة النصوص المرجعية لدراسة ما عرفناه منذ مطلع هذا العقد. طبعاً، هناك مذكرة صيف ١٩٩٢ التي أصدرتها «الكتلة الديمقراطية»، وهناك البرنامج المشترك ما بين الاتحاد الاشتراكي وحزب الاستقلال، غير أن هذه النصوص ليست من الزخم والكثافة بحيث تخوّل للباحث بأن يدرس ويحلّل.

هل كان ٢٥ حزيران/ يونيو عرساً؟ لا أعتقد أن هذا صحيح حتى بالنسبة إلى الذين توفقوا في هذه الانتخابات. فـ ٦٢ في المئة من نسبة المشاركة، أي خمسة ملايين من الأصوات، من الذين عبّروا عن بلاغة يأسهم إما بالعزوف أو بالتصويت الأبيض، حقيقة مريرة، وقد اعترف بها كثير من المناضلين داخل الأحزاب. إن في هذا تدهوراً في رأسمال الثقة مما يطرح قضية المصداقية نصب أعيننا.

أما **الثالث**، فهو المتعلق بالخروقات والتزوير التي حصلت، وإن على نطاق أضيق مما عهدناه في السابق. لقد تأسفت كثيراً لما سمعته من أحد الاخوان الأعزّاء في برنامج تلفزيوني من أنه من الطبيعي أن يصحب كل الحملات الانتخابية فولكلور الاحتجاجات! ما حدث في «بوزنيقة»، إذاً، كان فولكلوراً! سامحه الله.

والارتسام **الرابع**، هو أنه في المصاحبة الاعلامية السمعية ـ البصرية للحملة الانتخابية، قليلة كانت الأقوال المنطبعة بالتميز الفكري والإغناء المعرفي. قليلة كانت المطارحات المُلِمّة ـ علماً ـ بالملفات الكبرى.

الارتسام **الخامس**، أنه من الحلقات المفقودة في هذه الحملة حلقة المواجهات المتلفزة بين أقطاب الأحزاب المتنافسة. والغريب أن تكون بعض أحزاب اليمين ـ المسؤول عن حالة المغرب اليوم ـ هو المطالب بتلك المواجهات!

والارتسام **السادس**، هو أنني تألمت ـ واقولها بصراحة ـ لانمحاء عبارتي الاشتراكية والتعادلية من البرنامج المشترك بين «الاتحاد» و «الاستقلال». طرحت على نفسي السؤال: هل يمكن أن نتجاوز ما لم نحققه أبداً؟ هل حققنا التعادلية والاشتراكية حتى بتجاوزهما؟ مما دعا ـ كذلك ـ إلى اغتباط أوساط رأسمالية في بلادنا، وهي ـ كما تعلمون ـ رأسمالية متوحشة، أعرابية، وكذلك هذه الأحزاب المُفبركة التي يقطر بها سقف السلطة بمناسبة وبغير مناسبة.

محمد العربي المساري: الملاحظات التي أثارها حميش تستدعي استحضار معطى أساسي هو: ما الرهان الذي كان لدينا في الأحزاب الوطنية خلال السنوات الأخيرة، وأحددها بين ملتمس الرقابة (ربيع ٩٠) حتى ٢٥ حزيران/ يونيو ١٩٩٢؟ الرهان كان ـ دائماً ـ هو توسيع قاعدة الصمود في معسكر النضال من أجل الديمقراطية، بمعنى أننا ندرك أننا مُقدِمون على معركة معقدة. اخترنا، منذ البداية، أن نناضل في ظل الشرعية؛ وهذا يخلق لدينا شعوراً بضرورة صيانة ما هو ايجابي للخريطة السياسية المغربية. أي أننا نعارض لا من أجل المعارضة، وإنما من أجل بناء دولة حديثة وقوية تستطيع أن تنتشل المواطن المغربي من تبعية الخصاص الذي يعانيه في كل المجالات. من هنا فإن الرهان لم يكن هو المقاعد ولا بلوغ ديمقراطية بالمواصفات التي هي عليها لدى جيراننا في الشمال الأوروبي. ومن هنا فإن التعقيد الذي يكتنف نضالنا نابع من أننا حاولنا ـ في البداية ـ أن ننتشل الجمهور من انعدام الثقة في المؤسسات لكي يدخل إلى ساحة الممارسة السياسية في ظل المؤسسات. هذا تحليل نهائي عند الأحزاب الوطنية. ويمكن القول إننا برقم حوالى خمسة ملايين من العازفين عن المشاركة ومن المصوتين بالأبيض، لم ننتشل كل مكونات المجتمع من أجل الزجّ بها في المشاركة. ولكننا استطعنا أن ننجز إنجازاً مهماً وهو أن نسترجع الثقة بالنفس. ذلك أنه بعد التشرذم الذي عرفته الحركة الوطنية في المغرب، ودام ما يزيد على ثلاثة عقود، أصبح للمتشائمين حجّة هي أنه لم يعد هناك ما يمكن صنعه في ظل هذا التشرذم بملتمس الرقابة، وبفاتح أيار/ مايو الوحدوي، وبإضراب ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠. ومن خلال المذكرات التي رفعتها الأحزاب الديمقراطية الأربعة...، استطعنا أن نسترجع الثقة بالنفس، وهو أمر مهم في نضالنا الديمقراطي. وقد رأينا كيف أن الحساسيات تم تذويبها، وأنه حتى في الحالات التي لم يكن فيها مرشح موحّد، كان هناك احترام ليوم ٢٦ حزيران/ يونيو (الذي يعقب يوم الاقتراع). ذلك أننا اتفقنا على ما يجري قبل يوم ٢٤، وعلى ما يجب أن يكون بعد يوم ٢٦، ولم نتفق ـ جميعاً ـ على يوم ٢٥. ولقد تصرّف الجميع بشعور وجوب صيانة ما بعد ٢٦. ونحن، في هذه اللحظة بالذات، مُقدمون على أن نستعمل رأس المال المهم الذي حصلنا عليه باسترجاع الثقة بالنفس لدى الجماهير، وقد رأينا اقبالها الكثيف على تزكية المسار الذي سارت فيه الحركة الوطنية منذ السنوات الثلاث الأخيرة، وخاصة منذ المذكرة التي طالبنا فيها بالإصلاحات الدستورية.

النضال من أجل الديمقراطية في المغرب تكتنفه ثلاثة عوامل وتحديات: **الأول**، هو وجود رغبة في التحكّم في الخريطة السياسية. وهناك مقاومة عنيدة لهذه الرغبة. وفي الستينيات، مثلاً، كانت هذه الرغبة تعبّر عن نفسها من خلال تقزيم الحركة الوطنية من خلال ما سمّي آنذاك بـ «الجبهة...». وهو ما يتمّ الآن بنفس الأدوات والمفاهيم. **الثاني**، يتمثّل في هيمنة المسطرة على الجوهر، وفي هذا التقي مع تحليل الأخ بلكبير حينما وضع تقابلاً بين ما هو تنمية وبين ما هو

ديمقراطية. لاحظنا في تحليلنا طغيان التفكير في المسطرة، أي كيف تُقام المؤسسات، على الجوهر، أي ماذا يجب أن تقوم به هذه المؤسسات؟ وفي النهاية هو التنمية، وهو ما سمّيته بتحرير المواطن المغربي من الخصاص الذي يعيش فيه. **الثالث**، هو الحاجة إلى ايجاد حلول ضرورية للمجتمع في سياق كل هذا. هذه الحلول اقتصادية واجتماعية. ولكن يجب أن ننتقل من التغلب على التحدي الأول الذي هو مقاومة الرغبة في التحكم في الخريطة السياسية، إلى تناول الجوهر بدل المسطرة، لكي ننتج الحلول، وهذا هو دور النخبة السياسية التي يجب أن تُعمل فكرها وإبداعها في مجال ايجاد الحلول التي تقتضيها تنمية المجتمع.

مودن عبد الحي: في البداية أودّ أن أشكر خالصاً الزملاء الذين دعوني إلى المشاركة في هذه الندوة، وأريد أن أعترف ـ منذ البداية ـ أن هناك نوعاً من الحرج بالنسبة إلى الذين يشتغلون في ميدان علم السياسة في المغرب نظراً لسبب بسيط هو هذا الفقر المخجل في البحث في علم السياسة لدينا، لدرجة لا نستطيع فيها ـ ربّما ـ أن نتحدث عن دراسات سياسية يمكن تصنيفها بالقول إنها دراسات سياسية علمية مغربية!

أودّ، **أولاً**، أن اذكّر بأننا نحلّل ممارسات سياسية غير مكتملة، فالصورة النهائية للبرلمان لا زالت غير مقررة بعد، وهذا مظهر من مظاهر التطور السياسي المغربي الذي يتسم بغياب الاستمرارية الزمنية، بغياب الوضوح في السيرورة السياسية. كنت أنظر إلى الانتخابات التي عرفها المغرب منذ ٣٥ سنة الأخيرة، فلم أعثر على فترات تاريخية متسلسلة ومتوازنة: هناك انقطاعات، وهناك فترات أطول من أخرى. ولا أحد يعرف الآن متى سيفتتح البرلمان المقبل ولا كيف سيكون شكله النهائي!

الملاحظة **الثانية**، تتعلق بموضوع ـ أتمنى أن تتاح لي فرصة تطويره ـ هو ما يمكن أن نسميه بلغة الأرقام السياسية. التعامل مع الأرقام يثير جملة من الأسئلة لن أطيل فيها. سأقول فقط إن الذي يحصل حالياً أن الدولة تريد أن تعطي الصبغة الحداثية، صبغة العصرنة، للمؤسسات عن طريق استعمال الكمبيوتر والأرقام الدقيقة بنسب بالغة الدقة. من ناحية أخرى، أريد أن أستغل هذه الفرصة لأن أتحدث بصراحة ـ وأيضاً بإكبار ـ عن الأحزاب الوطنية التي تناضل من أجل التغيير وتطوير السياسة والسلوك السياسي في المغرب. غير أنني ألاحظ أن هناك ممارسات ومقتربات أرجو أن تفكر فيها هذه الأحزاب بشكل معمّق. فهناك ـ مثلاً ـ تخوّف من الأرقام من طرف الأحزاب الوطنية! فليست هناك جريدة من جرائد المعارضة نشرت تفاصيل نتائج الانتخابات! المصدر الوحيد الذي نستقي منه هذه المعطيات هو جريدة *Le Matin* و *Al Bayan*. وهناك، من ناحية أخرى، تخوّف من الذهاب بهذه الأرقام إلى أبعد حدّ ممكن، ليس من أجل تعزيز الموقف، وإنما من أجل فهم ما يجري.

الأرقام، في النهاية، قابلة للقراءة بطرق مختلفة. لكن المهم هو أن نستغل هذه المعطيات الرقمية. وهذه الأرقام مفيدة، أيضاً، لمعرفة ماذا يحدث على مستوى التطور السياسي في المغرب. جميع الكتابات السياسية التي نشرت في الصحافة المغربية حول الانتخابات تصب في خانة تقويم التحديث السياسي من منطلق التفكير في سؤال مركزي هو: هل المغرب يعرف تحديثاً في بنياته أم يعرف استمرارية في النظام الباتريمونيالي التقليدي؟ وربما أبانت مناقشات هذه الندوة عن حضور هذين الاتجاهين أو السؤالين، بين من يرى أن هناك تحديثاً نسبياً (مشاركة المرأة، ومشاركة فئات جديدة، حرية الصحافة...)، وبين من يرى استمرار التقليد في النسيج السياسي.

في ضوء ما أسلفت ذكره، أودّ أن أقوم بقراءة سريعة لبعض النتائج التي أسفرت عنها التجربة الأخيرة:

ـ إن الاستفتاء على الدستور، الذي جرى، يمكن اعتباره شكلاً من أشكال عصرنة الممارسة التقليدية، أي عصرنة البيعة؛ ذلك أن رقم ٩٩ بالمئة ليس رقماً عصرياً. وهنا لا يصبح مهماً من صوّت، ومن تغيّب...، المهم هو إضفاء هذا الإخراج العصري على سلوك سياسي تقليدي.

ـ بالنسبة إلى الانتخابات البلدية والقروية، يبدو ـ انطلاقاً من دراسات أوليّة حول بعض المناطق ـ أن الشرائح الاجتماعية الدنيا، سواء في البوادي أو المدن، هي الأكثر محافظة والأكثر تأثُّراً بتدخل الدولة. وهذه المناطق هي التي صوّتت لصالح الأحزاب التي نسميها ـ تجاوزاً ـ أحزاب اليمين. في المقابل، يبدو أن الشرائح العليا غير مسيَّسة ولا تشارك. وهذه ظاهرة لا ينفرد بها المغرب وحده بل تهم غيره من البلدان التي تشعر فيها البرجوازية بلا جدوى المؤسسات السياسية العصرية؛ وكان هذا يظهر في ايران على عهد الشاه مثلاً. أما الشرائح الأكثر تسيُّساً، التي شكّلت القاعدة الانتخابية لأحزاب المعارضة، فهي الشرائح الوسطى المدينية.

ـ هناك مظاهر عدة في السلوك السياسي للمجتمع المغربي لا تختلف عن السلوك السياسي في العالم: **الأول** منها، هو ضعف الايديولوجيا. فحميش يتأسف لغياب الاشتراكية والتعادلية من البرنامج المشترك للائحة الوحدة. وهذا صحيح. فقد بحثت عن الاشتراكية فلم أجدها إلاّ في اسم الحزب (الاتحاد الاشتراكي)، أما حزب التقدم والاشتراكية، فيصبح شعاره: «معاً من أجل التقدم»، لتغيب الاشتراكية! إن هذا مظهر تشترك فيه ـ الآن ـ كل الأحزاب الاشتراكية في العالم. لكن المؤسف ـ في اعتقادي ـ ليس هو هذا الغياب للمرجع الايديولوجي، وإنما هو غياب النقد الذاتي! وهذا ما ينطبق على أحزابنا الوطنية. نعم، يمكن للأحزاب أن تتغيّر؛ ولكن، كيف تقنع الناس، كيف تقنع بعضها البعض، كيف تتحاور كي تتجاوز هذا الاتجاه أو ذاك الاختيار؟ المظهر **الثاني** من مظاهر اشتراك السلوك السياسي المغربي مع السلوك السياسي السائد في العالم هو ما يمكن تسميته بالخطاب **ما بعد الحداثي** Post-moderne. وهذا الخطاب السياسي يتّسم بتعددية كبيرة جداً في الخطابات، وبتناقض كبير فيها، لكونها خطابات غير متسلسلة ولا مترابطة، وتُعطى للمشاهد كما تُعطى الدعاية في التلفزيون: مجموعة من القيم تعطى في مدة وجيزة دون نقاش وبدون ذاكرة. وهذا ما تمّ في الحملة الانتخابية كما عرضت في التلفزيون المغربي. المظهر **الثالث** لاشتراك السلوكين هو أن الانتخابات تتحوّل إلى طقوس، إلى موسم؛ بحيث إن النشاط السياسي يتمّ بشكل مكثّف في فترة جدّ وجيزة، وبعد ذلك يسدل الستار على الانتخابات وعلى السياسة وتتحول إلى هموم أخرى! فتختفي السياسة من ساحة النقاش، ومن الإعلام، ومن الجرائد. المظهر **الرابع**، اللاتسييس. فهناك تراجع في الاهتمام بالسياسة، ليس فقط في المغرب، ولكن بصفة عامة. وهذا راجع إلى تراجع فكرة التغيير على صعيد الوطن، والعودة إلى الوحدات الصغيرة: إلى الأسرة، والعائلة، والفرد، التي تعوّض الدولة والطبقة... الخ. ولعل نسبة ٦١ بالمئة من نسبة المشاركة أكبر بكثير من النسبة الفعلية للمشاركة إذا ما أضفنا إلى نسبة عدم المشاركة الأصوات الملغاة، والأفراد الذين صوّتوا خوفاً من تدخل السلطة، وإذا أضفنا الأفراد غير المسجلين ـ أصلاً ـ في اللوائح الانتخابية. المظهر **الخامس**، هو دور الحوافز المادية في السلوك السياسي. وهو يعني ـ في النتائج المادية ـ أن ذوي السلطة المالية هم الذين سيتحكمون في المؤسسات السياسية. المظهر **السادس**، هو غياب الاستقرار في المواقف السياسية. سمعت اليوم، وفي مناسبات أخرى، تساؤلاً مستغرباً عن الأسباب التي تكمن وراء تمكين أحزاب اليمين من السيطرة المطلقة في الانتخابات

الجماعية، بينما تعطي نتائج معاكسة في الانتخابات التشريعية. فعلاً، نحن ـ في المغرب ـ نحتاط كثيراً في الاعتماد على الأرقام الرسمية، والدولة تتدخل بدون شك. ومع ذلك، لا ينبغي أن ننسى أن المواقف السياسية في الفترة الحالية لا تتسم بالاستقرار الذي كان يطبع المواقف الايديولوجية. الآن هناك تغيّر مستمر في المواقف السياسية لأسباب يطول شرحها. ولكن إذا تتبعنا استطلاعات الرأي في المجتمعات المتقدمة، سنجد أن الآراء السياسية تتغير بعد ثلاثة أيام، بعد شهر أو شهرين. أعود هنا لأقول: نعم إن الأرقام تغري بالشك، وإن الدولة تتدخل، ولكن هذه الأرقام ليست غريبة بصفة كاملة، فهذا التغيّر المستمر يتغذّى من ضعف الايديولوجيا، ويعتمد على حوافز سياسية متنوّعة.

محمد اليازغي: لديّ مداخلة قصيرة بخصوص عزوف النخبة عن المشاركة. أنا لا أعتقد أن هذا صحيح. فالمشاركة في المدن كانت أوسع. والأحياء التي تقطنها النخبة شهدت مشاركة، وبالتالي يصعب القول إن النخبة عزفت عن المشاركة، بل إننا لاحظنا ظاهرة مثيرة، هي أن النخبة عبّرت بقوة عن رغبتها في الترشيح للانتخابات. ونحن في الاتحاد الاشتراكي ـ مثلاً ـ نحتفظ بمئات من الرسائل من أطر لا تنتمي إلى الحزب (أطباء، أساتذة جامعيون، صحافيون، مهندسون، صيادلة...) اقترحت الترشّح على لائحة الحزب. فكيف نفسّر ذلك إذاً؟ كيف نفسّر أن قائمة الأحزاب الإدارية كانت زاخرة بهذه الأطر التي استغلت رغبتها في المشاركة السياسية؟ لقد كان هناك من طرق كل الأبواب ليحصل على تزكية حزبٍ ما تتيح له المشاركة مهما كان لون الحزب أو خلفيته السياسية.

أما في ما يتعلق بموضوع الأرقام، فأعتقد أن أرقام اقتراع حزيران/ يونيو هي أقرب إلى الواقع من أرقام الاقتراع السابق والاقتراعات الأخرى التي عرفها المغرب. ففي «اللجنة الوطنية» المكلّفة بالإشراف على الانتخابات، لأول مرة تدخل الأحزاب الديمقراطية في التفاصيل: مشكلة المسجلين في اللوائح الانتخابية بقيت قائمة (ولا أعتقد أن رقم ١١ مليوناً من الناخبين رقم حقيقي، إذ ظل هناك أشخاص مسجلون أكثر من مرة على الرغم من استعمال الحاسوب!)؛ لكن وجود مراقبين في مكاتب التصويت، وإلزامية تسليم المحضر، وإلزامية تأكيد الهوية، منع استعمال كثير من البطاقات. نعم، هناك بعض الأجهزة الادارية تعرف كيف تتحكّم في البطاقات، وبذلك أسقطت مرشحي الأحزاب الديمقراطية، ومع ذلك كانت يقظة المراقبين في مكاتب التصويت كفيلة بإحباط الاستعمال غير القانوني للبطاقات. يضاف إلى ذلك أنه تحققت مشاركة المراقبين في مكاتب التصويت في البادية. كان يصعب علينا في الحزب تغطية كل المكاتب. ولكن، هذه المرة، كان لدينا وفر. لذلك، أرجو أن نتسلح بحيطة ونحن نقرأ الأرقام الرسمية.

أما مسألة الأوراق الملغاة، فقد ارتبطت في انتخابات ٢٥ حزيران/ يونيو ـ أساساً ـ بالمال. فكثير من الناخبين تسلّموا مالاً، لكنهم لم يمنحوا أصواتهم للأحزاب الإدارية التي دفعت لهم. وقد حصل في أحد مكاتب التصويت أن مراقباً مسجلاً في مكتب التصويت نفسه لم يمنح صوته لمن دفع له المال، وكان في ظنه أن هذا المرشح سيحصل على أصوات. وعند الفرز، حصل بالمصادفة أن ذلك المرشح لم يحصل ولو على صوت واحد! ووقعت مشادة بينهما بعد اطلاع المرشح على المحضر. لذلك، ينبغي أن نقرأ جيداً رقم تسعمئة ألف صوت ملغى، وينبغي أن ننتبه إلى أن هذا الرقم كان يرتفع في المناطق التي استعمل فيها المال أكثر، مثل طنجة، الناضور.

محمد نور الدين أفاية: بعد هذه الجولة التقويمية للاستحقاقات التي شهدها المغرب، نودّ أن ننتقل إلى جانب آخر من الموضوع. **يبدو النهج الليبرالي واقتصاد السوق ـ الآن ـ وكأنه**

قد أصبح حتمية أمام كل هيئة سياسية تمارس السلطة، أو تتطلع إلى ممارستها. كيف تنظر الأحزاب الوطنية إلى هذا الواقع الاقتصادي العالمي والوطني، وما هي تصوراتها للمخاطر التي ينطوي عليها الشوط الثاني من إعادة الهيكلة التي تفرضها سياسة البنك الدولي على المغرب، وانعكاس ذلك على صدقية خطابها السياسي وعلاقتها بقواعدها وناخبيها؟

عبد الصمد بلكبير: من المعطيات العامة المتوفرة، أتصور أن ما تحدثت عنه من شوط ثانٍ لصندوق النقد الدولي هدفه ـ كما هو هدف الشوط الأول ـ حلّ مشكلة الديون. وبالتالي، فالوسائل التي يقترحها على البلدان والدول المدينة ليست إلاّ مقترحات تختلف من بلد إلى آخر، لكنها ـ في جميع الحالات ـ وسائل يعتقد صندوق النقد الدولي أنها غير ملزمة كآليات تقنية حرفية. وحسب بعض الأدبيات في الموضوع، وخصوصاً بعض النقاشات التي جرت في مصر بين قيادات من حزب «التجمع» وبعض أطر صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، أتصور أن هناك تضخيماً من قبلنا لضغوط هذه المؤسسات المالية العالمية وتدخلها في رسم السياسات الداخلية. وهذا يعني أن هدف إرجاع الديون، الذي يهم الدول الدائنة، ممكن التحقيق من دون أن يكون ذلك على حساب قضايا تترتب عن مقترحات الصندوق. أما العنصر الثاني في الموضوع ـ وكنت قد ألمحت إليه في السابق ـ فهو أن الخيار الرأسمالي، كوسيلة أو كطريق للتنمية، يبدو خياراً ممكناً. وهذا ليس جديداً ـ على الأقل ـ في الفكر السياسي المغربي. فأنا أذكر أن عبد الله العروي طرح أسئلة كبرى حول إمكانيته في محاضرة ألقاها في مقر الاتحاد الاشتراكي في بداية الثمانينيات. وكذلك فعل عبد الله ابراهيم في مناسبات كثيرة. وقد حدث هذا قبل تطور الأحداث إلى ما آلت إليه على الصعيد العالمي. ونستطيع أن نقول إن الأدبيات السوفياتية وأدبيات الأحزاب الشيوعية في العالم الثالث طرحت آمالها في التحليل أكثر مما حلّلت واقعاً. إن الأطروحة التي دافعت عن فكرة استحالة تحقيق التطور والتنمية عن طريق الرأسمالية ـ في العالم الثالث ـ أطروحة خاطئة. وحتى الحديث عن أن حالة «النمور الأربعة» أو بعض بلدان أمريكا اللاتينية حالة خاصة، ليس حديثاً صحيحاً، لأن «الخاص» دائماً موجود! إن ما وقع في بعض بلدان أوروبا الشرقية يثبت أن بعض آليات التنمية الرأسمالية ما زال صالحاً، ومن الممكن التوسّل به بالنسبة إلى شروطنا لإنجاز التنمية. لكن المهم بالنسبة إلينا أن لا يتم هذا في شروط ما أسماه حميش بالرأسمالية المتوحشة، أي في شروط القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. وأتصور أن تقدم الرأسمالية ـ علمياً وتقانياً ـ يسهّل علينا المأمورية أكثر مما يعسّرها. وهذا ما يثبته عديد من الاقتصاديين في أمريكا اللاتينية. فربما سنكون أكثر حظاً من الغرب نفسه ـ الذي يُثقل عليه ماضيه ـ إذا استطعنا أن نأخذ الرأسمالية في أكثر حلقاتها تطوراً دون أن نمر من الحلقات الصعبة نفسها التي مرت منها البلدان الغربية سابقاً. إذاً، من شأن هذا أن يخفف من وطأة الوجه السيىء لتطور الرأسمالية في الغرب، حيث يستطيع التطور التقاني (التكنولوجي) أن يقلّل من العنف الوحشي الذي كان يتعرّض له المنتجون.

أما البعد الثاني فهو البعد الاجتماعي، أي أن على هذه التنمية أن لا تكون على حساب المطالب الاجتماعية. وهذا ما يجد حله عند الأحزاب الوطنية في الدفاع عن القطاع العام وترشيده. إذاً، فالمطلوب تنمية متوازنة بين أدوات جهاز الادارة وبين المبادرة الخاصة، ومن الممكن ـ في إطار رأسمالية راشدة أن تحلّ بعض تناقضاتنا. وأتصور أن رقم ٢٥ مليار دولار المهرّبة من البلاد ـ الذي أعطاه المرحوم عبد الرحيم بوعبيد ـ يحتاجه المغرب باختصار، وسيقلب الوضع الاقتصادي والاجتماعي. ومن المهم جداً أن يقع الاهتمام بهذه المسألة في المستقبل، بما يقتضيه ذلك ـ في إطار التوافق ـ من تفهّم، لأن التصريح بالممتلكات ـ والذي هو مطلب لصندوق النقد الدولي ـ ربما أعطى نتائج معاكسة للأهداف التي كانت القوى الوطنية تتغياها منه، لأنه قيل إن مبالغ طائلة

خرجت من البلاد، منذ التصريح، وأن حوالى ٣٠ بالمئة من العملة الصعبة تقلّص. إن التنمية الآن أصبحت تستدعي تعبئة شاملة لا حلّ الموقف بالقانون والزجر على مثال شعار «من أين لك هذا؟». إننا في حاجة إلى ايديولوجيا وطنية تستطيع تجميع أكبر قدر ممكن من القوى حول هدف تنمية البلاد، وتستطيع التقليص من دائرة الفئات التي يمكن أن تقف في موقع معاداة الوطنية والديمقراطية. إن السائد الآن، هو التواطؤ للتخريب المتبادل؛ وقد حان الوقت لقيام تواطؤ جديد للبناء المتبادل، وهذا ممكن جداً في إطار رأسمالية راشدة، وعاقلة، ومتضامنة، لديها همّ المستقبل والإنقاذ. وطبعاً المسألة ـ هنا ـ مسألة سياسية أكثر منها مسألة اقتصادية. إن الدولة تتغيّا الحداثة، وهي بطبيعتها حديثة، لكنها ـ في الممارسة ـ تنتج التقليد. والمطلوب هو عقلنة ممارستها، لأنها غير قادرة على أن تعطي لإرادتها عقلاً. فنحن المثقفين من نستطيع أن نوفّر هذا العقل لدولة لا عقل لها. ولا مخرج غير ذلك باسم المصير الوطني ومستقبل البلاد والشعب. لا بد لنا كحركة وطنية من ممارسة نقد ذاتي ـ وفي هذا أتفق مع مودن عبد الحي ـ لا بد من خطاب سياسي جديد يلحم ويعيد إنتاج الوحدة الوطنية. البلد لم يعد في حاجة إلى الكفاءة وإنما إلى المصداقية. فالكفاءة قد تعطي وزير صحة في فرنسا يتورّط في قضية الدم الملوّث، وقد تعطي نخبة تنتقل بين الأحزاب، كما قال اليازغي. نعم إن الفعالية مطلوبة، ولكننا نحتاج إلى ثقة الشعب في المقام الأول، وهذه لا تتأتى إلاّ باسترجاع المصداقية.

محمد نور الدين أفاية: لاحظ عبد الصمد بلكبير في مداخلته الأولى أن الدولة منشغلة بالأمن، وأن الشعب مهتم بمشكلة الشغل. وانطلاقاً من الرسالة الملكية التي وجهت في بداية الشهر الماضي، والوثيقة الخاصة بالمغرب التي أصدرها البنك الدولي، وانطلاقاً من مسؤولية القوى الوطنية... كيف يمكن أن نتصور مشروعاً للإنقاذ يعتمد ما أسماه بلكبير بالتنمية المتوازنة؟

محمد اليازغي: أستسمح في البداية إن عدت بكم إلى الملاحظة التي سجلت تغييب لفظة الاشتراكية من البرنامج المشترك. إن المشروع الاجتماعي الاشتراكي لحزبنا لا زال قائماً. ولكن إذا رجع الإخوة إلى أدبيات الاتحاد الاشتراكي، فسيجدون أنها تتحدث ـ داخل إطار هذا المشروع الاشتراكي ـ عن مراحل انتقالية حلّلناها وحدّدنا طبيعتها. بالإضافة إلى ذلك، فالبرنامج برنامج مشترك، ولا يمكن لحزب أن يفرض على حليف له ما هو في باب اختياراته الخاصة. لذلك بقيت الصيغة عامة في البرنامج. لكن فحوى هذا البرنامج فيه ما يتعلق بالكثير من الاختيارات الاشتراكية.

المشكل في المغرب ليس مشكل السوق، لأن المغرب بلد السوق. ليس هذا هو المطروح عندنا، المطروح هو: ما دور الدولة وما دور القطاع الخاص، وكيف التعامل مع وضع دولي يلعب فيه صندوق النقد الدولي والبنك الدولي دوراً حاسماً؟ هنا مكمن الخلاف بيننا وبين السياسة الحكومية الحالية. لذلك نحن قلنا إن صندوق النقد الدولي لا يملك الحق في أن يفرض علينا أن نؤدي ـ ابتداء من هذه السنة ـ ١٥ ملياراً من الدراهم لاستخلاص الدين الذي علينا. نحن نقول: إننا نعترف بالديون التي تراكمت علينا ولو أننا نعتبر أن المسؤولية ليست على المغرب وحده، بل على البنوك العالمية التي شجّعت المغرب على الاستدانة في فترة معينة من الفترات التي كانت لها أرصدة هامة من البيترودولار. وما نؤاخذ عليه الحكومة هو أنها لم تعرف كيف تفاوض صندوق النقد الدولي. لا يمكن لصندوق النقد الدولي أن يلزمنا ـ في إطار سياسة التقويم ـ بإخراج رأسمال من هذا الحجم. إن معنى ذلك هو أن نصل إلى الإفلاس. وفي هذه الحالة، فلن نستطيع بعدها أداء الديون. فلا بد من السماح لنا بالاحتفاظ بجزء من رأسمالنا الوطني للتنمية الداخلية.

ونعتقد أن المفاوض المغربي لم يمارس دوره بكفاءة، ولم يحسن ولم يستعمل كل الوسائل التي في حوزته. بينما نجحت المكسيك ـ مثلاً ـ في القيام بمفاوضة ناجحة للدائنين أدّت إلى وضعية جديدة تسمح باستمرار برامج التنمية الداخلية، وفي الوقت نفسه بتأدية الديون.

يبقى دور الدولة؛ نحن اعتبرنا في برنامجنا الذي طرحناه على الناخبين أن الدولة تملك دوراً أساسياً، ولا تملك أن تتملص من مسؤوليتها بدعوى أن القطاع الخاص هو الذي عليه أن يقوم بالاستثمارات وبخلق مناصب الشغل. نحن نقول ـ بالعكس ـ إن المؤسسة الديمقراطية نفسها ليست مجرد استجابة لمطلب شكلي تريده النخبة كما قال بعض الإخوة؛ فإذا ساهم المغاربة في الانتخابات وعلّقوا عليها آمالاً، فلأن لهم مطالب في التعليم، في السكن، في الصحة، في التجهيزات الأساسية. وهذه كلها لا يمكن أن تتوفر إلّا إذا كانت هناك مؤسسة ديمقراطية تناقش هذه الحاجيات وتخطط للاستجابة لها. إن دور الدولة مهم وحيوي في هذه المرحلة. حتى القطاع الخاص لا يمكن أن يعيش إذا تخلّت الدولة عن الاستثمارات والتخطيط والبرامج. فالقطاع الخاص عاش في كنف الدولة. وفي غياب التخطيط، ها نحن نشاهد ما تعيشه عدة مقاولات خاصة من أزمات (تسريح العمّال، انسداد الآفاق أمام مشاريعها...).

بالقدر نفسه، نعتبر أن للقطاع العام دوراً أساسياً في التنمية، ولا بد من أن تضطلع الدولة بمسؤولية ترشيده حتى يؤدي هذا الدور. نحن، كما أكدنا في برنامجنا، لسنا ضدّ الخوصصة إذا كانت في قطاعات معينة كالخدمات، ولكن على أساس أن يكون ريع هذه الخوصصة رهن صندوق خاص للتنمية، يهتم ـ أساساً ـ بالمناطق الفقيرة وبالمناطق الحدودية. ثم طالبنا ـ أيضاً ـ بأن يكون هناك تعاقد ما بين الدولة ومؤسسات القطاع العام لخلق مناصب الشغل في توجُّه تحديثي لهذه المؤسسات بما يجعلها تستجيب لمتطلبات هذه التنمية؛ وتعاقد آخر مع الجماعات المحلية بحيث لا ينحصر عملها في ميدان التسيير والخدمات، بل يشمل ـ أيضاً ـ ميدان التنمية.

نور الدين العوفي (عضو المكتب التنفيذي للمنتدى، مسائلاً الأستاذ محمد اليازغي): هل يمكننا أن نتحدث عن ارتقاء في القدرة التفاوضية للمغرب مع صندوق النقد الدولي والمؤسسات المالية العالمية في غياب فرز أغلبية برلمانية واضحة. فأرضية التفاوض وقاعدته مجتمعية بالضرورة. ففي ظل سيناريو التشتيت والتشرذم الذي أفرزته الانتخابات الأخيرة، سيكون من الصعب الرفع من هذه القدرة التفاوضية، مهما كانت طبيعة الحكومة التي ستنبثق عن البرلمان؟

محمد اليازغي: رغم التشاؤم الذي أبداه عبد الكريم غلاّب، أعتقد أننا سندخل مرحلة جديدة كل الجدّة. بالطبع، سيتوقف هذا على الحوار الذي يمكن أن يجري مع المؤسسة الملكية، لأن المشكل هو أن كل الإصلاح الدستوري وتطبيقه يطرح كيف سيكون التوازن ما بين المؤسسة الملكية، والحكومة، والبرلمان. إذا كانت هناك صيغة لإيجاد تعادل بينها ـ رغم أن الأحزاب الديمقراطية لا تشكل أغلبية مطلقة ـ فيمكن الاضطلاع بمسؤولية مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية. وآنذاك لا يهم أن لا تكون لها الأغلبية العددية المطلقة، لأن المخاطَب الرئيسي سيكون هو المؤسسة الملكية: إما أنها تريد ـ بالفعل ـ حداثة وتغيير، ولا بد إذاً من قبول نتائج تصويت ٢٥ حزيران/ يونيو وضمان شفافية ونزاهة الاقتراع غير المباشر لاختيار ثلث مجلس النواب، وإلاّ سنرجع إلى وضعية أقبح من سنة ١٩٧٤. هذا هو الإشكال المطروح. علينا إذاً أن نعرف كيف تنظر المؤسسة الملكية إلى المستقبل: هل تريد الاستقرار، وهل تريد استمراراً للمؤسسات وتطبيق بنود الدستور الجديد، أي بداية بناء دولة الحق والقانون وتجنيب المغرب مزالق من نوع تلك التي عرفتها أقطار أخرى. وعلى الأحزاب الديمقراطية أن لا تنكمش على مواقفها السابقة، وأن تتحمل

مسؤوليتها في مواجهة المرحلة القادمة، لأن الشعب المغربي أعطاها الثقة، لأنه يريد التغيير والإصلاح. وهذه المسؤولية إما في الحكومة إذا حصلت على أغلبية ولو نسبية أو في المعارضة.

محمد العربي المساري: الأمر يتعلق ـ في نظري ـ بمصداقية المخاطَب. فالحكومة يجب أن تكون ذات مصداقية في الداخل وفي الخارج لكي يكون لالتزاماتها وتصرفاتها الاعتبار اللازم لدى الأطراف التي تخاطبها هذه الحكومة. إذا نظرنا إلى المسألة من زاوية القدرة التفاوضية التي أشار إليها العوني، نرى أن أية حكومة مفتقرة إلى المصداقية لا يمكن أن تؤخذ مأخذ الجدّ في الخارج، وأحرى في الداخل. ففي اسبانيا ـ مثلاً ـ يملك فيليبي غونزالس أغلبية نسبية، ومع ذلك يستطيع أن يتفاوض مع السوق الأوروبية المشتركة على القضايا الفلاحية وغيرها مما يثار في العلاقة بين اسبانيا والسوق. لماذا؟ لأن له مصداقية. هذا هو مفتاح المسألة عندنا.

حينما نرى حكومة محمد كريم العمراني تخوض في حوار مع النقابات ومع أرباب العمل، أنا جازم ـ ومعي الرأي العام ـ أنه لا النقابات ولا الغرف تركن إلى أن هذه الحكومة التي تخاطبها تتمتع بمصداقية. فالانتقادات التي ترددها النقابات دائماً هي عدم التزام الحكومة بجدول زمني لتطبيق برنامج إصلاحي. والشيء نفسه تلاحظه أوساط المقاولين. فالعبرة من هذا أن تكون هناك حكومة قادرة على أن تخاطب المستثمرين ـ الداخليين أو الخارجيين ـ وهي متمتعة بسند قوي قوامه المصداقية، أي تستطيع أن تذهب إلى البرلمان بمخطط وهي معزّزة بتأييد النقابات؛ ذلك أن أي وزير مالية في العالم اليوم لا يملك كفاءة خوض نقاش حقيقي وعميق مع العمّال والنقابات هو وزير فاشل! وهذا ما تُدخله في الاعتبار الأوساط المستثمرة، سواء في الداخل أو في الخارج. و ـ بالتالي ـ ففي رأيي أن العبرة في أن تتمتع الحكومة بمصداقية تؤهلها لأن تخوض ـ بكفاءة ـ حواراً مع أطراف الإنتاج.

أما بالنسبة إلى توصيات الصندوق فقد نُشِر ـ منذ سنتين ـ أن الصندوق أوصى بحكومة قوية؛ ولاحظ أن طريقة التسيير في المغرب رديئة ولا تمكّن من الوصول إلى حلول ناجعة ومقنعة للمستثمِر ولقوى الانتاج. إن هذا النقاش الجاري، الآن، حول انسحاب الدولة من بعض القطاعات وتقزيم دورها، هو نقاش متجاوز. كان سائداً في العقد الماضي بسبب طغيان النظرة الريغانية. الآن انحسرت هذه النظرة، وهناك ما يكفي من الدلائل على أنه لا يمكن أن تكون لليبرالية المتوحشة إلاّ نتائج وخيمة كما دلّت أحداث سان فرانسيسكو في الولايات المتحدة نفسها. إننا في المغرب غير قادرين على الخروج عن هذه الحقائق. إننا نريد أن يقوم القطاع العام بدوره، كما أن للقطاع الخاص دوره المشروع. وفي ما يتعلق بالخوصصة ـ وهي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بهذه النظرة ـ فإننا رأينا دائماً أن العبرة في هذا الموضوع أن هناك مالاً عمومياً ينفق في مرفق من المرافق، ينبغي أن يُنفق برشد، وأن تكون له مردودية. حينما ينتفي هذان العنصران، يجب أن نتخيّر المَواطن التي يجب أن نتولّى فيها إنفاق المال العام. ويبدو أن بعض القطاعات يبدو عبئاً على الدولة، ولذلك ليست هناك مصلحة للمال العمومي في أن يظل يُهدر في مرافق لا نفع من ورائها.

أما الزاوية الثانية التي ننظر منها إلى مسألة الخوصصة، فهي القطاعات والمرافق التي يمكن أن تخوصص ـ وقد جرى نقاش حول هذا في البرلمان ـ والذين سيستفيدون من العملية. وأخيراً ـ كما أشار اليازغي ـ ريع هذه الخوصصة، كيف ينبغي أن يستخدم؟ باختصار، هناك موقف عام يقتضي النظر إلى جدارة الدولة ـ كمخاطَب ذي اعتبار ـ عند المستثمر في الداخل، وقوى الانتاج في الداخل، والمستثمرين في الخارج.

سالم حميش: سأسوق ملاحظة سريعة حول ما قاله اليازغي في موضوع النخبات من باب التدقيق فقط. قال اليازغي عن هذه النخبات، التي قدم بعضها طلب الانتساب إلى الحزب في آخر لحظة (ونحمد الله على أنه لم يقبل طلبها)، إنه لا يهمها اللون الحزبي ـ الانتخابي، وإنما يهمها الكرسي. هذه النخبات لا نريدها، ونعلم أن الأحزاب الطفيلية زاخرة بها. فهي نخبات تتصور السياسة عبارة عن Marketing. وأعتقد أن هناك من المفاهيم ما تجدر مراجعته بما فيه التعددية الحزبية: أين تبدأ، وأين تنتهي لتبدأ التشرذمية؟ نحن نعلم أن في البلدان الديمقراطية العريقة ليس هناك إلاّ قطبان أو حزبان رئيسيان يتداولان على الحكم.

بالنسبة إلى المسألة الاقتصادية في «البرنامج المشترك»، يبدو أن قضية مواجهة الديون شغلت الحيّز الأوفر من الاهتمام الاقتصادي للبرنامج. وما يمكن استشفافه من قراءته هو تحركه تحت شعار ضمني هو: لا للحداثة المقترضة، لا للتصنيع بالديون ذات الفوائد التي نرهق بها قسطاً من فائض الانتاج وثمراته. ويبدو أن هذا «البرنامج المشترك» لم يعلن رفضاً قاطعاً للخوصصة، وإنما أخذ بها بحذر مقبول، كما قال ذلك الاخوة أنفسهم.

ستكون الحكومة القادمة أمام تركة ما أضخمها وما أهولها. إنها تركة مغرب ـ في تصور كثير من المحللين ـ واقف على بركان لا تحول دون اشتعاله إلاّ صمامات أمان منها الموروث ـ ولكن المحكوم بالتناقض ـ كالتكافل الأسروي، ومنها الموروث المرضي ـ ولكن الآخذ في التفشي ـ كالفساد الإداري، والزبونية، والرشوة، والمال القذر، والبغاء الهاوي والمحترف. إنه أيضاً مغرب المديونية والتضخم وتملّص الأثرياء الضريبي، مغرب السكن اللاانساني، والبطالة متعددة الأوجه، والهجرة التي تشبه النزوح البشري. الحكومة القادمة موضع آمال عريضة. ولذلك ليس من حقها أن تكبو أو تفشل. وأحزابنا الوطنية مدعوة ـ سواء شاركت في الحكومة أو لم تشارك ـ إلى اتخاذ مبادرات جديدة: التغلغل في البادية، وقد ظهرت أهمية ذلك في الانتخابات، وتصحيح العلاقة بالتيار الاسلامي الذي هو طرف في المجتمع المدني، وتكوين خلايا للتفكير في قضايا البلاد سواء بمناضليها أو استعانة بمثقفين من ذوي الكفاءة والنزاهة، تفكيراً استراتيجياً ومستقبلياً حتى لا تظل تعيش على الثقافة البراغماتية.

محمد نور الدين أفاية: دعونا نختتم هذه الندوة بالتفكير في سيناريو محتمل، أضعه على شكل سؤال: إذا ما تحمّلت الحركة الوطنية المسؤولية التنفيذية، فإن فراغاً سياسياً قد ينجم عن انتقالها من موقع المعارضة. فماذا يمكن أن نُعبىء من امكانات إذا ما أدى هذا الفراغ السياسي إلى استثمار بعض القوى السياسية ـ كالتيار الاسلامي ـ الموقف لمصلحة مدّ نفوذها في المواقع التي كانت تحتلها الحركة الوطنية؟

عبد الصمد بلكبير: الحركة الاسلامية، التي تحدثتم عنها، هي ـ في الأساس ـ تعبير عن المشكل الاجتماعي. والغطاء الايديولوجي، على ما فيه من تضخيم، أساسه مادي. ولهذا فالوجه الثاني للمسألة هو: ما إمكانية قيام حكومة ديمقراطية ووطنية ذات برنامج قادر على أن يخرج بالبلاد من حالة الأزمة؟ إذا توفرت هذه ـ في تقديري ـ لن نتجاوز الأزمة فقط، بل سنتجاوز نتائجها. إذا لم نستطع، عندئذ سنكون في وضع سيىء جداً، لأن الشعب المغربي ـ في نظري ـ أعطى آخر فرصة للحركة الوطنية الديمقراطية في انتخابات ٢٥ حزيران/ يونيو. وإذا لم نكن في مستوى الإجابة عن معضلاته بوسيلة الديمقراطية ـ ورهانها ـ فعندئذ أخاف أن يختار اختياراً آخر. ومشروع هذا الاختيار الآخر موجود. ومن المؤكد أن هذا المشروع تقهقر في السنوات الثلاث

الأخيرة. ولكن هذا التقهقر مؤقت، في انتظار تبيُّن ماذا ستعطيه هذه الآلية الجارية على صعيد القضية الاقتصادية والقضية الاجتماعية.

محمد العربي المساري: أنا لا أتخوّف من إمكانية وجود فراغ، بسبب أن الخطاب الذي نمارسه في أحزابنا يستطيع ـ واستطاع خلال ما يزيد على ثلاثة عقود ـ أن يؤلب دائماً النصاب الوطني بحيث لا ينزل عدد المصوتين لصالح الحركة الوطنية عن مليوني صوت، على الرغم من كل العراقيل التي نصبت لنا. هذا من جهة، أما من جهة أخرى، فإن التمرينات التي نفرضها على أنفسنا في الأحزاب الوطنية بالمحاسبة والمراجعة المستمرة قد تعصمنا من الوقوع في أخطاء قد تعرّضنا إلى محاسبة جديدة من نوع أن ينشأ فراغ. وأنا أراهن ـ من تجربة شخصية ـ على أن الشبيبة لن تقبل بأن نقع في مثل هذه الأخطاء. وقد وقفت بنفسي على التطور الذي حصل في علاقتها بأطر الحزب العليا حيث لم تعد تجد حرجاً في مساجلتها ونقدها بعد أن كان حق الكلام لا يتجاوز نطاق هذه الأطر. وقد أفدت من تجربتي الانتخابية ـ في الدائرة التي ترشحت فيها ـ لتحسُّس هذا التطور لدى شبيبة ارتفع عنها حرج التصريح بالرأي أو خشية السلطة. وهذا يحمل على تفاؤل محسوب بالمستقبل.

محمد نور الدين أفاية: نشكركم جميعاً على تلبية دعوة المنتدى إلى هذا اللقاء الذي نعتبره أولياً في مسعى إلى المزيد من الإحاطة بهذا الموضوع المفتوح على تطورات أخرى مقبلة. ونرجو أن تتاح لنا فرصة مشاركة من لم يتمكّنوا من المشاركة ممن دعوناهم إليها □

صدر حديثاً

إشكالية الزراعة العربية:
رؤية اقتصادية معاصرة

د. سالم توفيق النجفي

يعالج هذا الكتاب مسألة التشويه في الاقتصادات الزراعية في الدول النامية عموماً، والوطن العربي خصوصاً.

وفي استشراف المستقبل، يدعو المؤلف إلى اعتماد سياسة الاتجاه التكاملي في الموارد الزراعية، لتحقيق قدر من الأمن الغذائي العربي الذاتي.

١٥٥ صفحة
الثمن: ٥ دولارات

* تقرير عن:

الأوضاع الغذائية في العراق

تقرير البعثة المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي لتقدير المحاصيل وإمدادات الأغذية في العراق

إ. ج. بيركنز
منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو).

ب. سينالسكي
برنامج الأغذية العالمي.

عرض عام

زارت بعثة مشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي لتقدير المحاصيل وإمدادات الأغذية، العراق في الفترة من ١٤ إلى ١٩٩٣/٦/٢٨، لتقدير إنتاجه من محاصيل الحبوب في ١٩٩٣، والحالة الراهنة لإمدادات الأغذية، وتحديد حجم احتياجاته الأساسية من واردات الأغذية خلال السنة التسويقية ١٩٩٣/١٩٩٤. وقام أعضاء البعثة بعدد كبير من الرحلات داخل البلاد، وزاروا ١٧ من أصل ١٨ محافظة، وأجروا مقابلات مع المزارعين والتجار وسكان المدن، ومسوحات مستقلة للأسواق لوضع تقديرات على الطبيعة عن مدى توافر الأغذية ومستويات الأسعار السائدة فيها. وتلقت البعثة دعماً كاملاً من موظفي وكالات الأمم المتحدة التي تتخذ من بغداد مقراً لها ومن الادارات الحكومية المعنية بقطاعي الأغذية والزراعة.

وكانت البعثة تدرك، لدى أداء مهمتها، أن الظروف السائدة لو كانت عادية لما تعرض العراق لانعدام الأمن الغذائي، ولما كان من بين البلدان المؤهلة للحصول على مساعدات دولية انسانية، وذلك نظراً إلى وفرة موارده الطبيعية، وقدرته على ضمان احتياجاته من الأغذية وغيرها عن طريق الواردات التجارية. لكن اقتصاد هذا البلد تعرض للتدمير لا بسبب الحرب الأخيرة والاضطرابات المدنية التي نشبت على أثرها فحسب، بل وأساساً بسبب استمرار العقوبات المفروضة منذ آب/اغسطس ١٩٩٠، تلك العقوبات التي شلت عملياً اقتصاد البلاد ككل، وأدت إلى نشوء حالات من الحرمان المستمر والجوع المزمن ونقص التغذية المتوطن وانتشار المعاناة الانسانية على نطاق واسع. ونظراً للحالة الراهنة المحفوفة بالمخاطر، فقد أصبحت الغالبية العظمى من سكان العراق تعيش في ظل ظروف يرثى لها، وهي تكافح لمجرد البقاء على قيد الحياة، لكن ضحايا هذا الكفاح يزدادون عدداً، كل يوم، بما يعكس أبعاداً لمأساة انسانية خطيرة.

وتؤكد البعثة، استناداً إلى المسوح التي أجرتها على الطبيعة، والمقابلات مع الأُسر في المناطق الحضرية والريفية، حدوث تدهور ملموس في حالة امدادات الأغذية في جميع أرجاء البلاد.

ولاحظت بقلق عميق ظهور مؤشرات معروفة تسبق حالات المجاعة على نطاق واسع مثل الارتفاع الخيالي للأسعار، وانهيار مستويات دخل الأفراد، والانتشار الشديد للبطالة، وانخفاض المتحصل من الأغذية بصورة حادة، واستنفاد الممتلكات الشخصية على نطاق واسع، ناهيك عن المستويات المرتفعة لانتشار الأمراض، وارتفاع معدلات الجريمة والتزايد السريع في أعداد المعدمين. وقد أمكن تفادي وقوع حالات مجاعة شاملة في البلاد حتى الآن من خلال تقديم أغذية زهيدة التكاليف، في إطار نظام التموين الحكومي، وهو من الاجراءات التي تعتبر ضرورية لتوفير القوت لغالبية السكان. غير أن هذا النظام لا يوفر، حتى على افتراض التزامه جانب العدالة في التوزيع، إلّا ما يقدر بنحو نصف معدل احتياجات الفرد من السعرات الحرارية، قبل فرض العقوبات، وإن ما يقدمه من حصص غذائية تفتقر إلى المغذيات الأساسية الدقيقة والبروتين الحيواني. أما في المناطق التي لا تخضع لسيطرة الحكومة، فلا يطبق نظام التموين الحكومي إلّا على نحو جزئي. ونظراً للارتفاع الشديد للغاية في معدلات التضخم، وانهيار مستويات الدخول بالأرقام الحقيقية (وهو ما يعزى إلى حد كبير إلى المعوقات الشديدة بوجه تدفق الامدادات بسبب الحصار والهبوط الحاد في قيمة الدينار العراقي)، فقد أصبح من المتعذر على شرائح واسعة من السكان استكمال حصصهم الغذائية بمشتريات من السوق. وقد ترتب على ذلك حدوث تدهور بمعدلات تنذر بالخطر في الوضع التغذوي للسكان. وفي الواقع، فإن عدداً كبيراً من العراقيين يحصلون في الوقت الحاضر على كميات من الأغذية تقل عما يحصل عليه سكان البلدان الافريقية التي ضربتها الكوارث.

وبعد إجراء استعراض دقيق لمختلف العوامل المؤثرة في الانتاج الزراعي، حددت اللجنة توقعاتها لحجم الانتاج المنتظر من الحبوب في ١٩٩٣ بمستوى ٣,٢ مليون طن، أو ما يزيد بنحو ١٠ في المئة على نظيره في العام السابق، ويقل عن محصول ١٩٩٠ البالغ ٣,٥ مليون طن. ويعزى هذا الانتعاش في الانتاج إلى توسيع المساحات المزروعة والأحوال المناخية المرضية بصفة عامة، وإلى الجهود التي تبذلها الحكومة للتخفيف من وطأة العقوبات على إمدادات الأغذية. ومع ذلك، فإن حجم الغلة المحتملة سيظل مقيّداً على نحو خطير بسبب النقص الحاد في توافر المدخلات الأساسية، وتفشّي الآفات والأمراض الزراعية. وإن أمكن بفضل مساعدة المنظمة معالجة مساحات محصولية تبلغ نحو ١١١٠٠٠ هكتار (بما في ذلك معالجة ٩٧٥٠٠ هكتار من خلال الرش الجوي) وتطهيرها من حشرة السونة، وغيرها من الآفات والأمراض الزراعية، إلّا أنه تعذّر تطهير مساحات شاسعة من الأراضي بسبب نقص المعدات والمبيدات. كذلك لاحظت البعثة حدوث انتعاش ملحوظ في انتاج السلع الغذائية الأخرى ولا سيما الخضر، وإن ظل الانتاج الجاري لمعظم السلع أقل بكثير من مستويات ١٩٩٠. وستدعو الحاجة إلى استثمارات ضخمة لتدعيم عنصر الانتاجية، وإعادة الانتاج والعمالة في القطاع الزراعي إلى مستويات ما قبل فرض الحصار.

وقد بات من المنتظر، بفضل انتعاش الانتاج المحلي من الأغذية في ١٩٩٣، أن يهبط مستوى الواردات التي تحتاجها البلاد في ١٩٩٣/١٩٩٤ (أيار/ مايو - حزيران/ يونيو). ومع ذلك، تشير تقديرات البعثة إلى أن العراق سيحتاج إلى استيراد ٥,٤ مليون طن من المواد الغذائية الأساسية في ١٩٩٣/١٩٩٤ (حزيران/ يونيو - تموز/ يوليو)، بقيمة تقديرية تصل إلى ٢,٥ مليار دولار لتغذية سكانه الذين يصل عددهم إلى ١٩,٥ مليون نسمة. وهذا مبلغ ضخم، وقد لا يستطيع المجتمع الدولي تقديمه، وعلى ذلك سيترتب على العراق تمويل وارداته بنفسه.

ونظراً لضخامة ازمة الأغذية التي تواجه العراق ونطاقها الواسع، فقد حثّت البعثة المجتمع الدولي على أن يستجيب بأسرع ما يمكن لإيجاد حل لهذه الأزمة. ولقد أثبتت التجربة، أثناء

السنوات الثلاث الماضية، أن العقوبات قد أدت، أيّاً كانت مبررات فرضها، إلى شيوع الحرمان على نطاق واسع، وتعريض الغالبية العظمى من سكان العراق لحالات حادة من الجوع وسوء التغذية، ولا سيما الجماعات المعرضة من الأطفال دون سن الخامسة والحوامل والمرضعات والأرامل واليتامى والمرضى المسنين والعجزة. وتعتقد البعثة بعدم امكانية الاستمرار في فرض العقوبات بشكلها الحالي دون أن يؤدي ذلك إلى المزيد من تدهور حالة إمدادات الأغذية المتفاقمة أصلاً في العراق. وإن الحل الدائم للأزمة الراهنة للأغذية يكمن في إحياء الاقتصاد العراقي، وهو ما لا يمكن تحقيقه إلّا باستئناف نشاط التجارة الدولية مع البلاد. ولن يؤدي مثل هذا الإجراء إلى التخفيف من حدة المعاناة الانسانية في العراق فحسب، بل سيسمح أيضاً بتحرير موارد المساعدات الانسانية النادرة (التي تخصص حالياً للعراق) للاستفادة منها، حيثما ينبغي، لصالح أعداد كبيرة من السكان الذين يعانون الجوع في أماكن أخرى من العالم.

أولاً: الوضع الراهن لإمدادات الأغذية

١ ـ نظام التموين الحكومي

استطاع نظام التموين الحكومي منذ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٠ توفير الأغذية للسكان بأسعار مدعمة بشدة، تمثّل في الوقت الحاضر نسبة تقل عن ١ في المئة من تكلفة شرائها من الأسواق. وتعتبر حصص التموين بمثابة المورد الوحيد والذي لا غنى عنه لمعيشة الغالبية العظمى من الأسر العراقية. وعلى الرغم من التحسن المتواصل الذي طرأ على مستوى الحصص الغذائية الفردية المقدمة بموجب نظام التموين الحكومي، قياساً إلى مستوياتها المنخفضة جداً بعد الحرب مباشرة، فإن هذه الحصص لا تتيح حالياً أكثر من ٥٣ في المئة من متوسط المتحصل من السعرات الحرارية أثناء الفترة ١٩٨٧ ـ ١٩٨٩ (انظر الجدول رقم (١)).

جدول رقم (١)

نصيب الفرد من الحصة الغذائية الشهرية المقدمة بموجب نظام التموين الحكومي (بالكيلوغرامات)

السلعة	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣
دقيق الحبوب (الطحين)	٦,٥٠	٨,٠٠	٨,٠٠٠	٩,٠٠٠
الأرز	١,٥٠	١,٥٠	١,٥٠٠	٢,٢٥٠
الزيوت النباتية	٠,٥٠	٠,٢٥	٠,٣٧٥	٠,٥٠٠
العدس	٠,٢٥	٠,٢٠	—	—
السكر	١,٠٠	١,٠٠	١,٢٥٠	١,٥٠٠
الشاي	٠,١٠	٠,٠٥	٠,٠٧٥	٠,٠٧٥
حليب الأطفال	١,٣٥	١,٣٥	٠,٩٠٠	١,٨٠٠
نصيب الفرد من الأغذية محسوب بكيلو/ سعرة حرارية في اليوم	١,١٩٩	١,٣٧٢	١,٤٢٣	١,٧٠٥
مقارنة بمتوسط المتحصل من السعرات الحرارية في ١٩٨٧ ـ ١٩٨٩	٣٧ بالمئة	٤٢ بالمئة	٤٤ بالمئة	٥٣ بالمئة

يضاف إلى ذلك أن هذه الحصص التي تعتمد بالدرجة الأولى على المواد الكربوهيدراتية، تعاني نقصاً في العناصر الأساسية من المغذيات الدقيقة والبروتين الحيواني. وإذا كان نظام التموين قد نجح حتى الآن في تجنيب البلاد مخاطر مجاعة شاملة، فإنه لم يتمكن من التحكم في زيادة معدلات الإصابة بسوء التغذية والأمراض الأخرى التي تؤثر في شرائح واسعة من السكان. وكشفت أحدث المسوح التي أجريت عن حدوث تدهور ملموس في الحالة التغذوية للسكان.

وتؤكد البعثة، استناداً إلى الاستقصاءات التي أجرتها على الطبيعة، أن نظام التموين الحكومي يلتزم جانب العدالة في التوزيع، وتتسم عملياته بالفعالية عموماً. بيد أن نسب توزيع الأغذية بموجب نظام التموين في المناطق التي لا تخضع لسيطرة الحكومة ما زالت منخفضة جداً.

ولما كانت القيمة الضمنية للحصص الغذائية عالية، فإن التوزيع الحكومي للاغذية يمثّل إضافة أساسية لتدعيم القوة الشرائية للأسر العراقية. وتعادل قيمة المساهمة العينية من الحصص الغذائية المقدمة إلى أسرة تتكوّن من ٦ أفراد والمقدرة حالياً بمبلغ ٢٤٠٠ دينار عراقي ما يزيد على ثلاثة أمثال المرتب الشهري لموظف كبير من موظفي الحكومة في العراق (انظر الجدول رقم (٢)).

جدول رقم (٢)

الحصص الغذائية الشهرية الموزعة بموجب نظام التموين الحكومي

السلعة	الكمية المقدمة لكل فرد	قيمة الحصة (بالدينار العراقي)	سعرها في السوق (بالدينار العراقي)	القيمة الضمنية (بالدينار العراقي)
الطحين (دقيق الحنطة)	٩,٠٠	١,٠٣٥	١٩١,٤٥٧	١٩٠,٤٢٢
الأرز	٢,٢٥	٠,٧٣١	٣٨,٤٥٣	٣٧,٧٢٢
الزيوت النباتية	٠,٥٠	٠,٣١٣	٣١,٧٧٣	٣١,٤٦٠
البقول	٠,٥٠	٠,١٥٠	١٤,٥٢٨	١٤,٣٧٨
السكر	١,٥٠	٠,٣٣٨	٤٤,٥٩١	٤٤,٢٥٣
الشاي	٠,٧٥	١,٥٠٠	١٤٤,٦١٤	١٤٣,١١٤
حليب الأطفال	١,٨٠	١,٣٥٠	١٣٠,٨٨٦	١٢٩,٥٣٦
المجموع	١٦,٣٠	٥,٤١٧	٥٩٦,٣٠٢	٥٩٠,٨٨٥
سلة كاملة من الأغذية لأسرة تتكون من ٦ افراد، بما في ذلك طفل يقل عمره عن سنة	٧٤,٣٠	٢١,٦٨٥	٢,٤٥٧,٩٦٦	٢,٤٣٦,٢٨١

وعلى الرغم من الدور الحاسم الذي يقوم به نظام التموين الحكومي في تجنب وقوع مجاعة شاملة، إلّا أن هذا النظام يتعرّض لضغوط متزايدة وعلى نحو متواصل بسبب المشكلات الخطيرة التي تواجهها الحكومة في تمويل واردات الأغذية والأعباء الضخمة الواقعة على عاتقها بسبب

دعمها الأسعار. وتقدر البعثة تكاليف الإعانة الشهرية المباشرة للحصص الغذائية التي تتحملها الحكومة بالأسعار الجارية للسوق بمبلغ ٨,٧ مليار دينار عراقي (أو ما يعادل ١٠٨ ملايين دولار أمريكي). وإن الحكومة لتعجز على المدى البعيد في تمويل مثل هذه التكاليف الباهظة والتي يسدد جزء كبير منها بالعملة الصعبة، ما لم تتوافر للحكومة إمكانية الحصول على النقد الأجنبي. بل إن عدم استطاعة البلاد استئناف التجارة الدولية يعرّض نظام التموين الحكومي لمخاطر شديدة، وإن انهيار هذا النظام سيعني بالنسبة إلى غالبية سكان العراق وقوع كارثة حقيقية.

٢ ـ الأسعار ومستويات الدخل

ولما كانت الحصص الغذائية غير كافية من الناحيتين الكمية والنوعية فقد توجب على السكان استكمال هذه الحصص بمشتريات من السوق المفتوحة. وقد وصلت أسعار المواد الغذائية الأساسية في السوق المفتوحة في الوقت الحاضر إلى مستوى لا تستطيع معه إلّا نسبة صغيرة من السكان اقتناء حاجاتها. وفي أثناء المسح الذي أجرته البعثة في الأسواق، كانت المواد الغذائية الأساسية مثل الدقيق والسكر والزيوت النباتية وحليب الأطفال قد اختفت عملياً من العديد من الأسواق التي زارتها البعثة. أما في الأسواق التي ما زالت فيها امدادات من بين أنواع الأغذية، فقد لوحظ أن مخزونات التجار كانت قليلة، مما يعكس نقص القوة الشرائية للسكان لا وفرة الإمدادات. ولو كانت القوة الشرائية للسكان كافية لما دامت هذه المخزونات إلّا لساعات قليلة ولما أمكن إعادة تجديدها بسرعة. وظهر في بعض الحالات، أن الامدادات المتاحة في الأسواق من بعض السلع ما هي في الواقع سوى حصص غذائية اضطرت مجموعات من أفقر قطاعات السكان إلى إعادة بيعها لزيادة دخلها النقدي الذي هي في أشد الحاجة إليه لتغطية نفقات العناية الطبية والنفقات الأساسية الأخرى.

وكشفت مسوح مستقلة أجرتها البعثة في كل من المناطق الحضرية والريفية على السواء عن ارتفاع مذهل في أسعار الأغذية. من ذلك على سبيل المثال، ومقارنةً بمستويات الأسعار التي كانت سائدة قبل فرض العقوبات (تموز/ يوليو ١٩٩٠)، زاد متوسط سعر دقيق القمح (الطحين) (وهو من أهم المواد الغذائية الأساسية) في حزيران/ يونيو ١٩٩٣ بنحو ٣٥٥ مرة (أو بنسبة ٣٥٥٠٠ في المئة)، وزاد سعر الأرز بنحو ٧١ مرة وسعر الزيت النباتي بنحو ١٠٦ مرات، وزاد سعر السكر بنحو ١٤٩ مرة (انظر الجدول رقم (٣)).

ورأت البعثة أن الصعوبات الشديدة التي تواجه الامدادات وما رافق ذلك من هبوط حاد في السعر غير الرسمي للدينار العراقي كانت العوامل الرئيسية المسؤولة عن الارتفاع الجنوني للأسعار. ويلاحظ أن سعر الصرف غير الرسمي للدينار العراقي كان يزيد حتى قبل فرض العقوبات، بنحو ١٣ مثلاً، على سعر الصرف الرسمي، في حين زاد معدل سعر الصرف غير الرسمي للدينار العراقي أثناء الفترة التي أجرت البعثة خلالها عمليات المسح ٢٦٠ مرة على سعر الصرف الرسمي. وبالنسبة إلى السلع التي يستوردها التجار (الذين سخّروا مواردهم من العملة الأجنبية للواردات)، يمكن أن تعزى نسبة كبيرة من الزيادة الحادة في الأسعار إلى هبوط قيمة الدينار وحده.

جدول رقم (٣)

أسعار السلع الغذائية الأساسية في الأسواق المفتوحة في العراق (حزيران/ يونيو ١٩٩٣ مقارنة بمستوياتها في تموز/ يوليو ١٩٩٠)

السلعة الغذائية	تموز/ يوليو ١٩٩٠ (بالدينار العراقي للكيلوغرام)	حزيران/ يونيو ١٩٩٣ (بالدينار العراقي للكيلوغرام)	عدد مضاعفات الزيادة مقارنة باسعار تموز/ يوليو ١٩٩٠
الطحين (دقيق القمح)	٠,٠٦٠	٢١,٢٧٣	٣٥٥
الأرز	٠,٢٤٠	١٧,٠٩٠	٧١
الزيت النباتي	٠,٦٠٠	٦٣,٥٤٥	١٠٦
الجبن (المحلي)	١,٦٠٠	٦٤,٧٢٧	٤٠
السمك	٥,٠٠٠	٥٦,٩٠٩	١١
مسحوق الحليب	١,٦٠٠	١٢٩,٨٥٤	٨١
العدس	٠,٤٠٠	٢٩,٠٥٥	٧٣
البطاطا	٠,٥٠٠	١٢,١٤٣	٢٤
السكر	٠,٢٠٠	٢٩,٧٢٧	١٤٩
الشاي	٢,٠٠٠	١٩٢,٨١٨	٩٦
اللحوم الحمراء	٧,٧٥٦	٩٠,٣٦٠	١٢
لحوم الدواجن	٣,٠٠٠	٦٨,٢٨٦	٢٣
البيض	٣,٦٠٠	٨٠,٠١١	٢٢

وكشفت استقصاءات البعثة، أن مستوى دخل الأفراد قد انهار عملياً، من حيث قوته الشرائية. وقد رُفع معدل المرتب الشهري لمعظم الوظائف بمعدل مرتين إلى ثلاث مرات منذ ١٩٩٠. وفي حزيران/ يونيو ١٩٩٣ تراوح معدل المرتب/ الأجر الشهري بين ٢٥٠ ديناراً عراقياً (أو ٣ دولارات أمريكية بسعر الصرف غير الرسمي) للعمال غير المهرة و٧٧٥ ديناراً عراقياً (أو ٩ دولارات أمريكية) بالنسبة إلى كبار موظفي الدولة، أي بدرجة وكيل وزارة مثلاً. ويُستدل من تقديرات البعثة أنه في حين بلغ متوسط تكاليف سلة الأغذية التي تحتاج إليها أسرة مكوّنة من ٦ أفراد نحو ١١٠ دنانير في تموز/ يوليو ١٩٩٠، فقد أضحت هذه الأسرة بحاجة إلى ٥٤٠٠ دينار لشراء الأغذية ذاتها في حزيران/ يونيو ١٩٩٣. بل إن هذه الأسرة ستحتاج، حتى بعد حصولها على الأغذية الزهيدة التكاليف المقدمة بموجب نظام التموين الحكومي، إلى ٣٠٠٠ دينار لكي تعوض النقص في استهلاك الأغذية وتجعله بالمستويات العادية. وهذه المستويات من الدخول ليست، كما هو واضح، في متناول غالبية السكان. ولن تهبط أسعار الأغذية ما لم تتحقق زيادة كبيرة في إمدادات الأغذية المتاحة، وما لم تتحسن قيمة الدينار العراقي أو إذا استأنفت الحكومة تطبيق برنامجها للدعم الشامل، ويبدو أن مثل هذه التطورات غير محتملة ما دامت العقوبات مستمرة بشكلها الحالي.

ويستدل من مسوح الأسرة التي أجريت عام ١٩٨٨ أن نفقات الفرد على شراء الأغذية تعادل نحو نصف مجموع نفقاته، في حين يصرف بقية دخله على شراء سلع أخرى، وللحصول على خدمات طبية وصحية وتسديد إيجار منزله واقتناء الملابس ودفع تكاليف الاتصالات والنقل وغير ذلك. وحيث إن متوسط الدخول لا يكفي في الوقت الحاضر لتغطية حتى الحد الأدنى من

مستلزمات الأغذية بالنسبة إلى شرائح واسعة من السكان، فقد تدهورت إلى مستوى الحد الأدنى مقتنيات الأفراد من السلع الأساسية الأخرى والخدمات.

وقد ظهر من خلال المقابلات التي أجرتها البعثة، ومن مقارنة الإجابات المقدمة من قبل الأفراد في أجزاء مختلفة من القطر، أنه عشية التدهور السريع في حالة الإمدادات الغذائية، قامت الأسر باستحداث عدد من الآليات التي تكفل لها البقاء على قيد الحياة. وقد لجأت أغلبية كبيرة إلى بيع ممتلكاتها الشخصية (المجوهرات والسلع المنزلية، بل والملابس ولعب الأطفال، إلى غير ذلك). ونظراً إلى أن هذه الأصول قد استنفدت، فقد شرع الناس في اقتراض النقود من الأصدقاء والأقارب داخل القطر وخارجه. بيد أن هذه الممارسات القائمة على الإحسان تتعرض الآن لقيود حادة وبالكاد يمكن الاعتماد عليها لكفالة امكانية البقاء لفترة طويلة. وذكر معظم الأفراد أنهم خفضوا استهلاكهم من الأغذية بصورة جذرية وغيّروا من نظمهم الغذائية لكي تشتمل على مواد غذائية أقل قيمة وجودة. وذكر عدد كبير أن نقص الغذاء قد اضطرهم إلى الاقلاع عن القيم التقليدية التي ظلوا يحترمونها ردحاً طويلاً من الزمن ككرم الضيافة العربي، مما سبب ضغوطاً اجتماعية وسيكولوجية حادة. ويقال إن البعض في المدن قاموا ببيع منازلهم وانتقلوا إلى أحياء أخرى حيث استأجروا مساكن، أو ذهبوا للعيش لدى أقاربهم أو انتقلوا إلى المناطق الريفية. أما هؤلاء الذين أتيحت لهم فرصة العثور على عمل، فقد تحملوا عبء القيام بأعمال أخرى لزيادة دخولهم الأسرية. وذكرت التقارير عمليات انتقال جماعية لقوة العمل المهنية والماهرة إلى قطاع التجارة غير الرسمي.

وكشفت عمليات المسح الأخيرة عن تسرب أعداد متزايدة من تلاميذ المدارس لممارسة نشاطات تجارية ثانوية لدعم دخل أسرهم. وأصبح المتسولون ظاهرة بارزة في شوارع العراق، ومعظمهم يتسولون طلباً للطعام وليس النقود. ويكاد يكون جميع الأفراد الذين حضروا هذه المقابلات قد أفادوا بحدوث ارتفاع حاد في معدل الجريمة غير المنظمة.

إن كثيراً من الأسر الأشد فقراً تلجأ في أغلب الأحيان إلى بيع جزء من حصصها الغذائية الشهرية الضئيلة للغاية، للحصول على النقود التي هي في أمسّ الحاجة إليها لشراء السلع الضرورية الأخرى ولتغطية نفقات الرعاية الصحية.

ووجدت البعثة أن كافة آليات مجابهة هذه الأوضاع سرعان ما فقدت جدواها بالنسبة إلى قطاع كبير من السكان. ويُستدل من أحدث عمليات المسح حدوث تدهور ملموس في الحالة التغذوية للسكان، ولا سيما بين الجماعات المعرضة. وقد حدثت زيادة كبيرة في عدد الأفراد الذين يحاولون الحصول على وضع المعوز والذين يتعذر استيعابهم في النظام الذي تعوله الدولة لنقص الأموال المتاحة لدى الحكومة. وبوجه عام، توضح المؤشرات السابقة بجلاء وجود أزمة حادة وواسعة النطاق في مجال إمدادات الأغذية وإمكانية الحصول عليها، وهي الأزمة التي ستسبب حالة من المجاعة الشاملة في البلاد في حالة عدم تجنبها بصورة عاجلة.

٣ ـ برامج المساعدة الغذائية

ونظراً إلى خطورة حالة الجماعات المعرضة، فقد استمرت منذ أوائل عام ١٩٩١ برامج التغذية الطارئة شأن البرامج التي ينفذها برنامج الأغذية العالمي. وفي ما بين كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢ وآذار/ مارس ١٩٩٣، غطت عمليات برنامج الأغذية العالمي ما مجموعه ١,٢

مليون من المستفيدين. ونظراً إلى تأخر عمليات التسليم إلى المحافظات المركزية والجنوبية، فإن عمليات التوزيع لا تزال جارية، ويتوقع أن تبقى المخزونات حتى تموز/ يوليو ١٩٩٣.

وأثناء الزيارات الميدانية التي قام بها اعضاء البعثة للمدن الرئيسية في مختلف المحافظات، لوحظ وجود طوابير طويلة من الأفراد أمام مكاتب وزارة العمل والشؤون الاجتماعية لمحاولة الحصول على وضع المعوز. وقد بينت الاستفسارات أن هؤلاء الأفراد لا يهمهم كثيراً الحصول على علاوات المعوز التي تتراوح بين ٦٧ و٨٤ ديناراً عراقياً ولكنهم يرغبون في الحصول على حصص من دون مقابل.

ومن القضايا مثار الاهتمام الخاص انه في الوقت الذي تتزايد فيه على نحو سريع احتياجات السكان، وتتدهور فيه بشدة أيضاً حالة الجماعات المعرضة، أصبحت استجابة الجهات المتبرعة للاحتياجات الانسانية تتسم بالسلبية. وبناء عليه، اضطر برنامج الأغذية العالمي إلى تخفيض عدد المستفيدين.

وقد وجدت البعثة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة لتقدير الاحتياجات والتي زارت البلاد في آذار/ مارس ١٩٩٣ أن حالة الجماعات المعرضة قد تفاقمت. وبموجب برنامج التعاون الجديد، كان في نية برنامج الأغذية العالمي تقديم مساعدات غذائية لعدد من المستفيدين يبلغ ١,٩٧٤,٨٨٢ مستفيداً خلال الفترة من نيسان/ ابريل ١٩٩٣ إلى آذار/ مارس ١٩٩٤. إلّا أن عدد المستفيدين قد خفض إلى ١,٣٠٠,٠٠٠ مستفيد نظراً إلى نقص الموارد المتاحة. وقد تلقى البرنامج أموالاً (٤ ملايين دولار أمريكي) لشراء ٢٧٠٠٠ طن من القمح في الشمال لإعادة توزيعها في منطقة الحكم الذاتي.

وينبغي ملاحظة أن المعونات الغذائية لم تشمل حتى الآن سوى نسبة تتراوح بين ٥ و٧ في المئة من المجموع الكلي للسكان، وأن احتياجات البلاد هائلة ولا يمكن تغطيتها من خلال عمليات الإحسان. والحل الوحيد لمشكلة الإمدادات الغذائية الخطيرة هو وضع ترتيبات ملائمة تسمح للعراق بأن يستورد كافة احتياجاته من الأغذية من المصادر التجارية.

ثانياً: إنتاج الأغذية في ١٩٩٢/١٩٩٣

عندما واجهت الحكومة القيود الخطيرة المفروضة على الإمدادات بسبب الحصار، اتخذت على مدى السنوات الثلاث الماضية عدداً من التدابير الرامية إلى تحقيق مزيد من الاكتفاء الذاتي في الأغذية. وشملت هذه التدابير إصلاح جزء من مرافق البنية الأساسية الزراعية والصناعات الزراعية التي دمرتها الحرب، وتحقيق توسع ملموس في المساحات المزروعة بالحبوب والمحاصيل الأخرى. وزيدت أسعار شراء المحاصيل زيادة حادة. من ذلك، مثلاً، ان أسعار شراء القمح الفائق الجودة قد زيدت من ٦٠٠ دينار عراقي للطن في ١٩٩٠ إلى ٣٠٠٠ دينار عراقي للطن في ١٩٩٢، ثم إلى ٥٠٠٠ دينار عراقي للطن في ١٩٩٣، وزيدت أسعار الشعير من ٢٠٠٠ دينار عراقي للطن في ١٩٩٢ إلى ٢٥٠٠ دينار عراقي في ١٩٩٣. ووفرت للمزارعين ائتمانات بأسعار فائدة مخفضة، وأجّرت الأراضي المملوكة للدولة بمبالغ زهيدة تشجيعاً للزراعة. ووفرت إمدادات أكبر من الأسمدة (اليوريا أساساً) في ١٩٩٢.

وأسفرت هذه التدابير، التي اقترنت بأحوال جوية مواتية بوجه عام، عن انتعاش ملموس في الانتاج الغذائي المحلي في ١٩٩٢/١٩٩٣، وإن كان هذا الانتاج لا يزال يقل بقدر كبير عن مستوى

١٩٩٠، بسبب انخفاض الانتاجية نتيجة النقص الحاد في توافر المستلزمات الزراعية الأساسية. ويجب ملاحظة أن جزءاً كبيراً من انتعاش الأغذية يعزى إلى الحبوب التي يتفاوت مستوى انتاجها تفاوتاً واسعاً بسبب اعتمادها أساساً على الأمطار. من ذلك، مثلاً، ان انتاج الحبوب قد هبط في ١٩٨٩ بأكثر من ٤٠ في المئة عن مستواه في العام السابق بسبب سوء الأحوال الجوية. وبالتالي، فإن انتعاش انتاج الحبوب الذي ارتبط بتحسن الأحوال الجوية في ١٩٩٢/١٩٩٣ لا يمكن اعتباره مكسباً مستديماً يُعتمد عليه رغم أنه ساعد على تحسين مستوى إمدادات الأغذية المحفوف بالمخاطر.

وبدأ موسم ١٩٩٢/١٩٩٣ بداية موفقة للغاية بهطول أمطار غزيرة في تشرين الثاني/ نوفمبر وكانون الأول/ ديسمبر مما شجع أعمال الزراعة، وساعد على النمو الأولي للمحاصيل. وطرأ انتعاش محسوس على إمدادات الأسمدة (اليوريا أساساً) نتيجة إصلاح المصانع التي دمرتها الحرب في محافظتي الأنبار (في القيم) وصلاح الدين (في بيجي). وفي ضوء هذه العوامل الايجابية، كان من المتوقع أن يتحقق محصول وافر في ١٩٩٣. غير أن هذه الآمال قد تبددت إلى حد كبير مع تقدم الموسم.

وقد بدد استمرار فترة الجفاف بين كانون الثاني/ يناير وآذار/ مارس، ومن ثم هطول أمطار شديدة مصحوبة برياح عاتية قبل وقت الحصاد، كثيراً من المكاسب التي كانت متوقعة بفضل الأحوال الجوية المواتية التي سادت في مرحلة مبكرة. وفي ولاية نينوى، التي تساهم عادة بأكثر من ثلث الانتاج القطري من الحبوب، كانت الأمطار التي هطلت في أيار/ مايو ١٩٩٣ تزيد بأكثر من ٧٠٠ في المئة على المستوى المعتاد. وقد حقق التحسن في استخدام اليوريا منافع مؤكدة للمحاصيل، ولكن امكانيات زيادة الغلة ظلت مقيدة بسبب نقص الأسمدة المركبة. وحدثت خسائر محصولية خطيرة (تفيد التقارير أنها قد زادت بمقدار الضعف تقريباً على مدى السنوات الثلاث الماضية) بسبب تفشي آفات وأمراض المحاصيل في جميع أنحاء البلاد. وبمساعدة المنظمة تمكّنت السلطات من تطهير ١١١٠٠٠ هكتار مزروعة بالمحاصيل (منها ٩٧٥٠٠ هكتار عن طريق الرش الجوي) من آفة السونة، ومن إصابات وأمراض حشرية أخرى، في حين تعذرت معالجة مناطق واسعة أخرى بسبب نقص المبيدات والمعدات.

وفي المناطق التي تعتمد على الري أساساً في وسط البلاد وجنوبها، لم ينجم عن النقص الخطير في قطع غيار مضخات المياه انخفاض غلة المحاصيل فحسب، بل أيضاً رفع مستوى الطبقات الحاملة للمياه الجوفية مما سبب مشكلة تملح خطيرة، وفقدان مساحة متزايدة من الأراضي المنتجة. كما أدى النقص الحاد في قطع الغيار إلى تعطل نسبة كبيرة من الآلات الزراعية (الجرارات، والحصادات الدراسة، وغيرها). وأفضت الاستعاضة الجزئية من العمليات الميكانيكية بالعمل اليدوي، إلى تأخيرات شديدة في عمليات الزراعة والحصاد وإلى زيادة كبيرة في خسائر ما بعد الحصاد. وفي محافظات إربيل ودُهوك والسليمانية، سبّب النقص الخطير في جميع أنواع الأسمدة مشكلات إضافية لإنتاج المحاصيل.

وبعد أن أجرت البعثة استعراضاً دقيقاً لشتى العوامل المؤثرة في الانتاج، تتوقع أن يصل إنتاج الحبوب في ١٩٩٣ إلى ٣,٢ مليون طن، أي بارتفاع بنسبة تقارب ١٠ في المئة عن مستوى العام الماضي، وإن كان هذا الانتاج سيظل أدنى من محصول ١٩٩٠ (انظر الجدول رقم (٤)).

وتعزى الزيادة في الانتاج، بالدرجة الأولى، إلى زراعة مساحات شاسعة من الأراضي. لكن جزءاً من محاصيل الحبوب لهذا العام قد يجد طريقه نحو الحدود العراقية نظراً إلى الأسعار

جدول رقم (٤)

إنتاج الحبوب في ١٩٨٩/١٩٩٠ ـ ١٩٩٢/١٩٩٣ (بالاف الأطنان)

السنة	القمح	الشعير	الارز	الذرة	المجموع
١٩٨٩/١٩٩٠	١,١٩٦	١,٨٥٤	٢٢٨	١٧٣	٣,٤٥١
١٩٩٠/١٩٩١	١,٤٧٧	٧٦٨	١٨٩	٢٣٦	٢,٦٧٠
١٩٩١/١٩٩٢	١,٠٠٦	١,٥٠٩	١٨٠	٢٦٠	٢,٩٥٥
١٩٩٢/١٩٩٣	١,١٨٧	١,٥٦٢	٢٠٦	٢٨٠	٣,٢٣٥

المجزية في البلدان المجاورة. وقد وجدت البعثة أدلة كافية على أن إنتاج العراق من القمح (الحنطة) والشعير يباع عبر الحدود في الأردن بأسعار تزيد بنسبة ٧٥ في المئة فوق مستوى الأسعار التي حدّدتها الحكومة العراقية.

وأظهر الانتاج التجميعي لمحاصيل الأغذية الأخرى بعض الانتعاش في ١٩٩٣، بما يعزى، بالدرجة الأولى، إلى زيادة انتاج الخضر. وفي ١٩٩٢، انخفض على نحو ملموس انتاج التمور (بنسبة ٢٠ في المئة) قياساً إلى مستويات ١٩٩٠ بسبب تعرض النخيل للإصابة بآفات خطيرة، وفي أيار/ مايو الماضي أمكن بمساعدة المنظمة رش ٢٥٠٠٠ هكتار من بساتين النخيل بمبيدات للقضاء على هذه الآفة. ويُستدل من المؤشرات الراهنة إمكانية تحسين إنتاج التمور في ١٩٩٣.

ومن المنتظر أن ينتعش إنتاج الخضر في ١٩٩٣ قياساً إلى مستوياته في العام الماضي، بما يعزى إلى زراعة مساحات شاسعة من الأراضي، لكن الانتاج سيبقى دون مستوى نظيره في ١٩٩٠ بسبب النقص الخطير في توافر البذور.

ووجدت البعثة أن القطاع الفرعي لتربية الدواجن الذي هبط انتاجه إلى العشر في ١٩٩١ بدأ يعكس دلائل على حدوث بعض التحسن، وإن كان ذلك بخطوات بطيئة جداً. ويقدر إنتاج البيض ولحوم الدواجن في ١٩٩٣ بمستوى يقل بنحو ٢٠ في المئة دون مستوياته في ١٩٩٠. وعلى العكس من ذلك، استمر هبوط عدد الحيوانات بسبب النقص الحاد في الأعلاف وفي الأدوية البيطرية التي تسببت بزيادة نُفوق الحيوانات ومعدلات الذبح. أما إنتاجية القطعان المتبقية فهي منخفضة بسبب سوء صحة الحيوانات. ويستمر ارتحال الحيوانات، ولا سيما الأغنام والماعز، نحو البلدان المجاورة على الرغم من الرقابة الشديدة. وتعتبر الأسعار المجزية للحيوانات في ما وراء الحدود، إثر انهيار قيمة الدينار العراقي، بمثابة العامل الرئيسي لاستمرار هذا الارتحال. وتذكر التقارير أن عدد الحيوانات في الوقت الحاضر يقل عن نصف عددها البالغ أكثر من ١٠ ملايين رأس قبل الحرب. ويلاحظ أن إنتاج القطاع الفرعي لمصايد الأسماك قد سجل انتعاشاً حاداً، إذ يقدر المصيد في الوقت الحاضر بنحو ٢٢٠٠٠ طن مقابل ٣٢٠٠٠ طن في ١٩٩٠.

ثالثاً: حجم الاحتياجات من واردات الأغذية الأساسية في ١٩٩٣/١٩٩٤

كان الانتاج المحلي من الأغذية في العراق قبل أزمة الخليج يبلغ، حتى في السنوات المحصولية الجيدة على نحو استثنائي، نحو ثلث مجموع احتياجاته، وكان الفرق يغطى عن طريق

الواردات بكلفة تزيد على مليارين دولار سنوياً، اما في السنوات ذات المحصول الضعيف فترتفع قيمة الواردات السنوية من الأغذية إلى ٣ مليارات دولار. وقد توجب على البلاد بعد فرض الحصار في آب/ اغسطس ١٩٩٠ أن تعتمد بالدرجة الأولى على انتاجها المحلي لتلبية احتياجات سكانها. وقد ظلت قدرة العراق على تمويل أشد احتياجاته من الواردات التجارية للأغذية معاقة بدرجة خطيرة بسبب الخسائر التي تكبدها في عائداته من الصادرات (قدرت هذه العائدات ومعظمها من صادرات النفط الخام بنحو ١٤,٦ مليار دولار في ١٩٨٩)، وبسبب تجميد الأموال العراقية في الخارج. ولم تكن المعلومات الدقيقة عن حجم واردات العراق من الأغذية خلال السنوات الثلاث الماضية متاحة للبعثة. ومع ذلك، فإن النقص الحاد في توافر الأغذية والزيادة الخيالية في الأسعار في الأسواق المفتوحة ما هي إلّا أدلة على حقيقة أن وارداته التجارية من الأغذية أضحت تمثّل منذ فرض الحصار نسبة كبيرة من مجموع احتياجاته. وتقدر البعثة أن متوسط امدادات الأغذية المتاح لأسرة عراقية قد انخفض عملياً إلى نصف ما كان عليه قبل الأزمة.

ومن المنتظر، بفضل انتعاش الانتاج المحلي من الأغذية في ١٩٩٣، أن يهبط مستوى احتياجات البلاد من الواردات في ١٩٩٣/١٩٩٤. ومع ذلك، يُستدل من تقديرات البعثة أن العراق سيحتاج إلى استيراد ٥,٤ مليون طن من المواد الغذائية الأساسية في ١٩٩٣/١٩٩٤ (تموز/ يوليو - حزيران/ يونيو) لتوفير الغذاء لسكانه الذين يبلغ عددهم نحو ١٩,٥ مليون نسمة بتكلفة تقديرية تصل إلى ٢,٥ مليار دولار (انظر الجدول رقم (٥)).

جدول رقم (٥)

احتياجات العراق من واردات الأغذية الأساسية في ١٩٩٣/١٩٩٤

الأغذية الأساسية	احتياجات الواردات (بالاف الأطنان)	سعر الوحدة (سيف) (دولار أمريكي لكل طن)	تكاليف الواردات (بملايين الدولارات)
الحبوب والبقول			
القمح (الحنطة)	٢,٥٩٩	٢٣٤	٦٠٨
الأرز	٨١٧	٣٠٩	٢٥٢
الحبوب الخشنة	١١٤	١٧٥	٢٠
البقول	٩١	٥٨٥	٥٣
البطاطا	٣٦	١١٥	٤
الزيت النباتي	٣٣٣	٤٦٧	١٥٥
اللحوم ومنتجات الثروة الحيوانية			
اللحوم الحمراء	١٣٥	٢,٥٠٠	٣٣٧
لحوم الدواجن	٢٣٢	٩٤٠	٢١٨
البيض	٧٤	١,٤٠٠	١٠٤
حليب الأطفال	٧٥	٣,٢٥٠	٢٤٤
انواع اخرى من الحليب	١٠٣	١,٧٥٠	١٨٠
السكر والحلويات	٦٩٩	٣٥٦	٢٤٩
الشاي	٥٧	١,٧٢٢	٩٨

وتعتبر أرقام هذه التكاليف أقل بكثير من التكاليف المقدرة لعام ١٩٩١/١٩٩٢، والبالغة ٢,٦٣ مليار دولار، ناهيك عن الزيادة المنتظرة في عدد السكان، الذين سيتوجب توفير الطعام لهم، المقدرة بنحو ١,٢ مليون نسمة في ١٩٩٣/١٩٩٤. وسوف تتيح الاحتياجات المقدرة من واردات الأغذية في ١٩٩٣/١٩٩٤ توفير متحصل يومي من السعرات الحرارية لكل فرد يقل بنحو ١٠ في المئة عن المتوسط المناظر للفترة ١٩٨٧ ـ ١٩٨٩. وستكون قيمة قائمة واردات الأغذية لعام ١٩٩٣/١٩٩٤ أعلى بكثير من مستوى ٢,٥ مليار دولار إذا أريد للمتحصل من الأغذية أن يوازي مستويات ما قبل الأزمة.

لقد أُعد هذا التقرير على مسؤولية أمانتَي منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي استناداً إلى المعلومات المستقاة من مصادر رسمية وغير رسمية، وهو مخصص للاستعمال الرسمي فقط. ونظراً إلى احتمالات تغير الظروف بسرعة، يرجى الاتصال بالسيدين B. Szynalski و R.J. Perkins لمزيد من المعلومات إذا اقتضى الأمر □

تموز/ يوليو ١٩٩٣

صدر حديثاً

مدخل إلى فلسفة العلوم: العقلانية المعاصرة وتطور الفكر العلمي

د. محمد عابد الجابري

يعتبر هذا الكتاب، بجزميه، مدخلاً اساسياً إلى الفكر العلمي الحديث المعاصر، فهو يجمع بين تحليل المنهاج العلمي وتتبع تطور الأفكار والنظريات، بالإضافة إلى مجموعة نصوص هامة، تلقي الضوء على أبرز قضايا الابيستيمولوجيا الحديثة والمعاصرة في الرياضيات والفيزياء.

٤٧٧ صفحة
الثمن: ١٤,٥٠ دولار

المشروع القومي العربي: الحاضر والمستقبل دعوة للحوار

منير درويش

باحث عربي من سوريا.

أولاً: مأزق البلدان العربية

إن اتفاق غزة ـ أريحا بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل الذي انطوى على أحدث مشروع أمريكي ـ اسرائيلي لإخراج القضية الفلسطينية من دائرة الصراع العربي ـ الاسرائيلي ـ بعد أن كانت على مدى قرن كامل محور هذا الصراع ولولبه ـ لتوضع في سياق «المفاوضات الشرق أوسطية بين اسرائيل ودول مجاورة»، بحسب نص الاتفاق، إن هذا الاتفاق المترافق والمتزامن مع الدعوة إلى إيجاد سوق ونظام اقليمي شرق أوسطي، يهدف إلى طمس الهوية القومية بتفكيك مرتسماتها على الأرض كوطن عربي وأمة عربية، بعد العمل على تفكيكها في الفكر والسياسة.

ثم إن اشتداد دعوة الحركات الأصولية المتطرفة في الأقطار العربية لقلب المجتمع العربي إلى مجتمع اسلامي والأمة العربية إلى أمة اسلامية، بدلاً من دعم الأمة العربية بالإسلام، هذه المداخل الساخنة الآن في الوضع السياسي العربي ـ إلى جانب غياب الفعل العربي المشترك عن آخر بقايا الانتماء القومي العربي ـ تشكل منعطفاً خطيراً في ما آل إليه الفكر القومي العربي ومستقبل الأمة العربية.

ففي هذا السياق ينبري بعض المثقفين العرب، ومن مواقع مختلفة، للدفاع عن التوجهات المعادية للفكر القومي العربي، والتسويق لها. وربما كان ما أدلى به فؤاد زكريا، المفكر المصري المعروف، صاحب المؤلفات العديدة التي لها صدى واسع في أوساط الثقافة العربية المعاصرة، إلى مجلة **الهدف**، العدد ١١٦٨، ٧/١١/١٩٩٣، نموذجاً حياً لهذه التوجهات.

يقول زكريا: «إن فكرة القومية العربية لا تقنعني منذ البداية ولم تقنعني في ما بعد، وأثناء حرب الخليج ازدادت قناعتي... وحتى قبل ذلك كنت أرى ان الفكر القومي العربي هو نوع من الهلامية ونوع من الانشائية في التفكير، فهو يحدثك عن امكانيات الأمة وعن أمجادها ولكن كم مرة سألوا أنفسهم هل هذا قابل للتحقيق، وهل دعاة القطرية مستعدون للتنازل عن المزايا القطرية في سبيل بناء دولة قومية».

ويضيف: «... ما هو مضمون هذه الدولة القومية؟ ما هو المضمون الذي تجنيه من إطار كبير برّاق؟ الفكر القومي العربي منذ بدايته كان مهزوزاً، وبعد الأحداث الأخيرة فقد ازداد اهتزازاً».

وعن التطبيع مع العدو الاسرائيلي يقول:
«إنه ليس هناك خطر على التطبيع مع العدو، ولكن هذا لا يعني أن نفتح باب التطبيع على مصراعيه، لا أخاف على المستوى الثقافي، إن الخوف على المستوى التكنولوجي. وأعتقد أن العرب هم الذين سيؤثرون في الشعب الاسرائيلي بما لهم من مخزون ثقافي قيمي وهم أكثر فعالية بما لدى الجانب الآخر».

وعن السوق الشرق أوسطية، يقول: «أعتقد أن فرصنا بعد توقيع الاتفاق ستكون افضل من الوضع السابق وإن كنا لا نضمن النتائج، ولكن المهم والأكيد هو أن هذا الشرق أوسط الجديد لا يوجد فيه مكان للأصولية لأن القوى الدولية التي ساندت الأصولية وربما خلقتها هي التي ستعمل على هذا الشرق الأوسط الجديد الذي يراد رسمه، وأقصد على المدى الطويل طبعاً».

إن ما ورد على لسان زكريا يبين المأزق الذي وصل إليه الفكر العربي الراهن، مأزق المثقفين العرب، والانتليجنسيا العربية، التي كان يعوّل عليها في إعادة صياغة المفهوم القومي الديمقراطي الحضاري، في الوقت الذي تحاول أطراف عديدة، محلية ودولية، النيل منه وطمس الهوية القومية تحت ذرائع مختلفة، مما ينذر بأن الأمة في خطر! فالمرحلة التي تمرّ بها هي من أحلك المراحل في تاريخها الطويل، ونقطة تحول وانعطاف في مسارها القومي. وأخطر ما في هذه المرحلة تلك التيارات التي تلغي التاريخ والجغرافيا بحجة مصلحة الأمة، وهي في أساسها الغاء لمشروع الأمة. هذه التيارات، إسلامية كانت أو شرق أوسطية، تتناغم في برنامجها مع المشروع الأمريكي الامبريالي ـ الاسرائيلي، الذي يسعى لتكريس التجزئة وتعميق التأخر، ليبقى الوطن العربي مصدراً للطاقة وسوقاً للمنتجات.

فالتيارات الاسلامية السلفية المتطرفة تبرز بقوة ضد كل ما هو تنويري وهادف إلى التغيير والتقدم وتحقيق الوحدة، وهي بشعارها «لا للعروبة نعم للإسلام»، ترفض الاعتراف بالمشروع القومي العربي الذي لا يتعارض أبداً مع المشروع الاسلامي في مواجهة الاستعمار والتبعية وعمليات النهب الامبريالي. إن الحركات السياسية الممثلة لهذه التيارات ربما لا تدرك أن الأمة العربية لا يضيرها انتماؤها إلى الأمة الاسلامية، ساحة حضارتها، وهي تسعى لهذا الانتماء ولكن عبر التحالف والتضامن مع قواها وشعوبها في مواجهة المخاطر، وعلى أساس استقلالية المشروع القومي العربي الديمقراطي الحضاري المتقدم والمواكب تطورات العصر.

«يجب أن نميّز تمييزاً واضحاً بين التيارات الاسلامية المتطرفة التي ترفض الحوار مع الآخرين من منطلق التعددية إلاّ على أساس التبعية والاعتراف بأن كل ما جاءوا به صحيح وصالح لكل زمان ومكان، وبين التيارات الاسلامية المتنورة التي تعترف بالآخرين وتقبل الحوار معهم على أساس الاختلاف والاحترام المتبادل ودون شروط مسبقة».

التيارات الأخرى التي تدعو إلى تكريس التجزئة وتدعيم السلطات القطرية تنزع إلى نقل دول الوطن العربي من منظومة العالم العربي والأمة العربية إلى منظومة النظام الاقليمي الشرق أوسطي، وتلقي بذلك عنها التزاماتها القومية، ليبقى الوطن العربي مفتتاً في الوقت الذي تميل دول العالم إلى تشكيل كتل كبيرة بشرية وسياسية واقتصادية هي وحدها القادرة على مواجهة متطلبات العصر واستمرار النهضة وتحقيق التنمية الحقيقية.

إن هذه التيارات في محصلتها لن تخرج الشعب العربي من مسرح التاريخ كقوة فاعلة لها دورها الانساني الحضاري فحسب، بل تهدد بوضعه في سيرورة تراجعية تتناول وجوده كوطن ومجتمع، أو إنها في المحصلة الأخيرة تلغي الهوية القومية والفكر القومي العربي الذي بقي ـ رغم جميع الهزائم والانهيارات البنيانية العسكرية والاقتصادية والاجتماعية، ورغم جميع المحاولات التي جرت وتجري لطمسه وإلغائه أو تهميشه ـ المحرك الأساسي لجميع النضالات التي خاضها الشعب العربي في مواجهة الاستعمار

بكل أشكاله، والهيمنة الامبريالية التي كان أحد أهم أهدافها إلغاء هذه الهوية وتكريس التجزئة.

إن فكرة القومية العربية والوحدة العربية، رغم أنها لم تتحقق كتجارب في التاريخ العربي الحديث إلّا للحظات محدودة، أو أنها تحققت وفشلت حتى الآن، إلّا أنها ما تزال سلاحاً فعالاً في مواجهة جميع المحاولات التي طالت الأمة، وضد جميع الأخطار التي هددت وجودها. وقد ضحّى من أجلها الكثيرون، ولم يستطع أي حاكم أو نظام أن يتجاهلها أو يلغيها من برنامجه. وكانت البند الأول في البلاغ رقم واحد لجميع الانقلابات والثورات التي حصلت في هذا القطر أو ذاك، لكسب التأييد الشعبي، إلّا أن تلك الثورات كانت تضعها على الرف بعد انتهاء فترة منع التجول التي تفرضها، لأن شعار الوحدة كمشروع للأمة هو المشروع الأكثر جذباً للفئات الاجتماعية والسياسية، والدينية، والطائفية، والقومية، والعرقية في المجتمع. لا شك أن بعضها كان مؤيداً، وبعضها متردداً وبعضها الآخر لا مبالياً، ولكن لا أحد من هذه الفئات كان معادياً، عدا قلة من الذين أصبحت مصالحهم معادية لمصالح الشعب لاندماج هذه المصالح مع المصالح الامبريالية العالمية، وبعد أن تحولت إلى شريحة اجتماعية اقتصادية بسبب عمليات النهب الذي مارسته ضد الشعب العربي.

لقد حاولت السياسات العربية سواء من تربّع منها على عرش السلطة بعد الاستقلال أو الحركة السياسية المعارضة، أن تلقي تبعية التجزئة على الاستعمار الغربي. ولكن البلدان العربية لم تتوحد بعد أن خرج منها الاستعمار. ورغم أن الأنظمة العربية في هذا السياق حاولت إقامة تجمعات اقليمية في صور مشاريع وحدوية، إلّا أنها كانت أدنى من مستوى الوحدة، وكانت تتم إما بضغط شعبي أو بسبب الأزمة التي تعيشها السلطة القطرية نفسها، فتحاول الهرب بأزمتها باسم المشاريع الوحدوية الوهمية التي أقامتها.

إن الأفق الوحدوي يبدو في الوقت الراهن مسدوداً كما لم يكن في أية مرحلة من التاريخ العربي، كما أن قيام احتمالات وحدة عربية في المدى المنظور تكاد تكون معدومة، حيث تتجمع كل العوامل النابذة ضد قيام مثل هذه الوحدة، مما يجعل الحديث عنها في المرحلة الراهنة ضرب من «الجنون»، وصرخة في وادٍ سحيق، واحتمالات غير متوقعة. ولكن غير المتوقع ليس لاعقلانياً.

يقول ياسين الحافظ: «لا ينبغي الخوف من الاستنقاع الاقليمي أو الاستسلام له، فالاحتمال الوحدوي الغائب عن انظارنا قد ينفجر في لحظة بين أرجلنا، ومن هنا فمن الصواب على الدوام أن نعتبر الوحدة حتى في أعتى الاختناقات الاقليمية والانفصالية شعاراً يتمتع براهنية ما. ليس من الضروري أن تكون الوحدة في أمر اليوم على الدوام، لكنها راهنة على الدوام»[1].

إن الوحدة القومية، الأمة، تشكل بالنسبة إلى الشعب العربي عامل الثقل في مسألة الحفاظ على الوجود ومواجهة التحديات، مما يجعل منها مسألة ذات أهمية بالغة ضد الحصار الامبريالي الاسرائيلي المدعوم من القوى المحلية المعادية للأمة العربية ولوجودها وتقدمها.

إن المشاعر الوحدوية، المأخوذة بالحاجة إلى السير في ركاب العصر تجد صداها في أوساط جميع الفئات الشعبية العربية التي لها مصلحة بالوحدة، طالما تعني لها القوة: قوة المواجهة، قوة الحضور، قوة الفعل، في السياسة، في الاقتصاد والثقافة والاجتماع إنها تعني ضرب مفاصل الاستراتيجية الامبريالية والعدوان الاستيطاني، وكسر حلقة

---

(١) ياسين الحافظ، «نحو منظورات وحدوية جديدة»، في: ياسين الحافظ، **في المسألة القومية الديمقراطية، دراسات الفكر العربي** (بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٩٠)، ص ٢٩.

التأخر وتحقيق التنمية الحقة والموائمة للتغيرات والتطورات الصناعية الهائلة التي أنتجتها ثورة العلم والتقانة (التكنولوجيا)، لا التنمية الهشة المبنية على صناعة الصابون والبسكويت والشوكولاتا والنسيج، التي تنتج في جميع البلدان العربية بكميات متساوية تقريباً وبتقنية سيئة. وهي إن دلّت على شيء فإنها تدل على مدى تخلف الصناعات والاقتصادات العربية القطرية المجزأة في ظل العملقة الاقتصادية العالمية، من دون أن يوجد أفق لتطوير هذه الاقتصادات، على ما يبدو.

يقول ياسين الحافظ: «يمكن القول إن الأقطار العربية الكبيرة منها بخاصة قد تستطيع في أحسن الأحوال تطوير صناعاتها القائمة إلى هذا المدى أو ذاك إلاّ أنه يصعب عليها في ظل التجزئة أن تتعدى حدود الصناعات التي قامت في أوروبا في نهاية القرن التاسع عشر»[٢].

ثانياً: خصائص القومية العربية

إن لكل قومية خصائص تسمو بها أمام الأمم الأخرى، وتبني عليها استراتيجيتها وتكتيكاتها، وأهم خصائص القومية العربية هي:

١ ـ القومية العربية ذات طابع شعبي

إن الدعوة إلى القومية العربية لم تأتِ من البرجوازيات العربية، كما حصل للقوميات الأوروبية ذات المنشأ البرجوازي، بل إن من احتضن الدعوة إلى القومية العربية هي الفئات والطبقات الشعبية، والشعب هو الذي أعطاها تأييده، كالتأييد الشعبي الذي حظيت به وحدة مصر وسوريا وانضمام اليمن إليها عام ١٩٥٨، والرفض الشعبي للاتحاد الهاشمي بين العراق والأردن الذي جاء رداً على هذه الوحدة عام ١٩٥٨، ثم مقاومة الانفصال من قبل الشعب العربي في سوريا عام ١٩٦١، وتأييده مشروع الوحدة بين مصر وسوريا والعراق عام ١٩٦٣، ومشروع الوحدة بين مصر والسودان وليبيا عام ١٩٦٩، واتحاد الجمهوريات العربية المتحدة عام ١٩٧١... الخ، وأخيراً وحدة شطري اليمن التي لا زالت قائمة. ولن ينسى شعبنا يوم خرجت الجزائر عن بكرة أبيها لاستقبال عبد الناصر عند زيارته لها عام ١٩٦٣، وهي تطالب أحمد بن بلّا، الذي كان رئيساً للجزائر آنذاك، بإقامة الوحدة مع مصر.

٢ ـ القومية العربية معادية للاستعمار والنهب الامبريالي

إن المشروع القومي العربي الذي يجد صيغته في الوحدة العربية برز في وجدان الشعب العربي أثناء المعركة المعادية للاستعمار، منذ العهد العثماني وضد مشروع التتريك والإفناء التركي، ومشاريع التقسيم التي مارستها سياسات الدول الاستعمارية والتي ظهرت في القرن التاسع عشر.

كما أن دفاع الأمة العربية عن مصالحها وثرواتها ضد عمليات النهب والاستغلال الامبريالي ووقوفها مع حركات التحرر العالمية ومساندتها، جعل الامبريالية العالمية شديدة العداء لفكرة القومية العربية والوحدة العربية، لأنها تشكل خطراً على مصالحها. يرى ريتشارد نيكسون، الرئيس الأمريكي الأسبق أنه «بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، إن هؤلاء الذين يبالغون في قناعاتهم بانتصار الديمقراطية واقتصاد السوق فإن الأخطار المنافسة ما تزال مطروحة كالايديولوجيا الراديكالية، مثل الوحدة العربية التي ما تزال تلقى قبولاً وتجاوباً واسعاً في الشرق الأوسط»[٣].

(٢) المصدر نفسه، ص ١٩.

(٣) ريتشارد نيكسون، **أمريكا والفرصة التاريخية**، ترجمة محمد زكريا اسماعيل (بيروت: دار بيسان، [د. ت.])، ص ٢٦.

لقد قامت وحدة مصر وسوريا، بعد هزيمة العرب في فلسطين عام ١٩٤٨ وإنجاز المشروع الصهيوني بإقامة دولة اسرائيل، وإثر التهديدات الاستعمارية ضد سوريا لرفضها الانضمام إلى مشروع ايزنهاور، ومقاومتها حلف بغداد عام ١٩٥٥، وبعد العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦. كما أن الكفاح ضد الاستعمار الفرنسي في الجزائر والدعم الذي تلقته من العرب في جميع أقطارهم كان عاملاً هاماً في استنفار عروبة الجزائر والمغرب العربي عامة.

٣ ـ القومية العربية تصفية للنزعات الاقليمية أياً كان مصدرها

لقد صفّت وحدة ١٩٥٨ النزعات المعادية للقومية العربية في مصر وأنهت العزلة الفكرية والحذر السياسي الذي كان واضحاً فيها قبل ثورة ١٩٥٢ بين الأقباط والمسلمين.

كما أنها كانت عاملاً هاماً في اعادة اقتراب المغرب العربي من مشرقه بعد انفصاله عنه على يد الأغالبة قبيل سقوط الدولة العربية في القرن التاسع عشر. وكان للدعم الذي لقيته ثورة الجزائر عام ١٩٥٤ من الجماهير العربية ضد الاستعمار الفرنسي أثر كبير في ذلك.

٤ ـ القومية العربية ذات محتوى ديمقراطي

إنها جزء من الثورة القومية الديمقراطية. فهي ضد الاضطهاد الديني، أو الطائفي، أو القومي، أو العرقي، ومع الحرية والعدالة والمساواة. إنها ضد اضطهاد القوي للضعيف، واضطهاد الرجل للمرأة، واضطهاد الغني للفقير والحاكم للمحكوم... إنها في مواجهة النهب الامبريالي للشعوب وسرقة ثرواتها، وفي مواجهة الاستبداد الذي تمارسه السلطة القطرية ضد المشاعر الوحدوية لأن السلطة القطرية تمارس قهراً حقيقياً ضد الشعب العربي الذي يتوق إلى وحدته. فالديمقراطية الحقة ممكنة في ظل الوحدة، ولكنها مستحيلة في ظل الانفصال والتجزئة. يقول نديم البيطار: «إننا إذا اردنا ديمقراطية صحيحة، نامية ومستقرة وجب معالجة الضعف العربي الذي لا يسمح بظهور هذه الديمقراطية، ولكن هذه المعالجة تفرض قيام الدولة الوحدة لأن الدولة القطرية الضعيفة المفككة لا تستطيع أن تحقق ديمقراطية مستقرة لأنها تعجز عن توفير احتياجات المواطنين»(٤). والشواهد عديدة على ذلك، فقد كان من أحد أهداف ثورة تموز/ يوليو عام ١٩٥٨ في العراق، الانضمام إلى الجمهورية العربية المتحدة، ولكن رفض عبد الكريم قاسم والمتحالفين معه آنذاك تنفيذ هذا المشروع، جعله في مواجهة الشعب الذي كان يضغط باتجاه الوحدة، فتعرض بسببها لأقسى أنواع الاضطهاد والاستبداد. كما أن جماهير الشعب في سوريا التي خرجت بعد الانفصال تدعو إلى اعادة الوحدة مع مصر تعرضت للقمع الجسدي والنفسي على يد سلطة الانفصال لمنعها من المطالبة بهذه الوحدة، ولا زالت المشاعر الوحدوية للشعب العربي سبباً في معاناته وتعرضه لأنواع من القهر والاستبداد.

٥ ـ القومية العربية ذات محتوى توحيدي اندماجي

إن إحدى سمات المجتمع العربي أنه مجتمع مكسر تكثر فيه التشكيلات الاجتماعية المختلفة، من دينية، وطائفية، وقومية، وقبلية، وعرقية.

إن اتحاد هذه المجموعات واندماجها في المجتمع كان يتجلى أكثر ما يتجلى في مراحل النهوض القومي، إذ كان الأفراد في هذه المجموعات يميلون إلى تأييد الفكر القومي

(٤) نديم البيطار، «التجزئة والآلية القطرية»، **الوحدة**، السنة ٣، العددان ٢٩ ـ ٣٠ (شباط/ فبراير ـ آذار/ مارس ١٩٨٧)، ص ٨٩.

العربي ويفضلون الانتماء إليه على انتماءاتهم إلى الحلقة الأصغر في هذه التشكيلات. وهكذا فقد ساهم العديد من المفكرين الأقباط والموارنة والأكراد والبربر وسائر الأقليات الأخرى في الدعوة إلى نهضة القومية العربية والفكر القومي العربي باعتباره فكراً ديمقراطياً وحدوياً يسعى لدمج هذه التشكيلات وتشكيل مجتمع ديمقراطي عربي مندمج وموحد، من دون أن يعني ذلك صهرها في بوتقة واحدة أو تغييب حقوقها.

في مصر حل الفكر القومي العربي لدى المثقفين المصريين، مسلمين وأقباطاً، محل الدعوة الفرعونية. وحلت القومية العربية بديلاً من التوجهات المارونية أو الكردية لدى المثقفين منهم في لبنان وسوريا والعراق وفلسطين.

كما وضع المثقفون المغاربة ثقلهم لصالح الفكر القومي العربي في مواجهة الاستعمار، بديلاً من الدعوة الاسلامية التي لم تميز بين الاستعمار الغربي ومسيحيي الشرق كمواطنين عرب لهم مصلحة قومية ووطنية في مقاومة الاستعمار.

إن الدوافع الأساسية التي جعلت هذه التشكيلات وخصوصاً الأقليات منها تساند الدعوة القومية العربية في مرحلة نهوضها هي الشعور بالحماية التي يمكن أن توفرها القومية العربية الديمقراطية والوحدة العربية لهذه التشكيلات. فالشعور بالأمان والحماية وحرية ممارسة الحقوق الذي وفرته دولة الوحدة في الجمهورية العربية المتحدة للأكراد في سوريا والأقباط في مصر، كان عاملاً هاماً في تأييدهم هذه الوحدة، وهي التي جعلت الأقليات في العراق أيضاً تساند ثورة تموز/يوليو في دعوتها إلى الانضمام إلى دولة الوحدة. وهكذا كان الموقف العام لموارنة لبنان أيضاً.

هذا الشعور بالأمان والحماية الذي تحقق في دولة الوحدة قلما تحققه السلطة القطرية في ظل التجزئة لهذه الفئات، وهذا ما تؤكده الدولة القومية في أوروبا في هذا المجال وما نشهده بعد أن ضعف نفوذ وزخم المشروع القومي، حيث عادت هذه الفئات لتحتمي مجدداً بتشكيلاتها المختلفة.

٦ ـ القومية العربية ذات محتوى علماني

رغم أن غالبية الشعب العربي يدين بالاسلام (أكثر من ٨٠ بالمئة منه)، إلّا أنه منذ فجر التاريخ الاسلامي، كانت المشاعر القومية العربية هي المشاعر الغالبة لدى غالبية هذا الشعب، وعاش الشعب العربي بكل فئاته حياة مشتركة وواجه جميع المخاطر، وقلما غلبت اسلاميته على انتمائه إلى الأمة العربية. وفي جميع المعارك السياسية بين العرب وغيرهم من الدول الاسلامية كان العرب يحتمون بأمتهم وقوميتهم.

لقد واجه العرب الدعوة العثمانية الاسلامية بالدعوة إلى القومية العربية، وواجهوا حلف بغداد الذي ضم كبريات الدول الاسلامية: ايران، تركيا، باكستان، إضافة إلى العراق، بدعوتهم إلى الوحدة. وبالفعل فقد استطاع الشعب العربي في العراق اسقاط نوري السعيد، عرّاب الحلف، وإخراج العراق من الحلف بعد ثورة تموز/يوليو ١٩٥٨.

٧ ـ القومية العربية ذات طابع انساني

إن الأمة العربية كجزء من حركة التحرر الوطني العالمي، وقفت مع جميع شعوب العالم وقواه التحررية ضد الاستعمار وعمليات النهب التي مارستها الامبريالية بحق هذه الشعوب، في آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية، بل قادت في بعضها هذا النضال كما حصل في العديد من الدول الافريقية.

لا شك في أن عبد الناصر لعب دوراً مهماً في هذا المجال، وان الدعم الذي لقيه من

جماهير الشعب كان تعبيراً عن انسانية الفكر القومي العربي التحرري في مواجهة التحديات والاعتداءات. يقول ياسين الحافظ:

«إن القومية العربية ليست حركة عدوان او تسلط، بل هي حركة رد العدوان وسحق التسلط. هذا الطابع الايجابي الانساني في القومية العربية هو سر قوة الوحدة عند جماعات وفئات متباعدة من حيث نمطها وطابعها الاجتماعي»(٥).

٨ ـ القومية العربية ذات محتوى تقدمي اشتراكي

ذلك أن الغالبية العظمى من الشعب العربي في حالة من الفقر والجوع يصل بعضها حد الكفاف. ففي الوطن العربي أكثر من ٨٠ مليوناً يعيشون تحت خط الفقر، منهم ٤٠ مليوناً جائعاً، والبقية ليست أفضل حالاً. وهكذا فإن العديد من فئاته يعيش دون المستوى المطلوب مقابل فئة قليلة مستغِلّة (بكسر الغين) سيطرت على مقدرات الأمة ونهبتها. كذلك فإن التوزيع غير العادل للدخل خلق حالة من التفاوت والتناقض والفوارق الاجتماعية الكبيرة. يقول عبد الله بلقزيز:

«اما الوحدة بعد انصرام النصف الأول من الخمسينيات منذ ان أصبحت تعني وحدة القوى الاجتماعية الثورية التي تقصي من إطارها الرجعية المحلية المرتبطة بالاستعمار والمهادنة له، وبتعبير آخر كانت الوحدة دون مضمون سياسي سوى ما تعنيه العبارة في دلالتها السطحية ثم غدت ذات مضمون طبقي شعبي وسياسي تقدمي اشتراكي. لقد سمح هذا التلازم بين الوحدة والاشتراكية في الوعي القومي العربي بتطور نوعي جديد للفكرة القومية العربية»(٦).

٩ ـ القومية العربية عامل استنهاض وقوة وتجميع امكانات الوطن العربي

إن عدد سكان الوطن العربي حالياً ٢٣٥ مليون نسمة، ومساحته ١٤ مليون كلم٢، وهي تشكل ١٠ بالمئة من مساحة اليابسة على الأرض وفيها ١٧ بالمئة من الأراضي القابلة للزراعة في العالم/ ٢٣٦ مليون هكتار(٧). ويحتل الوطن العربي موقعاً استراتيجياً فريداً، فهو ملتقى القارات الثلاث، وشبكة خطوط مواصلاتها، ومهد الحضارات والديانات السماوية، وفيه من الآثار السياحية ما لا تتوافر عليه أية منطقة أخرى في العالم، وتعبره ثلاثة انهار كبيرة: النيل والفرات ودجلة، وعشرات الأنهار الأخرى، إضافة إلى كميات كبيرة من المياه الجوفية.

يحتوي الوطن العربي على ٦٠ بالمئة من احتياطي النفط العالمي و٢١,٨ بالمئة من الغاز(٨)، و٥٠ بالمئة من احتياطي الفوسفات، وفيه ١٣,٦ مليار طن من الحديد، ونصف طن من اليورانيوم، وينتج ٨ بالمئة من القطن العالمي، و١٥ بالمئة من زيت الزيتون، و٧٥ بالمئة من الصمغ(٩). والمبالغ المعلن عن إيداعها في البنوك الغربية قدرها ٧٠٠ مليار دولار(١٠).

إلاّ أن التأخر العربي والتجزئة يجعلان من هذه الموارد والطاقات مجرد أرقام لا معنى لها بالنسبة إلى المواطن العربي.

---

(٥) ياسين الحافظ، **حول بعض قضايا الثورة العربية** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٥)، ص ٢٤.

(٦) عبد الإله بلقزيز، «نشأة الحركات السياسية القومية ونمو الفكرة الوحدوية بين الثلاثينات والاربعينات،» **الوحدة**، السنة ٨، العدد ٨٩ (شباط/ فبراير ١٩٩٢)، ص ٤١.

(٧) عبد اللطيف زربجي، «الطاقة الهائلة للإنسان،» **المعرفة** (وزارة الثقافة السورية)، العدد ٣٤٩، ص ٦١ و٦٤.

(٨) علي أحمد عتيقة، «دور الطاقة في تنمية الأقطار العربية،» **المستقبل العربي**، السنة ١٤، العدد ١٥٦ (شباط/ فبراير ١٩٩٢)، ص ٩٢.

(٩) زربجي، المصدر نفسه، ص ٦١.

(١٠) حافظ الجمالي، «الأوضاع العربية في عيون الاحصاءات،» **الوحدة**، السنة ٨، العدد ٩٣ (ايار/ مايو ١٩٩٢)، ص ٩٦.

فالوطن العربي متأخر اجتماعياً ومتخلف اقتصادياً، فالأمية فيه أكثر من ٤٠ بالمئة، والعمالة لا تزيد على ١٠ بالمئة من سكانه، والأراضي المزروعة تبلغ ٢٠ بالمئة من مساحة الأراضي القابلة للزراعة، والمجاعة تحصد الملايين من أبنائه، وأعداد كبيرة من مواطنيه لا يحصلون حتى على المأوى المناسب، ناهيك عن المسكن، بل إن المقابر أصبحت أماكن مألوفة لسكن العديد منهم، وأوضاع الملايين المعاشية دون مستوى الحياة الانسانية المطلوبة. ذلك كله بسبب التوزيع غير العادل للدخل على صعيد الدول والأفراد، فدخل الفرد في بعض الأقطار يصل إلى ٤٠ ألف دولار، بينما لا يتجاوز في بعضها الآخر ٣٠٠ دولار للفرد رغم التضليل الذي تعنيه هذه الأرقام على الصعيد المعاشي والخدماتي طالما أن الثروة ليست موزعة بشكل عادل. لقد حولت التجزئة الوطن العربي إلى سوق للرأسمالية حيث إن حجم التجارة بين أقطاره والدول الرأسمالية يبلغ ٦٠ بالمئة من حجم تجارتها، بينما لا يتجاوز الـ ١٠ بالمئة بين بعضها بعض.

إن هذا الواقع يبيّن أن إمكانات التنمية القطرية في ظل التجزئة والتأخر والهيمنة الامبريالية، تكاد تكون مستحيلة، سواء كانت تنمية مستقلة أو تابعة، بفك الارتباط أو عشوائية، ذلك لأن الوطن العربي يشكل وحدة اقتصادية متكاملة يصعب تحقيق تنمية حقيقية في أي جزء منه دون الأجزاء الأخرى وبمعزل عنها. كما أن البرجوازيات العربية المتنافسة التي مارست نشاطات اقتصادية متشابهة بل متماثلة، عاجزة عن تحقيق هذه التنمية في أي قطر على حدة.

هذه هي أهم السمات والخصائص التي تمتاز بها فكرة وجود أمة عربية موحدة، وهي بقدر راهنيتها الآن كرافعة للنهوض القومي بقدر ما نرى اتساع المعركة ضدها داخلياً وخارجياً في الواقع والفكر والسياسة والثقافة، الأمر الذي يفرض علينا إبرازها كأداة جذب وتأطير. ويترتب على المثقفين العرب إعادة صياغة الفكر القومي العربي في المرحلة الراهنة بمواجهة العوامل النابذة، وطرحه كصيغة للحوار من أجل القومية العربية في مواجهة النظام الاقليمي الشرق أوسطي، الذي يجعل اسرائيل دولة شرعية في المنطقة العربية وذراعاً قوية تضرب بها هذا المشروع.

ثالثاً: مشروع الوحدة العربية

إن امكانية تحقيق الوحدة تأتي من كونها كامنة في ضمير الشعب العربي. فهي كامنة وراهنة وممكنة بل حتمية عندما يتوفر وعي مناسب بضرورتها وفائدتها فضلاً عن الإرادة وكون عناصرها وعوامل تحقيقها كامنة في الواقع، كما يقول جاد الكريم الجباعي[١١].

فارتباط المشروع الوحدوي بمشروع التقدم هو ارتباط السبب بالنتيجة. فحركة الجذب هي عامل الحركية الاجتماعية ومصدر دينامية المجتمع وحيويته. وهذه الحركة في خطها الاجتماعي السياسي هي الصراع بين القوى التقدمية الديمقراطية والقوى المحافظة والرجعية.

إن مفهوم القومية العربية، هو مفهوم استراتيجي، إنه يعني القوة والانسانية. إنه التصاق بالواقع، وليس هروباً من واقعه. إنه انتاج الإرادة الصادقة الفاعلة. والوحدة العربية ضرورة تاريخية، لكنها في الوقت نفسه ذات حساسية عالية لدى الشعب العربي، ولا تحتمل انتكاسات تضاف إلى انتكاساتها التاريخية. لذا فإن طرح أي مشروع وحدوي

(١١) جاد الكريم الجباعي، «الوحدة العربية.. والتجزئة: نحو إعادة بناء المفهوم والاشكالية»، الوحدة، السنة ٦، العدد ٦٥ (شباط/ فبراير ١٩٩٠)، ص ٦٢.

في الوقت الحاضر يجب أن يأخذ بعين الاعتبار جميع العوامل الداخلية والخارجية وأن يبنى على أرضية صلبة لاعشوائية، لأن فشل التجارب الوحدوية المتكررة كان عاملاً هاماً في تكريس التجزئة. وعلى ذلك، يجب أن تبذل جميع الجهود للمحافظة على الوحدة بين شطري اليمن ومنعها من الانهيار، لكي لا يصاب المشروع القومي العربي وفكرة الوحدة بنكسة جديدة تجعله يظهر بأنه عاجز عن الصمود والاستمرار، ولكي تبقى هذه الوحدة نموذجاً لمشاريع قادمة.

إن طرح أي مشروع وحدوي جديد يجب أن يمهد له، ويسبقه إعادة صياغة الفكر القومي على أساس أنه فكر ديمقراطي، نهضوي، انساني يعترف بالآخرين ويحترمهم. أما المهام الملقاة على المشروع القومي العربي فهي:

١ ـ تحقيق الوحدة العربية بين أقطار الوطن العربي بدءاً بالممكن منها.

٢ ـ تحرير الأراضي العربية المغتصبة.

٣ ـ كسر حلقة التأخر، والتقدم باتجاه العصر.

٤ ـ قيام تكامل اقتصادي يحقق تنمية اقتصادية حقيقية.

٥ ـ توزيع عادل للدخل يلغي حالة الفقر والجوع والاستغلال.

٦ ـ تحرير المرأة.

٧ ـ اقامة نظام عربي ديمقراطي يكفل الحرية والمساواة والعدالة للمواطنين كافة بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية أو الطائفية أو القومية أو العرقية، ويحفظ كرامتهم وحقوقهم في ممارسة حرياتهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

٨ ـ إن المقدمة لتحقيق هذا المشروع هي النضال من أجله، وذلك من خلال:

أ ـ فتح حوار جدّي وبنّاء بين جميع الحركات السياسية المعنية بقضية الوحدة العربية على مستوى الوطن العربي، أساسه الاعتراف المتبادل واحترام الآخر، والسعي لتشكيل حركة عربية تضم القوى كافة على أساس برنامج قومي ديمقراطي يُعيد صياغة المشروع القومي في ضوء ضرورات العصر ومصلحة الأمة.

ب ـ إيجاد قطر مركز يمكن أن يلعب دوراً فاعلاً في النضال من أجل هذا الهدف. ورغم أن مصر ـ السلطة والنظام ـ لا زالت مكبلة بقيود كامب ديفيد، إلّا أن مصر ـ الوطن والشعب ـ لا زالت المؤهلة بهذا الدور خاصة وأنها تشكل حلقة الوصل بين مشرق الوطن العربي ومغربه، وذلك من خلال الدور الذي يمكن أن يلعبه المثقفون القوميون والتقدميون والحركة الوطنية المصرية التي تعاني الآن ضغطاً من الحركات الاسلامية المتطرفة من جهة، ومحاولة عزلها عن وسطها العربي من جهة أخرى، مما يستدعي التضامن معها ودعمها.

إن تنشيط الفكر القومي العربي في مصر ـ الوطن والشعب ـ وإعطائها الدور المركز سيكون له أثر كبير في لجم الحركات المتطرفة، وضرب كل المحاولات الجارية لجعل مصر البلد المركز في النظام الاقليمي الشرق أوسطي. ويمكن عندها أن تعود لتقوم بدورها الطبيعي في النضال القومي المستقبلي. كما أن سوريا بقواها وامكاناتها يمكن أن تقوم بدور مماثل. إن تقدم المشروع القومي العربي مرتبط بمدى جدية العمل من أجله، ونجاحه رهن بتذليل العقبات التي تقف في طريقه. ونحن على ثقة بأنه سينجح اعتماداً على طاقات الأمة، وسينجح بالتأكيد □

■ كتب

نادر فرجاني

عن نوعية الحياة في الوطن العربي

(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢)، ١٢١ ص.

ابراهيم العيسوي

وكيل المعهد العربي للتخطيط بالكويت.

- ١ -

على رغم أن موضوع تعريف مستوى الرفاه الانساني وقياسه، من الموضوعات التي انشغل بها كثير من المفكرين منذ مئات السنين، إلّا أن هذا الموضوع قد لقي اهتماماً متزايداً منذ أواخر الستينيات. وقد ارتبط تجدد الاهتمام وتناميه، منذ ذلك الوقت، بالرفاه الانساني وقياس مستواه ومعدلات تغيره، بأمرين رئيسيين، **أولهما**: معاودة النظر في معنى التقدم عموماً، وفي معنى النمو الاقتصادي وجدواه خصوصا، بعدما أحرزت الدول الصناعية المتقدمة قسطاً عظيماً منه؛ **وثانيهما**: مراجعة مفهوم التنمية بعدما أسفرت خبرات دول نامية كثيرة في الخمسينيات والستينيات عن قدر لا بأس به من الإحباط وخيبة الأمل في الخروج من التخلف. وقد ترتب على هذين الأمرين ظهور ما عرف بحركة المؤشرات الاجتماعية في الدول الصناعية المتقدمة، ثم ظهور محاولات متعددة لصياغة مؤشرات للتنمية تتلاءم بدرجة أكبر مع ظروف الدول النامية والمفاهيم الأوسع والأكثر تطوراً للتنمية. وقد ظهرت على الصعيد الدولي مجموعات عديدة من المؤشرات، أسهمت في صياغة بعضها منظمات دولية وقطرية متعددة. وكان من أخريات ما ظهر في هذا الشأن سلسلة تقارير التنمية البشرية التي يصدرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ عام ١٩٩٠.

ولم يكن الوطن العربي بمنأى عن هذه التطورات. فقد شارك كثير من الباحثين العرب، منذ أوائل السبعينيات، في مراجعة مفاهيم التقدم والتنمية والاحتياجات الأساسية وغيرها من المفاهيم المرتبطة بمستوى أو نوعية الحياة. وقد صدر عدد لا بأس به من هذه الدراسات عن مركز دراسات الوحدة العربية، مثل إصدارات مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، وكتاب **التنمية العربية: الواقع الراهن والمستقبل**[1]، الذي تضمن في أحد فصوله

(١) عادل حسين [وآخرون]، **التنمية العربية: الواقع الراهن والمستقبل**، سلسلة كتب المستقبل العربي: ٦ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤).

محاولة صياغة «مؤشرات قطرية للتنمية العربية»، وكتاب **قياس التبعية في الوطن العربي**[٢]، الذي تضمن تطبيقاً عملياً لمجموعة جزئية من مؤشرات التنمية وهي مؤشرات التبعية على ثلاثة اقطار عربية، وكتاب أعمال ندوة «**التنمية المستقلة في الوطن العربي**»[٣]. وهناك مؤسسات قطرية عديدة اهتمت بهذا الموضوع، أذكر منها، في مصر، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ومعهد التخطيط القومي. والأخير قد أوشك على اصدار أول تقرير عن التنمية البشرية في مصر. وبالاضافة إلى ذلك، فقد تصدى عدد غير قليل من الباحثين العرب للبحث والتجديد في مفهوم التنمية ومؤشراتها[٤].

ويُحمد مركز دراسات الوحدة العربية لاهتمامه مجدداً بقضية قياس مستوى الرفاه الانساني من خلال رعايته مشروعاً بحثياً عن نوعية الحياة في الوطن العربي، قام به أحد الباحثين العرب المشهود لهم بالجدية والتميز في أعمالهم، وهو نادر فرجاني. وقد أثمر هذا المشروع، الكتاب الذي تتم مراجعته في هذا المقال.

والهدف من الدراسة التي يتضمنها هذا الكتاب، حسبما جرى إعلامنا بذلك لأول مرة في القسم الثالث من الكتاب (ص ٣٣)، هو إنشاء مقاييس لنوعية الحياة تسمح بمقارنة البلدان العربية بباقي بلدان العالم في النصف الثاني من عقد الثمانينيات.

- ٢ -

يحتوي **القسم الأول** من الكتاب على مقدمة قصيرة عن مفهوم نوعية الحياة ومشكلات قياس هذا المفهوم، مع مسح موجز جداً وانتقائي للغاية، للأدبيات في هذا الموضوع، من خلال تناوله ثلاثة أعمال أجنبية صدرت خلال الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٤، وعمل عربي واحد صادر في عام ١٩٨٩ وهو أحد إصدارات مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي. ورغم تضمن قائمة مراجع الكتاب لتقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٠، فإن هذا العمل المهم لم يظفر بأية دراسة في هذا المسح السريع للأدبيات.

ثم تتعرض الدراسة في **القسم الثاني** منها(ص ٢٧ ـ ٣١)، لبعض قضايا في قياس نوعية الحياة، وتتم هنا صياغة مشكلة القياس صياغة رياضية مجردة، يعبَّر فيها عن نوعية الحياة بدلالة عدد من الدوال أو التوليفات الخطية التي يتألف كل منها من مجموعة المتغيرات المختارة للتعبير عن نوعية الحياة والمعاملات أو الأوزان المصاحبة إياها. وهي صياغة مخصوصة تعكس وجهة نظر الباحث في عملية القياس (والتي ستظهر بعد

---

(٢) ابراهيم العيسوي، **قياس التبعية في الوطن العربي**، مشروع المستقبلات العربية البديلة، آليات التبعية في الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩).

(٣) **التنمية المستقلة في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ١٩٨٧).

(٤) هنالك مراجعات لمفاهيم التنمية من جانب عدد من كبار مفكري التنمية العرب، مثل اسماعيل صبري عبد الله، وفؤاد مرسي، ومحمد محمود الإمام، وجلال أمين، ويوسف صايغ. وفي موضوع المؤشرات، تجدر الإشارة إلى بحث محمد رضا العدل عن «مؤشرات النمو والتنمية» المنشور في: **الاقتصاد المصري في ربع قرن** (القاهرة: [د. ن.]، ١٩٧٩)، ودراسة كاتب هذه المراجعة، ابراهيم العيسوي، **مناهج قياس التنمية** (القاهرة: معهد التخطيط القومي، ١٩٨٧)، ثم دراستيه المنشورتين ضمن إصدارات مركز دراسات الوحدة العربية المشار إليها أعلاه. كما يذكر في هذا الخصوص الجهد البحثي لاثنين من الباحثين غير العرب في قياس المؤشر المادي لنوعية الحياة PQLI، في حالة مصر، وهما J.O. Field و G. Ropes في: **مصر المعاصرة** (نيسان/ ابريل ١٩٧٨). ومن اللافت إلى النظر أنه لا توجد أية إشارة إلى هذه الدراسات في الكتاب الذي في صدد المراجعة.

ذلك في القسم الثالث من الدراسة)، عن طريق تلخيص مجموعة مؤشرات نوعية الحياة باستخدام أسلوب تحليل المكوِّنات الرئيسية principal components analysis. ثم يتعرض هذا القسم لبيان دور كل من الاعتبارات الموضوعية والاعتبارات الذاتية في تحديد مؤشرات نوعية الحياة، مع الاشارة إلى بعض طرق التحليل الاحصائي التي تساعد على تقليل أثر عنصر الذاتية. كما يتطرق هذا القسم، باختصار شديد أيضاً، إلى نوعية البيانات المستخدمة عادة في قياس نوعية الحياة وبعض المشكلات التي تواجه الباحث لدى استخدامها.

ويمثِّل **القسم الثالث** من الدراسة الإسهام الرئيسي فيها، حيث إنه يتضمن محاولتين لقياس نوعية الحياة في الوطن العربي مع مقارنتها بالوضع في بقية العالم. وتعتمد المحاولة الأولى على البيانات الدولية المتاحة، بينما تستند المحاولة الثانية إلى استطلاع رأي مجموعة من المثقفين العرب حول تطور نوعية الحياة عربياً ودولياً.

بالنسبة إلى **المحاولة الأولى** المعتمدة على مقارنة نوعية الحياة بناء على البيانات الدولية، فقد انتهى فحص الباحث نحو ٥٠٠ متغير، إلى انتقاء ٣٠ منها تغطي ١٢٠ قطراً، منها ١٨ قطراً عربياً. وتغطي المؤشرات الثلاثون مجالات التغذية، والصحة، والتعليم، والاتصال الجماهيري، ومشاركة النساء، والحياة السياسية، واستهلاك الطاقة، ومتوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي. وقد أصابت الدراسة في عملية الانتقاء للمؤشرات من حيث تفضيلها المؤشرات الحقيقية أو العينية على المؤشرات النقدية، ومن حيث إدراجها مؤشرات تدل على الجوانب الكيفية إضافة إلى الجوانب الكمية للمجالات موضع الاهتمام. ومن جهة أخرى، يمكن أن يكون تفضيل الدراسة المؤشرات المعبرة عن مخرَجات العمليات الاجتماعية المؤثرة في الرفاه الاجتماعي على تلك المعبرة عن مدخلات هذه العمليات، نقطة خلافية. فإهمال مؤشرات المدخلات بدعوى أنه لا يترتب عليها في حد ذاتها تحقيق الرفاه الاجتماعي، يؤدي إلى التقليل من شأن الجهد المبذول في تحسين الرفاه والذي قد لا تظهر نتائجه إلّا بعد مضي عدد من السنوات. ومن جهة أخرى، فإن التركيز على مؤشرات المخرجات قد يكون مضللاً في بعض الحالات من حيث دلالته التنموية، وخاصة من حيث قابلية التحسن في الرفاه للاستمرار، مثلاً، عندما يستند في تحقيقه إلى استنزاف مورد طبيعي. وعموماً، فليس من الضروري وضع الأمر على أنه خيار بين مؤشرات مخرَجات ومؤشرات مدخلات، حيث قد يكون من المستحبّ أو حتى من الضروري، في بعض الحالات، استخدام النوعين معاً للتعبير عن التغير في نوعية الحياة.

وتعترف الدراسة (ص ٣٦) بأن كثيراً من المؤشرات المختارة «ليست مقاييس كاملة لجوانب نوعية الحياة أو الرفاه الاجتماعي التي يُفترض أن تقيسها. وفوق ذلك فإن جوانب مهمة للرفاه الاجتماعي غابت عن التحليل القائم على المتغيرات الثلاثين المختارة»، مثل بعض الحاجات الأساسية كالمأوى والعمل والملبس وتوزيع الدخل والثروة والبيئة السليمة، وما إلى ذلك. كما واجهت الدراسة مشكلة أخرى وهي عدم اكتمال البيانات على بعض المؤشرات أو لبعض الدول. وبطبيعة الحال، فإن هذه المثالب كلها متوقعة عند الاعتماد على البيانات الدولية التي تحكم عمليات جمعها ونشرها اعتبارات تقليدية وتاريخية، فضلاً عن اعتبارات تجنب إثارة الحساسيات السياسية لدى الدول المختلفة. ويمكن أن يضاف إلى ما ذكرته الدراسة من تحفظات على المؤشرات تحفّظان آخران. **أولهما**، أن الوفرة أو الندرة النسبية للبيانات عن الجوانب المختلفة لنوعية الحياة، قد تؤدي إلى شيء من عدم التوازن في اختيار المؤشرات. وهنا نلحظ أن وفرة بيانات

التعليم والصحة قد أدت إلى إدراج ١١ مؤشراً عن التعليم (أي ٣٧ بالمئة من المؤشرات)، و٦ مؤشرات عن الصحة (أي ٢٠ بالمئة من المؤشرات)، بينما أدت ندرة بيانات التغذية إلى إدراج ٣ مؤشرات فقط عنها (أي ١٠ بالمئة من المؤشرات). أما **التحفظ الثاني**، فهو يتعلق بالمؤشرات السياسية الخمسة. لا شك في أن إدراج خمسة مؤشرات تعبِّر عن كيفية التغير في الحكومات والحريات السياسية والحريات المدنية والعنف المجتمعي والإحباط لدى الشباب، هو جانب ايجابي مهم في المؤشرات المختارة، ولكنه ربما يحدّ من فائدة هذه المؤشرات في مقارنة نوعية الحياة في الوطن العربي ببقية العالم والتي ذكرت الدراسة أنها تغطي النصف الثاني من عقد الثمانينيات. إن المؤشرات السياسية تعبّر عن فترات طويلة نسبياً، أقصرها ١٣ سنة (من ١٩٧٥ إلى ١٩٨٨)، وأطولها ٢٧ سنة (من ١٩٦٢ إلى ١٩٨٩).

وقد استخدمت الدراسة أسلوب تحليل المكوِّنات الرئيسية من أجل تلخيص دلالة المؤشرات الثلاثين المختارة مجتمعة في ما يتعلق بتطور نوعية الحياة. والفائدة الرئيسية لهذا الأسلوب، بوجه عام، هي التغلب على الارتباط القوي بين مجموعة من المتغيرات (س١، س٢، ...، سن)، الذي قد يؤدي وجوده إلى افساد أنواع معينة من التحليلات الاحصائية يُفترض فيها استقلال هذه المتغيرات بعضها عن بعض، كما هو الحال مثلاً مع المتغيرات التفسيرية أو المستقلة في تحليل الانحدار. ويتيح أسلوب تحليل المكوِّنات الرئيسية تحويل المجموعة الأصلية من المتغيرات المترابطة إلى مجموعة من المتغيرات المستقلة بعضها عن بعض (ص١، ص٢، ...، صن)، يطلق عليها المكوّنات الرئيسية. وكل مكوِّنة رئيسية عبارة عن توليفة خطّية من المتغيرات الأصلية. ويؤدي هذا الأسلوب إلى ترتيب المكوِّنات الرئيسية ترتيباً تنازلياً من حيث نسبة التغير الكلي في مجموعة المتغيرات الأصلية التي تفسرها المكوِّنات.

والحقيقة، إن قدرة هذا الأسلوب على تلخيص مجموعة من المتغيرات بشكل يسهل تفسيره، ليست أمراً مسلَّماً به في كل الأحوال. بل إن هذه القدرة قد لا تتحقق إلّا في حالات مخصوصة، وهي الحالات التي تعبّر فيها المكوِّنة الرئيسية الأولى عن معظم التغير الكلي في مجموعة المتغيرات الأصلية، بحيث يمكن غض النظر عن بقية المكوِّنات في ما يجري من تحليلات لاحقة. وفي مثل هذه الحالة يمكن اعتبار المكوِّنة الرئيسية الأولى بمثابة وسط مرجَّح للمتغيرات الأصلية، ويمكن حينئذ التعرف إلى أهم المتغيرات الأصلية في التعبير عن نوعية الحياة، مثلاً، من خلال فحص معاملات هذه المتغيرات في المكوِّنة الأولى. ولكن هذه الحالات قد تكون نادرة. وكثيراً ما نجد انه يلزم اعتبار أكثر من مكوِّنة إذا أردنا الاحتفاظ بنسبة معقولة (أي عالية) من التغير الكلي في المتغيرات الأصلية. وعندما تُستخدم أكثر من مكوِّنة، فإننا قد نصادف صعوبات جمة في استخدام هذا الأسلوب كأداة تلخيصية. وأهم هذه الصعوبات هي العثور على تفسيرات منطقية لمعاملات التوليفات الخطية التي تمثل هذه المكونات. وهي صعوبة قد نصادفها أيضاً حتى عندما نستخدم المكوّنة الرئيسية الأولى وحدها. إذ ليس هناك، كقاعدة عامة، ما يحتّم أن تتمخض العملية الرياضية، لتحويل المتغيرات المترابطة إلى متغيرات مستقلة، عن معاملات للمكونات ذات مغزى من الناحية المنطقية أو الموضوعية.

في الواقع، إن الدراسة قد واجهت هذه المشكلات لدى استخدامها أسلوب تحليل المكونات الرئيسية كأداة لتلخيص مؤشرات نوعية الحياة الثلاثين، حيث لم تشرح المكونة الأولى أكثر من ٥٢ بالمئة من التغير الكلي، بينما هبطت النسبة المفسرة من التغير الكلي

إلى ١٦ بالمئة للمكونة الثانية و٦ بالمئة للمكونة الثالثة. وقد اكتفت الدراسة بالمكونتين الأولى والثانية «كمقياس ثنائي القيمة لنوعية الحياة» (ص ٤١)، رغم أنهما لا يمثلان سوى ما يزيد قليلاً على ثلثي التغير الكلي. وهكذا كانت التضحية بنسبة تقرب من ثلث التغير الكلي هي الثمن الذي دُفع لقاء استخدام أسلوب تحليل المكونات الرئيسية، وهي نسبة ليست هيّنة بالطبع. وحتى عندما اقتصر الأمر على المكونتين الأولى والثانية، فقد ظهرت صعوبات لا يستهان بها في التفسير، وجعلت الخروج بنتيجة محددة، بالنسبة إلى تطور نوعية الحياة، من النظر في هاتين المكونتين، أمراً غير ممكن. وقد مالت الدراسة إلى اعتبار أن المكونة الأولى تشكل «مقياساً لنوعية الحياة بامتياز يلخص جوانب الرفاه الاجتماعي التي يعبر عنها الثلاثون مؤشراً المختارة» (ص ٤٠)، وهي نتيجة لا تخلو من شيء من المبالغة. فهذه المكونة تعبر فقط عما يزيد قليلاً على ٥٠ بالمئة من التغير الكلي في المتغيرات الأصلية. ورغم أن نسبة لا بأس بها من معاملات تلك المكونة قد ظهرت بإشاراتها الجبرية المتوقعة، فإن النتائج تبدو متناقضة في عدد من الحالات. فكما يظهر من جدول (٣ ـ ٣) في (ص ٧٣)، بدا معاملا وفيات الرضّع ووفيات الأطفال بإشارتين مختلفتين، مع تقاربهما في الحجم. كذلك ظهر معاملا معدل التلاميذ/ المدرّسين في كل من الثانوي والابتدائي بإشارات متناقضة. ومن جهة أخرى، فإن المرء يشعر بشيء من التعسف في محاولة الدراسة إعطاء تفسيرات منطقية للمعاملات. فتذكر الدراسة، مثلاً، (ص ٤٠) أن ارتفاع مساهمة مؤشرات الاستيعاب في المرحلة الثانوية في المكونة الأولى هو «أمر طبيعي، إذ إن انتشار التعليم الثانوي أصعب من نشر التعليم الابتدائي».

ويزداد الأمر صعوبة عندما تتصدى الدراسة لتحليل المكونة الثانية، حيث توجد مفارقات واضحة بالنسبة إلى اشارات عدد كبير من معاملاتها. وتعترف الدراسة بأن تفسير هذه المكونة«من منظور قياس نوعية الحياة ينطوي على قدر من التعقد» (ص ٤١). ورغم صعوبات التفسير، فقد استطردت الدراسة في التحليل مستخدمة المكونتين الأولى والثانية. واعتبرت أنهما يحددان ما أطلقت عليه «مسطح نوعية الحياة» الذي يمثل شكل انتشار المكونتين. كما أجرت الدراسة تحليلاً للانحدار على المكونتين باستخدام منحنى من الدرجة الثانية. والحقيقة إن هذه الخطوة في التحليل تدعو إلى الاستغراب. ذلك أن المفترض هو استقلال هاتين المكونتين بعضهما عن بعض، ومن ثم فليس من السائغ الربط بينهما في علاقة انحدار. وكما كان يتوقع ابتداء، فقد جاء مُعامِل الارتباط المتعدد لعلاقة الانحدار ضعيفاً (٠,٥٤) حسبما ورد في صفحة ٤٢.

وهكذا فإن هذه المعالجة لمؤشرات نوعية الحياة باستخدام أسلوب تحليل الانحدار لم تسفر، في ما أرى، عن نتائج ذات بال، لا من حيث القدرة التلخيصية المجردة، ولا من حيث القدرة على مقارنة أوضاع الوطن العربي ببقية العالم. وقد كان من الوارد الالتجاء إلى أساليب أخرى في تلخيص المؤشرات، مهما كانت بسيطة، على الأقل لإبراز ما يُزعم لأسلوب تحليل المكونات الرئيسية من تفوق.

ونأتي الآن إلى **المحاولة الثانية** التي تضمّنها القسم الثالث من الدراسة لقياس نوعية الحياة في الوطن العربي ومقارنتها بنوعية الحياة في بقية العالم. لقد اقترحت الدراسة مجموعة من عناصر نوعية الحياة انطلاقاً من مفهوم حقوق الانسان، ورأت أن يجري التعرف إلى تطوراتها باستطلاع رأي مجموعة من المثقفين العرب. ومن ناحية المفهوم، فإن مجموعة العناصر المقترحة جيدة وتعبر عن الهموم التنموية الحقيقية للمواطن والمجتمع العربي في آن واحد. فهي تضم عناصر خاصة بالحقوق والحريات الأساسية للفرد (حرية الرأي والعقيدة وسيادة

القانون...)، كما تضم عناصر خاصة بالحقوق الجمعية (الحق في الرعاية الصحية والاجتماعية وفي مستوى معيشي لائق...). وبالإضافة إلى ذلك، اشتملت مجموعة العناصر المقترحة على ما أُطلق عليه «حقوق الشعب العربي» كالحق في التحرير وتقرير المصير والتحرر من التبعية بصورها المختلفة، والحق في الوحدة والحق في التنمية المستقلة. ومع ذلك، فهناك قدر من التداخل بين العناصر أو التكرار، مثلاً: العناصر الأربعة المعبّرة عن التبعية تتداخل مع عدد من العناصر الدالة على التنمية المستقلة، كما أن بعض عناصر التنمية المستقلة تتقاطع مع عناصر التعليم والصحة والغذاء. ومن جهة أخرى، فإن العناصر المقترحة لنوعية الحياة مصاغة بدرجة عالية من العمومية كمجالات اهتمام، وينقصها التحديد الكافي كمؤشرات لنوعية الحياة يمكن قياسها أو إبداء الرأي بشأنها من دون لبس أو من دون احتمالات للتضارب أو التباين في الاجابات. وربما لهذا السبب، اكتفت الدراسة بالاشارة إليها كعناصر لمفهوم نوعية الحياة.

وقد رأت الدراسة استخدام هذه العناصر للحكم على مدى التغير في نوعية الحياة في الوطن العربي ومقارنتها بنوعية الحياة في بقية العالم، وهي العالم الثالث، والعالم المصنّع، وكذلك في كل من الهند والصين منذ عام ١٩٧٠، عن طريق إجراء استطلاع لرأي مجموعة من المثقفين العرب. وحسب التصميم الأول لاستطلاع الرأي، فقد اشتملت هذه المجموعة على أربعمئة مثقف عربي تم اختيارهم من وعاء مخصوص، هو قائمة إرسال Mailing List مركز دراسات الوحدة العربية. والمفترض في أفراد هذه العيّنة، وفي الوعاء الأوسع الذي سُحبت منه العينة بالطبع، أن «تتوفر لديهم القدرة على استبصار هذا المفهوم (لنوعية الحياة)، وإصدار احكام على حالتها في البلدان العربية من ناحية، وبالمقارنة بتجمعات أخرى في العالم من ناحية اخرى» (ص ٥٨). وقد كان اللجوء إلى هذا الأسلوب في جميع البيانات عن المؤشرات أمراً حتمياً من وجهة نظر الدراسة، «حيث لا توجد مصادر بيانات توفر قياسات على جميع عناصر هذا المفهوم على المستوى الدولي» (ص ٥٨).

- ٣ -

لكن ما وجه الحتم في ذلك؟ قد لا يكون هناك حتم حقاً، إلّا إذا ثبت أن هذا الأسلوب في جمع البيانات يمكن أن يوفر بيانات جديرة بالثقة، وربما بتكلفة أقل أيضاً بالمقارنة بأي اسلوب آخر. ولكن ثمة خيار واضح، وهو موجود دائماً، ولا حرج فيه ولا غبار على من يلوذ به، يتمثل في القول بأن البيانات المطلوبة عن كثير من المؤشرات غير متاحة حالياً، ومن ثم من غير الوارد جمعها في الوقت الراهن. وفي هذه الحالة تكون النتيجة المنطقية هي دعوة الأجهزة الاحصائية عالمياً وعربياً وقطرياً إلى جمع مثل هذه البيانات. وتصدي الباحث، أو دعوته الباحثين إلى التصدي للمشكلة العويصة المتمثلة في كيفية جمع هذه البيانات بشكل موضوعي من الناحية الفنية، خصوصاً أن الكثير منها يثير أموراً جدلية لم يسبق الاهتمام بدراستها بشكل مكثف.

والحق إننا نرى أن البحث قد دخل في مغامرة خطيرة عندما لجأ إلى أسلوب استطلاع رأي عيّنة من المثقفين العرب حول وضعية العالم العربي بالنسبة إلى المؤشرات المقترحة، ومقارنة هذه الوضعية بالعالم الثالث والعالم المصنع، وبالمقارنة عبر الزمن مع الهند والصين منذ ١٩٧٠. وكانت هناك فرصة للتراجع عن هذا الأسلوب عندما تبين أن عدد المستجيبين في العينة لم يتجاوز ٤٣ فرداً، أي نحو ١٠ بالمئة لا أكثر، من العينة، مما يجعل العينة صغيرة للغاية ويجعل من الصعب استخراج دلالات موثوق بها بناءً على بياناتها. وعلى الرغم من أن أحداث غزو العراق للكويت ربما تكون قد ساعدت على خفض معدل الاستجابة للاستبيان، إلّا أنني

أعتقد أن نسبة الاستجابة كانت ستكون ضئيلة في كل الحالات لأسباب كامنة في طبيعة الاستبيان ذاته. وهذه الأسباب تتمثل في صعوبة تصدي فرد واحد، مهما كانت درجة ثقافته، للإجابة عن أسئلة الاستبيان. فبالاضافة إلى غموض صياغة بعض العناصر في حد ذاتها، فإن الأسئلة تفترض في مَن يوجه إليه الاستبيان أن يكون خبيراً في شؤون التعليم والصحة والكساء والمسكن والغذاء والعمل والبيئة وحقوق الانسان السياسية والمدنية على اختلاف أنواعها، وفي أوضاع التنقل في ما بين الأقطار العربية، وقضايا الوحدة الثقافية والسياسية والاقتصادية على المستوى العربي. وهي مجالات على درجة عالية من التعدد والتنوّع وتنطوي في كثير من الحالات على درجة من التفصيل يعجز المواطن في أي قطر عربي عن إدراك وضعيتها الحالية وتطوراتها عبر الزمن في قطره الذي يُفترض فيه الإلمام بشؤونه أكثر من غيره. فما بالك إذا كان المطلوب هو الإلمام بكل هذه المسائل ليس في دولة واحدة فقط، بل في دول العالم جميعاً: الوطن العربي، العالم الثالث، العالم المصنّع.

وبالإضافة إلى افتراض المعرفة الموسوعية بشؤون العالم على اتساعه في المستجوب، فإن المطلوب منه أيضاً أن يُجري كمّاً هائلاً من الحسابات. ويفترض فيه، بوجه خاص، القدرة على استخلاص متوسطات لكل دولة خاصة بكل عنصر من واقع العناصر الجزئية التي يتألف منها. وهذه مسألة اجتهادية تتوقف على تعريف كل مستجوب للعنصر، حيث لم تقدم الدراسة تعاريف واضحة لكل عنصر. ومما يزيد الطين بلّة أن بعض العناصر ينطوي على معضلات مفهومية قد يشق حلها على المتخصصين أنفسهم، مثل تعريف التبعية عموماً، أو تعريف بعض مكوناتها كالتبعية الثقافية والتبعية التقانية والتبعية الاقتصادية... الخ، أو تعريف التوزيع العادي للثروة، أو الأمن العسكري، ثم إنه يُفترض في المستجوب بعد ذلك كله، أن يجري حسابات للتوصل إلى متوسطات لكل مجموعة من المجموعات الثلاث من الدول، وكذلك إجراء مقارنة أكثر تفصيلاً وتمتد في الزمن إلى عام ١٩٧٠ بين الوطن العربي من جهة، والصين والهند مجتمعين من جهة أخرى. وبطبيعة الحال، فإن حساب هذه المتوسطات ينطوي ضمنياً على استعمال أوزان معينة لكل مؤشر، وكذلك لكل دولة داخل كل مجموعة من المجموعات الثلاث من الدول المحددة في الدراسة، وهو أمر عسير في حد ذاته، دع عنك أن كل مستجوب سيضع في الغالب أوزاناً مختلفة عن بقية المستجوبين(٥).

والحقيقة إن هذه المثالب لم تكن خافية على صاحب الدراسة. فهو يذكر أنه «ربما يدرك، ربما أكثر من غيره، محدودية نتائج العينات الصغيرة الحجم» (ص ٦٤). ولكنه رغم ذلك يتقبل حكم ٤٣ فرداً على نوعية الحياة لدى العرب وبقية العالم، ويرى أن هذه العينة الصغيرة جداً «جاءت باستخلاصات مهمة، قد لا يختلف بشأنها إجمالاً جمهرة المثقفين العرب» (ص ٦٤). كما تذكر الدراسة ـ من دون تعليق ـ شكوى «كثير من المجيبين من صعوبة استيفاء الاستطلاع بسبب التباين في أوضاع البلدان العربية من جانب، وفي أوضاع بلدان العالم الثالث من جانب آخر، وفي أوضاع البلدان المصنعة من جانب ثالث، وفي التفاوت الشديد بين الهند والصين» (ص ٥٩). وتعترف الدراسة أيضاً بأن استيفاء الاستطلاع كان يقتضي من المجيب القيام بعملية حساب متوسطات تصعب على كثيرين (ص ٥٩ ـ ٦٠). ويكتفي بتذكير القارىء «ان تقسيم هذه العناصر التي شُكي من قلة تجانسها كان سيجعل الاستطلاع على عناصر المفهوم

(٥) يتضمن الاستبيان أن يقوم كل مستجوب ببيان مدى أهمية كل عنصر من عناصر نوعية الحياة في الوطن العربي، على مدى يتراوح بين الصفر والمئة.

المقترح بالغ الضخامة من جانب، كما كان سيقتضي متطلبات معلوماتية مفصلة من جانب المجيب، كان سيقلل لا محالة من معدل الاستجابة» (ص ٦٠).

غير أن الخطورة في أسلوب تحكيم مجموعة من المثقفين في تطورات نوعية الحياة لا تكمن فقط في تدني معدلات الاستجابة، بل إنها تكمن أيضاً في مدى دقة الاجابات المقدمة ودرجة مصداقيتها في ضوء الصعوبات المفهومية والمنهجية التي أشرنا إليها أعلاه، والتي أشارت الدراسة أيضاً إلى بعضها. وهناك صعوبة أخرى تتمثل في تحديد ماهية المعيار أو المعايير التي يمكن الاستناد إليها في الحكم على دقة أو جودة النتائج التي لم يحظ تحليلها في البحث كله بأكثر من صفحتين، والتي رأت الدراسة انها «تظهر درجة مهمة من الاتساق والرؤية الثاقبة» (ص ٦٠)، وهو ما لم نتمكن من الإحاطة به في الدراسة. وعلاوة على ما تقدم، ثمة ملاحظتان على منهج الدراسة في التعرف إلى تغيرات نوعية الحياة في الوطن العربي وبقية العالم. الملاحظة الأولى تتعلق بأفراد العيّنة: فهل «المثقف» ـ أياً كان تعريفه ـ خير حكم على نوعية حياة البشر قاطبة؟ مع أن المثقف الذي استجاب للاستطلاع هو مثقف من فئة خاصة جداً، حيث «كان كل المجيبين من حاملي الشهادات الجامعية وغالبيتهم الساحقة (٨٥ بالمئة) من حاملي شهادات الدكتوراه. وتركزوا في المهن التدريسية والبحثية العليا بالجامعات ومراكز البحوث» (ص ٦٠). والملاحظة الثانية تتعلق باستطلاع آراء المستجوب ليس بالنسبة إلى حالته الشخصية ومدى رضاه عن نوعية حياته، كما هو الشأن مع المؤشرات الذاتية، بل بالنسبة إلى أحوال عموم البشر في الوطن العربي والعالم الثالث والعالم المصنّع. فالأصل أن تضاف هذه المؤشرات الذاتية، لتغطية جوانب تعجز المؤشرات الموضوعية عن التعبير عنها، مثل الجوانب الكيفية وحالة الرضى أو عدم الرضى عن جانب أو آخر من جوانب الحياة. أما أن تُستخدم كبديل تام للمعرفة الموضوعية التي كان يمكن تدبيرها عن بعض عناصر المفهوم، مثل عناصر التعليم والغذاء والصحة وبعض جوانب التبعية، فهذا يعد انحرافاً بهذا النوع من مصادر المعلومات عن وظيفته الطبيعية.

وهكذا فإذا كانت هذه الدراسة قد تقدمت بنا خطوة إلى الأمام بتقديم عناصر لمفهوم عربي لنوعية الحياة من وجهة نظر حقوق الانسان، فثمة خطوات متعددة يتعين إنجازها حتى يصبح هذا المفهوم لنوعية الحياة مفهوماً قابلاً للتشغيل عملياً. ولعل أهم هذه الخطوات هو السعي لبلورة العناصر المقترحة لهذا المفهوم، وصياغتها صياغة أكثر تحديداً وإحكاماً، ثم ترجمتها إلى مؤشرات قابلة للقياس من دون احتمال كبير للالتباس أو الغموض، والافصاح عن نوعيات المعلومات التي يتعين على الأجهزة الاحصائية جمعها، والبحث في السبل الأفضل لجمع هذه المعلومات بشكل منتظم، حتى يتيسر في وقت لاحق إجراء المقارنات بين الدول على أسس أكثر موضوعية باستخدام هذه المؤشرات □

■ كتب

امحمد صبور

المعرفة والسلطة في المجتمع العربي: الأكاديميون العرب والسلطة

(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢)، ٢٥٩ ص.

(سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ١٨)

رسول محمد رسول

استاذ في كلية الآداب، جامعة بغداد.

يحيل عنوان الكتاب **المعرفة والسلطة في المجتمع العربي** إلى نظامين هما: نظام المعرفة ونظام السلطة، في علاقة حدّدها العنوان الفرعي للكتاب **الأكاديميون العرب والسلطة** الذي كان الأفضل للمؤلف أن يجعله عنواناً مركزياً لكتابه ويجعل العنوان الرئيسي فرعياً. وعلى أي حال، فإن الأكاديميون يشكلون في هذا البحث صلب العلاقة بين هذين النظامين: نظام المعرفة ونظام السلطة.

- ١ -

تنحل البنية التأليفية للكتاب إلى أحد عشر فصلاً أردفها الباحث بعشرة ملاحق ومَسْرَدين للأشكال الإحصائية والجداول العددية والبيانات الاحصائية، الأمر الذي يشير إلى أن الباحث يمضي في تحليل وضعية المثقف الجامعي العربي، وفق الجمع بين منظورين هما: النظري والامبريقي، ليدلّل إلى اعتماده على أساليب البحث العلمية في دراسة واستقصاء أشكال العلاقة بين المعرفة والسلطة.

يستند المؤلف في دراسته هذه العلاقة، في **الفصل الأول**، إلى ستة مستويات أساسية:

أولاً: دراسة الأكاديمي بصفته فرداً يُركز على الذات، وتحرّكه إلى حد ما، المصلحة الذاتية.

ثانياً: اعتبار الأكاديمي فرداً حاملاً المعرفة والخبرة يسعى من ورائهما إلى الحصول على الفائدة من مهاراته.

ثالثاً: دراسة الأكاديمي في إطار السلطة المؤسساتية الممنوحة له ضمن الوظيفة المحدَّدة التي يقوم بها.

رابعاً: دراسته كنتاج لثقافة أو لثقافات.

خامساً: دراسته في نشاطه داخل حقل معرفي معيّن.

سادساً: دراسته في إطار الطرق التي تصله بخطاب الثقافة العالمية.

ومن أجل توفر الامكانية للباحث في الوصول إلى الحقائق المرجوّة من بحثه واختبار فرضياته التي وضعها، فإنه يعمد إلى

عدد من المقاربات المساعدة على تفسير أشكال العلاقة بين المعرفة والسلطة، ومن ذلك:

١ ـ المقاربة السانكرونية ـ الدياكرونية synchronic-diachronic، المؤثرة في الوظائف المتأصلة النوعية التي يقوم بها المثقف.

٢ ـ المقاربة الوظيفية المهنية التي يرى من خلالها الأعضاء الاجتماعيون أشخاصاً يقومون في المجتمع بوظائف مسؤولة ومحددة تحديداً وثيقاً.

٣ ـ مقاربة الصراع بين الأكاديميين.

٤ ـ مقاربة رأسمال المعرفة.

٥ ـ مقاربة إدراك الذات الثقافية للأكاديميين أنفسهم.

لقد اقتصر الباحث في دراسته العلاقة بين المعرفة والسلطة على أربع دول عربية هي: سوريا، مصر، المغرب، والامارات العربية المتحدة، لأنه يعتقد أن اختيار هذه البلدان العربية يشمل، إلى حد ما، الاتجاهات الايديولوجية الاجتماعية والجيو ـ سياسية في الوطن العربي... إلّا أنه، للأسف، لو توفر على دراسة تجربة العراق والجزائر، لخرج بنتائج أثمر من النتائج التي توصّل إليها، لأن تجربة الأكاديميين في هذين البلدين هي تجربة غنية، وخصوصاً في العراق، وعلى وجه التخصيص في مرحلة الستينيات والسبعينيات والمرحلة التالية ذلك. فالتحوّلات السياسية والايديولوجية والدينية والقومية والعرقية قد أثّرت بشكل واسع وكبير في عصب العلاقة بين الأكاديميين والسلطة السياسية. ولكن للباحث العذر، إذ ربما لم يستطع أن يتوفر على المصادر والمعلومات، أو ربما أسباب أخرى تحول دون ذلك!

ـ ٢ ـ

يلجأ الباحث في **الفصل الثاني**، إلى استثمار مفاهيم عديدة يستنطق بها العلاقة بين المعرفة والسلطة، ومن ذلك مفهوم الهابتوس الذي يمثل دوراً أساسياً في تحليل الأكاديميين العرب، ذلك أن البنى الذهنية التي يدرك بها الأكاديميون العرب وضعهم الثقافي والاجتماعي والتاريخي، يشكّل فيها الهابتوس حصيلة تقاليد ثقافية مزدوجة المصدر: التقاليد العربية الاسلامية والتقاليد الغربية... إلى جانب ذلك، يستخدم الباحث مفاهيم أخرى كالتمثّل والمجال الأكاديمي ورساميله، لكنه يبين وظيفة هذه المفاهيم ودورها من دون أن يعكف على تعريفها تعريفاً يحدد دلالاتها المفاهيمية.

ـ ٣ ـ

ولما كان الأكاديميون يمثلون طبقة معينة في المجتمع، فإن الباحث حاول في **الفصل الثالث** دراسة أنماط وأقسام الطبقات في المجتمع العربي الحديث والمعاصر، فكانت تقسيمات كارل ماركس واريك رايت وماكس فيبر وبورديو، وتقسيمات عدد من المفكرين العرب المعاصرين أمثال: عبد الله العروي وسمير أمين ومحمود عبد الفضيل ومهدي عامل وجمال حمدان وعبد الحليم بركات. وقد خلص الباحث إلى أن معظم المفاهيم التي استعملت في تحليل الطبقات الاجتماعية في الوطن العربي أُخذت وبُنيت على أساس تلك المفاهيم الخاصة بالغرب مع إضافة بعض التعديلات الطفيفة أو حتى من دون اضافات، وهذا يعني أن هناك آلية محددة دشّن بها الباحثون العرب تقسيماتهم للطبقات المثقفة في الوطن العربي ومنها طبقة المثقفين الجامعيين. وفي إطار موضعة هذه الطبقة، يرى احمد صبور أن مواقع السلطة في المجتمع العربي ارتبطت دائماً بالوظيفة والمهنة أو الموقع في الهرمية التراتبية، أي ارتبطت بتلك العناصر التي من شأنها توسيع أو تضييق مجال العمل في المجال الاجتماعي، وقد كان تملُّك السلطة في تاريخ المجتمع العربي عنصراً دائماً ومهماً في العلاقات

الداخلية للمجموعة وبين المجموعات، وفي العلاقات بين الأشخاص، ومن ثم فإن دراسة الطبقات الاجتماعية ترغم الباحث على أخذ تملّك السلطة في الاعتبار، ويمكن أن ينطبق هذا على فئة المثقفين في مستوى الشريحة التي ينتمون إليها حيث يمكن تجسيد ذلك وتحقيقه في هذا المستوى، إذ يَصْدُق بكيفية خاصة على فئة الأكاديميين منهم.

- ٤ -

يتابع الباحث، في **الفصل الرابع**، تحوّلات الأكاديميين خلال حياتهم العلمية وخصوصاً في علاقتهم بالحاكم أو السلطان باعتبارهما مصدرين لسلطة ذات أثر فعال في العلماء والمفكرين ومنهم الأكاديميين. ويضع الباحث عوامل عدة يعتقد أنها تدخل في أي صياغة تعريفية لمفهوم الأكاديمي منها: رأسماله المعرفي والعلمي، والسياق الأكاديمي الذي يمارس فيه نشاطه، ونوعية المؤسسات التي يعمل داخلها، وعلاقة رأسماله المعرفي بنقل المعرفة إلى الآخرين، وقابليته للتماهي مع نشاطه الفكري في إطار انتاجه العلمي والفكري وعلاقة ذلك الانتاج بمصالح مجتمعه، ودرجة الإقبال والطلب على المعرفة النظرية والتجريبية، والوضع الاقتصادي الذي يعيش في كنفه الأكاديمي. كذلك يمكن أن يعرِّف الأكاديمي من خلال أصله الطبقي ونمط حياته ونشاطه خارج المجال الأكاديمي.

وفي اطار ممارسة نشاطه خارج اطار الأكاديمية، يحاول الباحث أن يذهب بنا إلى التراث ليستكشف علاقة العالِم، الذي هو أكاديمي من نوع خاص، بالحاكم أو السلطان أو الأمير أو الوالي العربي الاسلامي، فيجد انماطاً معينة ومتعددة من العلاقة بينهما. فهناك علاقة تنافر وإقصاء إلى جانب علاقة تقارب ورعاية ونفوذ. وقد حفل التراث العربي بنماذج خلا منها تاريخ البشرية في حدود هذه العلاقة، وهو أمر يرتبط بوضعية الشخصية العربية والاسلامية ومنها شخصية العالم أو المثقف العربي الاسلامي. وفي الوقت الذي توغل فيه الباحث في توصيف ملامح هذه العلاقة في نماذج متعددة من التراث، يكاد أن يغيّب تفاصيل ونماذج هذه العلاقة في ما يتعلق بعلاقة الأكاديمي الحديث والمعاصر بالحاكم أو السلطان العربي المعاصر، واكتفى الباحث بالقول: إنه لا يبدو أن تغيّر السياق المجتمعي أثّر كثيراً في العلاقة بين الأكاديميين والطبقة الحاكمة ونموذجها السياسي، خاصة ما يتعلق باستقلالية الأكاديمي عن أرباب السلطة، فقد بقي الأكاديميون يعيشون بكيفية متأصلة في إطار العلاقات نفسها مع السلطة التي كانت سائدة في فترة ماقبل الاستعمار، والتي ارتبط فيها الأكاديميون اقتصادياً وسياسياً بالسلطة. وها هنا كان بإمكان الباحث أن يسلّط الأضواء أكثر على علاقة المثقف الأكاديمي بالحاكم العربي المعاصر لأن مجال هذا الفصل يسمح بذلك باستثناء عنوانه، فهو لا يشير إلى مسألة العلاقة بين سلطة الحاكم وسلطة المعرفة.

- ٥ -

ويتساءل الباحث في **الفصل الخامس** عن دور المرأة في الأكاديمية العربية، ويدرس وضعيتها الراهنة، ويرى أن المرأة اتخذت مكانة محددة داخل الجامعات العربية بعد مرحلة الستينيات، خصوصاً في تلك الدول التي كانت سباقة إلى الاتصال بالغرب سواء عن طريق التبعة الاقتصادية، أو الانفتاح الحضاري. وقد كان للأسس المتوسطة والعليا إسهامها الكبير في دفع بناتها إلى العمل داخل الإطار الجامعي. ويعتقد الباحث أن أغلب النساء الأكاديميات يجدن هويتهن في الثقافة والتقاليد الغربية، الأمر الذي يعني عدم استقطاب الايديولوجيا الأصولية الاسلامية والماركسية إياهن. لكنه، هنا، قد يغالي بعض الشيء، فالمرأة الجامعية، وخصوصاً بعد مرحلة الثمانينيات، قد تبوّأت مناصب جامعية

عديدة خصوصاً في التدريس، وهي متمثلة آراء وأفكاراً، وربما معتقدة بايديولوجيا الماركسية أو الأصولية الاسلامية. وإذا ما أردنا أن نأخذ بعين الاعتبار الازدواجية التي يتسم بها الأكاديمي العراقي في الجمع بين تيارات عديدة داخل ايمانه الأساسي، فإننا نجد حتى اللواتي يتماهين مع الثقافة الغربية يطوين في سرائرهن الايمان بالهوية الاسلامية، أو الهوية الماركسية إلى حدٍ ما. ويُرجع الباحث تذبذب المرأة الأكاديمية إلى تخلف موقف الرجل من المرأة وهو يطبق المبادىء الاسلامية بحقها، وهذا تبرير ضعيف، وربما نجد التبرير الأصوب لتذبذبها وعدم استقرار وضعها في عدم الاعتبار اللائق لنشاط المرأة الأكاديمية الذي مرده الانعكاس الكلي للمجتمع العربي. فالمجتمع العربي برمته يعيش مشكلات كلية كالتخلف والتبعية والفقر والازدواجية في الايمان والاعتقاد بالمبادىء والأفكار والقيم، علاوة على شيوع السلطة الأبوية وانتشارها بشكل فاعل في مختلف أشكال الحياة العربية.

يخلص الباحث إلى أن المرأة الجامعية غير راضية عن وضعيتها داخل الجامعة، ولم تنجح في فرض شخصيتها ووجودها على قدم المساواة مع الرجل، ولم تحقق بعد درجة الاحترام اللائق بها، كما أنها لم تنجح بعد في إحداث تغيير في مفاهيم الرجال الجامعيين ومفهمتهم عن النساء الأكاديميات.

ـ ٦ ـ

من زاوية، يحاول الباحث دراسة مفهوم القوة Power واستغلاله في المجال الأكاديمي، بحسب عنوان **الفصل السادس**، ويستخدم لذلك لفظ «النفوذ» كمقابل للفظ «القوة» Power، لتجنب اللبس (كما يقول في هامش ص ١٠٩)، وهو هنا يدرس مفهوم النفوذ الذي يعمل به الجامعي من حيث مقوماته وأسباب وجوده وامكانات امتداداته في الوسط الجامعي. فهناك من يستخدم مَعِيناً بمقومات غير شرعية واعتبارات غير منظورة أحياناً، وعلى العكس من ذلك، هناك صنف آخر من النفوذ العلمي لا يحتاج إلى سلطة لاقامته ولا إلى اعتراف رسمي، فهذا يوجد ويتأسس بناءً على قدرة صاحبه في اكتسابه أفكاره وابداعه الفكري وما يحصل عليه من اعتبار واحترام. من هنا يعتقد الباحث بوجود سلطتين: إما رمزية قوامها الشخصية والعلم والمعرفة الثرية، وإما مؤسسية رسمية، وإما السلطتان معاً. وخلص إلى أن نفوذ الجامعي داخل الجامعة قليلاً ما ينعم بالاستقرار والاسترسال والدوام، ويعتقد أيضاً أن السلطة تتسم بسمات لاعقلانية. والحقيقة، أن في هذا الرأي بعض الغلو، فالنفوذ، او بعض أشكاله يترسخ داخل الوسط الجامعي عندما يكتسب صاحبه قدراً من العقلانية في السلوك والممارسة مما يمنحه القدرة على الدوام والاستمرار.

ـ ٧ ـ

في ما يتعلق بالصلة بين المحترمية والسلطة، يدرس الباحث، في **الفصل السابع**، مستويات المحترمية بعد أن يحدّد معناها التداولي بأنها «الخاصيات التي تكون للاكاديمي وتظهر فيما ينعم به من سلطة ونفوذ وتشريف في وسط معين او فئة معينة او في المجتمع ككل». يظهر جلياً هنا ركاكة هذا التعريف وانعدام وضوحه، وكنت أتوقع خلال قراءتي الفصل أن أجد قدراً من الاستقرار التعريفي لهذا المفهوم، لكن عدماً كان توقعي. وعلى أي حال، نلاحظ أن امحمد صبور يجعل أربعة مستويات للمحترمية هي: ١ ـ العمل والاندماج في الوظيفة، ٢ ـ السلطة/ النفوذ، ٣ ـ امتلاك قوة الدفاع والردع، و٤ ـ الحصانة، أي المستوى الذي يصل فيه الأكاديمي إلى موقع لا يُمس فيه، أو لا يتجرّأ عليه علمياً. من ثم يبين الوسائل والاستراتيجيات التي يستخدمها الأكاديمي في اكتساب النفوذ

والسلطة والحفاظ عليهما والبلوغ بهما أقصى ما يمكن بلوغه وهي:

١ ـ الإنجاز الفكري والعلمي.

٢ ـ الانتماء السياسي والتحالفات الطبقية، والانتماء الايديولوجي العضوي.

٣ ـ الوظيفة الادارية التقانية (التكنوقراطية).

٤ ـ العلاقات الاجتماعية، أي الرأسمال الاجتماعي كالأسرة والعشيرة والمعرفة.

من كل ذلك، وبعد بيانات عديدة واحصاءات متنوّعة، يصل الباحث إلى أن العنصر الأساس هنا ليس المفاضلة البنيوية الوظيفية، إنما التعارض الجدلي والتناقض في نشاط الأشخاص العاملين وفي وجودهم. ومن هذا المنظور فإن علاقات السلطة بين الأكاديميين العرب تشير، ظاهراتياً، إلى وجود خاصيات لها سمات علاقات السلطة نفسها بين الأكاديميين الغربيين. ومع هذا التماثل الظاهر، فإن السياق العربي ومجاله وزمانه وثقافته تشكل نموذجاً أصيلاً ومتفرداً. لذا فإن علاقات السلطة، أو علاقات القوى تكون منظمة ومتشابكة وتتبع في تنظيمها وتشابكها أهمية مستويات المحترمية التي يحظى بها الأكاديميون في حقلهم المعرفي ومجالهم الاجتماعي. ولذا أيضاً، فإن التمثل الذي يقيمه الأكاديمي لنفسه في سلم المحترمية والتمثل الذي يقيمه الآخرون له، يشكلان معاً واحداً من أسباب التنافس والصراع بين الأكاديميين.

ـ ٨ ـ

إن اكتساب المحترمية وممارسة السلطة لا يمر هكذا من دون صراع وتنافس بين الأكاديميين أنفسهم. من هنا يتوسل الباحث في **الفصل الثامن** إلى استقراء مظاهر الصراع والتنافس داخل الأكاديميين أنفسهم، ويعتقد أن الصراعات السائدة في المجال الأكاديمي تتعلق على الأقل بأربعة عناصر هي: ١ ـ الامتياز العلمي، ٢ ـ التماهي الثقافي، ٣ ـ الضرورات الاجتماعية، و٤ ـ الموقع الأكاديمي أو الوظيفي. ويخلص إلى أن هذه الصراعات تُحمَّل بمصالح ودوافع خاصة، وقواعد لعب معينة، وهي في الغالب مرتبطة بعضها ببعضها الآخر ومتراكبة، وتبدو هذه الصراعات في مظهرين مختلفين: **المظهر الأول** واضح يعبّر عنه علانية بالرفض والاحتجاج والخصام وفي النقاش العمومي، ويتم كل هذا بطريقة مباشرة أو عبر الآخرين أو عبر الكتابة. ورغم أن هذا الصراع علني، فهو لا يتخذ طابع المواجهة المفتوحة الخاصة، وهو يدور في وسط مشهور عنه الحفاظ على الأوضاع والامتثال واحترام الأقدمية؛ أما **المظهر الثاني**، فيتمثل في صراع خفي يعبر عنه بموقف عزل الذات واللامبالاة وعدم الاستجابة للأعراف السائدة بين الأقران في الحقل الواحد، أو في الحقول الأخرى.

ـ ٩ ـ

مع **الفصل التاسع** يأخذنا الباحث إلى دراسة مكانة الأكاديميين العرب ووضعيتهم. وقد يوحي هذا العنوان إلى أن الباحث ربما أفرز فصولاً أو حتى فصلاً مستقلاً لدراسة وضعية الأكاديميين في قطر عربي ما، وهو ما غاب أصلاً في فصول الكتاب الأخرى. يدخل الباحث إلى دراسة هذه المسألة مباشرة ليستطلع الرأي من خلال مكانة الأكاديميين ومن ثم وظيفتهم. يرى الباحث أن الأكاديميين العرب متعطشون إلى اكتساب الاعتبار، ذلك أن الاعتبار يمثل عاملاً مهماً في نشاطهم الأكاديمي، وأن نقصان الحرية والاحترام والاعتبار وعدم توافر العمل المناسب، كلها تشكل أسباباً رئيسية في هجرة الأدمغة العربية نحو الغرب.

إن مكانة الأكاديميين مرتبطة بالرأسمال المعرفي الثقافي والعشيري والطبقي، كذلك

مرتبطة بمدى النفوذ والمكان الذي درس فيه الجامعي، ونال شهادته العلمية. هذه العوامل تساهم في تحديد مكانة الأكاديميين في الحياة والمجتمع، في الجامعة وخارجها.

يخلص الباحث في هذا الفصل إلى أن الحكم على المثقف الأكاديمي العربي يتطلب من الدارسين أن يأخذوا في اعتبارهم جملة من المعطيات من قبيل:

١ ـ إن جُل الأكاديميين العرب ينتمون إما إلى الطبقة الدنيا، وإما أنهم أوائل الأفراد في العائلة أو القبيلة أو الجيل الذين تمكنوا من تأهيلات علمية عالية والتحقوا بالمجال الأكاديمي.

٢ ـ إن النظام التعليمي الذي أنتجهم نظام تعليم نخبوي وان المجهودات والرساميل التي بذلتها أسرهم وهم أنفسهم في سبيل اكتساب المعرفة، كثيرة.

٣ ـ إن أسرهم، بالمعنى الضيق، تنتظر النفع والفائدة من وراء وصولهم إلى المجال الأكاديمي.

يحاول الباحث أن يؤكد في هذا الفصل أن الأكاديميين العرب يرغبون في إيجاد آذان صاغية لهم خارج بلدانهم للاعتراف بهم ومعرفتهم خارج مجالهم الأكاديمي الوطني.

ـ ١٠ ـ

وبعد، لنطرح السؤال التالي: هل الأكاديمي العربي مصارع ثيران من دون موليتا؟ وهذا ما أثبته الباحث كعنوان الفصل العاشر من الدراسة، وموليتا قطعة القماش الأحمر التي يستعملها مصارعو الثيران في اسبانيا لإرهاق الثور.

لقد خلص الباحث في نهاية هذا الفصل الذي لخّص مراحل دراسته في الكتاب إلى أن الأكاديمي العربي يعاني الاغتراب، ليس اغتراباً ثقافياً، إنما اغتراب شامل. فالأكاديمي مغترب لأنه، **أولاً**، الشخص الذي ليس بإمكانه ممارسة ثقافته بكيفية أصيلة. وهو، **ثانياً**، ذاك الذي يعاني القمع بسبب انتقاده ظروف عمله أو رفضها أو التشكي منها. **ثالثاً**، لأنه ذاك الذي يحرمه النموذج السياسي أو الايديولوجي اقتصادياً وسياسياً وايديولوجياً. **ورابعاً**، هو ذاك الذي يعيش حالة من الحصار الوجودي الذي لا يمكنه فيه اتخاذ قرار ولا التعبير عن الذات أو الكتابة. ونتيجة كل ذلك يصبح المثقف مغترباً عن السير التاريخي العالمي وعن سياقه وعن ذاته. وقد وضح في الدراسة أن الأكاديمي العربي يمر، إلى حد ما، بكل مظاهر وأشكال الاغتراب ويعانيها.

* * *

وبعد، إن كتاب امحمد صبور **المعرفة والسلطة في المجتمع العربي** يمثل اضافة نوعية في مجال تخصصه، وهو وان تضمن بعض الهفوات المنهجية والعلمية، فإن ذلك لا يلغي أهمية النتائج التي توصل إليها. وما نأمله من المؤلف أن يجعل من كتابه منطلقاً لتطوير حقل معرفي خاص يدرس المثقف الأكاديمي تاريخياً وآنياً، وأن يطال البحث بلداناً عربية أخرى لتعمّ التجربة والفائدة □

تقرير حول أعمال:

«المؤتمر الدولي للبحث العلمي ودوره في حماية البيئة من التلوث»

دمشق، ٢٦ ـ ٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣

عدنان مصطفى

أستاذ في الفيزياء، وزير النفط والثروة المعدنية الأسبق ـ سوريا.

إن العرب الذي غفلوا عن إرهاص المقت الذي يفشي وجود الانسان العربي والبيئة الطيبة من حوله لن تغني عنهم هناآتهم المتاحة لهم بشكل ما عن الحق شيئاً، أولئك هم، في أكثر التفسيرات براءة، أصحاب موقدي هذا المقت داخل الوطن العربي وخارجه، وهم لا مناص في ضرامه محترقون[1]. أما الذين أدركوا حقيق بواعث ذلك المقت وعميق تفاقماته، ومعظمهم من مفكري وبعض مدبّري حياة الأمة العربية عامة، ومن أبناء المجتمع العلمي العربي خاصة، وعبر أضعف تعبيرات ايمانهم ببقاء وجود العرب العزيز، هم على هذا الحال ثائرون. وإذ يتكشّف ظاهر هذا المقت عبر تفكك مبادىء المجتمع العربي وتآكل بناه التحتية وانحسار تطور نظمه الآخذة بناصية نمائه، ينطوي باطن هذا المقت على هدر فظيع لحرية الانسان العربي وإفراغ مطرد للبيئة العربية من مصادر الثروة التي حبا بها الله جلّت قدرته شعبنا العربي من أقصى الوطن العربي إلى أقصاه.

وانطلاقاً من حقيقة أن الأمر الأخير هنا قد اقترب من نقطة اللاعودة، وبدا من الواجب عربياً قرع نواقيس الخطر وايقاظ الغافلين في الوطن العربي، بادر «اتحاد مجالس البحث العلمي العربية» بالدعوة إلى **المؤتمر الدولي للبحث العلمي ودوره في حماية البيئة من التلوث**، الذي دارت أعماله في دمشق (سوريا) خلال الفترة الواقعة بين ٢٦ و٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣، وحضره ما لا يقل عن ١٠٠ عالم، جاؤوا من أنحاء مختلفة من الوطن العربي. وقد عرضت فيه بحوث بيئية عربية أصيلة حملت معاً

(١) عدنان مصطفى: «العرب و «قمة الأرض»: الرسالة التائهة،» **المستقبل العربي**، السنة ١٥، العدد ١٦٧ (كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣)، ص ١٠٣ ـ ٤١١، و «العرب والبيئة وقمة الأرض،» ورقة قدّمت إلى: المؤتمر الدولي للبحث العلمي ودوره في حماية البيئة من التلوث، دمشق، ٢٦ ـ ٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣ (اتحاد مجالس البحث العلمي العربية، بغداد)، والكسندر كينج وبرتراند شنيدر، «الثورة العالمية الأولى (من أجل مجتمع عالمي جديد): تقرير نادي روما،» عرض عدنان مصطفى، **المستقبل العربي**، السنة ١٦، العدد ١٧٣ (تموز/ يوليو ١٩٩٣).

أشكالاً شتى من التناغم البحثي الأكاديمي والتنموي. وتعبيراً عن اهتمام القطر العربي السوري بأمر الهدر البيئي، فقد تمّ انعقاد المؤتمر هذا عبر تعاون مباشر مع وزارة التعليم العالي السورية وبرعاية رئاسة مجلس الوزراء السوري. كما ساهم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بدعم «اتحاد مجالس البحث العلمي العربية» في تنظيم انعقاد هذا الملتقى الدولي الرائد (الذي سيشار إليه لاحقاً في هذا التقرير بالمؤتمر).

أولاً: العرب والبيئة وقمّة الأرض الثانية

بدأ المؤتمر أعماله بجلسة افتتاحية عامة تميزت بعرض المقالات التالية:

١ ـ كلمة **طه تايه النعيمي**، أمين عام اتحاد مجالس البحث العلمي العربية، وجاء فيها تبرير انعقاد هذا المؤتمر وبلورة ملامح الرؤية المستقبلية التي يأمل الاتحاد أن يخرج بها المؤتمر. وبالنسبة إلى الأمر الثاني بيّن طه تايه النعيمي قائلاً: «نأمل أن يخرج المؤتمر بتوصيات بنّاءة، من شأنها أن تساعد المسؤولين في الأقطار العربية لوضع برامج لحماية البيئة العربية من كافة أشكال التلوث، وبما يتفق والتوصيات الناجمة عن قمة الأرض، وذلك عن طريق:

ـ زيادة كفاءة استغلال الطاقة.
ـ اعادة استغلال النفايات.
ـ اللجوء إلى استخدام الوقود النظيف كالهيدروجين والكهرباء المنتج من الخلايا الشمسية وبطاريات الوقود».

وأكد النعيمي قائلاً: «وهذا الأمر يحتاج إلى مزيد من التعاون والتنسيق في ما بين الأقطار العربية وتخطيط مشاريع بحوث عربية مشتركة ووضع برامج تفصيلية يتم تنفيذها خلال هذا العقد والعقد الأول من القرن القادم».

٢ ـ كلمة **محيي الدين عيسى**، معاون وزيرة التعليم العالي السورية ورئيس لجنة المؤتمر التحضيرية، وتمّ فيها: (١) بيان قدر المساهمة البحثية العربية الأصيلة في هذا المؤتمر التي تجلت عبر ما لا يقل عن (٥٠) بحثاً أكاديمياً وتنموياً. (٢) الإشارة إلى بعض التوجهات الرسمية العربية ازاء التشوّه البيئي السائد على الصعيدين الاقليمي والعالمي، حيث بيّن موقف الجمهورية العربية السورية في مؤتمر قمة الأرض الثانية دفاعاً عن بيئة الأراضي العربية المحتلة من قبل العدو الاسرائيلي، التي تناولتها اجراءات الاحتلال بالتدهور الحاد والمستمر. (٣) التأكيد على ضرورة مبادرة الحكومات العربية بدعم البرنامج ـ ٢١ الصادر عن قمة الريو، وخاصة اتفاقية التنوّع البيولوجي فيه.

٣ ـ **محاضرة المؤتمر الرئيسة لعدنان مصطفى**، وكانت بعنوان «العرب والبيئة وقمة الأرض». وفي البدء عبّر مصطفى عن رؤيته لحقيقة التحرك العقائدي ـ البيئي ـ التنموي لأعمال قمّة الأرض (قمة الريو) من خلال المحاور الخمسة التالية:

أ ـ مسألة التقنية القويمة بيئياً.
ب ـ مسألة ازدهار الشمال وانحسار المصادر الطبيعية.
ج ـ نذير تفجر سكان الأرض.
د ـ جدلية الدفآن العالمي.
هـ ـ كارثة انقراض التنوع الحيوي العالمي.

مُظهراً بذلك قَدْر الأسى المنبثق عن الارهاص البيئي ـ التنموي العالمي.

ومع مرارة هذا المقت العالمي، الذي بات يشكّل سمة لا يمكن تجاهلها من سمات «النظام العالمي الجديد»، بيّن عدنان مصطفى قائلاً: «وفي هذا الملتقى العالمي الفريد حدث ما لم يكن بالحسبان: فلقد انفلت عقال رشد بعض صنّاع قرار الدول الصناعية الكبرى، ليشهر من خلال ذلك وتحت راية الأمم المتحدة راعية المؤتمر، عصر الحرب العالمية الدافئة (the warm war) الجديد. وبذلك انفضّ المؤتمر مذعوراً من الإصابة بقنابل صلف الشمال التي رافقت إشهار الحرب العالمية الجديدة

فيه... ولقد انطلقت الشرارة التي أشعلت النار في السهل كله من حدّة موقف سياسة أمم الشمال الرئيسة إزاء منظور جديد للتنمية العالمية، يأخذ بعين الاعتبار أمر المقت البيئي التنموي السائد..»[٢].

وتيسيراً لإدراك هذه النهاية المؤسفة لقمة الريو، ميّز مصطفى أبرز ما تمخضت عنه أعمال هذه القمة، وذلك وفق الصورة المبينة في الملحق رقم (١).

وتقويماً لقدر مقام العرب في هذه القمة، أكد مصطفى على حقيقة أن رسالة قمة الريو قد تاهت وهي في طريقها إلى الوطن العربي، وفي ذلك بيان على حقيقة أن انفعالات العرب الخاطئة إنما تجري والشعب العربي ـ من أقصى الوطن العربي إلى أقصاه ـ يصفّر في وجه رياح القنوع التي تكاد تقتلع وجودنا العربي من بقائه.

وخلص في ختام محاضرته إلى التأكيد على ضرورة قيام العرب بمبادرتين هما:

أ ـ إذا أراد العرب فلاحاً في (سعيهم للخلاص من داهم عصر الخضوع)، لا بد لهم من تعزيز تعاونهم العربي ـ الجنوبي أولاً، وتطبيق حكم قمة الأرض الخاصة باتباع استراتيجية للتنمية المعززة، يكون نتاجها خفضاً للتلوث المتعاظم ومواكبة للانتاج التنموي مع النمو البشري العربي في ضمير المستقبل. ولا جدال في أن استراتيجية التنمية العربية المعززة المنشودة لن تشهد فلاحها ما لم يجر تطبيقها عبر النظام التاريخي الوحدوي العربي العتيد.

ب ـ وإذا أراد المجتمع العلمي العربي بيان أن رسالة قمة الريو لم تغب عن وجودهم قبل انعقاد قمة الأرض وأثناء حدوثها وبعد انفضاضها، والتأكيد على التزامهم بإفهام الشعب العربي فحوى رسالة الريو الحقيقية، لا بد لهم من المبادرة فوراً، وفي إطار هذا المؤتمر المميز، بإطلاق إعلان بيئي ـ عربي يكون بمثابة دليل عملهم لإزالة المقت البيئي الذي يغشاهم في المنظورين العاجل والآجل.

والجدير بالذكر في هذا الصدد، أن المؤتمر قام بإبداء إجماعه على تبنّي صيغة الاعلان البيئي ـ العربي التي اقترحها عدنان مصطفى (انظر الملحق رقم (٢)).

ثانياً: الواقع البيئي العربي: منظور المؤتمر

مع نمو سكان الأرض وتسارع نشاط البشرية الاقتصادي أخضع مستقبل المجتمع الانساني والحياة عامة، لتهديد كاسح مردّه التشويه البيئي الذي يكاد يغشى ظله أرضنا الطيبة اليوم. ونتيجة ذلك، فإن الواجب الملقى على عاتق الانسانية المرهصة بشتى عوامل «الثورة العالمية»[٣] يقتضي صنع تلاحم جهود أمم الأرض قاطبة لإدراك مبعث ذلك التشويه البيئي وتعزيز اعتمادها المتبادل في حماية البيئة العالمية. وفي هذا الإطار، تركّز جهد المؤتمر في إدراك الواقع البيئي العربي ليتوصل عموماً إلى إبراز المعالم التالية:

١ ـ ثمة اختلال جلي في هياكل العديد من النظم البيئية العربية نتيجة سوء استغلال المصادر الطبيعية الوطنية المتجددة. ويأتي في مقدمة ذلك انحسار المساحات الخضراء على امتداد الوطن العربي.

٢ ـ على مر الأيام تزداد سعة مساحات المناطق الجافة وشبه الجافة، كما يقود إهمال الأرض العربية الخيرة وسوء استعمالها إلى بروز شبح التصحر.

٣ ـ تفاقم حدة تلوث الهواء والسماء عبر معظم أقطار الوطن العربي نتيجة ازدياد حجم المخلفات الصناعية وتخلف وسائل

(٢) المصادر نفسها.

(٣) كينج وشنيدر، المصدر نفسه.

معالجة الصرف الصحي وصعود معدلات ثاني أوكسيد الفحم في جو مدن الوطن العربي.

٤ ـ تصاعد استخدام المبيدات بمختلف أنواعها، فقاد ذلك إلى بروز آثار سلبية، عصية على أساليب ازالتها التقليدية المباشرة، باتت ترهص نوعية بقاء الانسان والبيئة من حوله.

ولا جدال في أن رسوخ أعمدة التشويه البيئي العربي هذا عائد إلى:

أ ـ غياب الحسّ البيئي العربي الرسمي والشعبي حتى نهاية عقد الثمانينيات الفارطة.

ب ـ تفاوت وجود التشريعات والمؤسسات الرسمية البيئية لدى مختلف اقطار الوطن العربي.

ج ـ قزمية البحث البيئي العربي وانحسار الرؤية البيئية ضمن الحرم الجامعي العربي في كثير من الأحيان.

د ـ ضعف التعاون والتنسيق بين الأقطار العربية في شؤون البيئة والإبقاء عليها، إضافة إلى بعثرة الجهود المشتركة الخاصة بردع انتشار التصحر.

وانطلاقاً من هذا الواقع المرّ، لم تتمكن الأمة العربية من تلقي رسالة «قمة الأرض الثانية» وبدا الموقف الهامشي العربي ضمن أعمال هذه القمة المميزة[٤].

ثالثاً: أصوات بحثية بيئية في المجهول العربي

تحتل مسألة التصحر في الوطن العربي بؤرة القلق والاهتمام التنموي العربي، ومع ذلك تبقى إحدى أعتى مهددات الاعتماد على الذات في ميدان الغذاء العربي. ونتيجة الواقع البيئي العربي الراهن، آنف الذكر، وتأكيداً للنداء الذي أطلقه طه تايه النعيمي لدى بداية هذا المؤتمر، قدّم **مصطفى العالول** (الخبير لدى المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة ـ أكساد) عرضاً مستفيضاً حول مسألة التصحّر العربية، بلور من خلاله الملامح الرئيسة التالية لهذه المسألة:

أ ـ نتيجة حصول ما لا يقل عن (٩٥ بالمئة) من مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في مشرق الوطن العربي ومغربه على أقل من (٤٠٠ ميليمتر) من الأمطار سنوياً، يسيطر مناخ جاف يؤدي ـ في حال غياب الاستغلال الرشيد لهذه الأراضي وانعدام الانماء المستمر للخضرة البرية العربية ـ إلى تقدم زحف التصحر.

ب ـ وتحمل المعالم المميزة للتربة العربية الزراعية عتبة تقدم أخرى لزحف التصحر، ويأتي في مقدمة تلك الملامح السلبية: التراكمات الجبسية والكلسية والتغدق (wa-ter logging) والتدهور الكيميائي.

ج ـ تخضع الأراضي العربية الصالحة للزراعة إلى زحف وتهطال رملي مرده الزوابع الهوائية والعواصف الرملية.

د ـ كما يقود تأثر المناطق الزراعية هذه بالعوامل آنفة الذكر إلى بروز عملية تغذية استرجاعية (feedback) يكون نتاجها حدوث تدهور في الحياة البرية (wild life) وتصدع في البنى الاجتماعية البشرية.

ومن منظور بيئي، بيّن العالول تكشّف أثر التصحر في:

أ ـ تدهور وانحسار في التربة يقومان بدور فعال في إثارة تلوث الماء والهواء والتغير المناخي.

---

(٤) المصدر نفسه، ومصطفى، المصدران نفسهما.

ب ـ الإسهام في تحجيم التنوع البيئي (القمح، الشعير والذرة...).

ج ـ خسارة الكتلة الحيوية الخاصة بانتاجية الأرض ذاتياً، الأمر الذي يشوّش نظام التحول الحيوي الأرضي.

د ـ التأثير في طبيعة مناخ المناطق هذه.

كما أكد العالول في ختام عرضه على ضرورة دعم الجهود الاقليمية والدولية الجارية اليوم في مجال ردع ظاهرة التصحر[٥].

واظهاراً لقدر جدوى البحث العلمي الأكاديمي ـ التنموي في معالجة مسألة التصحر هذه، عرض **طارق علي العاني** (الخبير لدى اتحاد مجالس البحث العلمي العربية، والاستاذ بجامعة بغداد) دراسة مميزة رائدة لوضع «بيئة المراعي الصحراوية في العراق» تركزت على:

أ ـ إبراز أهمية المراعي في المناطق الجافة وشبه الجافة في الوطن العربي من خلال أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية: مبيناً أن هذه المراعي توفر ما بين (٧٠ بالمئة) و (٨٠ بالمئة) من الغذاء الحيواني ومن ثم الأمن الغذائي العربي، اضافة إلى محافظتها على التوازن البيئي. وبيّن ايضاً أن سعة المراعي العربية تصل إلى حوالى (١٢ مليون كيلومتر مربع) أي حوالى (٨٣,٩ بالمئة) من مساحة الوطن العربي، وأن حوالى (٢,٧ مليون كيلومتر مربع) منها مهدد بزحف التصحر عليه.

ب ـ تقويم عوامل تدهور النبت الطبيعي (وهو أخطر عامل من عوامل التصحر) كالرعي الجائر والمبكر والتحطيب وزراعة الحبوب، فتبيّن أن هذه العوامل تقود فعلاً إلى التعرية والانجراف ومن ثم التصحر.

ج ـ كيفية تطبيق عبر البعدين السابقين في استطلاع مصادر هضبة الصحراء الغربية من العراق وتقدير انتاجيتها ومن ثم التوصل إلى تحديد أفضل سبل ادارتها وتطويرها واستغلالها الرشيد.

د ـ تقديم توجهات للإبقاء على النظم الرعوية العربية ودرء خطر تصحرها من خلال تطبيق الأسس العلمية والتقنية الحديثة في حماية النبت الطبيعي، واعادة استزراع المناطق المتدهورة بالنباتات المناسبة، والحدّ من الزراعة المطرية جنوب الخط المطري (٢٠٠ ملم) سنوياً، فضلاً عن تأمين ادارة علمية سليمة تتولى تنظيم الرعي وتطبيق التوجهات المحددة آنفاً والدخول في مشاريع بحث عربية مشتركة[٦].

وفي معرض استطلاع جسامة تلوث الهواء في الوطن العربي، تبين لنا في المؤتمر أن هذا التوجه لم يزل عند بداية التفكير بالنهوض به بشكل يتفق والأعمال البحثية المتقدمة الجارية في الجنوب على أقل تقدير[٧]. وتعكس هذه الحقيقة المرّة عدم تلاقي صنّاع القرار التنموي العربي والباحثين البيئيين العرب في فهم ما يجري في ساح تشويه هواء الوطن العربي، الأمر الذي جعل إدراج هذا الوعي في مقام رئيس من الإعلان البيئي العربي

---

(٥) مصطفى العالول، «التصحر في الوطن العربي وآثاره السلبية على البيئة،» ورقة قدّمت إلى: المؤتمر الدولي للبحث العلمي ودوره في حماية البيئة من التلوث، دمشق، ٢٦ ـ ٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣.

(٦) طارق علي العاني، «بيئة المراعي الصحراوية في العراق وتنميتها: الواقع والوسائل،» ورقة قدّمت إلى: المصدر نفسه.

(٧) ابراهيم عثمان وشوقي صبره، «مستوى التلوث بالعناصر المعدنية والغازات في مدينة دمشق في الفترة ١٩٨٩ ـ ١٩٩١،» وهيثم أبو علي، «قياس نسبة الغازات الضارة في عوادم السيارات،» ورقتان قدّمتا إلى: المصدر نفسه.

الذي أطلقه المؤتمر تحت اسم «نداء دمشق البيئي» (انظر الملحق رقم (٢)).

وإذ تشكّل مسألة وفرة الماء والحفاظ عليه خالصاً لسد حاجات الحياة والنماء العربية إحدى أبرز مسائل صراع البقاء العربي، تبيّن في المؤتمر أن ثمة تحركاً بحثياً بيئياً جاداً يتركز محوره في: (١) تقويم نوعية المياه العذبة. (٢) استطلاع مدى تلوث مصادر المياه العذبة والبحرية بشتى المخلفات التنموية. (٣) رصد انعكاسات تلوّث هذه المياه على الحياة بشقيها النباتي والحيواني.

وفي إطار الجهد الأول استعرض **محمود عوض** (قسم العلوم الأرضية والبيئية، بجامعة اليرموك) بحثاً هاماً حول نوعية مياه الينابيع الرئيسة في منطقة حوض وادي شعيب (الأردن) لمعرفة مدى صلاحية استعمال هذه المياه لأغراض الشرب والري المختلفة. وقد خرج محمود عوض وزملاؤه في هذا العمل بقرار حاسم يقضي بأن نوعية مياه حوض وادي شعيب جيدة ومسموح عالمياً باستعمالها فقط لأغراض الري.

أما عطاء هذا البحث فتركّز في أصالة نهجه الميداني واتقان التحليل المتقدم الذي تمّ الاعتماد عليه[٨].

ومن بين أبرز البحوث التي حققت حول الجهد الثاني بدا عمل **حلمي توفيق الزنفلي** (المركز القومي للبحوث، مصر) شاملاً في إطار القطر المصري لواقع ومستقبل تلوث البيئة المائية في مصر، مع الاشارة إلى دور الجهات المعنية للحدّ من مخاطره. ونظراً لكون نهر النيل المصدر الرئيس لمياه الشرب على امتداده في مصر، وأن المياه الجوفية تشكّل مصدر إمداد الصحراء الشرقية والغربية وشبه جزيرة سيناء، فقد تعرض بحث الزنفلي إلى شتى أصناف ملوثات هذه المصادر، وبشكل خاص منها التلوث البكتيري والتلوث بالمعادن الثقيلة وبقايا المبيدات والمركبات الهايدروكاربونية، مع تحديد تقنيات تنقية مياه هذه المصادر قبل أن تصل إلى مناطق الاستهلاك. ومع تعدد المؤسسات العاملة في مجال مصادر وانتاج مياه الشرب في مصر بيّن الزنفلي ضرورة مبادرة هذه الجهات بتنسيق فعاليتها وفق تصور عملي يستند إلى القانون (٤٨) لعام ١٩٨٢، الخاص بحماية نهر النيل والمجاري المائية من التلوث. كما بيّن مدى الحاجة إلى القيام بحملات اعلامية وتثقيفية مكثفة تحث المواطنين على التقيد بروح وتوجهات هذا القانون البيئي الهام. كل ذلك اضافة إلى تحفيز المؤسسات التنموية المختلفة في القطر المصري للتعاون مع مثيلاتها عربياً في مجالات التدريب والبحوث وتبادل الخبرات المختلفة[٩].

هذا وقد ناقش المؤتمر بشكل معمّق بحوثاً مثيرة للاهتمام تتعلق أيضاً بتلوث البيئات المائية المختلفة في العديد من مناطق الوطن العربي[١٠]، أكدت جميعاً على:

١ ـ اظهار حقيقة تعالق السلوك التنموي القائم مع أشكال التلوث التي تنتاب مختلف بيئاتنا المائية العربية.

---

(٨) محمود عوض [وآخرون]، «دراسة نوعية مياه الينابيع الكلسية في حوض وادي شعيب،» ورقة قدّمت إلى: المصدر نفسه.

(٩) حلمي توفيق الزنفلي، «الرؤية الحالية والمستقبلية لتلوث البيئة المائية في مصر ودور الجهات المعنية للحد من مخاطره،» ورقة قدّمت إلى: المصدر نفسه.

(١٠) اديب سعد ومثقال سبيعي، «تأثير التلوث وتغيرات الظروف البيئية على توزع الأسماك ووجودها في مياه الساحل السوري،»؛ عادل عوض ومحمد أبو العلا، «حماية البيئة المائية من التلوث بمركبات الفوسفور بتطويز وحدات المعالجة البيولوجية،»؛ سعد الدين خرفان، «تلوث المياه في صناعة تكرير النفط ومعالجته،» ولونيس عز الدين [وآخرون]، «معالجة نفايات صناعة الورق المائية،» أوراق قدّمت إلى: المصدر نفسه.

٢ ـ اقتراب معظم بيئات الأقطار العربية المائية من حدود الخطر، مما يقتضي المبادرة إلى تطوير وسائل ردع التلوث ورقابته والابقاء على المقومات الحيوية لهذه البيئات.

٣ ـ ضرورة ارساء استراتيجية عربية موحّدة لإعادة استخدام المياه بعد أن اتضح للقاصي والداني في الوطن العربي حقيقة بدء العوز المائي العربي.

وإيضاحاً للنداء الثالث أعلاه، بيّن **كمال طلبة عويضة** (المدير التنفيذي للمركز الاقليمي لحماية وتنمية البيئة، جامعة الزقازيق) أن «الاقطار العربية مطالبة، وبأسرع ما يمكن، بتكثيف الجهود العلمية والتقنية للترشيد الكمي والكيفي في استخدامات المياه والبحث عن مصادر وموارد مائية جديدة تخدم المجالات المختلفة لخطط التنمية».

وقد ظهرت مؤخراً فكرة إعادة استخدام المياه بعد معالجتها في أغراض الزراعة والصناعة المختلفة، وقام كمال طلبة عويضة باستعراض الجوانب العلمية والتقنية والاقتصادية الخاصة بإعادة استخدام المياه الملوثة[١١].

وإظهاراً لمدى فائدة البحث في مجال ردع التلوث بالنفايات الصلبة والسائلة واستغلال نتاجه، تقدم **سامح غرايبة** (رئيس فريق عمل بحثي بيئي، جامعة اليرموك) بتفصيل لنتائج مجموعته البحثية حول حلّ مشكلة إدارة النفايات الصلبة في الأردن وذلك بعد قيامهم بجهد ميداني جسّد تعاون الحرم الجامعي مع الإدارة المحلية في هذا الأمر الهام[١٢].

ومن جهة أخرى، عرض **ظاهر رواجفة** (جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية) لتجربة جريئة حول استخدام رواسب المخلفات المنزلية الصلبة (الحمأة) في تطوير نوعية التربة الكلسية في الأردن، ودعا إلى تحقيق المزيد من هذه البحوث ميدانياً بعد اغناء هذه الحمأة بالبوتاسيوم[١٣].

ورغم أن المؤتمر لم ينظم في اطاره معظم البحوث البيئية المخبرية والميدانية العربية المحققة خلال مطلع عقد التسعينيات الجاري، فقد فتحت البحوث المقدمة إليه باب التفكير البيئي الوحدوي واسعاً ليقدم للجهات المعنية بالبيئة العربية خاصة والشعب العربي عامة رؤى وطنية لا بد للأمة العربية من إدراكها قبل أن يخرج زمام التصرف البيئي من يدها. هذا وقد تركزت تلك الرؤى في المجالات الرئيسة التالية:

١ ـ الحفاظ على البيئة المائية.
٢ ـ الحدّ من التصحر والمحافظة على التربة.
٣ ـ الحدّ من تلوث الهواء.
٤ ـ التشريعات والمعايير للمحافظة على البيئة.
٥ ـ الوعي والثقافة البيئية.

ملحق رقم (١)

موجز نتائج «قمة الأرض» الهامة

١ ـ أبعاد الاتفاق

ـ إعطاء أفضلية رئيسة «لحاجات أقطار الجنوب» دون تحديد لماهية هذه الأفضليات.

ـ العمل مبدئياً لاستئصال الفقر.

---

(١١) كمال طلبة عويضة، «نحو استراتيجية مستقبلية لإعادة استخدام المياه في الوطن العربي،» ورقة قدّمت إلى: المصدر نفسه.

(١٢) سامح غرايبة [وآخرون]، «سياسة واستراتيجيات العلوم والتكنولوجيا في البيئة: النفايات الصلبة المنزلية والصناعية،» ورقة قدّمت إلى: المصدر نفسه.

(١٣) ظاهر رواجفة، «تأثير الحمأة المنزلية على التربة الكلسية في زراعة القمح: تجربة مخبرية،» ورقة قدّمت إلى: المصدر نفسه.

– تعزيز الجهود الرامية إلى تطبيق سياسات ديمغرافية ملائمة (أي دعم التخطيط الأسري).

– إلزام الملوثين من حيث المبدأ بتحمل كلف تلويثهم.

ب ـ المنطقة الوسيطة الفاصلة

– الإقرار بأن الأمم المتقدمة، وقد أرهصت بيئة الأرض، ستعمد إلى تحمل بعض مسؤولية ازالة ذلك الإرهاص.

– التوصيل إلى أن «برنامج ٢١» يتطلب ٦٠٠ بليون دولار سنوياً لتنفيذ «تنمية عالمية معززة»، ولا بد من التفكير معاً بخطط تكفل جمع هذا المبلغ الكبير.

– محاولة خفض إصدارات ثاني أوكسيد الفحم وغازات البيت الأخضر الأخرى إلى مستويات عام ١٩٩٠ قبل حلول عام ٢٠٠٠ وبدون أي إلزام لأية جهة كانت.

– التفكير بإعفاء بعض الدول النامية من ديونها في حدود مبلغ إجمالي قدره ١٠٢ تريليون دولار، شريطة أن تطبق تلك الدول اجراءات وقائية لمناطق التأزم البيئي لديها كما هو الحال بالنسبة إلى الغابات المطرية الاستوائية.

– تيسير التقانيات القويمة بيئياً أمام الجنوب.

– العمل من أجل تقديم ٢ بليون دولار لتمويل «البرنامج ٢١»، وذلك بدلاً عن الـ ١٢٥ بليون دولار المقترحة في المؤتمر.

ج ـ أبعاد الافتراق

– رغم إدراك القيمة الكبرى للعناصر الحيوية لم يتفق على كيفية تسديد عوائد العناصر الوراثية ومن يتحكم بتطويرها.

– رغم إدراك أمر التفجر السكاني، تم العثور على أسلوب ضبابي لدرء خطره.

– رغم إدراك التهديد الكبير لغابات الأرض، لم يصل المؤتمر إلى معايير صارمة لتجارة الأخشاب من غابات الأرض العذراء.

– رغم التهديد الكبير للنظم البيئية ـ الحيوية في المناطق الحضرية تم التذكير بهذا الخطر دون الاتفاق على أي تعاون لردعه.

– رفض اعطاء الأمم المتحدة صلاحيات واسعة لتوظيف قوة رقابة عسكرية دولية بيئية.

ملحق رقم (٢)

نداء دمشق البيئي

ادراكاً لعمق ترابط الوجود البشري وصفاء حياة البيئة من حوله، والأثر الحيوي لتغذية البيئة الاسترجاعية لآلية بقاء الانسان أو فنائه على هذا الكوكب؛

ووعياً لقدر النعم البيئية الخيرة التي حبا الله بها وطننا العربي العظيم، وضرورة الحفاظ عليها من الهدر وتطويرها لصالح انماء مسيرة المجتمع العربي في ضمير المستقبل؛

وانطلاقاً من حقيقة أن انماط التنمية العربية السائدة، كمثيلاتها في شمالي الأرض وجنوبيها، قد أرست عبئاً مريراً على صدر البيئة العربية لا يمكن البتة الاستهانة بتفاقماته على حياة الأجيال العربية القادمة وعلى مستقبل بقائنا العربي العزيز تحت الشمس؛

واعتقاداً بأن مواجهة غوائل الاشكالية البيئية العربية تشكل تحدياً اقليمياً ـ عالمياً واحداً لا مناص للبشرية من دخول غماره إن أردنا انقاذ كوكبنا الأرضي الطيب من وعثاء تحركه عبر الزمان الصعب الذي نعيشه، حيث يتطلب الفلاح في تجاوز هذا التحدي بنجاح تكثيفاً للفكر والجهد والتمويل العربي ـ الدولي وفق سديد الآراء التي

بلورتها قمة الأرض الثانية (ريو دي جانيرو، ١٩٩٢)؛

وإيماناً من أن ثمة حاجة ملحة لإرساء عقائد انسانية خالصة تنظم وجودنا العربي ونخص منها هنا عقيدة بقاء البيئة العربية الخيرة، وأن المجتمع العلمي ـ التقني قادر فعلاً على ايجاد الحلولية المناسبة لعقيدة البيئة هذه، فقد توصل العلماء المشاركون في **«مؤتمر البحث العلمي ودوره في حماية البيئة من مخاطر التلوث»**، الذي نظمه اتحاد مجالس البحث العلمي العربية ووزارة التعليم العالي السورية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة بدمشق (سوريا) خلال الفترة الواقعة بين ٢٦ و٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣، إلى التعبير عن عزمهم في ابداء منتهى امكاناتهم في تحقيق ما يلي:

١ ـ المبادرة لاستيعاب عِبَر «قمة الأرض الثانية» والإفادة منها في تكوين «عقيدة بيئية عربية» تكفل لأمتنا العربية اطراد نمائها وحسن بقاء البيئة العربية.

٢ ـ العمل على اغناء الفكر العربي المعاصر، والأكاديمي منه خاصة، بهدف تكوين الأجيال العربية الشابة وفق عوامل التغيير الآخذة بناصية وجودنا على الأرض.

٣ ـ ابداء تحرك شعبي عربي عام أخضر يكون بمثابة محرك ديمقراطي فاعل في تصحيح مسيرات التنمية العربية وتعزيزها.

٤ ـ حثّ أصحاب القرار التنموي العربي على الافادة من الامكانية العلمية ـ التقنية الدربة، العاملة على الصعيدين الوطني والعربي المشترك، وتعزيز مساهمة المؤسسات العربية المشتركة وفي مقدمتها «اتحاد مجالس البحث العلمي العربية»، في تحقيق بحوث بيئية عربية شاملة.

٥ ـ المبادرة إلى تطوير نظم التعليم والبحث والتطوير العربية وفقاً للعقيدة البيئية العربية المرتقبة.

٦ ـ السعي لدى المنظمات العربية والاقليمية والدولية كي تبدي مساعدتها المادية والمعنوية في استنهاض برنامج عمل هذا الاعلان ودفعه قدماً ليواكب ايجابيات وعبر البرنامج ـ ٢١ الذي توصلت إليه قمة الأرض الثانية.

٧ ـ التفكير بأنماط جديدة من التعاون الاقليمي والدولي لإقامة وتحقيق بحوث بيئية ـ تنموية متقدمة مرساة على مبادىء وقيم الاعتماد المتبادل بين الأمم □

موجز يوميات الوحدة العربية(*)
كانون الثاني (يناير) ١٩٩٤

اعداد: قسم التوثيق
في مركز دراسات الوحدة العربية

١ ـ العمل العربي المشترك

ـ وافق صندوق النقد العربي على تقديم قرض لليمن للمساهمة في تمويل عجز المدفوعات تبلغ قيمته ٤٧ مليون دولار، ليصل عدد القروض التي قدمها الصندوق إلى اليمن إلى ١٨ قرضاً قيمتها ٣٦٨ مليون دولار (الحياة، لندن، ١/١/١٩٩٤).

ـ أوصت اللجنة العربية الدائمة للإعلام في اجتماعات دورتها الـ ٥٣ بالقاهرة بمواصلة تنفيذ الخطة الاعلامية الخاصة بدعم الانتفاضة الفلسطينية في الأراضي المحتلة ونصرة المواطنين في جنوب لبنان ووضع استراتيجية جديدة للاعلام العربي في المرحلة المقبلة. كذلك أوصت اللجنة باعتبار «ظاهرة الارهاب بنداً دائماً على جدول أعمالها» طالما بقيت هذه الظاهرة موجودة (الأهرام، القاهرة، ٥/١/١٩٩٤).

ـ أصدرت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بياناً حول اتفاق تطبيع العلاقات بين الفاتيكان واسرائيل ركزت فيه على بند وارد في الاتفاق يدعو إلى «احترام الأمر الواقع فيما يتعلق بالأماكن المقدسة في الأراضي المحتلة». وأوضح البيان أن الجامعة العربية تخشى أن يفسر البند المذكور على أنه اقرار بالاحتلال الاسرائيلي للأراضي الفلسطينية مما يؤدي إلى المساس بوضع مدينة القدس الشريف (أخبار الخليج، المنامة، ٥/١/١٩٩٤).

ـ اختتم وزراء الداخلية العرب اجتماعاتهم التي عقدت بتونس على مدى اليومين الماضيين بإصدار بيان دعوا فيه إلى التعاون بين البلدان العربية لمواجهة ظاهرة الارهاب في المنطقة العربية. وقد ندّد البيان بالإرهاب الاسرائيلي في الأراضي المحتلة، مؤكداً ضرورة الفصل بين الإرهاب وحق الشعوب في النضال لنيل حقوقها المشروعة. ودعا البيان إلى حل الخلاف بين ليبيا والدول الغربية بالطرق السلمية وطبقاً لمبادىء القانون الدولي. وقد ناقش الوزراء الاتفاقية العربية لمكافحة المخدرات وقرروا اعتمادها (الأهرام، القاهرة، ٦/١/١٩٩٤).

ـ عقد وزراء خارجية بلدان «اعلان دمشق» (سوريا، مصر وبلدان مجلس التعاون الخليجي) اجتماعاً في دمشق، أصدروا في ختامه بياناً اعتبروا فيه

(*) حرصاً من مركز دراسات الوحدة العربية على أن تشكل هذه اليوميات مشروعاً توثيقياً شاملاً يعتمده الباحث العربي كمرجع أساسي، فقد تم توسيع اطارها ليضم ستة أبواب رئيسية هي: **العمل العربي المشترك، الصراع العربي ـ الاسرائيلي، العلاقات العربية ـ الدولية، العلاقات العربية ـ العربية، المجتمع المدني العربي** (الاتحادات العربية والمنظمات الشعبية والمؤتمرات القومية) و**شؤون قطرية** (التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الأقطار العربية وفق تسلسلها الزمني ومكان الحدث).

«اتفاق غزة ـ اريحا» خطوة أولى «ينبغي أن تستكمل بخطوات على المسارات الأخرى لتحقيق سلام عادل وشامل في المنطقة». وشدّد البيان على دعم الدور السوري في تأمين انجاح عملية السلام على أساس قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ و٤٢٥ ومبدأ الأرض مقابل السلام بما يحقق الانسحاب الاسرائيلي من جميع الأراضي العربية المحتلة منذ العام ١٩٦٧ بما فيها القدس العربية وضمان الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. وقد أكّد البيان حرص بلدان اعلان دمشق على وحدة وسلامة الأراضي العراقية، لكنه حمّل القيادة العراقية مسؤولية ما يتعرّض له الشعب العراقي من معاناة، وطالبها بالالتزام «بالقرارات الدولية المتعلقة بحرب الخليج». وجدّد البيان دعوة وزراء الاعلان لايران بفتح حوار مباشر مع الامارات العربية المتحدة لتسوية الخلاف حول جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى، مؤكداً تأييد بلدان الاعلان للاجراءات التي تتخذها الامارات لاستعادة سيادتها على الجزر. وقد طالب البيان أطراف النزاع في الصومال بتغليب المصلحة الوطنية العليا والالتزام بقرارات مجلس الأمن ومنظمة الوحدة الافريقية لتحقيق الاستقرار في البلاد. وأكد البيان ضرورة تنشيط الاتصالات بين بلدان الاعلان لتنسيق مواقفها السياسية ودعم مسيرة التعاون الاقتصادي بينها، على أن يعقد الاجتماع المقبل لبلدان الاعلان في الكويت بعد ٦ أشهر (**السفير**، بيروت، ١١/١/١٩٩٤).

ـ اختتمت في بيروت أعمال الدورة التاسعة لـ «مؤتمر الوزراء المسؤولين عن الشؤون الثقافية في الوطن العربي» التي عقدت خلال اليومين الماضيين تحت شعار «الثقافة ووسائل نشرها حاضراً ومستقبلاً». وقد أصدر المؤتمر عدداً من التوصيات والقرارات تهدف إلى تنفيذ المشروعات الثقافية القومية وتبادل البرامج الثقافية وتوحيد التشريعات الثقافية ووضع خطة شاملة لحماية الثقافة العربية. ودعا المؤتمر إلى البدء بتنفيذ عدد من المشاريع من بينها: مشروع الموسوعة العربية ومشروع المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر، ومشروع المكتبة القومية المركزية ومشروع الموسوعة الصحفية العربية (**النهار**، بيروت، ١٧/١/١٩٩٤).

ـ دعت لجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك التي عقدت دورتها الـ ٢٥ بالاسكندرية منظمات العمل العربي المشترك لتنشيط التعاون بينها وبين المنظمات الدولية والاقليمية لمواجهة التطورات الاقتصادية المتتالية التي بدأت منتصف كانون الأول/ ديسمبر الماضي بموافقة ١١٧ دولة على الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة المعروفة باسم «الغات» والتي سيتم التوقيع عليها في نيسان/ ابريل المقبل. وقد أطلق هذه الدعوة عصمت عبد المجيد، الأمين العام لجامعة الدول العربية، الذي أكد أيضاً أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي سيبحث في الصعوبات المالية التي تعاني منها معظم مؤسسات العمل العربي المشترك وسبل دعم هذه المؤسسات من خلال تسديد البلدان الأعضاء لمساهماتها فيها وجدولة الديون المترتبة عليها (**الأهرام**، القاهرة، ١٩/١/١٩٩٤).

ـ أعلن عصمت عبد المجيد، الأمين العام لجامعة الدول العربية أن مجلس الجامعة المقرر أن ينعقد في آذار/ مارس المقبل سيبحث في موضوع تخفيف المقاطعة العربية لاسرائيل. لكنه أوضح أن الأسباب التي أدت إلى المقاطعة بخاصة استمرار احتلال اسرائيل للأراضي العربية، تحول دون وجود اتفاق معين بين البلدان العربية لتخفيف المقاطعة. وقد أدلى عبد المجيد بهذا التصريح اثر لقاء عقده مع رونالد براون، وزير التجارة الأمريكي، الذي زار القاهرة أمس الأول وطالب بإنهاء المقاطعة العربية لاسرائيل (**النهار**، بيروت، ٢٢/١/١٩٩٤).

ـ ناقش المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشباب والرياضة العرب في اجتماع عقده بالقاهرة مشروع اعادة بناء المنشآت الرياضية في لبنان وما توفر حتى الآن من تمويل لتنفيذ المشروع (**السفير**، بيروت، ٣١/١/١٩٩٤).

٢ ـ الصراع العربي ـ الاسرائيلي

ـ أقرّت الكنيست الاسرائيلية موازنة العام ١٩٩٤ وقدرها ٤٣,٢ مليار دولار من دون أن تشمل النفقات تنفيذ اتفاق الحكم الذاتي (اتفاق غزة ـ أريحا). وأكدت بنود الموازنة أن مخصصات الدفاع ما زالت تشكل أكبر البنود وتصل إلى ٦,٥٩ مليار دولار (**الحياة**، لندن، ١/١/١٩٩٤).

ـ نشرت صحيفة **معاريف** الاسرائيلية نص نقاط الخلاف بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل حول ما اسمته بمسودة «مشروع اتفاق القاهرة» التي يقول المسؤولون الاسرائيليون أنهم توصلوا إليها مع الجانب الفلسطيني الذي أدخل عليها تعديلات، قالت الصحيفة إنها تعديلات مقترحة من قبل ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية. ويدور الخلاف حول من سيكون له سلطة على المعابر بين مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني وكل من الأردن ومصر، اضافة إلى الخلاف بين الجانبين حول وجود

قوات دولية على المعابر إذ تؤيد المنظمة هذا الوجود وترفضه اسرائيل (**الأهرام**، القاهرة، ٥/١/١٩٩٤).

ـ فرضت سلطات الاحتلال الاسرائيلي حظر التجول على مدينة الخليل في أعقاب اشتباكات عنيفة بين المواطنين الفلسطينيين وجنود الاحتلال أسفرت عن استشهاد ٥ فلسطينيين أمس الأول. من جهة أخرى تحدثت الأنباء في تونس عن قرار اتخذه المجلس الفلسطيني للتنمية لإنشاء مصرف فلسطيني برأسمال مقداره ٢٥٠ مليون دولار في منطقة الحكم الذاتي الفلسطيني (**الحياة**، لندن، ١٦/١/١٩٩٤).

ـ عقدت في جنيف القمة السورية ـ الأمريكية بين بيل كلينتون، الرئيس الأمريكي، وحافظ الأسد، الرئيس السوري، لدفع عملية السلام في المنطقة. وأدلى كل من الرئيسين ببيان صحافي حول المحادثات بينهما، فأكد الرئيس السوري أن الرئيس الأمريكي «ملتزم بذل الجهود لإقامة سلام عادل وشامل في المنطقة عن طريق تنفيذ قرارات مجلس الأمن الرقم ٢٤٢ و٣٣٨ و٤٢٥ ومبدأ الأرض مقابل السلام». وقال الرئيس السوري إن سوريا أكدت موقفها الداعي إلى تحقيق سلام شامل وعادل بعد أن ثبت أن السلام المنفرد والحلول الجزئية لم تستطع أن تؤمن قيام السلام الحقيقي في المنطقة. وأوضح «أن سوريا تسعى إلى السلام العادل والشامل كخيار استراتيجي يكفل الحقوق العربية وينهي الاحتلال الاسرائيلي وإذا توفرت الشجاعة الكافية لدى قادة اسرائيل للاستجابة لمثل هذا السلام فإن عهداً جديداً من الأمن والاستقرار وعلاقات سلم عادية بين الجميع سينبثق في المنطقة». من جهته أيّد الرئيس الأمريكي، دعوة الرئيس السوري إلى اقامة سلام شامل وعادل في المنطقة، موضحاً أن ادارته تدرك أن سوريا هي المفتاح لتحقيق السلام في المنطقة. وقال إن ثمة قضايا مهمة لا يزال يتعين حلها خصوصاً القضايا التي تربط الانسحاب بالسلام والأمن، معرباً عن أمله في أحراز تقدم حقيقي في المفاوضات بين الوفود العربية والاسرائيلية التي ستستأنف الأسبوع المقبل بعد محادثاته مع الرئيس السوري. وأضاف بأنه أبلغ إلى الجانب السوري وجهة نظره حول اتفاق غزة ـ أريحا للحكم الذاتي الفلسطيني، معتبراً «أن الاتفاق خطوة أولى مهمة لحل المشكلة الفلسطينية». وقد أكد كل من كلينتون والأسد أن المحادثات تناولت العلاقات الثنائية بين واشنطن ودمشق وسبل حل الخلافات التي تعترض تطويرها بوضوح وصراحة (**الحياة**، لندن، ١٧/١/١٩٩٤). وقد لاقت القمة اهتماماً عربياً ودولياً، فيما شككت الاذاعة الايرانية في نتائجها «لجهة تسوية الصراع العربي ـ الاسرائيلي»، وأشارت فرنسا موضوع رفضها «لأي تسوية لا تكون في مصلحة لبنان» (**النهار**، بيروت، ١٨/١/١٩٩٤).

ـ قال اسحق رابين، رئيس الوزراء الاسرائيلي، ان السلام مع سوريا يتطلب اجراء استفتاء حول اعادة هضبة الجولان، فيما دعا تكتل الليكود المعارض إلى اجراء انتخابات اسرائيلية مبكرة قبل اتخاذ أي قرار حول مصير الجولان (**الأهرام**، القاهرة، ١٩/١/١٩٩٤).

ـ سلّم فاروق الشرع، وزير الخارجية السوري، خلال زيارة خاطفة للعاصمة الأردنية، الأمير حسن، ولي العهد الأردني، رسالة من حافظ الأسد، الرئيس السوري، موجهة إلى الملك حسين، العاهل الأردني، حول نتائج قمة جنيف بين الرئيس السوري، وبيل كلينتون، الرئيس الأمريكي. وصرح الشرع بأن الاقتراح الاسرائيلي إجراء استفتاء اسرائيلي حول هضبة الجولان يتنافى والقانون الدولي لأن الاستفتاء لا يكون على حقوق وأراضي الدول الأخرى ولأن الاحتلال الاسرائيلي لا يلغي السيادة السورية على الجولان بموجب القانون الدولي (**تشرين**، دمشق، ١٩/١/١٩٩٤).

ـ اكد بيل كلينتون، الرئيس الأمريكي، في مقابلة مع شبكة سي. ان. ان الأمريكية، أنه بحث مع حافظ الأسد، الرئيس السوري، في لقاء جنيف، «في موضوع لبنان ومسألة الارهاب». وأوضح أن الرئيس السوري أكد دعمه لاتفاق الطائف وتطبيقه في سياق عملية تحقيق السلام الشامل في المنطقة التي ستؤدي في نهاية المطاف إلى انسحاب جميع القوات الأجنبية من لبنان. وقال إن الرئيس السوري شدّد على السلام الشامل وأن الجانب الأمريكي وعد ببذل كل الجهود لتحقيق سلام مشرف ودائم ومقبول في الشرق الأوسط. أما بالنسبة إلى موضوع الارهاب، فقد عرض كل جانب تعريفه للإرهاب «وتم الاتفاق على مناقشة الموضوع بين وزيري خارجية البلدين لإزالة الخلافات التي تعترض تطوير العلاقات الثنائية» (**السفير**، بيروت، ٢٢/١/١٩٩٤).

ـ استقبل الملك حسين، العاهل الأردني، الذي يزور واشنطن ٣٠ من أعضاء منظمات اليهود الأمريكيين وعرض عليهم تصوراً لتعاون اسرائيلي ـ أردني في المستقبل بعد احلال السلام في المنطقة. وذكرت الأنباء أن من بين المشروعات التي ذكرها الملك حسين للتعاون المشترك مشروع استغلال غور (وادي) الأردن كمنطقة اقتصادية مشتركة وإنشاء شبكة كهربائية مشتركة وانشاء طريق يربط اسرائيل والأردن ومصر مروراً بمنتجع ايلات على البحر الأحمر وانشاء مشروعات

سياحية مشتركة. واوضحت الانباء أن الملك حسين اكد ان تنفيذ مثل هذه المشاريع مرهون بتوصل اسرائيل إلى اتفاقات سلام مع جيرانها العرب (السفير، بيروت، ١٩٩٤/١/٢٥). وقد اكد العاهل الأردني لوفد منظمات اليهود ما نشر سابقاً من تقارير حول لقاءات سرية عقدها مع المسؤولين الاسرائيليين، واعلن أنه اجتمع مع رؤساء الحكومات في اسرائيل ما عدا مناحيم بيغن (النهار، بيروت، ١٩٩٤/١/٢٨).

ـ أكد التلفزيون الاسرائيلي أن شمعون بيريز، وزير الخارجية الاسرائيلي، التقى في لندن أمس الأول، الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني، وزير الخارجية القطري. كذلك اكدت الأنباء الاسرائيلية أن الوزير القطري التقى ايضاً موشيه شاحل، وزير الطاقة الاسرائيلي، وبحثا في جدوى مشروع لنقل الغاز الطبيعي من قطر إلى ميناء ايلات (القدس العربي، لندن، ١٩٩٤/١/٢٥). وقد اكد الوزير القطري أنباء التلفزيون الاسرائيلي، لكنه اوضح ان تنفيذ أي مشروع مع اسرائيل يتطلب حدوث تقدم في عملية السلام بخاصة على المسارين اللبناني والسوري (القبس، الكويت، ١٩٩٤/١/٢٨).

ـ انتهى الأسبوع الأول من المفاوضات الثنائية التحضيرية بين رؤساء الوفود العربية والاسرائيلية في واشنطن وسط تعتيم اعلامي (السفير، بيروت، ١٩٩٤/١/٢٨).

ـ ذكرت الأنباء الصادرة في واشنطن أن الادارة الأمريكية توصلت إلى اتفاق على صفقة لبيع اسرائيل ٢٠ طائرة مقاتلة من طراز «ف ـ ١٥» هي من اكثر الأسلحة الأمريكية تطوراً يتيح لها مداها اصابة اهداف بعيدة مثل ايران أو ليبيا أو العراق وفقاً لما صرح به زئيف ايتان، الخبير الاسرائيلي (النهار، بيروت، ١٩٩٤/١/٢٨).

ـ وافق مجلس الأمن الدولي في قرار يحمل الرقم ٨٩٥ على تمديد مهمة القوة الدولية الموقتة العاملة في لبنان مدة ٦ اشهر اخرى، حتى ٣١ تموز/ يوليو المقبل، مع التأكيد على الدعم لسيادة واستقلال ووحدة أراضي لبنان داخل حدوده المعترف بها دولياً (السفير، بيروت، ١٩٩٤/١/٢٩).

ـ وافق مجلس الشيوخ الأمريكي بالإجماع على وقف مبيعات السلاح إلى كل الدول التي تشارك في مقاطعة الشركات الأمريكية التي تتعامل مع اسرائيل، الأمر الذي سينعكس بطريقة أو أخرى على صفقات الأسلحة مع دول الخليج (السفير، بيروت، ١٩٩٤/١/٢٩).

ـ اجتمع ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، مع شمعون بيريز، وزير الخارجية الاسرائيلي، في مدينة دافوس السويسرية وناقشا تطورات المفاوضات الفلسطينية ـ الاسرائيلية حول تنفيذ اتفاق غزة ـ أريحا والعقبات التي تحول دون ذلك بخاصة الخلاف حول من يسيطر على المعابر بين مناطق الحكم الذاتي في غزة وأريحا وكل من الأردن ومصر. وقد صرح عرفات في ختام الاجتماع بانه سيعقد اجتماعاً آخر مع بيريز في القاهرة في غضون اسبوع، معتبراً ان الجانبين توصلا إلى نقاط مشتركة لتسوية المسائل الشائكة. كذلك صرح بيريز بأن المسائل الأساسية المتبقية هي تفصيلية وليست جوهرية (النهار، بيروت، ١٩٩٤/١/٣١).

٣ ـ العلاقات العربية ـ الدولية

ـ قررت الحكومة البريطانية طرد عبد الرحمن بكيت، السفير السوداني في بريطانيا، بعدما رفض السودان اعادة النظر في قراره طرد السفير البريطاني في الخرطوم الشهر الماضي بسبب زيارة جورج كيري، رئيس اساقفة الكنيسة الانغليكانية إلى جنوب السودان، من دون موافقة الحكومة السودانية على هذه الزيارة (النهار، بيروت، ١٩٩٤/١/٥).

ـ أنهى ادوارد بالادور، رئيس الوزراء الفرنسي، زيارة للعربية السعودية اجتمع خلالها مع الملك فهد بن عبد العزيز، العاهل السعودي. وذكرت الأنباء انه تم الاتفاق على صفقة اسلحة فرنسية للسعودية تبلغ قيمتها نحو ملياري دولار (الوطن، الكويت، ١٩٩٤/١/١٠).

ـ ابدى هاشمي رفسنجاني، الرئيس الايراني، خلال استقباله عبد العزيز الخويطر، وزير التربية السعودي، مبعوثاً للملك فهد بن عبد العزيز، العاهل السعودي، استعداد طهران للتعاون وتبادل الآراء مع العربية السعودية لوقف تدهور أسعار النفط (القبس، الكويت، ١٩٩٤/١/١٦).

ـ عقد وزراء الكهرباء في مصر وسوريا والأردن والعراق وتركيا اجتماعاً في بغداد ناقشوا خلاله مشروع ربط شبكات الكهرباء بين البلدان الخمسة الذي تبلغ تكاليفه ٤٥٠ مليون دولار، ويؤمل أن ينتهي تنفيذه مع نهاية العقد الحالي (الحياة، لندن، ١٩٩٤/١/١٦).

ـ استقبل عمر حسن البشير، الرئيس السوداني، كيان كيشتين، وزير الخارجية الصيني، الذي نقل إليه رسالة من يانغ زيمين، الرئيس الصيني، تتعلق

بالعلاقات الثنائية. وصرح محمد صالح الزبير، نائب الرئيس السوداني، بأن الخرطوم شكرت للصين المساعدة التقنية والاقتصادية التي تقدمها بكين إلى السودان. من جهة أخرى، وصل إلى الخرطوم غلام رضا فوروزيتش، وزير البناء الايراني، في زيارة لمتابعة مشاريع الطرق التي تتولى ايران تنفيذها في السودان (السفير، بيروت، ١٧/١/١٩٩٤).

ـ أكدت الأنباء الصادرة في الرباط أن المراكب الاسبانية تمنع المراكب المغربية من الصيد البحري داخل المياه الاقليمية المغربية وتهدّد باستخدام السلاح لتحقيق غاياتها (العلم، الرباط، ١٧/١/١٩٩٤).

ـ تم في دمشق التوقيع على بروتوكول ياباني ـ سوري تقدم اليابان بموجبه منحة مقدارها ٦ ملايين دولار لتطوير البث التلفزيوني في المنطقة الشرقية في سوريا (تشرين، دمشق، ١٨/١/١٩٩٤).

ـ دعا سليمان ديميريل، الرئيس التركي، إلى انهاء العقوبات المفروضة على العراق للحد من معاناة العراقيين والأضرار التي تلحق بتركيا نتيجة الحصار المفروض على العراق (السفير، بيروت، ١٨/١/١٩٩٤).

ـ أبقى مجلس الأمن الدولي نظام العقوبات المفروضة على العراق منذ ٣ سنوات ونصف السنة معتبراً «أن الشروط اللازمة لتعديل هذه العقوبات غير متوافرة بعد». وقد كررت الصين مطالبتها برفع العقوبات عن الشعب العراقي تخفيفاً لمعاناته، واقترحت البرازيل اجراء بعض التعديلات في نظام العقوبات باعتبار «أن العراق وافق على مبدأ المراقبة الطويلة الأمد على برامج تسلحه، لكن الولايات المتحدة رأت أن الرقابة على برامج التسلح في العراق يجب أن تكون شاملة وتتمتع بما وصفته بـ «الثقة اللازمة»، الأمر الذي أبقى العقوبات من دون تعديل (النهار، بيروت، ١٩/١/١٩٩٤).

ـ قال دوغلاس هيرد، وزير الخارجية البريطاني، الذي يزور أنقرة «إن فكرة اقامة دولة كردية مستقلة في شمال العراق فكرة غير واقعية، باعتبار أن بريطانيا ترى أن بقاء العراق ضمن حدوده القائمة امر ضروري للاستقرار في الشرق الأوسط» (الحياة، لندن، ٢٠/١/١٩٩٤).

ـ تم في واشنطن التوقيع على اتفاقية للتعاون العسكري المشترك بين البحرين والولايات المتحدة الأمريكية. وقد وقّع الاتفاقية الشيخ خليفة بن أحمد آل خليفة، وزير الدفاع البحريني، وفرانك ويزنر، مساعد وزير الدفاع الأمريكي (أخبار الخليج، المنامة، ٢٢/١/١٩٩٤).

ـ أعلنت الحكومة البريطانية استئنافها ضمان قروض الصادرات البريطانية إلى لبنان بقيمة ٥٠ مليون استرليني وذلك في ختام محادثات أجراها رفيق الحريري، رئيس الوزراء اللبناني، مع نظيره البريطاني جون ميجور في لندن (الحياة، لندن، ٢٥/١/١٩٩٤).

ـ قال عازار وايزمان، الرئيس الاسرائيلي، الذي يزور أنقرة، انه يسعى إلى توسيع التعاون بين اسرائيل وتركيا في مجال شراء المياه التركية وتبادل الخبرات العسكرية، معتبراً أن إقامة مشاريع تخزين المياه في تركيا «يجب ألاّ تقلق سوريا والعراق لأنه لا أحد يريد حرمان الدول المجاورة المياه» (النهار، بيروت، ٢٦/١/١٩٩٤).

٤ ـ العلاقات العربية ـ العربية

ـ قام الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني، وزير الخارجية القطري، بزيارة إلى عمّان هي الأولى لمسؤول خليجي بعد حرب الخليج بسبب ما اعتبرته بلدان مجلس التعاون الخليجي «الموقف الأردني المؤيد للعراق اثناء ازمة الخليج». وقد صرح الوزير القطري «بأنه لا داعي للقطيعة بين العرب ويجب عليهم حل مشكلاتهم وجهاً لوجه ووضع الأمور في نصابها» (الخليج، الشارقة، ٢/١/١٩٩٤). من جهة أخرى، صرح سعود ناصر الصباح، وزير الاعلام الكويتي، بأن الكويت لا تمانع في حل الخلافات العربية، ولكن على البلدان العربية التي أيّدت العراق اثناء حرب الخليج أن تعترف أولاً بالقرارات الصادرة عن مجلس الأمن بحق العراق وترسيم الحدود الجديدة بين العراق والكويت لكي تعود المياه إلى مجاريها (القبس، الكويت، ٢/١/١٩٩٤).

ـ رحب محمد عبد الهادي راضي، وزير الأشغال والموارد المائية المصري، بإعلان السودان عن استعداده لبناء «سد الحمداب»، مؤكداً أن مصر تؤيد أية تنمية داخل السودان ولصالح شعبه شرط أن تبقى في حدود الحصة المائية للسودان التي نصت عليها اتفاقية ١٩٥٩ في شأن تقسيم حصص مياه النيل بين دول مجراه (الخليج، الشارقة، ٣/١/١٩٩٤).

ـ أنهى العراق عملية إخلاء الرعايا العراقيين من منطقة أم القصر الحدودية مع الكويت. وقد منحت السلطات العراقية الرعايا الذين انتقلوا إلى الجانب العراقي من بلدة أم القصر مساكن جديدة (السفير، بيروت، ٤/١/١٩٩٤).

ـ أجرى رفيق الحريري، رئيس الوزراء اللبناني، محادثات في دمشق مع محمود الزعبي، نظيره السوري، حضرها المسؤولون عن شؤون الكهرباء في البلدين. وقد تم خلال المحادثات البحث في المشروعات المشتركة المقترح اقامتها بخاصة في مجال توليد الطاقة الكهربائية (تشرين، دمشق، ١٩٩٤/١/٦).

ـ اتهم ابراهيم البشاري، المندوب الليبي بالجامعة العربية، عناصر أجنبية باختطاف الدبلوماسي الليبي منصور الكيخيا (المعارض) في القاهرة الشهر الماضي بهدف تصعيد أزمة لوكربي ونسف العلاقات الليبية ـ المصرية (الشعب، القاهرة، ١٩٩٤/١/٧).

ـ أعلن في الرباط عن موافقة الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية على تقديم قرض للمغرب بقيمة ١٩,٥ مليون دينار كويتي لتطوير مشاريع زراعية تبلغ مساحتها نحو ٥٩ ألف هكتار (العلم، الرباط، ١٩٩٤/١/٨).

ـ وقع الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية في عمان «اعلاناً مشتركاً» يتضمن الخطوط العريضة لمشروع اتفاق اقتصادي وضعه الجانبان قبل أكثر من شهرين لكنه تأخر بعدما سعت المنظمة إلى تأجيله حتى يتم انجاز اتفاق الحكم الذاتي مع اسرائيل وضغط الأردن سعياً لتوقيعه. وينص الاعلان على اعادة فتح فروع المصارف الأردنية في الأراضي المحتلة واستمرار التعامل بالدينار الأردني عملة متداولة رئيسية مع اجازة استخدام عملات أخرى عربية وأجنبية واعتبار البلدين سوقاً واحدة في مجال التبادل التجاري والسلعي وتحركات الأفراد ورؤوس الأموال. ويقضي بتأليف لجنة فنية مشتركة لمتابعة القضايا المالية والمصرفية في المرحلة الانتقالية وبتعزيز العمل المشترك في شأن قضايا القدس والنازحين واللاجئين والأمن والحدود والمسائل الاقتصادية والتشريعات والقضايا الاجتماعية. وقد وقع الاعلان سعيد التل، نائب رئيس الوزراء الأردني، وفاروق القدومي، رئيس الدائرة السياسية بمنظمة التحرير، في احتفال أقيم في مبنى وزارة الخارجية الأردنية (النهار، بيروت، ١٩٩٤/١/٨).

ـ صرح سليم سعدي، وزير الداخلية الجزائري، بأن هناك اتصالات مستمرة بين مصر والجزائر وتونس لمواجهة «الحركات الأصولية» (الأهرام، القاهرة، ١٩٩٤/١/١١).

ـ صرح عبد الرحمن النيباري، رئيس هيئة الموانىء الكويتية، بأن رفع العقوبات عن العراق في نهاية الأمر قد يعود بالنفع الكبير على الكويت إذا ما تم احياء منطقة للتجارة العابرة كانت رائجة من قبل. وقال إن الكثير من البضائع اللازمة لإعادة بناء العراق يمكن استيرادها عن طريق الكويت عندما ترفع العقوبات عن العراق (أخبار الخليج، المنامة، ١٩٩٤/١/١٨).

ـ جدد الأردن والعراق اتفاقهما الخاص ببيع النفط العراقي للأردن بشروط ملائمة في مقابل منتوجات وخدمات أردنية. وبموجب هذا الاتفاق الذي وقعه البلدين في تشرين الأول/ اكتوبر من العام ١٩٩٠، يصدر العراق بطريق البر ٥٠ ألف برميل من النفط يومياً. وتستخدم بغداد عائدات بيع النفط إلى الأردن في تسديد ثمن الخدمات في ميناء العقبة الأردني الذي تستورد عبره مواداً تسمح بها الأمم المتحدة، اضافة إلى شراء سلع أردنية محلية غير خاضعة للحظر المفروض على العراق (السفير، بيروت، ١٩٩٤/١/٢٥).

ـ استقبل الملك فهد بن عبد العزيز، العاهل السعودي، ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، الذي يزور الرياض للمرة الأولى منذ تأزم العلاقات بين الجانبين بسبب أزمة الخليج واتهام منظمة التحرير باتخاذ مواقف مؤيدة للعراق آنذاك. وصرح ياسر عبد ربه، عضو اللجنة التنفيذية بمنظمة التحرير، أن الملك فهد أكد خلال اللقاء استعداده لدعم القضية الفلسطينية في كل المجالات. ولم يصدر بيان رسمي حول المحادثات التي دارت بين الجانبين، لكن اللقاء اعتبر خطوة مهمة يمكن أن توفر دعماً مالياً وسياسياً من العربية السعودية للحكم الذاتي الفلسطيني (النهار، بيروت، ١٩٩٤/١/٢٥).

ـ تم في القاهرة التوقيع على اتفاق للتعاون الاقتصادي والفني بين مصر ومنظمة التحرير الفلسطينية ينص على تطوير التعاون الاقتصادي بين الجانبين في مجالات التجارة والصناعة والزراعة والاستثمار والسياحة، واقامة الشركات المشتركة في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد وقع الاتفاق عمرو موسى، وزير الخارجية المصري، وفاروق القدومي، رئيس الدائرة السياسية بمنظمة التحرير (الأهرام، القاهرة، ١٩٩٤/١/٢٦).

ـ أجرى وفد أمني مصري اتصالات مكثفة مع المسؤولين اليمنيين في صنعاء بهدف التعاون لمحاصرة «العناصر المتطرفة» الموجودة في اليمن وتحديد الأماكن التي توجد فيها هذه العناصر (الأهرام، القاهرة، ١٩٩٤/١/٢٩).

٥ ـ المجتمع المدني العربي

ـ عقدت المنظمة العربية لحقوق الانسان اجتماعاً استثنائياً في بيروت أصدرت في ختامه بياناً طالبت فيه جميع المعنيين بحقوق الانسان بذل أي جهد ممكن من أجل انقاذ منصور الكيخيا، عضو مجلس أمناء المنظمة، الذي اختفى الشهر الماضي في القاهرة. وأوضح البيان أن المنظمة تابعت الخطوات التي قامت بها السلطات المصرية لإجلاء ملابسات اختفاء الكيخيا وتأمين عودته سالماً واطلاع الرأي العام على نتائج التحقيق، وهي لا يسعها في الوقت نفسه إلّا أن تطالب السلطات الليبية باعتبارها المسؤولة عن رعاياها بالعمل على كشف مصير المواطن الليبي منصور الكيخيا واجلاء شكوك سببتها تصريحات تزامنت مع اختفائه صدرت عن جهات ليبية رسمية دعت إلى سحق المعارضة وإهدار دم بعض قياداتها. وقد تقرر في ختام اجتماع المنظمة تشكيل لجنة عربية لانقاذ الكيخيا من شخصيات عربية تسعى إلى اجراء اتصالات مستمرة بغية الاحتفاظ بقوة دفع للقضية حتى عودته سالماً (**النهار**، بيروت، ١٩٩٤/١/٨).

ـ عقد مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث في بيروت ندوة حول «مشكلة المياه في الشرق الأوسط» شارك فيها عدد من الباحثين في البلدان العربية وتركيا. وقد أثار المشاركون في الندوة موضوع اقتسام المياه بين تركيا وكل من سوريا والعراق وموضوع استيلاء اسرائيل على مياه الضفة الغربية ومشاريع نقل مياه تركيا إلى الخليج وموضوع مياه الليطاني في الجنوب اللبناني (**السفير**، بيروت، ١٩٩٤/١/٢٢).

ـ بدأ اتحاد المصارف العربية اتصالات مع المؤسسات السياحية والمصارف العربية لدعوتها للاكتتاب في رأس مال شركة للسياحة بين البلدان العربية تكون بمثابة شركة قابضة في مجال السياحة يتفرع عنها مشاريع عدة في البلدان العربية. واقترح الاتحاد أن يكون رأسمال الشركة الاسمي بحدود ٥٠٠ مليون دولار والمدفوع بحدود ١٠٠ مليون دولار (**الحياة**، لندن، ١٩٩٤/١/٢٤).

ـ أوصى المؤتمر الدولي الثاني حول «تحديات العالم العربي في ظل المتغيرات الدولية» الذي عقد بجامعة القاهرة على مدى الأيام الثلاثة الماضية بضرورة اخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل وتحقيق التضامن العربي على أسس حقيقية واعادة منظومة الأمن القومي العربي على أسس متينة والتأكيد على أن أمن الخليج مرتبط بالأمن العربي ككل. وأكد المشاركون في المؤتمر استحالة استقرار السلام في المنطقة في ظل وجود هيمنة اسرائيلية، وطالبوا بإحياء التعاون العربي المشترك وتنشيط أجهزته. وأكد المؤتمر الذي ضم عدد كبير من الخبراء والمثقفين العرب أن الجهود الراهنة لتحقيق السلام في المنطقة لا تضمن تحقيق الحد الأدنى من الحقوق العربية. وقد تطرق المؤتمر إلى «ظاهرة العنف والارهاب» في المنطقة العربية وطالب بمواجهتها (**الأهرام**، القاهرة، ١٩٩٤/١/٢٩).

٦ ـ شؤون قطرية

مسقط

ـ بدأت الحكومة العُمانية بتطبيق قانون الضرائب على دخل الشركات العُمانية في القطاع الخاص باعتبار «أن دخل النفط وحده لا يكفي لتمويل الانفاق العام»، فيما أبدى ممثلو القطاع الخاص مخاوف من أن يؤدي قانون الضرائب إلى تراجع الاستثمار المحلي (**الخليج**، الشارقة، ١٩٩٤/١/١).

ـ أقرّ السلطان قابوس، سلطان عُمان، ميزانية عُمان لعام ١٩٩٤. وتوقعت الأرقام الرسمية عجزاً في الموازنة يبلغ ١,١٤ مليار دولار (**الخليج**، الشارقة، ١٩٩٤/١/٢).

ـ أعلن السلطان قابوس، سلطان عُمان، أن مجلس الشورى العُماني ستتم زيادة أعضائه وتحقيق العدالة في تمثيل السكان فيه ابتداء من العام المقبل (**الحياة**، لندن، ١٩٩٤/١/١٤).

ـ توقعت وزارة المالية والاقتصاد في سلطنة عمان أن تبلغ ديون عُمان الخارجية حتى تنفيذ الخطة الخمسية عام ١٩٩٥ حوالى ٢,٦ مليار دولار (**الحياة**، لندن، ١٩٩٤/١/٢٦).

الجزائر

ـ وقّع علي كافي، رئيس المجلس الأعلى للدولة في الجزائر، على موازنة العام الحالي ١٩٩٤ التي يبلغ حجم النفقات فيها ٥٢٥,٣ مليار دينار جزائري والعائدات ٤١٠ مليارات دينار والتي يقدر العجز فيها بنحو ١٢٥ مليار دينار (حوالى ٥ مليارات دولار) أي ما يعادل ٩,٦ بالمئة من الناتج الداخلي الخام. وقد قدرت العائدات في الموازنة على أساس أن سعر البرميل للنفط قد يصل إلى ١٨ دولار (**الاتحاد الاشتراكي**، الدار البيضاء، ١٩٩٤/١/١).

ـ انعقدت بالجزائر ندوة «الوفاق الوطني» بغياب أحزاب كبيرة في البلاد هي: النهضة الاسلامية، جبهة

التحرير الوطني الجزائري (الحاكمة سابقاً)، القوى الاشتراكية، التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية والحركة من أجل الديمقراطية. وقد انتقد علي كافي، رئيس المجلس الأعلى للدولة، مقاطعة هذه الأحزاب للندوة، فيما جددت هذه الأحزاب مطالبتها «بشمولية الحوار الوطني وعدم اقتصاره على تشكيل هيئة انتقالية أخرى لإدارة البلاد خلفاً لهيئة المجلس الأعلى» (القبس، الكويت، ١٩٩٤/١/٢٦). وقد اختتمت الندوة أعمالها بالموافقة على تكليف المجلس الأعلى للأمن بتعيين رئيس للدولة وعلى زيادة أعضاء المجلس الوطني الانتقالي من ١٨٠ إلى ٢٠٠ عضو، الأمر الذي أثار استياء الأحزاب الصغيرة والجمعيات المدنية والنقابية التي شاركت بالندوة بعدما تبيّن لها أن الندوة لم تكن مؤهلة لاختيار هيئة رئاسية بل بقيت الأمور بيد المجلس الأعلى للأمن (السفير، بيروت، ١٩٩٤/١/٢٧). وفيما ذكرت الأنباء أن عبد العزيز بوتفليقة، وزير الخارجية الجزائري الأسبق، هو المرشح لقبول منصب رئاسة الدولة، أعلن يوسف الخطيب، المتحدث باسم الندوة، أن بوتفليقة تراجع عن قبوله منصب الرئاسة وأن الأمين زروال، وزير الدفاع الجزائري، هو المرشح الوحيد لرئاسة البلاد (السفير، بيروت، ١٩٩٤/١/٢٩). وقد عيّن مجلس الأمن الأعلى اللواء زروال رئيساً للبلاد ناقلاً بذلك «السلطة علناً إلى المؤسسة العسكرية التي أدارت البلاد خلال العامين الماضيين عبر المجلس الأعلى للدولة» (الحياة، لندن، ١٩٩٤/١/٣١).

بيروت

ـ نشر الياس الهراوي، الرئيس اللبناني، قانوني تعديل ضريبة الدخل ومصرف الاسكان (السفير، بيروت، ١٩٩٤/١/١).

ـ أظهر البيان الموجز الصادر عن مصرف لبنان في نهاية كانون الأول/ ديسمبر الماضي أن احتياط القطع في المصرف وصل إلى مليارين و٢١٩,٩٩ مليون دولار بزيادة ٤٣٤,٢٧ مليون دولار عن شهر تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي (النهار، بيروت، ١٩٩٤/١/٥).

ـ توفي عبد الله الراسي، عضو البرلمان اللبناني والوزير السابق (السفير، بيروت، ١٩٩٤/١/٦).

ـ بلغ الاكتتاب في الشركة العقارية لإعادة اعمار الوسط التجاري في بيروت (سوليدير) ٩٢٦ مليون دولار، غالبيته للبنانيين (نحو ٦٠٠ مليون دولار) ونحو ٣٠٠ مليون دولار للعرب (النهار، بيروت، ١٩٩٤/١/١٣).

ـ اثار الياس الهراوي، الرئيس اللبناني، في كلمة أمام نقابة المحررين، موضوع تعديل الدستور، مشيراً «إلى مواد دستورية تقيد رئيس الجمهورية خلال ممارسة صلاحياته» (النهار، بيروت، ١٩٩٤/١/١٥).

ـ أقرّ مجلس الوزراء اللبناني التعديلات التي أجرتها لجنة المال والموازنة النيابية على مشروع موازنة العام ١٩٩٤. وبلغت الأرقام الجديدة للموازنة بجزءيها ٤٦٨٨ ملياراً و٧٠٥ ملايين و٣٠٠ الف ليرة لبنانية. وستعرض الموازنة على المجلس النيابي لمناقشتها أواخر الشهر الحالي (السفير، بيروت، ١٩٩٤/١/١٩).

ـ ادلى رفيق الحريري، رئيس الوزراء اللبناني، ببيان أمام مجلس النواب قال فيه «إن تطوير اتفاق الطائف بالطرق الديمقراطية أمر مقبول ومطلوب شرط المحافظة على المعادلة التي هي جوهر الطائف: المشاركة والتوازن السياسي والعيش المشترك» (النهار، بيروت، ١٩٩٤/١/٢١).

ـ اغتال مسلحان نائب عمران المعايطة، السكرتير الأول في السفارة الأردنية في بيروت. وقد استنكر المسؤولون اللبنانيون عملية الاغتيال معتبرين أنها تستهدف الاستقرار في لبنان والاساءة إلى العلاقات اللبنانية ـ السورية مع الأردن (الحياة، لندن، ١٩٩٤/١/٣٠).

ـ اعتبر البطريرك الماروني نصر الله بطرس صفير أن النظام الديمقراطي في لبنان «شبه معطّل» (النهار، بيروت، ١٩٩٤/١/٣١).

الرياض

ـ أقرّ مجلس الوزراء السعودي ميزانية العربية السعودية للعام ١٩٩٤ التي بلغ حجمها ١٦٠ مليار ريال سعودي حوالى ٤٢,٦٧ مليار دولار. وتميّزت الموازنة الجديدة بخفض النفقات بنسبة ٢٠ بالمئة عن العام الماضي (أخبار الخليج، المنامة، ١٩٩٤/١/٢).

ـ عقد مجلس الشورى السعودي أول اجتماع له بحضور اعضائه الـ ٦٠ برئاسة محمد بن ابراهيم بن جبير، رئيس المجلس. وقد وافق المجلس على انشاء ٨ لجان للشؤون الاسلامية والشؤون الخارجية والأمن والمالية والاقتصاد والشؤون الاجتماعية والصحية والتعليم والثقافة والاعلام والخدمات والادارة (القبس، الكويت، ١٩٩٤/١/٣).

الخرطوم

ـ كشف عمر حسن البشير، الرئيس السوداني، عن مشروع لبناء سد جديد على النيل (سد الحمداب شمال الخرطوم) في كلمة القاها لمناسبة عيد

الاستقلال. وقال إن المشروع سيلبي كل احتياجات السودان الزراعية والصناعية من دون أن يذكر متى سيبدأ إنشاء السد (الخليج، الشارقة، ١٩٩٤/١/٢).

ـ أعلن الدو أجو، نائب رئيس المجلس الوطني الانتقالي في السودان، أنه قرر تقديم استقالته لأنه عجز عن التأثير في سياسة الحكومة السودانية لحل مشكلة الجنوب السوداني (الحياة، لندن، ١٩٩٤/١/١٢).

ـ قدر حجم الدين الخارجي للسودان بنحو ١٦ مليار دولار (السفير، بيروت، ١٩٩٤/١/١٤).

ـ أعلن عمر حسن البشير، الرئيس السوداني، تقسيم السودان إلى ٢٥ ولاية بدل الولايات التسع القائمة حالياً من أجل ما وصفه بـ «الحد من الحواجز الادارية» مع المواطنين و «السماح بتركيز الموارد المحلية بحيث تتمكن كل ولاية من تحقيق الاكتفاء الذاتي». وقدر البشير تكاليف اعادة تقسيم الولايات بنحو ٢٠٠ مليون جنيه سوداني (نحو ٦٠٠ ألف دولار). ويرى المراقبون أن تقسيم الولايات الجنوبية الثلاث يستهدف أيضاً، «الجيش الشعبي لتحرير السودان» (السفير، بيروت، ١٩٩٤/١/١٤).

أبو ظبي

ـ حققت المصارف العاملة في الامارات (١٩ وطنية و٢٧ أجنبية) أرباحاً العام الماضي تتجاوز ملياري درهم اماراتي اي بنسبة تزيد على ٢٠ بالمئة عن العام ١٩٩٢ (الخليج، الشارقة، ١٩٩٤/١/٢).

ـ أفادت التقارير الواردة من أبو ظبي أن موازنة الحكومة الاتحادية للامارات للسنة المالية الجديدة ١٩٩٤ ستكون في حدود أرقام موازنة العام الماضي التي بلغت ١٧,٦ مليار درهم حوالى (٤,٨ مليارات دولار) وقدر العجز فيها بنحو مليار و٧٢٠ مليون درهم (الحياة، لندن، ١٩٩٤/١/٥).

ـ ذكرت وزارة الكهرباء والماء في الامارات العربية المتحدة أن اجمالي الانتاج من محطات تحلية مياه البحر سيصل إلى ٢٠٠ مليون غالون من مياه الشرب خلال العام ١٩٩٥. وتحتل ابو ظبي المرتبة الثانية في تحلية المياه بعد العربية السعودية (الحياة، لندن، ١٩٩٤/١/٢٤).

القاهرة

ـ أصدر حسني مبارك، الرئيس المصري، قراراً جمهورياً بالتعيينات والترقيات السنوية للقوات المسلحة وتمّ تعيين ٤ مساعدين لوزير الدفاع (الأهرام، القاهرة، ١٩٩٤/١/٢).

ـ أعلن ماهر مهران، وزير الاسكان المصري، أن الزيادة في السكان التي تقدر بنحو مليوني نسمة سنوياً تهدّد بالتهام معدلات خطة التنمية التي تنفذها الحكومة المصرية (الأهرام، القاهرة، ١٩٩٤/١/٩).

ـ شنت قوات الأمن المصرية حملة اعتقالات في محافظات صعيد مصر اعتقلت خلالها ٣٥٠ شخصاً من «المتطرفين» (الأهرام، القاهرة، ١٩٩٤/١/١٢).

ـ طالب الحزب العربي الديمقراطي الناصري بأن يكون الحوار الوطني بين القوى السياسية في مصر علنياً وأن لا يقتصر على البحث في العنف السياسي (العربي، القاهرة، ١٩٩٤/١/١٧).

ـ أقر مجلس الوزراء المصري قانون تنظيم التعامل بالنقد الأجنبي القاضي بإطلاق حرية التحويل من خلال السوق الحرة (الأهرام، القاهرة، ١٩٩٤/١/١٩).

ـ لقي ضابط ورقيب اول في الشرطة المصرية مصرعهما في هجوم شنه «متطرفون» بمدينة «أبوتيج» (الأهرام، القاهرة، ١٩٩٤/١/٢١).

ـ استدعت النيابة العامة ابراهيم شكري، رئيس حزب العمل، للاستماع إليه حول ما نشرته جريدة الشعب الناطقة باسم الحزب من تقارير تتهم فيها عاطف صدقي، رئيس الوزراء المصري، بالتورط في قضية المليارديز فوزي السيد الملقب بحوت مدينة نصر والذي أصدرت النيابة العامة قراراً بالتحفظ على أملاكه لارتكابه مخالفات قانونية (الشعب، القاهرة، ١٩٩٤/١/١٨).

ـ أعلن حسني مبارك، الرئيس المصري، في افتتاح معرض القاهرة الدولي الـ ٢٦ للكتاب، أن الحوار الوطني بين القوى السياسية في البلاد سيبدأ في نيسان/ ابريل المقبل (الأهرام، القاهرة، ١٩٩٤/١/٢٨).

ـ أحيلت الاتهامات التي وجهها اللواء زكي بدر، وزير الداخلية المصري السابق، لخلفه اللواء عبد الحليم موسى، بمنح «رشاوى للصحفيين في مقابل تغاضيهم عن نشر مخالفات ارتكبها وتسهيل الحصول على تراخيص سلاح لقاء منافع شخصية» إلى النيابة العامة حتى تتكشف الحقيقة أمام الرأي العام. وقد تدخلت نقابة الصحافيين في مصر في المواجهة بين وزيري الداخلية السابقين، وأصدرت بياناً طالبت فيه بتقاضي اللواء بدر ما لم يقدم ما يثبت اتهاماته التي

تسيء إلى الصحافيين خلال أسبوع (الأهرام، القاهرة، ١٩٩٤/١/٣٠).

الكويت

ـ توقع تقرير الشال الاقتصادي الأسبوعي في الكويت أن تؤدي هبوط أسعار النفط العام الحالي إلى خسائر كويتية تصل إلى ٢١٠ ملايين دولار شهرياً (القبس، الكويت، ١٩٩٤/١/٢).

ـ ألغى مجلس الأمة الكويتي القانون الحكومي الصادر في العام ١٩٩٠ لمحاكمة الوزراء، معتبراً أنه لا يؤدي عملياً إلى محاكمتهم بقدر ما يؤمن لهم الحماية (الحياة، لندن، ١٩٩٤/١/١٢).

ـ مثل الشيخ علي الخليفة الصباح، وزير المالية الكويتي السابق، المتهم بالتورط في قضية الاختلاسات في شركة الناقلات الكويتية أمام محكمة الجنايات الكويتية، وهو أول وزير كويتي يقدم للمحاكمة. وقد نفى الوزير السابق الاتهامات الموجهة إليه وتم تأجيل البحث في قضية الاختلاسات إلى الشهر المقبل (القبس، الكويت، ١٩٩٤/١/١٩).

ـ وافق مجلس الوزراء الكويتي على قانون يمكن أبناء المتجنسين الذين يولدون بعد اكتساب آبائهم الجنسية الكويتية من ممارسة حقهم بالترشيح والانتخاب (القبس، الكويت، ١٩٩٤/١/٢٤).

ـ وافقت اللجنة الاشتراعية في مجلس الأمة الكويتي على طلب النيابة العامة رفع الحصانة عن النائب أحمد الشريعان للمثول أمامها للاستماع إلى أقواله في شأن القضية التي رفعها ضده شرطي في وزارة الداخلية في تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي تتعلق «بضبط النائب في وضع منافٍ للآداب العامة» (الحياة، لندن، ١٩٩٤/١/٣١).

مقديشو

ـ دعا علي مهدي محمد، الرئيس الصومالي الموقت، خصمه محمد فارح عيديد، زعيم التحالف الوطني الصومالي، إلى المشاركة في تأليف المجالس الاقليمية والمحلية في الصومال للتعجيل في تشكيل «المجلس الوطني الانتقالي» (حكومة انتقالية) لادارة شؤون البلاد (الحياة، لندن، ١٩٩٤/١/٣). من جهة أخرى أعلن التحالف الوطني الصومالي، بزعامة عيديد، أنه يعتزم تشكيل حكومة انتقالية في آذار/ مارس المقبل من دون أن يوضح إذا ما كان سيتم تشكيل مثل هذه الحكومة بمشاركة أطراف النزاع الأخرى (السفير، بيروت، ١٩٩٤/١/٣١).

تونس

ـ أصدرت الحكومة التونسية قانوناً موحداً جديداً لتشجيع الاستثمارات في البلاد (الحياة، لندن، ١٩٩٤/١/٤).

ـ اتخذت الحكومة التونسية اجراءات جديدة لتحرير ٨٨ بالمئة من المستوردات (الحياة، لندن، ١٩٩٤/١/١٢).

ـ وافق مجلس الوزراء التونسي على مشروع انشاء سوق للقطع بهدف إلى التحرير الجزئي للدينار التونسي واعتماد أساليب أكثر مرونة في تسعيره (الحياة، لندن، ١٩٩٤/١/٢٤).

عمان

ـ كشف تقرير أصدره ديوان المحاسبة الأردني عن حصول مخالفات للقوانين والأنظمة المالية المعمول بها في البلاد. وأشار التقرير إلى الاعتماد المالي على الخارج وعدم عدالة التوزيع الضريبي (الحياة، لندن، ١٩٩٤/١/٤).

ـ أكدت وزارة الداخلية الأردنية أن حزب «جبهة العمل القومي» منح ترخيصاً بمزاولة النشاط السياسي العلني في البلاد، ليصبح عدد الأحزاب المرخصة ٢٢ حزباً (الحياة، لندن، ١٩٩٤/١/١٣).

ـ أصدرت محكمة أمن الدولة الأردنية، حكماً بالإعدام شنقاً على ثلاثة اسلاميين من أصل عشرة متهمين بالتخطيط لاغتيال الملك حسين، العاهل الأردني، في حزيران/ يونيو الماضي (السفير، بيروت، ١٩٩٤/١/١٧).

ـ وقع انفجار في صالة للسينما في عمان أدى إلى اصابة ٧ أشخاص بجروح. وذكرت الأنباء أن الانفجار ناجم عن عبوة ناسفة استهدفت الصالة لعرضها «أفلاماً اباحية» (السفير، بيروت، ١٩٩٤/١/٢٧).

الدوحة

ـ افتتح الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني، أمير قطر، الدورة الـ ٢٢ لمجلس الشورى القطري، بكلمة أكد فيها ضرورة المصالحة بين البلدان العربية. وقد أعاد مجلس الشورى بالإجماع انتخاب علي بن خليفة الهتمي، رئيساً للمجلس، ومسند بن سعد المسند، نائباً للرئيس (الخليج، الشارقة، ١٩٩٤/١/٥).

دمشق

ـ أكد محمود الزعبي، رئيس الوزراء السوري، ضرورة النهوض بالقطاع العام السوري لتدعيم الاقتصاد الوطني (**الثورة**، دمشق، ٥/١/١٩٩٤).

ـ قرر المصرف المركزي السوري احداث وطباعة فئتي ألف ومئتي ليرة سورية (**تشرين**، دمشق، ١٠/١/١٩٩٤).

ـ أكدت المؤسسة السورية للتأمين التابعة لوزارة الاقتصاد أنه ليس لديها أي اتجاه للسماح بفتح شركات خاصة للتأمين في البلاد (**الحياة**، لندن، ١٦/١/١٩٩٤).

ـ شيّع في بلدة القرداحة السورية باسل الأسد، نجل الرئيس السوري، الذي توفي في حادث سير (أمس الأول)، في مأتم شارك فيه حسني مبارك، الرئيس المصري، والياس الهراوي، الرئيس اللبناني، وممثلون عن الحكومات العربية (**الحياة**، لندن، ٢٣/١/١٩٩٤).

طرابلس

ـ تقرر في ليبيا اعتماد التقويم القمري بدلاً من التقويم الميلادي (**السفير**، بيروت، ٥/١/١٩٩٤).

ـ أعلن معمر القذافي، الرئيس الليبي، عن اعتقال جواسيس يعملون لصالح الاستخبارات الأمريكية في ليبيا (**السفير**، بيروت، ٢٧/١/١٩٩٤).

ـ قرر مؤتمر الشعب العام الليبي تعيين عبد المجيد القعود، أميناً للجنة الشعبية العامة (رئيس وزراء) بدلاً من أبو زيد عمر دوردة الذي سيشغل منصب الأمين العام المساعد لمؤتمر الشعب العام (**الأهرام**، القاهرة، ٣٠/١/١٩٩٤). كذلك قرر المؤتمر عدم تسليم المتهمين الليبيين في قضية لوكربي إلى المحاكم الأمريكية أو البريطانية، مشدداً على ضرورة وجود محاكمة دولية محايدة (**الحياة**، لندن، ٣٠/١/١٩٩٤).

المنامة

ـ باعت الحكومة البحرينية نصف مليون من أسهمها في الشركة العامة للتجارة وصناعة الأغذية في اطار التوجه العام نحو تخصيص المشاريع الحكومية (**أخبار الخليج**، المنامة، ٧/١/١٩٩٤).

ـ قدرت عائدات البحرين السياحية خلال العام الماضي بنحو ١٢٣ مليون دولار (**القبس**، الكويت، ١٣/١/١٩٩٤).

ـ انعقد في المنامة مؤتمر النفط والغاز السنوي الثاني للشرق الأوسط (**أخبار الخليج**، المنامة، ١٨/١/١٩٩٤).

بغداد

ـ احتفلت القيادة العراقية بالذكرى الـ ٧٣ لتأسيس الجيش العراقي (**الثورة**، بغداد، ٧/١/١٩٩٤).

ـ طاف أكثر من ١٠ آلاف شاب وشابة شوارع بغداد حاملين لافتات تندد بالعدوان الأمريكي ـ الصهيوني على العراق في الذكرى الثالثة لبدء حرب الخليج. وألقى صدام حسين، الرئيس العراقي، كلمة بالمناسبة، أمس الأول، توعد فيها بـ «الانتقام من الذين وقفوا ضد العراق في الحرب» داعياً المعارضين من العراقيين إلى مراجعة مواقفهم» (**النهار**، بيروت، ١٨/١/١٩٩٤).

ـ دعا صدام حسين، الرئيس العراقي، المسؤولين في العراق إلى الاهتمام بالزراعة لمواجهة العقوبات المفروضة على العراق (**النهار**، بيروت، ٢٢/١/١٩٩٤).

ـ سمحت الحكومة العراقية لشركات الصرافة رسمياً بالتعامل في العملات الأجنبية. وأعلن في بغداد أن المصرف المركزي لن يتدخل في تحديد سعر العملات الذي سيتقرر في ضوء العرض والطلب اليومي (**الحياة**، لندن، ٢٩/١/١٩٩٤).

الرباط

ـ قدرت ديون المغرب الخارجية بنحو ٢١,٥ مليار دولار (**الحياة**، لندن، ٨/١/١٩٩٤).

ـ أصدرت أحزاب المعارضة المغربية (حزب الاستقلال والاتحاد الاشتراكي ومنظمة العمل الديمقراطي) بياناً مشتركاً بمناسبة الذكرى الـ ٥٠ لوثيقة الاستقلال، أكدت فيه ضرورة استكمال أهداف وثيقة الاستقلال الصادرة في ١١ كانون الثاني/ يناير العام ١٩٤٤ وتحقيق الديمقراطية من خلال وضع حد لانتهاك حقوق الانسان وحماية حرياته العامة والخاصة وحقوقه في انتخابات حرة ونزيهة وتحقيق مستوى معيشي لائق (**العلم**، الرباط، ١٢/١/١٩٩٤).

ـ صادق مجلس النواب المغربي على مشروع قانون المجلس الدستوري الهادف إلى النظر في دستورية القوانين بعد اجراء تعديلات واستفسارات على مشروع القانون رفعت إلى الحكومة المغربية (**الاتحاد الاشتراكي**، الدار البيضاء، ١٨/١/١٩٩٤).

صنعاء

ـ ذكرت الأنباء الواردة من صنعاء أن الأزمة السياسية التي امتدت لأكثر من ٥ أشهر بدأت بالانحسار، من خلال التوقيع على اتفاق في عدن لتسوية الأزمة رعته لجنة الحوار الوطني المؤلفة من أحزاب الائتلاف الحكومي (المؤتمر الشعبي العام، والحزب الاشتراكي، وحزب الاصلاح) وأحزاب المعارضة. وينص الاتفاق الذي عرف باسم وثيقة «العهد والاتفاق» على انسحاب القوات التي انتشرت على الحدود السابقة بين شطري اليمن ومن المدن الرئيسية وعلى دمج القوات المسلحة واعتقال أشخاص يشتبه في قيامهم بأعمال اغتيال سياسية. وعلى الصعيد السياسي، ينص الاتفاق على سلسلة اجراءات لإعادة تنظيم المجلس الرئاسي (قيادة جماعية)، وتحديد صلاحيات أعضائه الخمسة الذين يعينهم مجلس النواب لمدة ٥ سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة. كما ينص على قيام لامركزية ادارية موسعة تمنح خلالها «المخاليف» (المقاطعات) اليمنية صلاحيات واسعة في ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والاقليمية (السفير، بيروت، ١٩/١/١٩٩٤). وقد أعلن الحزب الاشتراكي والمؤتمر الشعبي موافقتهما رسمياً على الوثيقة، لكن التقارير الواردة من صنعاء تحدثت عن تفاصيل اجرائية قد تؤخر توقيع الوثيقة من بينها: عودة علي سالم البيض، الأمين العام للحزب الاشتراكي، إلى صنعاء، وازالة المعسكرات من المدن، وموقف مجلس النواب من الوثيقة قبل توقيعها (الحياة، لندن، ٣١/١/١٩٩٤).

جيبوتي

ـ دعت تنظيمات المعارضة الجيبوتية في ختام مؤتمر لها عقدته في أديس أبابا إلى ابعاد حسن غوليد، الرئيس الجيبوتي، عن الحكم باعتباره «عائقاً رئيسياً أمام المصالحة الوطنية والديمقراطية في البلاد» (الحياة، لندن، ٢٦/١/١٩٩٤). وقد اعتقلت السلطات الجيبوتية ٤ من قادة المعارضة هم: محمد أحمد عيسى، رئيس جبهة المعارضة الموحدة، وكامل محمد علي، الناطق باسم «المعارضة البرلمانية» وجلال عبد الرحمن أحمد، قائد «الاتحاد الاشتراكي ـ الديمقراطي» ومحمد ابراهيم غود، زعيم الاتحاد الديمقراطي الجيبوتي»، فور عودتهم من أديس أبابا بتهمة «التخطيط لاطاحة نظام الحكم» (الحياة، لندن، ٣٠/١/١٩٩٤).

نواكشوط

ـ أشارت النتائج النهائية إلى فوز الحزب الجمهوري الحاكم في موريتانيا ومرشحين مستقلين بنحو ٨٠ بالمئة من المقاعد في الجولة الأولى من الانتخابات البلدية المبكرة التي تشارك فيها المعارضة للمرة الأولى. وشهدت الانتخابات عودة الجيش إلى الواجهة فيما اتهمت المعارضة «السلطات الحكومية بالتزوير» (الحياة، لندن، ٣١/١/١٩٩٤).

صدر حديثاً
عن
مركز دراسات الوحدة العربية

١ ـ من حملة مشاعل التقدم العربي:
أحمد بهاء الدين ..... مجموعة من المؤلفين

٢ ـ الوحدة اليمنية: دراسات في عمليات التحول
من التشطير إلى الوحدة ..... أ. حسن أبو طالب

٣ ـ مدخل إلى فلسفة العلوم: العقلانية المعاصرة
وتطور الفكر العلمي ..... د. محمد عابد الجابري

ببليوغرافيا الوحدة العربية

إعداد: قسم التوثيق
في مركز دراسات الوحدة العربية

أولاً: المصادر العربية

مصنفات عامة، مراجع ووثائق

دوريات

١ ـ «نشاط مركز دراسات الوحدة العربية خلال عام ١٩٩٣.» **المستقبل العربي**: السنة ١٦، العدد ١٨٠، شباط/ فبراير ١٩٩٤. ص ١٤٦ ـ ١٦٤.

مراجعة كتب

٢ ـ الزيد، خالد سعود. «فهرس المخطوطات الأصلية المتوافرة في مكتبة خالد سعود الزيد.» **آفاق الثقافة والتراث**: السنة ١، العدد ١، حزيران/ يونيو ١٩٩٣. ص ٥٨ ـ ٦١. (خالد الريان)

تاريخ وجغرافيا

كتب

٣ ـ حلاق، حسان. **دور اليهود والقوى الدولية في خلع السلطان عبد الحميد الثاني عن العرش، ١٩٠٨ ـ ١٩٠٩**. ط ٢. بيروت: دار بيروت المحروسة، ١٩٩٣. ٢٣٩ ص.

٤ ـ محمد، صبحي عبد المنعم. **العلاقة بين مصر والحجاز زمن الفاطميين والأيوبيين**. القاهرة: دار العربي، ١٩٩٣.

دوريات

٥ ـ عبدو، مروان حبيب. «وقائع الاستعمار اليهودي في فلسطين ومشاريع التسوية الاسرائيلية ـ العربية.» **المنابر**: العدد ٧٢، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣ ـ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤. ص ٧٨ ـ ٩٣.

٦ ـ فياض، عامر حسن. «صيرورة التعددية السياسية في تاريخ العراق الحديث حتى نهاية العهد الفيصلي الأول.» **دراسات عربية**: السنة ٣٠، العددان ٣ ـ ٤، كانون الثاني/ يناير ـ شباط/ فبراير ١٩٩٤. ص ١١٢ ـ ١٢٣.

٧ ـ يعقوب، محمد حافظ. «عطب الإصلاح: مقدمة في صيرورة الانهيار العثماني.» **قراءات سياسية**: السنة ٣، العددان ٣ ـ ٤، صيف ـ خريف ١٩٩٣. ص ٥١ ـ ٧٤.

انظر ايضاً: ١٦٦

سياسة وفكر قومي

كتب

٨ ـ أبو طالب، حسن. **الوحدة اليمنية: دراسات في عمليات التحوّل من التشطير إلى الوحدة**. ط ١. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤. ٤٠٩ ص.

٩ ـ الجاسور، ناظم عبد الواحد. **الأمة العربية ومشاريع التفتيت**. بغداد: وزارة الثقافة والاعلام، ١٩٩٣. ٥٢ ص. (سلسلة آفاق؛ ٥)

١٠ ـ الحمد، تركي [وآخرون]. **امن الخليج وتسوية الصراع العربي ـ الاسرائيلي: قراءة اولية في بيئة التسوية واقتصادها السياسي وآثارها المحتملة على دول الخليج العربي**. تحرير يوسف الحسن. الشارقة: مركز الامارات للبحوث الانمائية والاستراتيجية، ١٩٩٣. ٣٠٤ ص.

١١ ـ ضاهر، مسعود. **مشكلات بناء الدولة الحديثة في الوطن العربي**. ط ١. دمشق: دار كنعان للدراسات والنشر، ١٩٩٤. ٣٩٤ ص.

١٢ ـ غليون، برهان [وآخرون]. **حول الخيار الديمقراطي: دراسات نقدية**. ط ١. رام الله: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ١٩٩٣. ٢٢٦ ص. (سلسلة دراسات وابحاث)

١٣ ـ هانف، تيودور. **لبنان: تعايش في زمن الحرب من انهيار الدولة إلى انبعاث الأمة**. نقله عن الالمانية موريس صليبا. بيروت: دار لحد خاطر للطباعة والنشر، ١٩٩٤. ٨٣٢ ص.

١٤ ـ الهيئة اللبنانية للسلام. **سلام واستشراف: لبنان آفاق ٢٠٠٢، وقائع المؤتمر الأول، ١٨ ـ ١٩ ـ ٢٠ كانون الأول ١٩٩٣**. إشراف جوزف فاضل. بيروت: المطبعة البوليسية، ١٩٩٤.

دوريات

١٥ ـ أبراش، ابراهيم. «حول حدود استحضار المقدّس في الأمور الدنيوية: ملاحظات منهاجية.» **المستقبل العربي**: السنة ١٦، العدد ١٨٠، شباط/ فبراير ١٩٩٤. ص ٤ ـ ٢٠.

١٦ ـ «الإسلامية والعلمانية في شمال افريقيا: الندوة السنوية الثامنة عشر ١/٢ ابريل ١٩٩٣، مركز الدراسات العربية المعاصرة ـ جامعة جورجتاون.» **مجلة شؤون الشرق الأوسط**: السنة ١، العدد ٣، ربيع ـ صيف ١٩٩٣. ص ١٠٥ ـ ١١١.

١٧ ـ «الإسلاميون العالميون الجدد: قراءة في التقرير الرسمي المقدّم من فريق العمل الخاص بالإرهاب والحروب غير التقليدية المقدّم من لجنة الأبحاث التابعة للحزب الجمهوري في الكونغرس الأمريكي.» **مجلة شؤون الشرق الأوسط**: السنة ١، العدد ٣، ربيع ـ صيف ١٩٩٣. ص ١٣١ ـ ١٣٤.

١٨ ـ «الأصولية، والسياسة العامة، وصياغة العالم الجديد: مؤتمر عام حول مشروع الأصولية، ١٤ ـ ١٦ مارس ١٩٩٣.» **مجلة شؤون الشرق الأوسط**: السنة ١، العدد ٣، ربيع ـ صيف ١٩٩٣. ص ٨٧ ـ ٩٤.

١٩ ـ الأطرش، منصور. «من قال ان العاطفة القومية لا تصلح سلاحاً.» حاوره حمد حيدر. **المنابر**: العدد ٧٢، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣ ـ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤. ص ١٤ ـ ١٨.

٢٠ ـ اغبارية، مسعود. «اسرائيل ومواطنوها العرب: الصراع المنسي.» **مجلة شؤون الشرق الأوسط**: السنة ١، العدد ٣، ربيع ـ صيف ١٩٩٣. ص ٢١ ـ ٤٥.

٢١ ـ «الاكراد: الوضع السياسي وحقوق الانسان، واشنطن ١٧ ـ ١٩ مارس ١٩٩٣.» **مجلة شؤون الشرق الأوسط**: السنة ١، العدد ٣، ربيع ـ صيف ١٩٩٣. ص ٩٥ ـ ٩٧.

٢٢ ـ انديك، مارتن. «تحديات المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط: عقبات وفرص.» **مجلة شؤون الشرق الأوسط**: السنة ١، العدد ٣، ربيع ـ صيف ١٩٩٣. ص ١٣٥ ـ ١٤٤.

٢٣ ـ الانسحاب الاسرائيلي من قطاع غزة: الخيارات والتوقعات.» **مجلة شؤون الشرق الأوسط**: السنة ١، العدد ٣، ربيع ـ صيف ١٩٩٣. ص ٥٧ ـ ٦٠.

٢٤ ـ أهراري، إحسان. «المستقبل الاستراتيجي لآسية الوسطى: حركيات اللعبة الكبرى الجديدة.» **قراءات سياسية**: السنة ٣، العددان ٣ ـ ٤، صيف ـ خريف ١٩٩٣. ص ٩٩ ـ ١٢٠.

٢٥ ـ بدران، ودودة. «المفاوضات العربية الاسرائيلية وتجربة تسوية الصراعات الدولية.» **المجلة العربية للدراسات الدولية**: السنة ٤، العددان ٣ ـ ٤، صيف ـ خريف ١٩٩٣. ص ٢٧ ـ ٤٧.

٢٦ ـ بشور، معن. «أفكار حول الاستقلال والعروبة: مهمات للعروبيين في لبنان.» **المنابر**: العدد ٧٢، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣ ـ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤. ص ٤ ـ ١٣.

٢٧ ـ بهلول، محمد. «المثقف الجزائري وإشكالية الدولة الوطنية.» أجرى الحوار عبد المجيد بوقربة. **دراسات عربية**: السنة ٣٠، العددان ٣ ـ ٤،

كانون الثاني/ يناير ـ شباط/ فبراير ١٩٩٤. ص ٩١ ـ ٩٦.

٢٨ ـ بوزيد، بومدين. «الفكر العربي المعاصر وإشكالية الحداثة.» **المستقبل العربي**: السنة ١٦، العدد ١٨٠، شباط/ فبراير ١٩٩٤. ص ٢١ ـ ٢٩.

٢٩ ـ «تحديات الأمن في جنوب غرب آسية، مؤتمر القيادة المركزية «العسكرية» الأميركية، تامبا ـ فلوريدا، ٢٠ ـ ٢١ أيار (مايو) ١٩٩٣.» **قراءات سياسية**: السنة ٣، العددان ٣ ـ ٤، صيف ـ خريف ١٩٩٣. ص ١٨٨ ـ ١٩٢.

٣٠ ـ الجرباوي، علي. «موقف الحركات الاسلامية الفلسطينية من الاتفاق الفلسطيني ـ الاسرائيلي.» **المستقبل العربي**: السنة ١٦، العدد ١٨٠، شباط/ فبراير ١٩٩٤. ص ٥٢ ـ ٧٤.

٣١ ـ الحسن، بلال. «الاتفاق الفلسطيني ـ الاسرائيلي: لماذا هذا الجدل الأعرج؟» **الحوار**: السنة ٥، العدد ٣٢، تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٣. ص ١٧ ـ ١٨.

٣٢ ـ الحوت، بيان نويهض. «أزمة الهوية الوطنية الفلسطينية: العوامل والتحديات.» **المستقبل العربي**: السنة ١٦، العدد ١٨٠، شباط/ فبراير ١٩٩٤. ص ٣٠ ـ ٥١.

٣٣ ـ خمايسي، راسم. «الهجرة اليهودية الأخيرة وتأثيرها على الفلسطينيين داخل «الخط الأخضر».» **قراءات سياسية**: السنة ٣، العددان ٣ ـ ٤، صيف ـ خريف ١٩٩٣. ص ٧٥ ـ ٩٨.

٣٤ ـ «الدين في الشرق الأوسط: صراع أم انسجام؟ ندوة في جامعة ساوث فلوريدا، ٣١ آذار (مارس) ١٩٩٣.» **قراءات سياسية**: السنة ٣، العدد ٢، ربيع ١٩٩٣. ص ١٨٣ ـ ١٨٤.

٣٥ ـ رأفت، إجلال. «اريتريا المستقلة والوطن العربي.» **المستقبل العربي**: السنة ١٦، العدد ١٨٠، شباط/ فبراير ١٩٩٤. ص ٩٢ ـ ٩٧.

٣٦ ـ الرز، محمد سعيد. «اتفاق غزّة ـ أريحا في الميزان.» **الحوار**: السنة ٥، العدد ٣٢، تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٣. ص ٨ ـ ٩.

٣٧ ـ الرشدان، عبد الفتاح. «النظام الدولي الجديد وتأثيره على النظام العربي.» **قراءات سياسية**: السنة ٣، العدد ١، شتاء ١٩٩٣. ص ٩٥ ـ ١١٧.

٣٨ ـ الرشيدي، أحمد محمد. «مصر وعدم الانحياز: حول الإسهام المصري في صياغة المفهوم وتطوره مؤسسياً ـ رؤية نقدية.» **قراءات سياسية**: السنة ٣، العدد ٢، ربيع ١٩٩٣. ص ٤٢ ـ ٦٠.

٣٩ ـ «ركائز السياسة الخارجية الأميركية.» **قراءات سياسية**: السنة ٣، العدد ٢، ربيع ١٩٩٣. ص ١٨٥ ـ ١٩٤.

٤٠ ـ «سياسة الإبعاد والترحيل الصهيونية وخطرها على القضية الفلسطينية.» **مجلة شؤون الشرق الأوسط**: السنة ١، العدد ٣، ربيع ـ صيف ١٩٩٣. ص ١٢٣ ـ ١٢٧.

٤١ ـ شبيب، نبيل. «الشرعية الدولية.. ومستقبل قضية فلسطين.» **مجلة شؤون الشرق الأوسط**: السنة ١، العدد ٣، ربيع ـ صيف ١٩٩٣. ص ١ ـ ٧.

٤٢ ـ شرارة، وضاح. «الرأي المستنير في الزمن المستدير: عن الدور المصري في طبعة منقّحة ومزيدة.» **الناقد**: السنة ٦، العدد ٦٧، كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤. ص ١٠ ـ ١٣.

٤٣ ـ شفيق، منير. «العراق بين الوحدة والتجزئة.» **قراءات سياسية**: السنة ٣، العدد ١، شتاء ١٩٩٣. ص ١٦١ ـ ١٦٩.

٤٤ ـ شمالي، نصر. «الإسلام والعروبة والنظام العالمي.» **المنابر**: العدد ٧٢، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣ ـ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤. ص ٣٢ ـ ٤٢.

٤٥ ـ شمس الدين، محمد مهدي. «تحصين الأمة في مواجهة أخطار المستقبل.» **المنابر**: العدد ٧٢، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣ ـ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤. ص ١٢٤ ـ ١٢٧.

٤٦ ـ الصاوي، عبد العزيز حسين. «وحدة ١٩٥٨ والخلاف بين الناصرية والبعث.» **المستقبل العربي**: السنة ١٦، العدد ١٨٠، شباط/ فبراير ١٩٩٤. ص ١١٣ ـ ١١٧.

٤٧ ـ الصراف، شهاب الدين. «قراءة جديدة لبرنارد لويس والشرق الأوسط.» **قراءات سياسية**: السنة ٣، العددان ٣ ـ ٤، صيف ـ خريف ١٩٩٣. ص ١٢٦ ـ ١٤٣.

٤٨ ـ الصلح، منح. «لبنان وآفاقه العربية.» **المنابر**: العدد ٧٢، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣ ـ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤. ص ٢٧ ـ ٣١.

٤٩ ـ طحان، محمد جمال. «الديمقراطية: ذلك المنهج المنفي.» **المنابر**: العدد ٧٢، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣ ـ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤. ص ٤٣ ـ ٤٦.

٥٠ ـ الطراح، علي. «القوس الاستراتيجي في الخليج.. والتجربة الديمقراطية في الكويت.» **الحوار**: السنة ٥، العدد ٣١، تموز/ يوليو ـ آب/ اغسطس ١٩٩٣. ص ١٤ ـ ١٦.

٥١ ـ الطيار، صالح بكر. «التجربة السعودية في الشورى والحكم المحلي: الأصالة الاسلامية

ومتطلبات العصر.» **الحوار**: السنة ٥، العدد ٣٢، تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٣. ص ٢٤ ـ ٢٥.

٥٢ ـ عاروري، نصير. «كلنتون والشرق الأوسط: إدارة أميركية أم عائلة صهيونية؟» **قراءات سياسية**: السنة ٣، العدد ٢، ربيع ١٩٩٣. ص ٨٥ ـ ٩٧.

٥٣ ـ «عامان على حرب الخليج، ندوة النادي العربي في باريس، ٢٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٩٣.» **قراءات سياسية**: السنة ٣، العدد ٢، ربيع ١٩٩٣. ص ١٧٨ ـ ١٨٢.

٥٤ ـ «العرب: التحضير للقرن الحادي والعشرين، مؤتمر رابطة الخريجين العرب الأميركيين، واشنطن، ١٢ ـ ١٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٢.» **قراءات سياسية**: السنة ٣، العدد ١، شتاء ١٩٩٣. ص ١٩٥ ـ ١٩٧.

٥٥ ـ عطوي، محمد. «أسلحة الدمار الشامل في الكيان الصهيوني... إلى أين؟» **المغامر**: العدد ٧٢، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣ ـ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤. ص ٩٤ ـ ١٠٠.

٥٦ ـ العلكيم، حسن حمدان. «العرب وأمريكا والنظام الدولي الجديد.» **المجلة العربية للدراسات الدولية**: السنة ٤، العددان ٣ ـ ٤، صيف ـ خريف ١٩٩٣. ص ٥ ـ ٢٦.

٥٧ ـ علي، عبد الوهاب محمد. «مفاوضات السلام السودانية: عقبات وآفاق.» **قراءات سياسية**: السنة ٣، العددان ٣ ـ ٤، صيف ـ خريف ١٩٩٣. ص ١٤٤ ـ ١٤٨.

٥٨ ـ علي، عثمان. «حزب العمال الكردستاني ومستقبل المسألة الكردية في تركية.» **قراءات سياسية**: السنة ٣، العدد ١، شتاء ١٩٩٣. ص ٤٥ ـ ٦٧.

٥٩ ـ غليون، برهان. «الإسلامية والعلمانية.. جدلية الصراع والتعايش.» مقابلة من إعداد جمال الطاهر. **مجلة شؤون الشرق الأوسط**: السنة ١، العدد ٢، ربيع ـ صيف ١٩٩٣. ص ٦١ ـ ٧٢.

٦٠ ـ غندور، صبحي. «الاتفاق الفلسطيني الاسرائيلي: تساؤلات على ما حدث.. وما سيحدث! الاتفاق كان حلاً لمشاكل «المنظمة».. لا للمشكلة الفلسطينية.» **الحوار**: السنة ٥، العدد ٣٢، تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٣. ص ٤ ـ ٧.

٦١ ـ الغنوشي، راشد. «الإسلاميون والخيار الديمقراطي.» **قراءات سياسية**: السنة ٣، العددان ٣ ـ ٤، صيف ـ خريف ١٩٩٣. ص ١٢١ ـ ١٢٥.

٦٢ ـ فريج، حنا يوسف. «المسألة القومية الكردية في العراق والتدخل الأجنبي في المنطقة.» **قراءات سياسية**: السنة ٣، العدد ١، شتاء ١٩٩٣. ص ٩ ـ ٤٤.

٦٣ ـ قاسم، عبد الستار. «العصيان المدني في الأرض المحتلة.» **قراءات سياسية**: السنة ٣، العدد ١، شتاء ١٩٩٣. ص ٦٩ ـ ٩٣.

٦٤ ـ قنان، جمال. «نظام عالمي جديد أم سيطرة استعمارية جديدة؟» **المستقبل العربي**: السنة ١٦، العدد ١٨٠، شباط/ فبراير ١٩٩٤. ص ٧٥ ـ ٩١.

٦٥ ـ «القومية: النشوء، النظريات، الإشكال والمشكلات، ندوة المنبر الثقافي العراقي في لندن، ١٥ ـ ١٦ أيار (مايو) ١٩٩٣.» **قراءات سياسية**: السنة ٣، العددان ٣ ـ ٤، صيف ـ خريف ١٩٩٣. ص ١٨٤ ـ ١٨٨.

٦٦ ـ كانتوري، لويس. «المحافظة والتقدم في مصر: الإحياء الاسلامي.» **قراءات سياسية**: السنة ٣، العدد ٢، ربيع ١٩٩٣. ص ٨ ـ ٢٦.

٦٧ ـ كساب، عبد الله. «مستقبل التسوية في ظل حكومة رابين: دراسة في المعطيات الجديدة.» **مجلة شؤون الشرق الأوسط**: السنة ١، العدد ٣، ربيع ـ صيف ١٩٩٣. ص ٩ ـ ٢٠.

٦٨ ـ «كلينتون، اسرائيل وإبعاد اعضاء حماس.» **مجلة شؤون الشرق الأوسط**: السنة ١، العدد ٣، ربيع ـ صيف ١٩٩٣. ص ١١٣ ـ ١١٦.

٦٩ ـ «كيف قرأت القيادة العراقية المتغيرات الدولية؟» **الحوار**: السنة ٥، العدد ١، تموز/ يوليو ـ آب/ اغسطس ١٩٩٣. ص ٣٠ ـ ٣١.

٧٠ ـ لويس، برنارد. «قراءة جديدة للشرق الأوسط.» **قراءات سياسية**: السنة ٣، العدد ٢، ربيع ١٩٩٣. ص ٩٨ ـ ١١٨.

٧١ ـ محمد، عبد الغفار رشاد. «السلطة السياسية ومنطق التكامل المنهجي: دراسة في الخصائص المنهجية لعلم السياسة المعاصر.» **المجلة العربية للعلوم الانسانية**: السنة ١٢، العدد ٤٥، خريف ١٩٩٣. ص ٨٢ ـ ١١٥.

٧٢ ـ المسيري، عبد الوهاب. «المبعدون بين السماء والأرض: دراسة في المستويات السياسية والاستراتيجية والمعرفية لإبعاد القيادات الفلسطينية.» **مجلة شؤون الشرق الأوسط**: السنة ١، العدد ٣، ربيع ـ صيف ١٩٩٣. ص ٤٦ ـ ٥٦.

٧٣ ـ «مشاركة الإسلاميين في السلطة، ويستمنستر ـ لندن/ ٣٠ فبراير ١٩٩٣.» **مجلة شؤون الشرق الأوسط**: السنة ١، العدد ٣، ربيع ـ صيف ١٩٩٣. ص ٨٥ ـ ٨٦.

٧٤ ـ «المشاركة الفلسطينية في التسوية: كيف تمت.. وكيف يجب أن تكون.» **قراءات سياسية**: السنة ٢، العدد ١، شتاء ١٩٩٢. ص ٢٠٣ ـ ٢٣٢.

٧٥ ـ «المشروع الاسرائيلي لـ «المجلس التنفيذي الفلسطيني».» **مجلة شؤون الشرق الأوسط**: السنة ١، العدد ٣، ربيع ـ صيف ١٩٩٣. ص ١٢٩ ـ ١٣٠.

٧٦ ـ مكحل، رحاب. «تقرير عن: ندوة «العرب والأتراك: حوار مستقبلي»، بيروت، ١٥ ـ ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣.» **المستقبل العربي**: السنة ١٦، العدد ١٨٠، شباط/ فبراير ١٩٩٤. ص ١٢٩ ـ ١٤٥.

٧٧ ـ ـــــ. (معدّ). «مركز دراسات الوحدة العربية ومساهمات جديدة حول النظام الشرق الأوسطي والعلاقات بين العرب والأتراك.» **المنابر**: العدد ٧٢، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢ ـ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤. ص ١٣٣ ـ ١٣٨.

٧٨ ـ «المؤتمر الثاني لمركز الدراسات العربي الأوروبي: تحديات العالم العربي في ظل المتغيرات الدولية.» **الحوار**: السنة ٥، العدد ٣١، تموز/ يوليو ـ آب/ اغسطس ١٩٩٣. ص ١٧ ـ ١٨.

٧٩ ـ المؤتمر الرابع والثلاثون للجنة الأمريكية ـ الاسرائيلية العامة «ايباك»، واشنطن، ٢١ ـ ٢٣ مارس ١٩٩٣.» **مجلة شؤون الشرق الأوسط**: السنة ١، العدد ٣، ربيع ـ صيف ١٩٩٣. ص ٩٩ ـ ١٠٤.

٨٠ ـ المؤتمر القومي العربي. الأمانة العامة. «بيان إلى الأمة حول الاتفاق بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الاسرائيلية.» **المنابر**: العدد ٧٢، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢ ـ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤. ص ١٤٨ ـ ١٥٨.

٨١ ـ ميتكيس، هدى. «دور المؤسسات في رعاية التطور الديمقراطي.» **شؤون اجتماعية**: السنة ١٠، العدد ٤٠، شتاء ١٩٩٣. ص ١٣٥ ـ ١٦٣.

٨٢ ـ «ندوة حول الإسلام والمشاركة في الحكم: مركز دراسات الديمقراطية ـ جامعة ويستمنستر، لندن وجمعية ليبرتي، لندن، ٢٠ شباط (فبراير) ١٩٩٣.» **قراءات سياسية**: السنة ٣، العدد ٢، ربيع ١٩٩٣. ص ١٧٤ ـ ١٧٨.

٨٣ ـ «ندوة في باريس عن جزر الخليج العربي: أسباب النزاع... ومتطلبات الحل.» **الحوار**: السنة ٥، العدد ٣٢، تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٣. ص ٢٦ ـ ٢٧.

٨٤ ـ هويدي، فهمي. «إجهاض الحلم الديمقراطي في مصر.» **قراءات سياسية**: السنة ٣، العدد ٢، ربيع ١٩٩٣. ص ١٣٩ ـ ١٤٥.

٨٥ ـ ـــــ. «تطبيع محدود مقابل الحكم المحدود!» **الحوار**: السنة ٥، العدد ٣٢، تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٣. ص ١٤ ـ ١٦.

٨٦ ـ يوسف، أحمد. «العرب من المقاطعة إلى المصالحة!» **الحوار**: السنة ٥، العدد ٣٢، تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٣. ص ١٠ ـ ١١.
انظر ايضاً: ٥، ٦، ١٣١، ١٣٥، ١٥١، ١٦٨

مراجعة كتب

٨٧ ـ الترابي، حسن. «الحركة الاسلامية في السودان: التطور، والكسب، والمنهج.» **قراءات سياسية**: السنة ٣، العدد ١، شتاء ١٩٩٣. ص ١٨٥ ـ ١٩٣. (لؤي صافي)

٨٨ ـ الجابري، محمد عابد. «وجهة نظر: نحو إعادة بناء قضايا الفكر العربي المعاصر.» **الناقد**: السنة ٦، العدد ٦٧، كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤. ص ٥٨ ـ ٥٩. (سمير الزين)

٨٩ ـ صاغية، حازم. «أول العروبة: تخلي الأكثرية وتولي الأقلية.» **قراءات سياسية**: السنة ٣، العددان ٣ ـ ٤، صيف ـ خريف ١٩٩٣. ص ١٦٧ ـ ١٧٣. (وليد نويهض)

٩٠ ـ هيكل، محمد حسنين. «حرب الخليج: أوهام القوة والنصر.» **قراءات سياسية**: السنة ٣، العدد ١، شتاء ١٩٩٣. ص ١٧١ ـ ١٨٣. (حسن الأمين)

٩١ ـ Burgat, François and William Dowell. «The Islamic Movement in North Africa.» **قراءات سياسية**: السنة ٣، العدد ٢، ربيع ١٩٩٣. ص ١٦١ ـ ١٦٦. (بشير موسى نافع)

٩٢ ـ Clark, Ramsey. «The Fire this Time: U.S. War Crimes in the Gulf.» **قراءات سياسية**: السنة ٣، العدد ٢، ربيع ١٩٩٣. ص ١٦٧ ـ ١٧٣. (أحمد البرصان)

٩٣ ـ Hourani, Albert. «Islam in European Thought.» **قراءات سياسية**: السنة ٣، العددان ٣ ـ ٤، صيف ـ خريف ١٩٩٣. ص ١٤٩ ـ ١٥٦. (ابراهيم أبو ربيع)

٩٤ ـ Kedourie, Elie. «Democracy and Arab Political Culture.» **مجلة شؤون الشرق الأوسط**: السنة ١، العدد ٣، ربيع ـ صيف ١٩٩٣. ص ٧٣ ـ ٧٥. (نجيب ياسين)
انظر ايضاً: ١٩٩

اقتصاد

كتب

٩٥ ـ البنك المركزي الأردني. **هامش الفائدة في السوق المصرفي الأردني**. إعداد محمد لطفي الجعفري وجمال حسن الحمصي؛ إشراف جمال صلاح. عمّان: البنك، ١٩٩٣. ٥٩ ص.

٩٦ ـ الحمصي، محمود (معدّ). **أبرز القضايا الاقتصادية والتحديات التي يواجهها اليمن الموحد**. [د. م.]: الإسكوا، ١٩٩٣. ١٠١ ص.

انظر أيضاً: ١٤

دوريات

٩٧ ـ الأحدب، عبد الحميد. «دور التحكيم في التجارة الدولية.» **دراسات عربية**: السنة ٢٠، العددان ٣ ـ ٤، كانون الثاني/ يناير ـ شباط/ فبراير ١٩٩٤. ص ٣ ـ ١٥.

٩٨ ـ «الأردن: التوجه نحو تحسين الإنجاز المصرفي وتعزيز عمليات الدمج.» **المصارف العربية**: السنة ١٣، العدد ١٥٥، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣. ص ٣٤ ـ ٤٦.

٩٩ ـ «الاقتصاد اللبناني في ٩٣: انطلاقة النمو ٧ في المئة نسبة النمو المتوقع.» **الاقتصاد والأعمال**: السنة ١٥، عدد خاص، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣. ص ٣٥ ـ ٤٠.

١٠٠ ـ «الإمارات العربية: معدلات مرتفعة للأمان المالي تعزز أداء المصارف.» **المصارف العربية**: السنة ١٣، العدد ١٥٥، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣. ص ٤٩ ـ ٥٩.

١٠١ ـ «إنعكاسات «السلام» على مستقبل لبنان الاقتصادي: التحدي الاسرائيلي... وقدرات لبنان الكامنة.» **الاقتصاد والأعمال**: السنة ١٥، عدد خاص، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣. ص ٦ ـ ٨.

١٠٢ ـ البحرين: تحسن في أداء المصارف واستعادة مصارف الأوفشور لنشاطها.» **المصارف العربية**: السنة ١٣، العدد ١٥٥، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣. ص ٦١ ـ ٧٢.

١٠٣ ـ التركستاني، حبيب الله محمد. «استراتيجيات تسويق المنتجات البتروكيماوية الخليجية مع إشارة خاصة إلى معوقات التسويق الدولي.» **التعاون**: السنة ٨، العدد ٣١، أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣. ص ١٣ ـ ٤١.

١٠٤ ـ «التطورات النفطية في العالم والأقطار الأعضاء.» **النشرة الشهرية لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول** (أوابك): السنة ١٩، العدد ١٢، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣. ص ٢ ـ ١٤.

١٠٥ ـ «تونس: نمو مصرفي يواكب حركة الانتعاش الاقتصادي.» **المصارف العربية**: السنة ١٣، العدد ١٥٥، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣. ص ٧٥ ـ ٨٦.

١٠٦ ـ «الجزائر: توجه نحو السماح بدخول فروع المصارف الأجنبية.» **المصارف العربية**: السنة ١٣، العدد ١٥٥، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣. ص ٨٩ ـ ٩٦.

١٠٧ ـ حداد، جورج. «لبنان والمنافسة الاسرائيلية: هل تزول الحواجز النفسية؟» **الاقتصاد والأعمال**: السنة ١٥، عدد خاص، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣. ص ٦٤ ـ ٦٥.

١٠٨ ـ خرفان، سعد الدين. «تلوث المياه في صناعة تكرير النفط ومعالجته مثال: مصفاة النفط في حمص، سورية.» **النشرة الشهرية لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول** (أوابك): السنة ١٩، العدد ١٢، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣. ص ٢٦ ـ ٣٥.

١٠٩ ـ سابا، الياس. «النظام الاقتصادي الجديد عبر اتفاق غزّة ـ أريحا.» **المنابر**: العدد ٧٢، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣ ـ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤. ص ١٢٨ ـ ١٣٢.

١١٠ ـ «السعودية: رقابة مصرفية صارمة ترعى العمل المصرفي.» **المصارف العربية**: السنة ١٣، العدد ١٥٥، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣. ص ١٠٠ ـ ١١٥.

١١١ ـ «سورية: دور ريادي للمصارف في ظل تحسن مناخ الاستثمار.» **المصارف العربية**: السنة ١٣، العدد ١٥٥، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣. ص ١٣٠ ـ ١٣٥.

١١٢ ـ السيد، عبد الفتاح محمد. «الثروة السمكية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.» **التعاون**: السنة ٨، العدد ٣١، أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣. ص ٥١ ـ ٨٠.

١١٣ ـ سيد حافظ، محمد. «تقرير عن مؤتمر الصناعيين الرابع لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، «التنمية الصناعية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في التسعينات: التحديات والفرص».» **التعاون**: السنة ٨، العدد ٣١، أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣. ص ١٧٥ ـ ١٨٦.

١١٤ ـ «الصناعة اللبنانية: من الدمار إلى الإعمار

محلياً وإقليمياً.» **الاقتصاد والأعمال**: السنة ١٥، عدد خاص، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣. ص ٧٧ ـ ٨٧.

١١٥ ـ طربيه، جوزف. «لبنان، أي اقتصاد؟ أي دور؟» **الاقتصاد والأعمال**: السنة ١٥، عدد خاص، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣. ص ٦٧ ـ ٦٨.

١١٦ ـ عبد الله، طارق. «الإشكال التاريخي ومأزق التنمية في العالم العربي.» **قراءات سياسية**: السنة ٣، العددان ٣ ـ ٤، صيف ـ خريف ١٩٩٣. ص ٣٥ ـ ٥٠.

١١٧ ـ «العراق: السوق تشهد ولادة أربعة مصارف خاصة.» **المصارف العربية**: السنة ١٣، العدد ١٥٥، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣. ص ١٤٧ ـ ١٥٣.

١١٨ ـ «عُمان: حزمة من التدابير المصرفية لدعم عمل المصارف.» **المصارف العربية**: السنة ١٣، العدد ١٥٥، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣. ص ١٣٨ ـ ١٤٥.

١١٩ ـ العيسوي، عبد الرحمن. «سيكولوجية التنمية.» **شؤون اجتماعية**: السنة ١٠، العدد ٤٠، شتاء ١٩٩٣. ص ١٦٥ ـ ١٧١.

١٢٠ ـ فخرو، يوسف ابراهيم. «استراتيجيات تسويق المنتجات البتروكيماوية الخليجية مع إشارة خاصة إلى صعوبات التسويق الدولي: تعقيب.» **التعاون**: السنة ٨، العدد ٣١، أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣. ص ٤٢ ـ ٤٨.

١٢١ ـ فرج، محمد محمد اسماعيل. «البحر الأبيض المتوسط مهدد بالانتحار.» **شؤون اجتماعية**: السنة ١٠، العدد ٤٠، شتاء ١٩٩٣. ص ١٧٣ ـ ١٨٠.

١٢٢ ـ قرطاس، عادل. «الزراعة فكر وعلم وبحث قبل كل شيء.» **المنابر**: العدد ٧٢، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣ ـ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤. ص ٥٦ ـ ٦٨.

١٢٣ ـ «القطاع التجاري والدور المطلوب.» **الاقتصاد والأعمال**: السنة ١٥، عدد خاص، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣. ص ٩٣ ـ ٩٧.

١٢٤ ـ «قطر: تصاعد إيقاعات النمو الاقتصادي والمصرفي.» **المصارف العربية**: السنة ١٣، العدد ١٥٥، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣. ص ١٥٦ ـ ١٦٤.

١٢٥ ـ كنعان، طاهر حمدي. «دور الحكومات العربية في مسيرة التكامل الاقتصادي.» **المنابر**: العدد ٧٢، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣ ـ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤. ص ٦٩ ـ ٧٧.

١٢٦ ـ «الكويت: توسع في النشاط المصرفي يواكب عودة الإزدهار للاقتصاد.» **المصارف العربية**: السنة ١٣، العدد ١٥٥، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣. ص ١٦٧ ـ ١٧٤.

١٢٧ ـ «لبنان: دور جديد للمصارف في مرحلة إعادة الإعمار.» **المصارف العربية**: السنة ١٣، العدد ١٥٥، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣. ص ١٧٧ ـ ١٩٠.

١٢٨ ـ «ليبيا: المصارف تتجاوز آثار الحظر وتعزز أداءها.» **المصارف العربية**: السنة ١٣، العدد ١٥٥، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣. ص ١٩٣ ـ ١٩٨.

١٢٩ ـ «المصارف العربية عام ١٩٩٢: تواصل تقدمها وتحقق قفزة نمو قياسية.» **المصارف العربية**: السنة ١٣، العدد ١٥٥، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣. ص ٨ ـ ٣١.

١٣٠ ـ «مصر: إنجازات مصرفية هامة في نهاية الخطة الخمسية الثانية.» **المصارف العربية**: السنة ١٣، العدد ١٥٥، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣. ص ٢٠١ ـ ٢١٢.

١٣١ ـ المصري، شفيق. «البنك الدولي واسرائيل: تناغم في السياسة الشرق أوسطية.» **الاقتصاد والأعمال**: السنة ١٥، العدد ١٦٩، كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤. ص ٣٠ ـ ٣٢.

١٣٢ ـ «المغرب: الظروف المناخية والأحداث الدولية أثّرا في معدلات النمو المصرفي.» **المصارف العربية**: السنة ١٣، العدد ١٥٥، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣. ص ٢١٤ ـ ٢٢٥.

١٣٣ ـ المنيف، ماجد عبد الله. «السوق النفطية: الدروس والتحديات واستشراف المستقبل.» **المجلة العربية للدراسات الدولية**: السنة ٤، العددان ٣ ـ ٤، صيف ـ خريف ١٩٩٣. ص ٤٨ ـ ٦٧.

١٣٤ ـ «ندوة **الاقتصاد والأعمال**: لبنان ١٩٩٤.» شارك فيها أنور الخليل [وآخرون]. **الاقتصاد والأعمال**: السنة ١٥، عدد خاص، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣. ص ١٠ ـ ١٦.

١٣٥ ـ النمر، رفعت صدقي. «لبنان وتحديات السلام.» **الاقتصاد والأعمال**: السنة ١٥، عدد خاص، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣. ص ٦١ ـ ٦٢.

١٣٦ ـ «اليمن: توجه لدعم دور المصارف في تسريع وتائر التنمية.» **المصارف العربية**: السنة ١٣، العدد ١٥٥، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣. ص ٢٢٧ ـ ٢٣٢.

انظر ايضاً: ٦٤، ١٧٨

مراجعة كتب

١٣٧ ـ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار. «تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام ١٩٩٢.» **النشرة الشهرية لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول** (أوابك): السنة ١٩، العدد ١٢، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣. ص ٢٤ ـ ٢٥.

١٣٨ ـ World Bank. «Developing the Occupied Territories: An Investment in Peace.» **المنتدى**: السنة ٩، العدد ١٠٠، كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤. ص ٥ ـ ١١.

اجتماع

كتب

١٣٩ ـ جمعية الاجتماعيين. **المشكلات الاجتماعية في الإمارات**. الشارقة: الجمعية، ١٩٩٣. ٢١٣ ص.

١٤٠ ـ جمعية الحقوقيين وجمعية الاجتماعيين. **حقوق الانسان في العالم والوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة التي نظّمتها جمعية الحقوقيين وجمعية الاجتماعيين في ١٠ ديسمبر ١٩٩٢**. شارك في الندوة هادف راشد العويس [وآخرون]. ط ١. الشارقة: جمعية الحقوقيين، جمعية الاجتماعيين، ١٩٩٣. ١٢٤ ص.

١٤١ ـ الخطيبي، عبد الكبير. **المغرب العربي وقضايا الحداثة**. ترجمة أدونيس [وآخرون]؛ مراجعة محمد بنيس. الرباط: منشورات عكاظ، ١٩٩٣.

١٤٢ ـ مجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (معدّ). **التصنيف والتوصيف المهني ودوره في تخطيط وتنمية الموارد البشرية**. ط ١. المنامة: المجلس، ١٩٩٣. ١٦٦ ص. (سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية؛ ٢١)

١٤٣ ـ ـــــ. **دراسات وقضايا من المجتمع العربي الخليجي**. ج ٤: **التغير في نسق القيم في أغاني الطفولة، أثر لغة المربيات الأجنبيات في التحصيل الدراسي، الأم الخليجية وأساليب التربية، مشكلة المخدرات وتأثيرها**. ط ١. المنامة: المجلس، ١٩٩٣. ٣١٤ ص. (سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية؛ ٢٢)

١٤٤ ـ ـــــ. **واقع وأهمية تفتيش العمل بين التشريع والممارسة**. ط ١. المنامة: المجلس، ١٩٩٣. ٢٥٨ ص. (سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية؛ ٢٣)

انظر أيضاً: ١٤

دوريات

١٤٥ ـ حلمي، إجلال اسماعيل. «الإغتراب الاجتماعي بين الشباب في مجتمع الامارات: دراسة ميدانية على عينة من طلاب جامعة الامارات.» **شؤون اجتماعية**: السنة ١٠، العدد ٤٠، شتاء ١٩٩٣. ص ٥ ـ ٤٠.

١٤٦ ـ الرمضان، محمد علي. «نمط تطور معدل توقع الحياة المؤقت بين المجتمع السكاني في الكويت خلال الفترة الزمنية من ١٩٦٥م إلى ١٩٨٥م.» **المجلة العربية للعلوم الانسانية**: السنة ١٢، العدد ٤٥، خريف ١٩٩٣. ص ٤٨ ـ ٨١.

١٤٧ ـ زهور، شريفة. «الإسلاميون في مصر: قراءة في قضية المرأة.» **قراءات سياسية**: السنة ٣، العدد ٢، ربيع ١٩٩٣. ص ٢٧ ـ ٤١.

١٤٨ ـ سيد حافظ، محمد وشكري سيد أحمد. «الإختيار للزواج في أقطار الخليج العربية وعلاقته ببعض المتغيرات الاجتماعية: دراسة ميدانية على عينة من النساء بمدينة الدوحة.» **شؤون اجتماعية**: السنة ١٠، العدد ٤٠، شتاء ١٩٩٣. ص ١٠١ ـ ١٣٣.

١٤٩ ـ العلواني، طه جابر. «حول فكرة المواطنة في المجتمع الاسلامي.» **قراءات سياسية**: السنة ٣، العدد ١، شتاء ١٩٩٣. ص ١٤٧ ـ ١٦٠.

١٥٠ ـ غليون، برهان. «الإسلام والعلوم الاجتماعية: تساؤلات حول أسلمة المعرفة.» **قراءات سياسية**: السنة ٣، العدد ٢، ربيع ١٩٩٣. ص ١١٩ ـ ١٣٨.

١٥١ ـ غنيمة، ماجدة أحمد شفيق. «المشاركة السياسية للشباب المصري «دراسة ميدانية».» **المجلة العربية للدراسات الدولية**: السنة ٤، العددان ٢ ـ ٤، صيف ـ خريف ١٩٩٣. ص ٩٥ ـ ١١٣.

١٥٢ ـ محمد، أمنة خليفة. «المؤتمر الاقليمي والوطني لصاحبات الأعمال والمهن حول «المرأة العربية والتنمية المستديمة» المنعقد في عمّان/ المملكة الأردنية الهاشمية خلال الفترة من ٢٦ ـ ٢٨ أبريل/ نيسان ١٩٩٣م.» **شؤون اجتماعية**: السنة ١٠، العدد ٤٠، شتاء ١٩٩٣. ص ٢٠٩ ـ ٢١١.

١٥٣ ـ المعاني، محمد خالد. «السياسات السكانية في العالم الاسلامي.» **قراءات سياسية**: السنة ٣، العدد ١، شتاء ١٩٩٣. ص ١١٩ ـ ١٣٠.

١٥٤ ـ المغيصيب، عبد العزيز عبد القادر وعبد الرحمن صوفي عثمان. «الشباب والعمل الاجتماعي التطوعي: دراسة للاتجاهات النفسية

لدى عينة من طلبة جامعة قطر.» **شؤون اجتماعية**: السنة ١٠، العدد ٤٠، شتاء ١٩٩٣. ص ٤١ ـ ٧٣.

١٥٥ ـ «مؤتمر حول الأديان في السودان، مؤسسة السلام والتنمية، الخرطوم، ٢٦ ـ ٣٠ نيسان (ابريل) ١٩٩٣.» **قراءات سياسية**: السنة ٣، العددان ٣ ـ ٤، صيف ـ خريف ١٩٩٣. ص ١٧٩ ـ ١٨٤.

١٥٦ ـ «المؤتمر السنوي العاشر للمجلس الأمريكي لدراسة المجتمعات الاسلامية، ٥ ـ ٦ مارس ١٩٩٣، جامعة جورج تاون ـ واشنطن.» **مجلة شؤون الشرق الأوسط**: السنة ١، العدد ٣، ربيع ـ صيف ١٩٩٣. ص ٧٦ ـ ٨٢.

١٥٧ ـ «مؤتمر علماء الاجتماع المسلمين، ٣٠ تشرين اول (اكتوبر) ـ ١ تشرين ثاني (نوفمبر) ١٩٩٢.» **قراءات سياسية**: السنة ٣، العدد ١، شتاء ١٩٩٣. ص ١٩٩ ـ ٢٠٢.

١٥٨ ـ الموسوي، نضال حميد. «ملامح الوعي الاجتماعي عند المرأة الكويتية: دراسة ميدانية على عينة طبقة من النساء الكويتيات.» **المجلة العربية للعلوم الانسانية**: السنة ١٢، العدد ٤٥، خريف ١٩٩٣. ص ١١٦ ـ ١٥٥.

١٥٩ ـ النوري، قيس. «الحداثة والتقليد في حركة التحضر الخليجي.» **دراسات عربية**: السنة ٣٠، العددان ٣ ـ ٤، كانون الثاني/ يناير ـ شباط/ فبراير ١٩٩٤. ص ١٦ ـ ٣٢.
انظر ايضاً: ١٥، ١٦٨

مراجعة كتب

١٦٠ ـ جمعية الاجتماعيين. «دراسات في مجتمع الامارات.» ج ٣. **شؤون اجتماعية**: السنة ١٠، العدد ٤٠، شتاء ١٩٩٣. ص ١٨١ ـ ١٩٦. (سبيكة محمد الخاطر)

١٦١ ـ عطية، فيليب. «أمراض الفقر: المشكلات الصحية في العالم الثالث.» **شؤون اجتماعية**: السنة ١٠، العدد ٤٠، شتاء ١٩٩٣. ص ١٩٧ ـ ٢٠٨. (محمد فيض الله الحامدي)

١٦٢ ـ قاسم، جمال زكريا. «العرب في أمريكا: دراسة لتاريخ الهجرة العربية إلى الولايات المتحدة.» **المجلة العربية للعلوم الانسانية**: السنة ١٢، العدد ٤٥، خريف ١٩٩٣. ص ٢٧٨ ـ ٢٨١. (حياة ناصر الحجي)

قانون وإدارة عامة

دوريات

١٦٣ ـ جريسات، جميل. «الدول العربية وخبرات عالمية في الإصلاح الاداري.» **قراءات سياسية**: السنة ٣، العددان ٣ ـ ٤، صيف ـ خريف ١٩٩٣. ص ٨ ـ ٣٤.

ثقافة

كتب

١٦٤ ـ السامرائي، ابراهيم. **في اللهجات العربية القديمة**. ط ١. بيروت: دار الحداثة، ١٩٩٤. ١٩٤ ص.

١٦٥ ـ المجمع العلمي العراقي والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. **وحدة الثقافة العربية وصمودها بوجه التحديات: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها المجمع العلمي العراقي بمشاركة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤. ١٧٧ ص.
انظر أيضاً: ١٤١

دوريات

١٦٦ ـ ابو ربيع، ابراهيم. «كيف ندرس التاريخ الفكري للعالم العربي الحديث: العامل الاسلامي.» **قراءات سياسية**: السنة ٣، العدد ٢، ربيع ١٩٩٣. ص ٦١ ـ ٨٤.

١٦٧ ـ أومليل، علي. «الثقافة الناجحة هي ثقافة تعددية: ليس هناك غرب واحد.» حاوره سعد كموني. **المنابر**: العدد ٧٢، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣ ـ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤. ص ١٩ ـ ٢١.

١٦٨ ـ حيدر، محمود. «الممر الاجباري بين سلطة الثقافة وسلطة الطائفة.» **الناقد**: السنة ٦، العدد ٦٧، كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤. ص ٣٨ ـ ٤٣.

١٦٩ ـ السعدي، عثمان. «اللغة العربية في مواجهة الصراعات في الجزائر: لا يمكن التقدم من خارج اللغة القومية.» حاورته رحاب مكصّل. **المنابر**: العدد ٧٢، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣ ـ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤. ص ٢٢ ـ ٢٦.

١٧٠ ـ الطرابلسي، سمير. «العرب والتحدي الثقافي والحضاري.» **الحوار**: السنة ٥، العدد ٣١، تموز/ يوليو ـ آب/ اغسطس ١٩٩٣. ص ٨ ـ ١١.

١٧١ ـ «الفولكلور والغزو العراقي على دولة الكويت.» ندوة شارك فيها حصة الرفاعي [وآخرون]. **المجلة العربية للعلوم الانسانية**: السنة ١٢، العدد ٤٥، خريف ١٩٩٣. ص ١٦٢ ـ ٢٢٥.
انظر ايضاً: ٢٧

مراجعة كتب

١٧٢ ـ «الثقافة والمثقف في الوطن العربي.» تأليف مجموعة من الباحثين. **المستقبل العربي**: السنة ١٦، العدد ١٨٠، شباط/ فبراير ١٩٩٤. ص ١١٨ ـ ١٢٣. (عزيز العظمة)

١٧٣ ـ عرسان، علي عقلة. «دراسات في الثقافة العربية.» **دراسات عربية**: السنة ٣٠، العددان ٣ ـ ٤، كانون الثاني/ يناير ـ شباط/ فبراير ١٩٩٤. ص ١٣٣ ـ ١٣٥. (أوهام العبد الله)

تربية وتعليم

دوريات

١٧٤ ـ ال خليفة، فاطمة ابراهيم. «التوجيه والإرشاد في التعليم العالي كمهمة مستمرة في النمو، جامعة بوردو ـ فرنسا، من ١٣ ـ ١٦ أبريل ١٩٩٣.» **المجلة العربية للعلوم الانسانية**: السنة ١٢، العدد ٤٥، خريف ١٩٩٣. ص ٢٩٨ ـ ٣٠٢.

١٧٥ ـ أبو هلال، ماهر محمد وصالح حسن الداهري. «نمذجة العلاقات السببية بين الإرشاد الأكاديمي وأهمية الجامعة ودافعية الانجاز والتحصيل الدراسي لدى عينة من طلبة جامعة الامارات: دراسة تحليل مسار.» **شؤون اجتماعية**: السنة ١٠، العدد ٤٠، شتاء ١٩٩٣. ص ٧٥ ـ ٩٩.

١٧٦ ـ شكارة، أحمد عبد الرزاق. «مراكز البحوث في الوطن العربي بين الواقع والطموح: أضواء وملاحظات على تجربة جامعة الامارات العربية المتحدة، ١٩٨٧ ـ ١٩٩٢م.» **التعاون**: السنة ٨، العدد ٣١، أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣. ص ١١٥ ـ ١٤٧.
انظر ايضاً: ١٥٤، ١٨٠، ١٨٩

علوم وتقانة

كتب

١٧٧ ـ الجابري، محمد عابد. **مدخل إلى فلسفة العلوم العقلانية المعاصرة وتطور الفكر العلمي**. ط ٣. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤. ٤٧٧ ص.

دوريات

١٧٨ ـ زحلان، انطوان. «العرب والتحدي التقاني: عالم بلا حدود.» **المستقبل العربي**: السنة ١٦، العدد ١٨٠، شباط/ فبراير ١٩٩٤. ص ٩٨ ـ ١١٢.

١٧٩ ـ مشهور، أحمد وعبد جزّاع العجيلي. «أثر العرب في تقنية الحاسب الآلي.» **آفاق الثقافة والتراث**: السنة ١، العدد ١، حزيران/ يونيو ١٩٩٣. ص ٣٧ ـ ٤٠.
انظر ايضاً: ١٩٣، ١٩٥

إعلام واتصال

دوريات

١٨٠ ـ ابن الشيخ، عبد القادر. «المؤسسة التربوية و «الثقافة الاتصالية» مدخل للطرح والحصر.» **الاذاعات العربية**: العدد ٣، ١٩٩٣. ص ٤٥ ـ ٤٨.

١٨١ ـ أبو خليل، ناجي. «دور اليونسكو في دعم حرية الصحافة والإعلام.» **الدراسات الإعلامية**: العدد ٧٣، تشرين الأول/ اكتوبر ـ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣. ص ٥٧ ـ ٦٠.

١٨٢ ـ أبو عياش، رضوان. «حرية الصحافة والإعلام وبناء الدولة: التجربة الفلسطينية.» **الدراسات الإعلامية**: العدد ٧٣، تشرين الأول/ اكتوبر ـ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣. ص ٤٦ ـ ٤٨.

١٨٣ ـ «التلفزيونات العربية تقتحم الفضاء.» استطلاع ماضي الخميس وعمرو خفاجي. **العربي**: السنة ٣٧، العدد ٤٢٢، كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤. ص ١٤٦ ـ ١٥٩.

١٨٤ ـ خلوصي، ناطق. «الغزو التلفزيوني ومخاطره.» **الاذاعات العربية**: العدد ٣، ١٩٩٣. ص ٤٩ ـ ٥٧.

١٨٥ ـ الرفاعي، محمد خليل. «حوصلة لأبحاث التخرج في قسم الصحافة، جامعة دمشق.» **دراسات عربية**: السنة ٣٠، العددان ٣ ـ ٤، كانون الثاني/ يناير ـ شباط/ فبراير ١٩٩٤. ص ٩٧ ـ ١١١.

١٨٦ ـ السلمي، سعيد. «دور المنظمات الدولية المدافعة عن حرية الصحافة وحقوق الانسان.» **الدراسات الإعلامية**: العدد ٧٣، تشرين الأول/

اكتوبر ـ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣. ص ٨٦ ـ ٩١.

١٨٧ ـ السوسوة، أمة العليم. «حرية الصحافة وحقوق الانسان في ضوء التطور الديمقراطي باليمن.» **الدراسات الإعلامية**: العدد ٧٣، تشرين الأول/ اكتوبر ـ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣. ص ٧١ ـ ٧٦.

١٨٨ ـ الشريف، محمود. «حرية الإعلام وحقوق الانسان من خلال منظور عربي عام.» **الدراسات الإعلامية**: العدد ٧٣، تشرين الأول/ اكتوبر ـ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣. ص ١١٧ ـ ١٢٣.

١٨٩ ـ صالح، سليمان. «حرية الصحافة والإعلام وحقوق الانسان في المناهج التعليمية.» **الدراسات الإعلامية**: العدد ٧٣، تشرين الأول/ اكتوبر ـ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣. ص ١٠٧ ـ ١١٦.

١٩٠ ـ الصاوي، أحمد حسين. «الأسس الفلسفية لحرية الصحافة في ضوء حقوق الانسان.» **الدراسات الإعلامية**: العدد ٧٣، تشرين الأول/ اكتوبر ـ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣. ص ٣٦ ـ ٣٦.

١٩١ ـ عدوان، نواف. «نحو رؤية عربية في الاتصال والإعلام.» **الاذاعات العربية**: العدد ٣، ١٩٩٣. ص ٣٧ ـ ٤٢.

١٩٢ ـ فرحات، محمد نور. «حرية الصحافة والإعلام في مصر بين التنظيم القانوني والمعايير الدولية لحقوق الانسان.» **الدراسات الإعلامية**: العدد ٧٣، تشرين الأول/ اكتوبر ـ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣. ص ٢٧ ـ ٤٥.

١٩٣ ـ لبيب، سعد. «حرية الصحافة الالكترونية في ظل ثورة تكنولوجيا الاتصال.» **الدراسات الإعلامية**: العدد ٧٣، تشرين الأول/ اكتوبر ـ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣. ص ٧٧ ـ ٨٥.

١٩٤ ـ المرسي، محمد محمود. «القضايا العربية المطروحة في القسم العربي بهيئة الاذاعة البريطانية بعد انتهاء حرب تحرير الكويت: دراسة تحليلية.» **التعاون**: السنة ٨، العدد ٣١، أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣. ص ٨١ ـ ١١٤.

١٩٥ ـ المزيدي، موسى منصور. «القمر الصناعي العربي: مشروع هندسي عربي التمويل غربي التبعية.» **العربي**: السنة ٣٧، العدد ٤٢٢، كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤. ص ١٦٠ ـ ١٦١.

١٩٦ ـ المساري، محمد العربي. «ممارسة حرية الإعلام في المغرب.» **الدراسات الإعلامية**: العدد ٧٣، تشرين الأول/ اكتوبر ـ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣. ص ١٢٤ ـ ١٢٩.

١٩٧ ـ مولا، نايف خالد. «حرية الإعلام وحقوق الانسان في ضوء التطور الديمقراطي: التجربة الأردنية.» **الدراسات الإعلامية**: العدد ٧٣، تشرين الأول/ اكتوبر ـ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣. ص ٤٩ ـ ٥٦.

١٩٨ ـ النجار، رضا. «وسائل الإعلام وحقوق الانسان.» **الدراسات الإعلامية**: العدد ٧٣، تشرين الأول/ اكتوبر ـ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣. ص ١٣٠ ـ ١٥٢.

مراجعة كتب

١٩٩ ـ حمادة، بسيوني ابراهيم. «دور وسائل الاتصال في صنع القرارات في الوطن العربي.» **المستقبل العربي**: السنة ١٦، العدد ١٨٠، شباط/ فبراير ١٩٩٤. ص ١٢٤ ـ ١٢٨. (راسم محمد الجمال)

ثانياً: المصادر الأجنبية

History and Geography

Books

2 - Hajjar, Joseph and Mustapha Tlass. *L'Histoire politique de la Syrie contemporaine, le royaume arabe unitaire et*

Reference, General and Bibliography

Book Reviews

1 - «The Middle East and North Africa, 1993.» *International Affairs:* vol. 69, no. 4, October 1993. p. 811. (Mary Wood)

son effondrement, 1918-1920. Damas: Ed. Dar Tlass, 1993.
See also: 94, 119

Periodicals

3 - Moaddel, Mansoor. «The Egyptian and Iranian Ulama at the Threshold of Modern Social Change: What Does and What Does Not Account for the Difference?» *Arab Studies Quarterly:* vol. 15, no. 3, Summer 1993. pp. 21-46.

Book Reviews

4 - Charters, David A. «The British Army and Jewish Insurgency in Palestine, 1945-47.» *International Journal of Middle East Studies:* vol. 25, no. 4, November 1993. pp. 732-733. (Zaha Bustami)
5 - Ovendale, Ritchie. «Britain, the United States, and the End of the Palestine Mandate, 1942-1948.» *International Journal of Middle East Studies:* vol. 25, no. 4, November 1993. pp. 732-734. (Zaha Bustami)
6 - Pipes, Daniel. «Greater Syria: The History of an Ambition.» *International Journal of Middle East Studies:* vol. 25, no. 4, November 1993. pp. 739-741. (Malcolm B. Russel)
7 - Shapir, Anita. «Land and Power: The Zionist Resort to Force, 1881-1948.» *Arab Studies Quarterly:* vol. 15, no. 3, Summer 1993. pp. 111-126. (Norman G. Finklestein)
See also: 70, 82, 89

Politics and National Thought

Books

8 - Abul Fadl, Mona. *Islam and the Middle East: The Aesthetics of a Political Inquiry.* [n. p.]: Islamic Publications International, 1993.
9 - Abuljobain, Ahmad. *Radical Islamic Terrorism of Political Islam?* Annandale: United Association for Studies and Research, 1993. 43 p. (Occasional Papers Series; no. 1. Islam under Siege)
10 - Ahrens, Matt and Yehuda Mirsky. *Democracy in the Middle East: Defining the Challenge.* Washington, D.C.: Washington Institute Monograph, 1993. 138 p.
11 - Armstrong, Tony. *Breaking the Ice: Rapprochement between East and West Germany, the United States and China, and Israel and Egypt.* Washington, D.C.: United States Institute of Peace Press, 1993. 208 p.
12 - Bulloch, John and Adel Darwish. *Water Wars: Coming Conflicts in the Middle East.* 1st ed. London: Victor Gollancz, 1993. 224 p.
13 - *Damas: Miroir brisé d'un orient arabe.* Sous la direction de A.M. Bianquis. Paris: Autrement, 1993.
14 - Elmusa, Sharif S. *The Water Issue and the Palestinian - Israeli Conflict.* Washington, D.C.: Center for Policy Analysis on Palestine, 1993. 18 p.
15 - Fremeaux, Jacques. *La Guerre en Algérie.* Paris: Plon, 1993.
16 - Graz, Noel. *Un Golfe pour trois rêves, le triangle de la crise: Iran, Irak, Arabie.* Paris: L'Harmattan, 1993.
17 - Henderson, Paul. *The Unlikely Spy: Paul Henderson Former Managing Director of Matrix Churchill: An Autobiography.* 1st ed. London: Bloomsbury, 1993. x, 294 p.
18 - Joffé, E. G. H. (ed.). *North Africa: Nation, State and Region.* New York: Routledge, 1993. 288 p.
19 - Kaufman, Edy. *Peace and the Israeli - Palestinian Conflict.* Boulder, CO: Lynne Rienner, 1993.
20 - Kyle, Keith and Joel Peters (eds.). *Whither Israel? The Domestics Challenges.* London, New York: I.B. Tauris, Royal Institute of International Affairs, 1993. xii, 292 p.
21 - *A Lisence to Kill: Israeli Undercover Operations against Wanted and Masked Palestinians.* New York: Middle East Watch, 1993.
22 - Marr, Phebe and William Lewis

(eds.). *Riding the Tiger: The Middle East Challenge after the Cold War.* Boulder, CO: Westview Press, 1993. vii, 253 p.

23 - Morris, Mary E. *New Political Realities and the Gulf: Eygpt, Syria, and Jordan.* Santa Monica. CA: Rand, 1993. 56 p.

24 - Nefzaoui, Ali. *Trait d'union sur le Koweit: La Crise.* Paris: A. Nefzaoui, 1993.

25 - Parsons, Antony. *Prospects for Peace and Stability in the Middle East.* London: Research Institute for the Study of Conflict and Terrorism, 1993. 29 p.

26 - *Peacewatch Anthology: Analysis of the Arab-Israeli Peace Process from the Madrid Peace Conference to the Eve of President Clinton's Inauguration.* Washington, D.C.: Washington Institute for Near East Policy, 1993.

27 - Rashad, Ahmad *Hamas: Palestinian Politics with an Islamic Hue.* Annandale: United Association for Studies and Research, 1993. 45 p. (Occasional Papers Series; no. 2. Middle East: Politics and Development)

28 - El-Sayegh, Selim. *La Crise du Golfe: De l'interdiction à l'autorisation du recours à la force.* Paris: LGDJ, 1993.

29 - Simons, Geoff. *Libya: The Struggle for Survival.* London: Macmillan, 1993. 396 p.

30 - Thatcher, Margaret. *The Downing Street Years.* London: Harper Collins, 1993. xiv, 914 p.

31 - Treignier, Michel. *Guerres et paix au moyen-orient.* Paris: Hatier, 1993.

32 - Wallach, John and Janet Wallach. *The New Palestinians: The Emerging Generation of Leaders.* Rocklin, CA: Prima Publishing, 1993. 351 p.

33 - Warner, Jeroen. *Tightropes Across the Water: Managing Conflict in Middle East River Basins.* Amsterdam: Middle East Research Associates, 1993.
See also: 94

Periodicals

34 - Abdelnour, Ziad. «Arab Influence in the Context of Corporate America.» *Al-Hewar:* vol. 5, no. 2, October 1993. pp. 18-20.

35 - Abdullahi, Abdurahman. «Political Islam in Somalia.» *Middle East Affairs Journal:* vol. 1, no. 3, Spring-Summer 1993. pp. 44-55.

36 - Ahmad, Khurshid. «Islam and the New World Order.» *Middle East Affairs Journal:* vol. 1, no. 3, Spring-Summer 1993. pp. 2-13.

37 - «Arab Americans React to Peace Treaty: Lasting Peace Needs a Just and Comprehensive Peace for the Entire Region.» *Al-Hewar:* vol. 5, no. 2, October 1993. pp. 12-13.

38 - Bandar bin Sultan (The Prince). «American Leadership and Understanding of Islam are Key for New World Order.» *Al-Hewar:* vol. 5, no. 1, August 1993. pp 6-7.

39 - Beydoun, Ahmad. «Lebanon's Sects and the Difficult Road to a Unifying Identity.» *Beirut Review:* no. 6, Fall 1993. pp. 15-21.

40 - Al-Bizri, Dalal. «Lebanon's Islamists: Cumbersome Inheritors of a Weighty Legacy.» *Beirut Review:* no. 6, Fall 1993. pp. 79-83.

41 - Dominguez, Zelmys. «6th OIC Summit Conference South of the Sahara.» *Revista de Africa Y Medio Oriente:* vol. 4, no. 2, 1992. pp. 55-78.

42 - Duclos, Louis-Jean. «Les Négociations israélo-arabes de Washington: Un bilan.» *Les Cahiers de l'Orient:* no. 31, 3ème trimestre 1993. pp. 25-44.

43 - Hernandez, Domingo. «Peace in the Middle East: Palestinian Selfgovernment?» *Revista de Africa Y Medio Oriente:* vol. 4, no. 2, 1992. pp. 115-129.

44 - «Islamic Movements: A Scholarly Perspective.» Interviews. *Middle East Affairs Journal:* vol. 1, no. 3, Spring-Summer 1993. pp. 56-62.

45 - «Israel's Attack on Lebanon Condemned.» *Al-Hewar:* vol. 5, no. 1, August 1993. pp 4-5.

46 - El-Khazen, Farid. «The Making and

Unmaking of Lebanon's Political Elites from Independence to Taif.» *Beirut Review:* no. 6, Fall 1993. pp. 53-67.

47 - Levallois, Agnès. «La Stratégie palestinienne dans la conférence de paix.» *Les Cahiers de l'Orient:* no. 31, 3ème trimestre 1993. pp. 45-54.

48 - Maïla, Joseph. «L'Accord O.L.P.-Israël: Promesses et incertitudes.» *Les Cahiers de l'Orient:* no. 31, 3ème trimestre 1993. pp. 7-13.

49 - Maksoud, Hala S. «Lebanon Needs a Comprehensive Vision for the Future.» *Al-Hewar:* vol. 5, no. 1, August 1993. pp 12-13.

50 - Mehdi, M.T. «Israeli-PLO Agreement: Peace or Mirage?» *Al-Hewar:* vol. 5, no. 2, October 1993. pp. 13-14.

51 - Mesa, Luis. «Kuwait: Postwar Political Scenario.» *Revista de Africa Y Medio Oriente:* vol. 4, no. 2, 1992. pp. 93-113.

52 - Messara, Antoine N. «Between Good Luck and Bad: How is Lebanon to be Independent?» *Beirut Review:* no. 6, Fall 1993. pp. 7-14.

53 - Meyer, David. «Palestiniens: Une perception israélienne.» *Les Cahiers de l'Orient:* no. 31, 3ème trimestre 1993. pp. 55-75.

54 - Nassif, Abdullah. «The Muslim World and the New World Order.» *Al-Hewar:* vol. 5, no. 1, August 1993. pp 8-11.

55 - Noakes, Greg. «Islamism vs. the State in Algeria.» *Middle East Affairs Journal:* vol. 1, no. 3, Spring-Summer 1993. pp. 14-28.

56 - Robins, Philip. «The Overlord State: Turkish Policy and the Kuridsh Issue.» *International Affairs:* vol. 69, no. 4, October 1993. p. 657-676.

57 - Rufins, Olga. «Algeria: Towards Stability.» *Revista de Africa Y Medio Oriente:* vol. 4, no. 2, 1992. pp. 79-92.

58 - Salamé, Ghassan. «Lebanon: How «National» is independence?» *Beirut Review:* no. 6, Fall 1993. pp. 1-5.

59 - Salem, Paul. «Notes on the Question of Lebanese Nationalism.» *Beirut Review:* no. 6, Fall 1993. pp. 23-36.

60 - Segura, Norma. «The Horn of Africa in 1991: Balance and Perspectives.» *Revista de Africa Y Medio Oriente:* vol. 4, no. 2, 1992. pp. 31-53.

61 - El-Solh, Raghid. «The Development of the Arab Idea in Lebanon.» *Beirut Review:* no. 6, Fall 1993. pp. 91-95.

62 - «Syrian Minister of Foreign Affairs: «Peace Cannot be Built on Lands Occupied».» *Al-Hewar:* vol. 5, no. 2, October 1993. pp. 10-11.

63 - Talhami, Ghada. «Jordan: The Ubiquitous Partner, the Jordanian Option Resurrected.» *Arab Studies Quarterly:* vol. 15, no. 3, Summer 1993. pp. 47-61.

64 - Tlemçani, Mohamed Benlahcen. «Les Leçons des élections législatives au Maroc.» *Les Cahiers de l'Orient:* no. 31, 3ème trimestre 1993, pp. 129-136.

65 - Tuéni, Ghassan. «Democracy in Lebanon: Anatomy of a Crisis.» *Beirut Review:* no. 6, Fall 1993. pp. 45-52.

66 - Wang, T. Y. «Competing for Friendship: The Two Chinas and Saudi Arabia.» *Arab Studies Quarterly:* vol. 15, no. 3, Summer 1993. pp. 63-82.

67 - Al-Zayn, Jihad. «Loyalty and Opposition in Lebanon: A Tale of Two «Deaths».» *Beirut Review:* no. 6, Fall 1993. pp. 85-89.

68 - Zoubir, Yahia H. «The Painful Transition from Authoritarianism in Algeria.» *Arab Studies Quarterly:* vol. 15, no. 3, Summer 1993. pp. 83-110.

See also: 3, 100

Book Reviews

69 - Al-Ahnaf, M., Bernard Botiveau and Franck Fregosi. «L'Algérie par ses islamistes.» *British Journal of Middle Eastern Studies:* vol. 20, no. 3, 1993. pp. 117-118. (Chibli Mallat)

70 - Ajami, Fouad. «The Arab Predicament: Arab Political Thought and Practice since 1967.» *International Journal of Middle East Studies:* vol. 25, no. 4,

November 1993. pp. 709-710. (Tareq Y. Ismael)

71 - Ayalon, Ami (ed.). «Middle East Contemporary Survey, 1990.» *International Affairs:* vol. 69, no. 4, October 1993. pp. 810-811. (Yezid Sayigh)

72 - Ayubi, Nazih. «Political Islam: Religion and Politics in the Arab World.» *International Journal of Middle East Studies:* vol. 25, no. 4, November 1993. pp. 714-716. (Dale L. Bishop)

73 - Dauphin, Jacques. «Incertain Irak: Tableau d'un royaume avant la tempête.» *International Journal of Middle East Studies:* vol. 25, no. 4, November 1993. pp. 722-724. (Cosroe Chaqueri)

74 - Esposito, John L. «The Islamic Threat: Myth of Reality?» *Arab Studies Quarterly:* vol. 15, no. 3, Summer 1993. pp. 130-133. (Antony T. Sullivan)

75 - ———. ———. *International Journal of Middle East Studies:* vol. 25, no. 4, November 1993. pp. 684-687.

76 - ———. ———. *Middle East Affairs Journal:* vol. 1, no. 3, Spring-Summer 1993. pp. 76-77. (Ahmad Abuljobain)

77 - Freedman, Robert O. «Moscow and the Middle East.» *British Journal of Middle Eastern Studies:* vol. 20, no. 3, 1993. pp. 106-108. (Andrew Bennett)

78 - «Gulf Crisis Chronology: Day-to-Day Coverage of Events in the Gulf Conflict from 2 August 1990 to the 3 March 1991 Ceasefire.» Compiled by the BBC World Service. *British Journal of Middle Eastern Studies:* vol. 20, no. 3, 1993. p. 134. (Gerd Nonneman)

79 - Gunter, Michael M. «The Kurds of Iraq: Tragedy and Hope.» *International Affairs:* vol. 69, no. 4, October 1993. p. 808. (Nigel Clive)

80 - Hentsch, Thierry. «Imagining the Middle East.» Translated by Fred A Reed. *International Affairs:* vol. 69, no. 4, October 1993. p. 806-807. (Nasser Kalawoun)

81 - Jawad, Haifa A. «Euro-Arab Relations: A Study in Collective Diplomacy.» *British Journal of Middle Eastern Studies:* vol. 20, no. 3, 1993. pp. 108-110. (Uwe Brandenburg)

82 - Khalaf, Issa. «Politics in Palestine: Arab Factionalism and Social Desintegration, 1939-1948.» *International Journal of Middle East Studies:* vol. 25, no. 4, November 1993. pp. 695-698. (Joan G. Roland)

83 - Khalidi, Rashid [et al.] (eds.). «The Origins of Arab Nationalism.» *British Journal of Middle Eastern Studies:* vol. 20, no. 3, 1993. pp. 100-102. (James L. Gelvin)

84 - Khalidi, Walid (ed.). «All that Remains: The Palestinian Villages Occupied and Depopulated by Israel in 1948.» *British Journal of Middle Eastern Studies:* vol. 20, no. 3, 1993. pp. 111-113. (Ann M. Lesch)

85 - Krejci, Jaroslav. «The Civilizations of Asia and the Middle East before the European Challenge.» *British Journal of Middle Eastern Studies:* vol. 20, no. 3, 1993. pp. 98-100. (Charles Melville)

86 - Al-Madfai, Madiha Rashid. «Jordan, the United States and Middle East Peace Process, 1974-1991.» *International Affairs:* vol. 69, no. 4, October 1993. p. 751-752. (Philip Robins)

87 - «The Middle East and North Africa 1993.» *British Journal of Middle Eastern Studies:* vol. 20, no. 3, 1993. p. 135. (Gerd Nonneman)

88 - Owen, Roger. «State, Power and Politics in the Making of the Modern Middle East.» *British Journal of Middle Eastern Studies:* vol. 20, no. 3, 1993. pp. 103-104. (John Waterbury)

89 - Pappé, Ilan. «The Making of the Arab-Israeli Conflict, 1947-1951.» *International Affairs:* vol. 69, no. 4, October 1993. p. 785. (Leonard Gerson)

90 - Piscatori, James (eds.). «Islamic Fundamentalism and the Gulf Crisis.» *Middle East Affairs Journal:* vol. 1, no. 3, Spring-Summer 1993. pp. 75-76. (Hala Fattah)

91 - Quandt, William B. «Peace Process:

American Diplomacy and the Arab-Israeli Conflict since 1967.» *International Affairs:* vol. 69, no. 4, October 1993. pp. 750-751. (Keith Kyle)

92 - Simons, Geoff. «Libya: The Struggle for Survival.» *International Affairs:* vol. 69, no. 4, October 1993. p. 810. (A. Williams)
See also: 7, 109, 117

Economics

Books

93 - Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA). *Analytical Review of Developments and Issues in the External Trade and Payments Situation of Countries of Western Asia.* [n. p.]: ESCWA, 1993. 77 p.

94 - Kliot, Nurit. *Water Resources and Conflict in the Middle East.* 1st ed. London, New York: Routledge, 1994. xv, 309 p.

95 - Petroleum Economist and Coopers and Lybrand. *Energy Map of the Middle East.* 2nd ed. London: Petroleum Economist, 1993.

96 - Valmont, André. *Economie et stratégie dans le monde arabe et musulman.* Paris: EMAM, 1993.

97 - World Bank. *Developing the Occupied Territories: An Investment in Peace.* Washington, D.C.: The Bank, 1993.
See also: 33

Periodicals

98 - Béraud, Philippe. «Maghreb: Vers une intégration transméditerranéenne.» *Les Cahiers de l'Orient:* no. 31, 3ème trimestre 1993. pp. 137-146.

99 - ———. «Palestine: L'Economie des territoires.» *Les Cahiers de l'Orient:* no. 31, 3ème trimestre 1993. pp. 85-93.

100 - Bina, Cyrus. «The Rhetoric of Oil and the Dilemma of War and American Hegemony.» *Arab Studies Quarterly:* vol. 15, no. 3, Summer 1993. pp. 1-20.

101 - Djerejian, Edward P. «American Businesses Should Participate in the Lebanese Renewal.» *Al-Hewar:* vol. 5, no. 2, October 1993. pp. 7-9.

102 - Faouzi, Jilani. «Tunisie: Les Mutations du système financier.» *Les Cahiers de l'Orient:* no. 31, 3ème trimestre 1993. pp. 159-167.

103 - Labaki, Boutros. «Development Policy in Lebanon between Past and Future.» *Beirut Review:* no. 6, Fall 1993. pp. 97-111.

104 - Lecat, Bernard. «Maghreb: L'Ouverture marocaine.» *Les Cahiers de l'Orient:* no. 31, 3ème trimestre 1993. pp. 147-158.

Book Reviews

105 - Bhacker, M. Reda. «Trade and Empire in Muscat and Zanzibar: Roots of British Domination.» *British Journal of Middle Eastern Studies:* vol. 20, no. 3, 1993. pp. 121-124. (P.J.L. Frankl)

106 - Creichton, John. «Oil on Troubled Waters: Gulf Wars 1980-91.» *British Journal of Middle Eastern Studies:* vol. 20, no. 3, 1993. pp. 110-111. (Gregory Gause, III)

107 - Hansen, Brent. «The Political Economy of Peverty, Equity, and Growth: Egypt and Turkey.» *International Journal of Middle East Studies:* vol. 25, no. 4, November 1993. pp. 738-739. (Manochehr Dorveaj)

108 - Radwan, Samir, Jamal Vali and Ajit Ghose. «Tunisia: Rural Labour and Structural Transformation.» *British Journal of Middle Eastern Studies:* vol. 20, no. 3, 1993. pp. 118-119. (Laurence Michalak)

109 - Sadowski, Yahia M. «Scuds or Butter? The Political Economy of Arms Control in the Middle East.» *International Affairs:* vol. 69, no. 4, October 1993. p. 761. (Ziba Moshaver)

Sociology

Books

110 - *Human Rights in Kuwait: Obstacles*

and Opportunities. New York: Lawyer's Committee for Human Rights, 1993.

111 - Naff, Alixa. *Becoming American: The Early Arab Immigrant Experience.* 1st ed. Illinois: Southern Illinois University Press, 1993.

112 - Tripp, Charles (ed.). *Contemporary Egypt: Through Egyptian Eyes: Essays in Honor of P.J. Vatikiotis.* London: Routledge, 1993.

Periodicals

113 - Bruschi, Christian. «Immigration: Les Jeunes... et loi.» *Les Cahiers de l'Orient:* no. 31, 3ème trimestre 1993. pp. 117-128.

114 - Al-Isa, Abdulwahab. «Perception of Social Norms Related to Obesity among Kuwaiti Women.» *Arab Journal for the Humanities:* vol. 12, no .45, Autumn 1993. pp. 310-325.

115 - Kiwan, Fadia. «The Formation of Lebanese Civil Society.» *Beirut Review:* no. 6, Fall 1993. pp. 69-74.

116 - Nimer, Mohamed. «Documenting the Expulsions: The Structural Development of an Islamist Society.» *Middle East Affairs Journal:* vol. 1, no. 3, Spring-Summer 1993. pp. 29-43.
See also: 3

Book Reviews

117 - Barakat, Halim. «The Arab World: Society, Culutre, and State.» *International Affairs:* vol. 69, no. 4, October 1993. p. 806. (Maria Holt)

118 - Halliday, Fred. «Arabs in Exile: Yemeni Migrants in Urban Britain.» *International Journal of Middle East Studies:* vol. 25, no. 4, November 1993. pp. 742-744. (Thomas B. Stevenson)
See also: 82

Culture

Books

119 - Shoshan, Boaz. *Popular Culture in Medieval Cairo.* London: Cambridge University Press, 1993.

Book Reviews

120 - Makiya, Kanan. «Cruelty and Silence.» *Arab Studies Quarterly:* vol. 15, no. 3, Summer 1993. pp. 127-129. (Hala Maksoud)

121 - Prochaska, Theodore. «Saudi Arabian Dialects.» *International Journal of Middle East Studies:* vol. 25, no. 4, November 1993. pp. 712-714. (Ernest N. McCarus)
See also: 117

Education

Periodicals

122 - Sassine, Farès. «A Lebanese Education.» *Beirut Review:* no. 6, Fall 1993. pp. 37-44.

Information and Communication

Books

123 - Elias, Hanna Elias. *La Presse arabe.* Paris: Maisonneuve et Larose, 1993.

Periodicals

124 - Al-Munayes, Jamal. «The Effects of Causal Reasoning on Understanding: Media Presentations of the News.» *Arab Journal for the Humanities:* vol. 12, no. 45, Autumn 1993. pp. 326-361.

صدر عن مركز دراسات الوحدة العربية
من منشورات ١٩٩٣

- **السلوك التصويتي للمجموعة العربية في الجمعية العامة للأمم المتحدة**
  (٢٥٨ ص، ٦ $) ..... د. هدى عبد العزيز صلاح
- **الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي**
  (٥٠٥ ص، ١٢ $) ..... د. امحمد مالكي
- **دور وسائل الاتصال في صنع القرارات في الوطن العربي**
  (٣٦٩ ص، ١٢ $) ..... د. بسيوني حمادة
- **النخبة السياسية في مصر ـ دراسة حالة للنخبة الوزارية**
  (٢٣٦ ص، ٧ $) ..... د. مايسة الجمل
- **في وطني أبحث ـ المرأة العربية في ميدان البحوث الاجتماعية**
  (٢٣٣ ص، ٧ $) ..... مجموعة من المؤلفات
- **السلاح والخبز: الانفاق العسكري في الوطن العربي ١٩٧٠ ـ ١٩٩٠**
  (٤٢٩ ص، ١٣ $) ..... د. عبد الرزاق الفارس
- **المحنة العربية: الدولة ضد الأمة**
  (٣٢٤ ص، ١٠ $) ..... د. برهان غليون
- **ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢**
  (٢٧٢ ص، ٤ $) ..... د. مجدي حمّاد
- **قراءات في الفكر القومي: الكتاب الأول/ القومية العربية: فكرتها ومقوماتها**
  (٨٦٥ ص، ٢٠ $) ..... مجموعة من المؤلفين
- **الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في افريقيا**
  (٣٣٦ ص، ١٠ $) ..... د. عبد السلام ابراهيم بغدادي
- **قراءات في الفكر القومي: الكتاب الثاني/ الوحدة العربية**
  (٧٨٩ ص، ١٨ $) ..... مجموعة من المؤلفين
- **اشكالية الزراعة العربية: رؤية اقتصادية معاصرة**
  (١٥٥ ص، ٥ $) ..... د. سالم توفيق النجفي
- **أوروبا والوطن العربي: القرابة والجوار**
  (٢٧٨ ص، ٨ $) ..... د. بشارة خضر
- **العرب والتربية والحضارة: الاختيار الصعب**
  (٢٦٦ ص، ٧,٥٠ $) ..... د. محمد جواد رضا
- **وحدة الثقافة العربية وصمودها بوجه التحديات**
  (١٧٧ ص، ٥,٥٠ $) ..... (ندوة)
- **الوحدة اليمنية: دراسات في عمليات التحول من التشطير إلى الوحدة**
  (٤٠٥ ص، ١٢,٥٠ $) ..... أ. حسن ابو طالب
- **مدخل إلى فلسفة العلوم: العقلانية المعاصرة وتطور الفكر العلمي**
  (٤٧٧ ص، ١٤,٥٠ $) ..... د. محمد عابد الجابري

AL MUSTAQBAL AL ARABI
(The Arab Future)

No. 181 March 1994
Published Monthly by Centre for Arab Unity Studies
Address: «Al Mustaqbal Al Arabi»
«Sadat Tower» Bldg. - Lyon Street - P.O.B. 113-6001 - Beirut - Lebanon
Tel: 869164 - 801582 - Cable: MARARABI - Beirut
Telex: MARABI 23114 LE-Fax: (9611) 865548

Annual Subscription

- Individuals:	
- Arab Countries	$ 60
- Europe	$ 80
- U.S.A. & Else where	$ 90
- Official Institutions:	
- Arab Countries	$ 100
- Else where	$ 120

سعر العدد

● لبنان ٢٠٠٠ ل.ل. ● سوريا ٥٠ ل.س. ● الأردن ١,٥٠ دينار ● العراق دينار واحد ● الكويت دينار واحد ● الامارات العربية ١٥ درهماً ● البحرين دينار واحد ● قطر ١٥ ريالاً ● السعودية ١٥ ريالاً ● الجمهورية اليمنية ٥٠ ريالاً ● مصر ٣ جنيهات ● السودان ١٠٠ جنيه ● الصومال ٢٠ شلناً ● ليبيا دينار واحد ● الجزائر ٢٠,٤٠ ديناراً ● تونس ١,٥٠ دينار ● المغرب ١٢ درهماً ● موريتانيا ٢٥٠ أوقية ● قبرص ٣ جنيهات ● اليونان ٣٠٠ دراخما ● فرنسا ٤٠ فرنكاً ● المانيا ١٠ ماركات ● ايطاليا ٥٠٠٠ ليرة ● بريطانيا ٤ جنيهات ● سويسرا ١٤ فرنكاً ● هولندا ١٠ فلورن ● امريكا وسائر الدول الأخرى ٨ دولارات.